



283

الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر

الاقتصاد العالمي، الدولة القومية، المحليات

تأليف:
بيتر تيلور
كولن فلنت

ترجمة:
عبدالسلام رضوان
د. إسحق عبيد

هذا الكتاب

بدأت الدراسات في حقل الجغرافيا السياسية في العام ١٨٩٧ على يد الباحث الألماني راتزل، ولكنها أهملت تماما بعد أن ساء صيتها نتيجة للتوظيف النازي لها، ولم تعد إلى دائرة الضوء إلا منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين؛ لتصبح واحدة من الحقول الواعدة في محاولة فهم عمليات وآليات التحول السياسي على المستوى الدولي، من خلال بحث العلاقات القائمة بين الحقائق المكانية والعمليات السياسية، أو بعبارة أخرى: دراسة الخصائص المكانية للعمليات السياسية.

لقد حملت السنوات القليلة الماضية عددا من التغيرات الدرامية على صعيد المعترك السياسي، فلقد ظهرت دول جديدة على الساحة الدولية، كما استمر التقسيم الجغرافي لعقد التسعينيات من القرن العشرين في التحول. ويحاول هذا الكتاب الربط بين هذه العمليات الكونية والخبرة اليومية، كما يحاول تحقيق التكامل بين السياسات المتباينة المنتشرة عبر الدروع الجغرافية لكي يزودنا، من خلال هذه المحاولة، بمقدمة ضرورية لفهم تنامي ظاهرة العولمة ومدى تأثيرها.

ومن خلال وضع التغيرات العالمية في سياق نظري يستند إلى منظور نهج تحليل النظم العالمية، يحاول هذا الكتاب جعل هذه التغيرات أكثر قابلية للفهم ضمن الإطار العام للتاريخ وللنمط الجغرافي للتطور السياسي للعالم.

ISBN 99906-0-084-6
رقم الإيداع (٢٠٠٢/٠٠١٠)

عالم المعرفة — الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر — 2002



سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

صدرت السلسلة في يناير 1978 بإشراف أحمد مشاري العدواني 1923-1990

283

الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر

الاقتصاد العالمي، الدولة القومية، المحليات

تأليف:
بيتر تيلور
كولن فلنت

ترجمة:
عبدالسلام رضوان
د. إسحق عبيد





سلسلة شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

سعر النسخة

الكويت ودول الخليج	دينار كويتي
الدول العربية	ما يعادل دولارا أمريكيا
خارج الوطن العربي	أربعة دولارات أمريكية

الاشتراكات

دولة الكويت

للأفراد	15 د.ك
للمؤسسات	25 د.ك

دول الخليج

للأفراد	17 د.ك
للمؤسسات	30 د.ك

الدول العربية

للأفراد	25 دولارا أمريكيا
للمؤسسات	50 دولارا أمريكيا

خارج الوطن العربي

للأفراد	50 دولارا أمريكيا
للمؤسسات	100 دولار أمريكي

تسدد الاشتراكات مقدما بحوالة مصرفية باسم المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب وترسل على العنوان التالي:
السيد الأمين العام
للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب
ص.ب: 28613 ـ الصفاة ـ الرمز البريدي 13147
دولة الكويت

الموقع على الإنترنت:
www.kuwait culture.org.kw

ISBN 99906 - 0 - 084 -6

رقم الإيداع (٢٠٠٢/٠٠٠١٠)

العنوان الأصلي للكتاب

Political Geography

World-Economy, Nation-State and Locality

by

Peter J. Taylor

And

Colin Flint

Pearson Education, England, Fourth Edition 2000

طبع من هذا الكتاب ثلاثة وأربعون ألف نسخة

مطابع السياسة ـ الكويت

ربيع الآخر ١٤٢٣ ـ يوليو ٢٠٠٢

المحتوى

المحتوى

5 الأمة والقومية

يرى ديفيد نايت أن هناك تناقضا مثيرا للاهتمام في معالجة موضوع القومية في الجغرافيا السياسية (Knight-1982)، فعلى رغم صلتها الوثيقة بحقل الجغرافيا السياسية بما يفوق سائر الحركات السياسية الأخرى فقد جرى تجاهلها كموضوع للبحث. لقد دارت الجغرافيا السياسية التقليدية حول ثلاثية الأرض، والدولة، والأمة، فالأرض هي «الوطن الأصلي» أو «أرض الآباء» المشبعة بكل رموز القومية، والدولة تصبح «الدولة القومية» بوصفها التعبير المثالي عن الإرادة السياسية للقومية. ومن ثم فإن مرجع الغرابة في هذا التساؤل هو أن عدد الدراسات حول القومية حتى وقت قريب كان هزيلا، إذا قورن بالإسهامات الكبرى لكتاب مثل ماكيندر في مجال الجيوبولوتيكا، أو هارتشورن في الدولة الإقليمية.

وللوهلة الأولى قد يبدو هذا الحكم صحيحا، ولكن الواقع أن موضوع القومية لم يكن غائبا عن أذهان الباحثين، مقارنة بالحال مع قضية

«إن بانوس الحديث إله شديد المراوغة، فأولوياته تقوم على الانتقاء، حسب الحاجة، إن إلى الوراء أو إلى الأمام. وذلك وفق أولويات القومية الحديثة».

المؤلفان

«بكل أسف، تبقى القوة هي الفيصل في كل القضايا الدولية، وليس نضال هذه القومية أو تلك».

المؤلفان

الإمبريالية على سبيل المثال. فالجغرافيا السياسية مشربة بفكرة القومية. كما أن مفهوم «الأمة» قد شاع في البحوث الجغرافية إلى حد بات فيه هذا المفهوم لا يمثل مشكلة، بل إن الأمة والقومية صارتا من «المسلمات» في الكثير من الفروض التحليلية. ولكن البعد الغائب هو أن هذه المسلمات والفروض لم تخضع للبحث وإعادة النظر. ولذا فإن الكثيرين من المشتغلين بالعلوم الاجتماعية كانوا يتأسون لندرة البحوث في موضوع حيوي هو القومية (أ. د سميث ١٩٧٩). على أن هذا الوضع قد تبدل مع بداية ثمانينيات القرن العشرين، عندما ظهرت نظريات جديدة عن القومية متضمنة إسهامات قيمة من علماء الجغرافيا السياسية. حيث لم تعد «الأمة» و«القومية» من المسلمات التي لا تحتاج إلى النقاش والدرس في العلم الاجتماعي المعاصر، بما في ذلك الجغرافيا السياسية.

ولقد تمثل السبب الأساسي، في ابتعاد موضوع القومية عن دائرة الاهتمام البحثي الجاد لهذه الفترة الطويلة، في أن ممارساتها لم تتجسد بعمق كمكون في البنية الاجتماعية سوى في المجتمع الحديث فقد تجلت النزعة القومية بوجه خاص في فترات التأزم السياسي مثل الحرب، غير أنها مثلت دائما شيئا يتجاوز مجرد السياسة. وقد أوضح ذلك، حديثا، مايكل بيليج (١٩٩٥) M.Billig من خلال مفهومه المتعلق بـ «القومية المبتذلة» وهو يبين أن القومية تمثل جزءا من الحياة اليومية في كل المجتمعات. و«الأمة» و«الدولة القومية» يضفى عليهما الطابع «الطبيعي» بوصفهما ضرورتين واضحتين وبدهيتين تنظمان حياتنا وتشكلان نظرتنا للعالم. وطبقا لبيليج، فإن الأمة «ترفع كراية» لنا كل يوم ونحن نميز، ونستخدم، ونلتمس الراحة من الرايات، والعملة الوطنية، والرموز القومية الأخرى لوظائفها المألوفة. كذلك يجري استخدام تعبير «نحن» «We» و «us» في الصحف اليومية لتذكرنا على نحو مطرد بأننا جزء من أمة وأننا مختلفون عن الآخرين. وكل الأخبار، في الصحف أو الراديو أو التلفزيون، تقسم على نحو معتاد إلى «أخبار داخلية» و«أخبار خارجية». كذلك الإعلانات نجدها تشير إلى المنتج في ارتباطه بالأمة التي ينتمي إليها المستهلك المستهدف بالإعلان. واليوم ألفت ملايين عدة ممن يسافرون في عطلات نهاية الأسبوع عند مراكز الجوازات كجزء من تجربة السفر، وتلك

تجربة عينية للحدود أبعد دلالة بكثير من الخرائط المجردة للحدود المعلقة فوق حوائط الفصل الدراسي. إن الحضور المتواصل لهذه العناصر «التذكيرية» في حياتنا المعاصرة ينشأ عنها قبول لا تحفظ فيه «لطبيعية» كل من فكرة الأمة بوجه وأمتنا نحن بوجه خاص.

وإنه، في مثل هذه الظروف من الهوية القومية الكامنة، تصبح الفرصة متاحة أمام السياسيين في أوقات الحروب أو الأزمات الأخرى لتفعيل التأييد القومي للتدابير الجيوبولوتيكية للدول القومية. وبكلمات بيليج:

> «ربما يتصور المرء أن الناس اليوم يخرجون إلى حياتهم اليومية، حاملين آلة نفسية تدعى الهوية القومية. ومثل التليفون المحمول، فإن هذه العدّة النفسية تظل ساكنة أغلب الوقت. ثم حين تقع أزمة ما، ينادي الرئيس... وتقرع الأجراس... فيجيب المواطنون النداء، وتوصّل حرارة الهوية الوطنية» (المرجع السابق، ٧).

إن «تلويح» النزعة القومية بشكل متواصل أمر ضروري من أجل التمكين لإعلان الحرب، حيثما أصبح مطلوبا أن يضفي المشروعية للأفعال الجيوبولوتيكية. وفي هذا الفصل ستركز مهمتنا على توظيف الجغرافيا السياسية لمساعدة القومية «المفككة» فكريا بحيث يمكننا أن نفهم تركيبتها ونقيم تجليها المعاصر في ظل ظروف العولمة.

إن كلا من الأمة والقومية تظلان منطويتين على الأهمية بوجه خاص بالنسبة لفهمنا في حقل الجغرافيا السياسية لسبب أساسي هو أنهما تتسمان بطابع الإقليمية بصورة جلية وواضحة.

يقول أندرسون (١٩٨٦: ١١٧): «إن الأمم لا تشغل حيز المكان بتلك البساطة التي تشغله بها المؤسسات والنظم الاجتماعية الأخرى، وإنما بوصفها ترتبط بهذا الموقع الجغرافي بالذات». وهذه هي الخاصية التي تجمع بين الأمة والدولة ذات السيادة، فهي شراكة إقليمية يعبر عنها بمصطلح «الأمة - الدولة». وهذه هي ركيزتنا الأيديولوجية في الجغرافيا السياسية التي تميز بين الخبرة والواقع، كما بينا في الفصل الأول. وعلى هذا فإن الدولة الإقليمية بوصفها الدولة القومية هي التي تمثل مجال طرحنا لهذه

الأيديولوجية. ولسوف نتوسع في القسم الأول من هذا الفصل في مناقشة هذه الفكرة على ضوء الميراث الأيديولوجي عن القومية. ومنها نخلص إلى نتيجة مؤداها أن القومية ليست تعبيرا أو شعارا ترفعه الأمم على مدار الحقب التاريخية، وإنما هي تتألف من مجموعة من الممارسات السياسية لا يمتد تاريخها لأكثر من مائتين من الأعوام.

وبعد أن نجلي هذا الميراث الأيديولوجي، سوف نركز في الجزء الثاني من الفصل على الدراسات النقدية التاريخية، وعلى النظريات الحديثة عن القومية، حتى تتضح هذه الأيديولوجية وتطبيقاتها العملية التي ترسخت في تفكيرنا، ثم نعرج على القومية في مراحل التطبيق الفعلي معتمدين على الدراسات التاريخية من أجل فهم دلالتها في السياسة المعاصرة. وفي القسم الرئيسي الأخير نناقش مختلف التفسيرات للممارسات السياسية في الجدل الدائر حول نظرية القومية. لقد تصور العديد من المنظرين السابقين أن القومية مثلت طورا عابرا من التحديث إما أخذ في الزوال أو هو في سبيله إليه. وقد اتضح منذ عقود أن ذلك الرأي غير صحيح و أنه سُلط عليه الضوء بقوة في عقد التسعينيات مع ظهور الصراعات القومية الجديدة في كل القارات. فبدلا من «التجانس مع» العالم، تستثير العولمة ردود فعل سياسية تنجم عنها أمزجة هجينة من المحلي واللوني (فيزرستون وآخرون، ١٩٩٥). وعلى ذلك ففي ظل ظروف العولمة يعاد طرح مسألة القومية من جديد، وهو ما سنعرض له بإيجاز على المستويين النظري والتطبيقي. ونختم الفصل بمركب يسعى للربط بين السياسة المحيطة بالمؤسسات الرئيسية الأربعة: الأمة، والدولة، والطبقة والأسرة، حيث يسلط الضوء بقوة مرة أخرى على الدور المحوري والحاسم للمؤسسة الهجين، أي «الأمة ـ الدولة».

الميراث الأيديولوجي

إن جل ما كتب عن القومية قد جاء بأقلام قوميين على درجة كبيرة من الاعتزاز بالذات. وكانت النتيجة أن صار لدينا فيض من أدب القومية، يفاخر فيه هذا وذاك بمناقب قومه، ولكن هذه الأدبيات خالية من الرؤية المقارنة العلمية. ويتهم سميث (١٩٨٦: ١٩١) هؤلاء الكتاب بأنهم أخفقوا في الالتزام بقواعد البحث العلمي، لأن «الموضوعية ليست داخلة في حساباتهم». وهكذا خلف لنا هؤلاء القوميون نمطا من الفكر التقليدي يفسر القومية كما لو كانت قوة تلقائية دافعة تحرك أحداث التاريخ. وتمثل هذه الرؤية وجهة نظر قدر لها أن تحتل مركز الصدارة على المستويين الشعبي والأكاديمي ردحا من الوقت (آجنيو: ١٩٨٧أ). وهدفنا في هذا القسم من البحث أن نكشف عن جوانب القصور الرئيسية في هذا الميراث إسهاما في تحرير الجغرافيا السياسية من عقال هذا الاستحواذ.

عالم من الأمم

سنحاول أن نلتزم في تناولنا لموضوع الأمم خطا موضوعيا يتيح لنا أن نتساءل: لماذا ينظر إلى وجود الأمم على أنه أمر مسلم به؟ ثم لماذا تصور الأمم على أنها شيء طبيعي شأنها في ذلك شأن الأسر وصلات الدم؟ وإن علينا ان نبدأ القضية بهذه التساؤلات لكي نبدأ فهم لماذا نعيش في «عالم من الأمم».

تفسيرات «بداءوية» وتفسيرات «حداثية»(*)

نحن ننتمي جميعا لأمة أو لأخرى، ولا خيار لنا في اختيار هذه الأمة، فهي «مكتوبة» لنا: أن نولد في هذه الأمة أو تلك، وهذا هو الأساس الطبيعي للقومية. والكلمة (Nation) مشتقة من الأصل اللاتيني (Nasci) بمعنى «يولد»، وبهذا تبدو الأمم كمجتمعات تاريخية، ينتسب كل منها إلى نسب مشترك، بمعنى أن «أصول الأمم» اليوم ترجع إلى «قبائل» الأمس. وهذا التأصيل التاريخي يطرح وجهة نظر تطورية، ترجع كل قوم إلى شجرة أنساب خاصة ومتفردة (دي بيليج ١٩٧٦).

ويصف أ. د. سميث (١٩٨٦) هذا التفسير للأمة والقومية بأنه «بداوي» «لاعتماده على الروابط العرقية واللغوية البدائية، خاصة أن أصحاب هذه النظرية يرجعون الجماعات العرقية إلى أوقات موغلة في

(*) «بداعوية»: Primordial و«حداثية» Modernist. واستخدام «بداعوي» بدلا من «بدائي» هنا لأن الكلمة لا تصف التفسير نفسه بالبدائية وإنما بانطلاقه من مفهوم البدائية، مسألة نشوء الأمم (المترجم).

القدم أو «قبل تاريخية». فالشعوب الجرمانية ـ مثلا ـ ظهرت في التاريخ كقبائل ناطقة بالجرمانية، تقاتل الرومان على تخوم نهر الراين، وهي كغيرها من الشعوب ـ في نظر هؤلاء ـ تمثل ظاهرة طبيعية. وإذا نحن قسمنا الأجناس البشرية وفق أعراقها نجد أعدادا هائلة منها، وإن كانت لم تعبر عن أصولها العرقية بهذا الوضوح الذي نعرفه عن الماضي القريب. وعلى ذلك فكل الحقب التاريخية وجدت بها أمم نجح بعضها في الإفلات من كوارث الهجرات، أو محاولات تذويب الهوية، أو الغزو الخارجي لتكون بعد ذلك أصول الأمم الحديثة، كالألمان والصينيين، في حين بادت أمم مثل البابليين، والآشوريين.

ولا ينكرأحد أن هذه الجماعات العرقية من هذا النوع أو الآخر قد وجدت قبل الحقبة الحديثة، ولكن المهم هو الصلة بين هذه الأعراق والأمم التي نراها اليوم من حولنا. ويرى أ د. سميث (١٩٨٢) أننا ننظر إلى الأمم بوصفها شكلا خاصا من الجماعة العرقية يمزج بين الهوية الثقافية والمتطلبات السياسية. والواقع أن هذه الصلة هي الشيء الحديث جدا من حيث الظهور. ويورد بريوللي (Breuilly1993: 3) مثالا كاشفا لتوضيح هذه النقطة. فقد تعرض الشاعر الإيطالي دانتي في العصور الوسطى لفكرة وجود «الأمة الإيطالية»، ولكنه أقام هذه الأمة على أساس اللسان «الطلياني» الواحد، إذ كان يرغب في أن تكون هذه اللغة هي اللغة الأدبية لكل الشعراء الإيطاليين. كما كتب عن السياسة وطرح صورته المثالية للحكومة. غير انه لم يكن هناك أي «إسناد ترافقي» بين هذه الكتابات: ففكرة التوحيد السياسي لإيطاليا كانت غائبة كليا، وكانت «الأمة» بمنزلة ظاهرة ثقافية، والحكومة ظاهرة سياسية، ولم ير دانتي سببا في أن ترتبط كل من الظاهرتين بالأخرى.

أما النظرة الحداثية للقومية ـ إذا استخدمنا تعبير أ. د. سميث (١٩٨٦) فتجعل من الأمة ظاهرة تاريخية قريبة العهد، حيث تلتحم الثقافة بالسياسة في نسيج واحد. كما أن مصطلح «القومية» لم يظهر إلا في أواخر القرن التاسع عشر، وإن كانت الفكرة قائمة قبل ذلك في أذهان الناس تحت مسمى «المواطنة» (هويسبوم ١٩٨٧: ٣). وهذا المبدأ بسيط للغاية وله دلالته أيضا،

فلكل أمة الحق في إقامة دولتها الخاصة. وقد ظهرت هذه الفكرة في القرن الثامن عشر، ثم أصبحت تمثّل قوة مؤثرة في السياسة العالمية في القرن التاسع عشر، لتسود بعد ذلك في القرن العشرين. ومن ثم ـ وكما يوضح هوبسبوم (١٩٩٠: ١٤) ـ فإن «الخاصية الجوهرية للأمة الحديثة و كل ما يتصل بها إنما هي حداثتها». والواقع أن هذا الإقرار الذي أوردته مجموعة من الكتب المرجعية خلال العقدين المنصرمين هو الذي أنتج مجموعة الكتابات النقدية التي جعلت كتابة هذا الفصل أمرا ممكنا.

وعليه فإنا سوف نقارب «الأمة» و«القومية» من منظور «حداثي» وليس من موقع «بداءوي». ولا يعني ذلك أننا سوف نهمل الميراث «البداءوي» برمته، وإنما سوف نعرج عليه بالقدر نفسه الذي عرجنا به على ميراث السلطة والجيوبولوتيكا. على ان تركيزنا سوف ينصب على التأكيد على مفهوم القومية كإستراتيجية سياسية، مثلما فعل بريوللي (١٩٨٥) من قبل، ومن ثم سيتمثل موضوع بحثنا في أنشطة الساسة والمثقفين القوميين. وحيث إن تلك الأنشطة أو الممارسات السياسية حديثة الطابع بالفعل، فسيكون علينا أن نبدأ بالبحث في أصولها.

الثورة الفرنسية بوتقة اختبار

إن الفكرة الحديثة عن الأمة والقومية تختلف عن كل تعبيرات الولاء والتبعية القديمة، إذ إنها تنصب في المقام الأول على «الشعب». وقد ارتبط هذا المفهوم الجديد بمذهب العقلانية الذي ساد في المناخ الثقافي في أوروبا القرن الثامن عشر. وكانت الخطوة الأولى في هذا النهج هي التشكيك في السلطة التي كانت تتمتع بها الذات الملكية كمصدر لسيادة الدولة. وأصبح البديل المطروح أن تنتقل هذه السلطة السيادية من التاج إلى أيدي الشعب. وقد وردت هذه الفكرة في أكثر التعبيرات السياسية شهرة في العبارة الاستهلالية لدستور الولايات المتحدة الأمريكية الصادر سنة ١٨٨٧م: «نحن الشعب ... إلخ»، وإن كانت الولايات المتحدة لم تسمِّ نفسها أمة في الأصل (بلنجتون ١٩٨٠: ٥٧). وعلى العكس من ذلك، ترد فكرة الشعب كركيزة محورية في الثورة الفرنسية:

«لقد طرح مفهوم الأمة تعريفا ملموسا وعينيا وتعبيرا أكثر شمولا. في الوقت ذاته. عن الثورة. لقد اكتسبت الثورة أبعادا مكانية ومن ثم تجسدت لا في المؤسسات الجمهورية المركبة وحدها. بل أيضا في دوائر بسيطة متحدة المركز. وغدت حدود فرنسا نقطة أيديولوجية خارجية. أما باريس فقد باتت القلعة الداخلية. وأصبحت «الجمعية الوطنية» نقطة الاكتمال للسلطة داخل باريس نفسها» (بلنجتون ١٩٨٠: ٥٧ ـ ٥٨).

وقد ارتبطت هذه «الأمة» الفرنسية الجديدة بخاصيتي الوحدة والتمركز، فهما منظومة لا تنفصم. كما عبر عنها الثوريون في فرنسا. ولعل هذا ما جعل الساسة من مؤسسي الفيدرالية الأمريكية يتجنبون هذه الكلمة بوجه عام (هوبسبوم ١٩٩٠: ١٨٠). ومع ذلك يمكن القول إن الثورة الفرنسية هي التي أدخلت مصطلح «الأمة» ككيان شعبي سياسي يملك زمام دولته في قاموس السياسة العالمية.

ويروي بلنجتون (١٩٨٠: ٥٢٦) قصة ذات مغزى تصور لنا كيف كانت كلمة «الأمية» عندما ظهرت على لسان الفرنسيين بمنزلة البدعة الجديدة: ففي أبريل ١٧٩٠م، حدث أن استوقفت جماعة من الفلاحين الثوار شخصا في هندام الوجهاء يمر بحيهم فأمسكوا به وأمروه أن يهتف معهم: «تحيا الأمة» (Vive la nation). وبعد أن هتف الرجل بحياة الأمة، طلب منه هؤلاء الفلاحون في استحياء: «هلا شرحت لنا المقصود بالأمة؟». من الواضح أن النخب السياسية للثورة الفرنسية كانت ترسي قواعد سياسية جديدة، عندما أقاموا «الجمعية العامة» سنة ١٧٨٩م، وعندما أعلنوا على العالم مولد فرنسا «كأمة عظمى (La grande nation) سنة ١٧٩٠م (روستو ١٩٦٧: ٢١ـ ٢٧).

لقد تضمن هذا المفهوم الجديد مبدأين مهمين كان لهما أثر بالغ فيما تلا من تاريخ على الأفكار السياسية للقومية، وهما: اللغة، والأرض. فلقد ابتدعت النخب الفرنسية المثقفة الجديدة، بعد انهيار الارستقراطية القديمة، صيغة جديدة من اللغة الفرنسية، وأخذت تروج لها بوصفها «اللغة العالمية للجمهورية» (La langue universelle de la Republique) (بلنتجون

١٩٨٠: ٣٦)، وتم فرض هذه اللغة الجديدة على اللهجات السائدة في الأقاليم الفرنسية، كوسيلة لتقويض التبعيات الإقطاعية الإقليمية القديمة. وعلى الرغم من أن هذا الجهد للتساوق اللغوي لم يكتمل حتى سنة ١٩١٤ (وبر ١٩٧٦)، إن سياسة إرساء قواعد حكومة مركزية قد بدأت تدخل في التنفيذ منذ سنة ١٧٩٢م. ففي ذلك العام توقفت عملية تبسيط وثائق الحكومة المركزية إلى اللهجات المحلية. ويصف بلنجتون (١٩٨٠ ـ ٣٦) هذا الإجراء بأنه كان بمنزلة إحلال اللغة الفرنسية الواحدة محل شخص الملك كرمز جديد لوحدة الأمة. ويعد هذا الحدث أول استخدام مؤثر لخاصية ثقافية كأداة سياسية، كما جاء تعبيرا عن بداية ظهور القومية.

ومن ناحية ثانية فإننا نجد الرابطة الواضحة بين الأمة والأرض قد تشكلت في اكتمالها في بوتقة الثورة الفرنسية هذه. وفي هذا الصدد يمكن القول إن الثورة الفرنسية كانت تنظر إلى فقدان شبر من الأرض للعدو كما لو كان عملية «بتر» وخطرا يهدد بوفاة للأمة. ولهذا جاءت مادة في دستور ١٧٩٣م، تحرم تحريما قاطعا عقد سلام مع أي قوة أجنبية تحتل جزءا من الأرض الفرنسية (بلنجتون ١٩٨٦:٦٦). ولم تعد الحرب واجبة ـ في نظر الفرنسيين ـ لمجرد الدفاع عن الأرض هنا أو هناك، وإنما لأن إقليمية الأمة وتكاملها قد باتا في خطر.

لقد ورث العالم عن الثورة الفرنسية هذه السياسة التي تجمع بين الشعب، وثقافته، وأرضه. وبرغم بعض التغيرات التي طرأت في أوقات مختلفة وبأشكال متنوعة، فإن هناك استمرارية عامة متمثلة في مبدأ القومية، الذي يسود الساحة السياسية حتى يومنا هذا.

مبدأ القومية

تمثل أيديولوجية القومية أهم ركائز العصر الحديث، «فلم يقدر لأي من الرؤى في العالم أن تترك بصمتها على الخريطة العالمية مثلما فعلت القومية، في تحريك الوجدان والوعي بالهوية». (أ. د. سميث ١٩٧٩: ١). والحق أن فكرة «الأمة» وما يرتبط بها من مشاعر قد ترسخت في ضمائر الناس، حتى أنها أصبحت تستخدم في وصف الأفعال والأشياء المناهضة

للقومية كقولنا مثلا: «متعد للقوميات» أو «متعدد القوميات»، أو «متجاوز لحدود القومية». وهي جميعا مصطلحات تدور على مختلف الألسن مفترضة مسبقا الواقع القائم للأمم (تيفي ١٩٨١: ٦). وبالمثل فإن المنظمتين وجدتا من غير الضروري ان تذكر الدول نفسها، ووجدنا لدينا تسميتين هما على الترتيب: «عصبة الأمم». و«هيئة الأمم المتحدة». وبطبيعة الحال فإن الأمم التي لا تمتلك أمما معترفا بها. مثل الأكراد، على سبيل المثال. ليس في مقدورها الحصول على العضوية في هذه المنظمات الدولية. أما الدول التي ليست لها «أمة»، مثل بلدان أفريقيا التي حصلت على استقلالها حديثا، فإنها تحصل على هذه العضوية لتعزز من وضعها السيادي الجديد. وبرغم تمسك المنظمتين العالميتين الكبيرتين بمصطلح «الأمم»، إلا أن سيتون وطسون (١٩٧٧: ٢) قد وصف هيئة الأمم المتحدة في شيء من الدعابة بقوله: «إن هيئة الأمم المتحدة قد أثبتت أنها مجرد موقع يلتقي فيه ممثلون لدول غير متحدة». والحق أن كلا من عصبة الأمم وهيئة الأمم المتحدة كانتا وتظلان أشبه ما تكونان بنواد خاصة للدول وليس للأمم، وإن كان المسميان قد عكسا صدى فكرة القومية الجامح في القرن العشرين.

ويجرنا هذا إلى البحث في هذا المبدأ، ذلك المثال الذي يتطلع إليه القوميون في كل مكان؟ إن القومية أكثر من مجرد نظرية تربط المواطن الفرد بالأمة التي ولد فيها، فهي تعطي الإنسان شعورا بالهوية، ولكن كل هذا مشروط بقبول الآخرين لهذه الهوية والاعتراف بها. كما أن القومية تنطوي على ما هو أبعد من مجرد الفصل بين «هم» من ناحية، و«نحن» من ناحية أخرى، فليس الأمر مثلما كان لدى اليونان أو الرومان القدامى، الذين كانوا ينظرون إلى أنفسهم كأبناء الحضارة، وللآخرين بوصفهم «برابرة». ففي العالم الذي تصنعه القومية هنا العديد من «هم» كما أن العديد من هذه القوميات معترف بها على قدم المساواة مع «نحن» ومع قوميتنا.

ولقد أعد كل من تيفي (١٩٨١: ٥ ـ ٦)، وسميث (١٩٨٢: ١٥٠) عددا من الفرضيات حول القومية، تتفق مع مقياسنا التحليلي، وهي كالآتي:

أ ـ ١ : يتألف العالم من فسيفساء من الأمم.

أ ـ ٢ : يتوقف النظام والاستقرار في المنظومة العالمية على التفاعل الحر لهذه الأمم واحدتها مع الأخرى.

ب ـ ١ :الأمم هي الوحدات الطبيعية للتعبير عن المجتمعات.

ب ـ ٢ : تتمتع كل أمة بثقافتها الخاصة، القائمة على نسب وتاريخ مشترك.

ب ـ ٣ : كل أمة تحتاج إلى دولتها السيادية، التي تعبر من خلالها عن ثقافتها.

ب ـ ٤: تتمتع كل الأمم (وليس الدول): بالحق المطلق في أرضها أو وطنها.

ج ـ ١: لا بد لكل إنسان فرد أن ينتمي إلى أمة ما.

ج ـ ٢: الولاء الأول لكل إنسان فرد لأمته.

ج ـ ٣: لا حرية حقيقية للإنسان الفرد إلا من خلال الأمة التي ينتمي إليها.

نستطيع أن نسمي هذه القائمة «المبدأ العام» للقومية، كما أنها تعكس واقع ما يجري على الساحة العالمية اليوم: فالعالم منقسم سياسيا وليس متحدا بحال. والدولة ـ الأمة هي الميدان الرئيسي للعمل السياسي، كما أن النطاق المحلي يجري تجاوزه مع تجاوز التجارب من خلال مثل «أعلى» وأبعد تأثيرا.

وتفصح القائمة نفسها عن أبعاد خطيرة على مستوى العلاقات الاجتماعية، فلقد كان على أيديولوجيات سياسية أخرى أن تكيف نفسها مع أيديولوجية القومية أو تكتب على نفسها الهلاك أمام تيار القومية الجارف. ولقد كانت القومية وقت اندلاع الثورات في أوروبا سنة ١٨٤٨م خصيمة لليبرالية التي تتمركز حول الفردية بمفهومها الكلاسيكي العتيق، وصار لزاما على هذه الليبراليات أن تفسح الطريق أمام زحف التيار «القومي الليبرالي» الجديد. وعلى الطرف الآخر من الساحة، شعرت الاشتراكية الدولية بالهزيمة من أساسها مع اندلاع الحرب العالمية الأولى، ومقاتلة أبناء الطبقة العاملة، بعضهم البعض الآخر، كل تحت راية بلده التي يحارب من أجلها. ولكي تبقى الاشتراكية على الساحة كان عليها مثل الليبرالية أن تتكيف مع واقع القومية الجديد. ويدل ذلك على أن الليبرالية الفردية والاشتراكية الدولية لم تكونا ندا للقوة العارمة لأيديولوجية القومية. وكانت النتيجة بروز بنية «ثلاثية الأطراف» للاقتصاد العالمي، المرتكزة على قاعدة الدولة القومية.

إن المبدأ المشترك عام وواحد بالنسبة لكل القوميات. وإن كان لكل قومية خصوصيتها، أو ما يسميه أ. د. سميث (١٩٨٢: ١٥٠) «النظريات الثانوية الخاصة» ويسميها نارين (١٩٧٧) بـ «النزعة» القومية. مؤكدا على الأيديولوجية المشتركة الشاملة الحضور، والنزعة «القومية». مؤكدا تفرد كل أمة بصفات وخصائص، تجعل المرء واثقا في تميزها بمجموعة معينة من الرايات، والرموز والتواريخ. وحيث إن كل أمة مختلفة عن بقية الأمم، فإن وصفا مختصرا لواحد من أمثلة تلك الخصوصيات القومية سيكون كافيا هنا.

يسوق وطسون (١٩٧٠). اقتباسا، ثماني خصائص وردت في إحدى الرسائل المكتوبة عام ١٧٨٢م عن ثماني سمات للمجتمع الأمريكي، والتي صارت فيما بعد سمات مميزة لمشاعر الأمريكيين بصفة عامة. وهذه السمات هي: حب التجديد، والقرب من الطبيعة، وحرية الحركة، ومخالطة الشعوب، والنزعة الفردية، والوعي بالمصير، والميل إلى العنف، ثم النظرة الشمولية للبشرية ككل. وتعكس الخصائص الأربع الأولى تاريخ الأمريكيين، خاصة وقت التوسع واقتحام التخوم، وتمثل الخاصيتان التاليتان دعامتين أساسيتين لأسلوب الحياة الأمريكي، فالتنافس الفردي لتحقيق المكاسب الشخصية هو أساس الأيديولوجية الليبرالية الأمريكية، وينطبق ذلك على البسطاء من أهل الأكواخ الخشبية حتى الرؤساء في البيت الأبيض. أما الوعي بالمصير فهو الذي دفع بالأمريكيين إلى بلورة أهداف قومية بدأت على ساحة قارية شاسعة ثم تطورت لتشمل ساحة الكرة الأرضية برمتها. أما الخاصيتان الأخيرتان فإنهما تكشفان عن تناقض صارخ، فواحدة تشي بالصراعات القائمة داخل المجتمع الأمريكي، والأخرى تغازل المثاليات العليا والتعايش بين الشعوب وحل الخلافات بأسلوب عقلاني. على أن هذه الخصائص الثماني مجتمعة تعزز ما وصفه وطسون «بالأسطورة الأمريكية»، وهي تعد، من منظورنا، «النظرية الثانوية الخاصة» للقومية الأمريكية. ومن الجدير ملاحظته هنا كيف أن هذه الأوصاف، لعالم أمريكي مختلف تماما كان قائما قبل قرنين مضيا، يمكن أن تنطوي على تميز معاصر مباشر وواضح. إنها النزعة «القومية» وقد تجسدت في البنية

المجتمعية. من الواضح أننا نستطيع، وقد وصلنا إلى هذا المستوى من التنظير، أن نوصّف العناصر التي درسها علماء الجغرافيا السياسية في الماضي ـ مبرر الوجود، الأيقونوغرافيا، فكرة الدولة... إلخ. ولقد كان التركيز على هذا المستوى من النزعة الرمزية هو السبب الذي حال بين المشتغلين بالجغرافيا السياسية والنفاذ إلى المبدأ العام في محاولتهم فهم الأمة والقومية. وقد نتج عن ذلك أن اختلطت مفاهيم القومية عند الكثيرين بالأساطير والخصوصيات الثانوية، والتواريخ المحرفة عن الأصول العرقية والمجتمعية، وعصور البطولة الغابرة، والخيانات التي ابتليت بها حقب تاريخية بعينها، ثم المقام «الخاص» لهذه الأمة أو تلك في التاريخ العالمي.

الاستخدامات القومية للتاريخ: «يانوس» الحديث(*)

من المهم في هذا المنعطف أن ننظر إلى النظريات الثانوية الخاصة على أنها تاريخية في الأساس من حيث طبيعتها. والتاريخ عامل بالغ الأهمية في صنع الأمم، تماما مثل الثقافة والأرض. ولكن التاريخ الذي تعنيه ليس تلك الروايات التي تخلط بين الواقع والأسطورة لأغراض قومية وبطريقة ملفقة. ولقد كان هوبسبوم (١٢: ١٩٩٠) على صواب عندما قال: «إن بعض الشعوب تحاول أن تزيف في تاريخها كي ترتدي مسوح أمة بين سائر الأمم الأخرى». والحق أن خلق أمة جديدة قد انطوى دائما على خلق تواريخ جديدة.

إن دخول «الشعوب» إلى الساحة السياسية قد خلق تحولا في المتطلبات التاريخية لقيام الدولة. ففي دول الحكم المطلق كانت الشرعية تتجسد في شخص الحاكم الذي كان من حقه أن يحكم استنادا إلى نسبه (أو نسبها) الملكي. وليس غائبا عن أحد أنه في الإمبراطوريات القديمة كان أهم تاريخ يتم تدوينه هو شجرة أنساب الأسر الحاكمة. ولكن هذه الأوضاع العتيقة قد عفا عليها الزمن، ولم تعد تصلح لعالمنا الجديد وأممه، فالشعوب وليس مجرد رموز السلطة من فوق، هي التي يتعين عليها أن تبحث عن اتصالها بالماضي.

(*) «يانوس» Janus: إله بوابات الديار Janua وإله البدايات عند الرومان.

ومن المستجدات في التواريخ القومية على الساحة آن بعض الشعوب أخذت تولي أهمية خاصة لتاريخ بعينه، من قبيل الاحتفال المئوي لبعض الأمم على سبيل المثال (هوبسبوم ١٣:١٩٨٧)، كما حدث في الاحتفال بالثورة الأمريكية والثورة الفرنسية في معارض دولية في ١٨٧٦م، ١٨٨٩م تباعا. كما أن أمما أخرى أقامت مهرجانات بذكرى تأسيسها في تواريخ غابرة يكتنفها الغموض. من ذلك ما يقول به القوميون المجريون أن أصولهم ترجع إلى غزوات الماجيار لأوروبا سنة ٨٩٦م. وذلك كي يحتفلوا بالألفية القومية سنة ١٨٩٦م. وفعل السويسريون الشيء نفسه عندما اختاروا سنة ١٢٩١م كتاريخ لتأسيس دولتهم في مهرجان أقيم سنة ١٨٩١م (أندرسون ١١٧:١٩٨٣). ومنذ وقت قريب احتفلت بولندا بذكرى دخول المسيحية إليها سنة ٩٦٦م، حتى تلحق هي أيضا بذكرى ألفية كاملة. على أننا على يقين من أنه لم يكن هنالك احتفالات في المجر، أو سويسرا، أو بولندا، بهذه المناسبات خالدة الذكر في السنوات ١٧٩٦، ١٧٩١، ١٧٦٦ تباعا، لأنه لم تكن هناك حاجة قومية وقتها لابتداع تواريخ جديدة، أو ببساطة: لم يكن هناك شيء يحتفلون به.

إن ما يحرك هذه الذكريات والاحتفالات هو أنها تصادف هوى في نفوس الشعوب على مستوى الساحة العالمية، فالجميع أصحاب نصيب في الماضي البعيد، تشعر الأمم اليوم بضرورة التعبير عنه على الملأ في كرنفال قومي. والمغزى عميق الدلالة بالنسبة للأمة. فالتاريخ شرط مسبق لأقدار الشعوب، وهو الضمان لخلودنا، وهو أيضا درس الأجيال جميعا (أ. د. سميث ٢٠٨: ١٩٨٦). ومن دون تاريخ، لا مجال لوجود أمة.

ساحات الشعر والعصور الذهبية

يحدد أ. د. سميث (١٩٨٦: ١٧٨) ثلاثة أشكال من التاريخ القومي: فهناك تاريخ الأمم الحديثة التي تملك سجلا سياسيا رسميا عن الماضي لردح طويل من الزمن، مما يوفر لها المادة التاريخية التي تحتاج إليها، لإعادة الكشف عن الماضي، مع انتقاء مؤالفة من هذه الحقائق لتشكيل تاريخ جديد. وهناك أيضا تاريخ لأمم حديثة لم يكن لها نصيب وافر من الأحداث أو الإنجازات المهمة

في الماضي، ولذا فإنها تلجأ إلى ابتداع تاريخ عن طريق «التخمين» أو الحدس لربط أحداث بعينها بعضها ببعض. وأخيرا تاريخ يختلق أو يلفق تماما. وذلك في حالات نادرة.

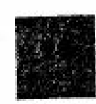
وهذه التواريخ جميعا تتألف من توازنات محسوبة بين ما هو حقيقي وموثق في مادته، وما هو فولكلوري في طبيعته، ثم ما هو من محض الخيال. على حد تعبير أندرسون (١٩٨٦: ١٣٠).

وتتألف كل دراما تاريخية من عنصرين أساسيين: العنصر الأول يتمثل في خلق رواية متواصلة تسد الثغرات في التسلسل الزمني من الأصول الأولى للأمة حتى الوقت الحاضر، مع عدد منتقى من اللوحات الرمزية التي تصور الأحداث الكبرى التي تتمثلها الأمة ككل. ومن أشهر الأمثلة في هذا الصدد لوحة وليم تل وهو يصوب بسهمه على التفاحة التي وضعت على رأس ابنه الصغير (سويسرا)، وجان دارك وهي تحرق في المحرقة على أيدي محاكم التفتيش (فرنسا) (أ. د. سميث ١٩٨٦: ١٨٠). وهاتان اللوحتان تستثيران مشاعر البراءة لدى المواطن البسيط الذي يتصدى لعدو مخادع جبار يتهدد كيان الأمة.

وتحدد التواريخ القومية، وتوجه، من خلال توفير إحداثيات المكان/الزمان المتعلق بالأمة. ووفقا للتقاليد الرومانسية، فإن هذه التواريخ تخلق لوحة شعرية وعصرا ذهبيا»، حسب تعبير أ. د. سميث (١٨٢:١٩٨٦). أما اللوحة فهي أرض الأمة ونطاقها الجغرافي، ومواقعها المقدسة، وآثارها التاريخية. وكل هذه المفردات هي مفاخر الأمة بساحتها العريضة التي تمثل البيئة الشعبية الحقيقية للأمة. فبالنسبة لإنجلترا، على سبيل المثال، تتمثل هذه اللوحة الشعرية في المواقع التاريخية في العاصمة لندن، وفي الريف الإنجليزي بمروجه الخضراء وأكواخه المبنية من القش. ولا ينبغي علينا أن نستخف بالقيمة التي ترمز لها هذه الشاعريات حتى في تاريخنا المعاصر، وقد اصطلح في السنوات الأخيرة على وصف هذه الفصيلة من أشكال التاريخ باسم «التراث» وأصبحت المتاحف مراكز لهذا التراث. ويقول هوبسبون (١٩٨٧: ٩) في تأكيد هذا الهوس بإقامة المتاحف «إن بريطانيا تشهد كل أسبوع افتتاح متحف جديد، إلى حد أن بريطانيا تبدو كأنها مقبلة على تحويل البلد كله إلى متحف كبير».

إن جغرافيا «الأماكن الخاصة» هذه تمتزج بالتاريخ القومي. ويمكن تشبيه هذه الرمزية القومية بعقدة «الجمال النائم»: فلكل أمة عصرها الذهبي الزاخر بالأبطال. فلئن قدر لها أن تتعرض لكبوة أو مكابدة في مسارها، فليس عليها إلا أن تنحني لتطبع القبلة السحرية على شفتي الجميلة النائمة (وهي هنا رمز للأمة) لتوقظها من سباتها العميق وتعيدها إلى الحياة كي تستعيد رونقها وأمجادها الجميلة. تلكم هي الدراما المحورية في سلسلة الأساطير الثماني التي يعددها أ د سميث (١٩٨٦: ١٩٢) عن القومية. وتستخدم كل هذه الحكايات لاستلهام الماضي التليد للأمة وإعادة المسار قبالة المستقبل. ولهذا فإن توم نيرن (١٩٧٧) يصف القومية الجديدة بأنها «يانوس الحديث»، وهو وصف سليم تماما. فيانوس هو الإله الكلاسيكي الذي كان يتطلع بوجه نحو الأمام وبآخر إلى الخلف في آن واحد. وهذا ما تضطلع به القوميات في عالمنا الحديث.

وتنتقي الأمم حقبا تاريخية معينة بحيث تتواءم مع توجهاتها المستقبلية، ولو كان ذلك على حساب الحقيقة التاريخية: فاليونانيون - على سبيل المثال - يملكون عصرين ذهبيين، عصر الدولة البيزنطية وأمجادها التي حفظت تراث الإغريق في جنبات الكنيسة الأرثوذكسية في روما الثانية أو القسطنطينية، والعصر الكلاسيكي بدويلات مدنه المرموقة على أرض شبه الجزيرة اليونانية، بما يحمله هذا العصر من أمجاد في الفكر والفن والحرب أيضا. ولو أن اليونان أحيت ذكريات الأسطورة البيزنطية، فإن هذا سوف يجر عليها مشكلات مع الأتراك في الأناضول، ولذا فإن أهل اليونان يفضلون التفسير الأسطوري الثاني حيث تمثل فترة الدولة البيزنطية حقبة السيطرة الرومانية الأجنبية وهو ما يعزز إمكان سياسة بناء الأمة داخل حدودهم القومية الأصغر حجما. وقد حدث بالفعل أن ساد هذا التصور الأخير على نطاق واسع بعد هزيمة اليونان على يد تركيا سنة ١٩٢٢م. على أن النقطة الأساسية هنا هي أن أشكال التاريخ المختلفة تناسب أشكالا مختلفة للحاضر ومن ثمة أشكالا بديلة للمستقبل. ونستخلص من هذه الأمثلة أن يانوس الحديث إله شديد المراوغة، فأولوياته تقوم على الانتقاء حسب الحاجة، إن إلى الوراء أو إلى الأمام، وذلك وفق أولويات القومية الحديثة.



اختراع التقاليد: «الطرطان» الهولندي و«الكلتيّة» الإنجليزية(*)

إن تزييف التاريخ تزييفا كاملا أمر نادر الحدوث بين القوميات، ولكن الذي يحدث هو تسليط الأضواء على حقبة بعينها لخدمة غرض بعينه، يتوافق مع طموحات الأمم الحديثة. وهذا التلاعب بالأحداث على حساب أحداث أخرى من سجلات الماضي يتم على يد مؤرخين نثق بهم. ولذا فإن ما يقولون به قد ينطلي على قوميين كثيرين أبرياء لا ذنب لهم.

ومن قبيل هذه المخادعات التاريخية ما يشاع على المستوى العالمي عن الزي القومي لأهل اسكتلندا وتنورتهم الشهيرة التي تنسب عادة إلى العشائر الكلتية القديمة. وقد يدهش الكثيرون عندما يعلمون أن هذه التنورات ليست اسكتلندية، وإنما هي من أصول هولندية. كذلك هناك أصول إنجليزية لهذه التنورات، كما أثبت ذلك الباحث تريفور روبر (١٩٨٣) من خلال دراسة توثيقية عن هذه التنورات: إذ يتعقب روبر ثلاث مراحل في سيناريوهات التاريخ الاسكتلندي: ففي المرحلة الأولى صُوِّرت حقبة مميزة من الثقافة الكلتية، تم فيها قلب الحقائق التاريخية رأسا على عقب، فعلى رغم أن الثقافة الأيرلندية هي التي كانت سائدة في مرتفعات اسكتلندا في العصور الوسطى، إلا أن الاسكتلنديين قد زيفوا ملحمة شعرية بعنوان «أوسيان» (Ossian) في القرن الثامن عشر، تظهر من خلالها اسكتلندا صاحبة حضارة مرموقة، في حين تظهر أيرلندا في موقع متدنّ حضاريا، مع أنها هي صاحبة الحضارة الكلتية الحقة.

وفي المرحلة الثانية يظهر ميراث اسكتلندي جديد، يتمركز حول «التنورة» الكلتية. على الرغم من أن هذه التنورة قد جاءت في الأصل إلى كل من إنجلترا واسكتلندا من الأراضي الهولندية في القرن السادس عشر. وفي سنة ١٧٢٧م، قام أحد النساجين في مقاطعة لانكشير - دون تأثر بالوارد الهولندي - بابتكار لباس خاص للعاملين بقطع الأخشاب، وقد اشتقه من لباس سكسوني قديم، معروف باسم «السمق» (Smock). وعندما اندلعت الثورة الكبرى في اسكتلندا سنة ١٩٤٥م، كانت التنورة اختراعا حديث العهد

(*) الطرطان: زي قومي هولندي من القماش الصوف المخطط. «الكلتيّة»، تنورة يرتديها الرجال في اسكتلندا وأفراد الفرق الاسكتلندية في الجيش البريطاني (المترجم).

للعمال، ولم يكن هناك تنورات عشائرية في مرتفعات اسكتلندا. وبعد أن قمعت الثورة، صارت اسكتلندا مصدرا أساسيا لتزويد الجيش البريطاني بالمجندين. وبمرور الوقت أصبحت التنورة الكلتية الزي الرسمي الذي يميز الفرق البريطانية الجديدة برمتها: من اسكتلنديين وإنجليز على حد سواء. ثم انتقل هذا الزي من الطبقات الدنيا والجند إلى الطبقات العليا في المجتمع في مناخ الحركة الرومانسية في القرن الثامن عشر: ففي سنة ١٧٧٨ أنشئت جمعية المرتفعات الاسكتلندية في لندن، وفي سنة ١٨٢٠ أُنشئت الجمعية الكلتية في أدنبرة. وكان الطلب على التنورات الكلتية قد أخذ يتزايد منذ سنة ١٨١٩م، إلى حد تطلب نشر كتالوج مفصل عن هذه التنورات يكون في متناول الجميع. وعندما قام الملك جورج الرابع بزيارة رسمية إلى أدنبرة سنة ١٨٢٢م، صار هذا الموروث الاسكتلندي علامة مميزة للحياة الاسكتلندية، إذ كان حفل استقبال الملك الإنجليزي مزركشا بأزياء القوم من تنورات هولندية وكلتية.

أما المرحلة الثالثة فقد شهدت انتقال التقاليد الكلتية في الزي من منطقة المرتفعات الشمالية إلى المناطق المنخفضة، حيث تعيش الغالبية العظمى من الشعب الاسكتلندي. وهنا يقع تزييف تاريخي آخر: فلقد ظهر آنذاك أخوان يدّعيان أنهما من نسل أسرة ستيوارت الملكية، ثم أبرزا وثيقة عن «الزي الاسكتلندي» (Vestiarum Scotium) تظهر فيها عشائر أهل العصور الوسطى وقد ارتدت كل منها طرازها الخاص من التنورة. وقد نشرت هذه الوثيقة كمصدر تاريخي سنة ١٨٤٢م، وبعد عامين أورد الأخوان محتواها في كتابهما «أزياء العشائر» الذي كان يشبه تماما، وبطريقة تدعو إلى العجب، الكتاب التجاري السابق عن الأزياء المنشور سنة ١٨١٩م. وهكذا دمغ الإسكتلنديون اسمهم على صك التنورات العشائرية، وولدت بذلك كنية «التنورة الكلّتية». وبعد أن شاعت التنورة في المناطق المنخفضة من اسكتلندا، انتعشت صناعتها، وارتبط اسم الاسكتلنديين في العالم أجمع بهذه التنورة، وهم لا يكفون منذ ذلك الحين عن إظهار اسكتلنديتهم في جميع المناسبات في هذا الزي القومي من الصوف المقلم ذي الألوان المتقاطعة.

اللوحات الشعرية والتاريخ الجديد، المتطلبات الجديدة للإنجليز

لقد قدر للأسطورة الاسكتلندية في المرتفعات الشمالية أن تتخلق وتلقى رواجا واسعا، لأن معرفتنا عن مجتمعات شمال اسكتلندا القديمة شحيحة ونادرة للغاية. ولا بد من ملاحظة أن تزوير المعلومات التاريخية يحدث بطريقة تضمن لأصحابها وقعا موضوعيا ونزيها على المتلقي، وذلك بانتقاء حقائق معينة وتأكيدها، ثم تحويرها حسبما تتطلب الأوقات. ولدينا في تاريخ إنجلترا أمثلة كلاسيكية لهذه التبديلات والتحولات.

إن جل ما تحتفل به إنجلترا هذه الأيام من «تراث قديم» يعود تاريخه إلى أواخر القرن التاسع عشر (دود ١٩٨٦)، وقت التدهور النسبي في الاقتصاد البريطاني، وشعور الساسة بالحرج من هذا التدهور. والظهور التعويضي على الصعيد السياسي للإمبريالية الجديدة ومثل هذا التغيير للمسار تطلب ظهور تقاليد جديدة و«تاريخ جديد». ولقد أنشئت بالفعل في كل الفترة مؤسسات مهمة مثل «المسرح القومي» و«الجاليري القومي» و«معجم البيوغرافيا الطبيعية». وتختلف عملية «إعادة الإنتاج» الإنجليزية هذه عن مجرد اجترار الماضي «الكلتي» عند الاسكتلنديين.

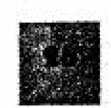
واتخذت عملية إيقاظ مشاعر الاعتزاز بالذات الإنجليزية (Englishness) صيغتين، جغرافية وتاريخية: فلقد زادت جرعة التأكيد على صورة إنجلترا كساحة ريفية من المروج الخضراء، مزدانة بأكواخ بسيطة من القش، ومن حولها الحقول المنبسطة إلى أقاصي جنوب الجزيرة، هذا مع أن إنجلترا في ذلك الحين بالذات كانت أكثر بلدان العالم مدنا وحضرا، ولكن هذه المدن والبلدات في مناطق الشمال الصناعية ارتبطت في أذهان الناس بمشكلات وتوترات المجتمع الحديث. ولم تقدم إنجلترا نفسها للعالم بوصفها الأمة الصناعية الأولى في العالم إلا في «المعرض الكبير» الذي أقامته سنة ١٨٥١. ولكن مع ظهور الإمبريالية الجديدة، راح الساسة يحملون الصناعة وماكيناتها وزر الضعف الذي بات يفت في عظام «السلالة العرقية» الإنجليزية، وعليه فإن إنجلترا بدلا من أن تفاخر، كالسابق، بمدنها الصناعية الهائلة، راحت تعمل على طمس هذه الصورة في مخيلة الشعب الإنجليزي (تيلورب ١٩٩١)، فبرزت على السطح صورة الريف الإنجليزي، برغم ما كان يكابده من فقر

حقيقي. لإيقاظ الاحساس بالماضي الرعوي الجميل وأيامه الخوالي: أيام إنجلترا «الباسمة الضحوك» (Merrie England). عندما لم تكن مشكلات الأيام الحالية تجول بالبال أو الخاطر. وهكذا بعث العصر الذهبي للملكة إليزابيث من الأكفان ليشيع روحا من الأمل الباسم من جديد في نفوس الإنجليز (هوكنز ١٩٨٦).

ولم يكن اختيار أواخر القرن السابع عشر «عصرا ذهبيا» اختيارا عشوائيا (كولز ١٩٨٦). فقد اعتقد أهل القرن التاسع عشر أن «الثورة المجيدة» التي انفجرت سنة ١٦٨٨ هي «العصر الذهبي» في تاريخ إنجلترا فهي التي وضعت حدا لحكم أسرة ستيوارت المطلق على يد البرلمان الإنجليزي الثوري. ويلاحظ ايضا أنه في ظل المناخ الليبرالي في إنجلترا الهيمنة البريطانية على الساحة العالمية، ظهرت الحريات واحتفل في التاريخ القومي. على أن هذا كله قد تغير مع ظهور الإمبريالية الجديدة، التي دفعت بمصادر الاعتزاز «بالذات الإنجليزية» إلى مسافة أبعد في الزمان بقرن كامل، أي مع التوسع فيما وراء البحار تحت حكم الملكة إليزابيث. ولا بد من الاعتراف بأن حكم اليزابيث ـ من منظور ليبرالي حقيقي ـ كان أكثر تسلطا من حكم أسرة ستيوارت، ولكن مع نهاية القرن، اتخذ التواصل في التاريخ الإنجليزي مسارا جديدا يضع في أولوياته التوسع فيما وراء البحار، ولم تعد هنالك حاجة إلى النبش عن «الحريات» التي كان البرلمان الثائر قد حققها في «الثورة المجيدة» سنة ١٦٨٨م. لقد تحولت «الأنجلزة» من المسرح الجزري المنعزل إقليميا إلى الساحة العالمية الرحبة فيما وراء البحار. وقصارى القول، إن هذا التاريخ القومي لإنجلترا، مثله في ذلك مثل تواريخ قومية أخرى عديدة، هو من نتاج نوع خاص من الحاضر تمهيدا للترويج لمستقبل من نوع خاص، حفاظا على الدور العالمي، لإنجلترا.

القومية في التطبيق

القومية هي في المقام الأول ممارسة سياسية، وبرغم الأهمية المحورية للميراث الأيديولوجي فإنه لا يشكل أساس القومية كما افترض العديد من القوميين. كذلك ينبغي أن نتذكر أن القومية مصطلح أيديولوجي حديث،



يرجع تاريخه إلى أيام الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩م، ويعني ذلك أن النظام العالمي كان يسير على دربه العالمي لمدة قرنين أو ثلاثة قرون دون أيديولوجيات ترتكز على القومية. وقد كانت هناك دول عديدة بالفعل قبل سنة ١٨٠٠م، ولكن الممارسات السياسية لهذه الدول كانت تتم بطريقة يمكن وصفها بأنها «مناهضة» للقومية (ولارشتاين أ ١٠٢: ١٩٧٤)، إذ كانت هذه الدول تعاني الأمرين من الجماعات العرقية داخلها، للحيلولة دون قيام دولة مركزية قوية. لقد كان سعي هذه الدول إلى وضع النشاط الاقتصادي في زمام الدولة من خلال السياسات المركنتيلية سمة من سمات الدول قبل حلول القرن التاسع عشر. على أننا شهدنا منذ ذلك الحين، مجموعة واسعة التنوع من الممارسات السياسية تقوم على أساس قومي. وسوف تتمثل المهمة الأولى لما نطرحه من نقاش فيما يلي في إضفاء بعض النظام على هذا التنوع خلال تقديم طوبولوجيا للقومية. بعد ذلك ندرس التفسيرات المتعارضة لهذه الممارسات السياسية الخاصة.

التنوع: الطيب، والشرس، والقبيح

سوف نبدأ بطوبولوجيا نموذجية للقوميات طرحت بصورة فضفاضة في كتابات أوريدج (١٩٨١أ) وما سنورده فيما يلي مأخوذ في أغلبه عن تناوله لتعاقب القوميات المختلفة. ونميز في هذا الصدد خمسة أنواع أساسية من القوميات:

١ ـ القومية المبكرة: وهي التي تميزت بها دول المركز متوسطة الحجم في غرب أوروبا. ويختلف الباحثون حول تحديد تواريخ دقيقة لنشأة هذه القوميات. فباحث مثل جوتمان (٣٣ ـ ٣٦ : ١٩٧٣) مثلا، يرجع فكرة «الموت في سبيل الوطن» (Pro patria mori) إلى سنة ١٣٠٠م. وإذا ما وصلنا إلى سنة ١٤٣٠م نجد الفتاة جان دارك تعبر عن المشاعر نفسها وهي تستنفر الفرسان الفرنسيين للقتال ضد العدو الإنجليزي على التراب الفرنسي. أما مشاعر «الوطنية» عند الإنجليز فنجدها واضحة في مسرحيات وليم شكسبير في أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر. ولكن ينبغي ملاحظة ان هذه المشاعر الوطنية إنما كانت من

قبيل الولاء لشخص الملك أو الدولة وليس الفكرة الكلية للشعب بوصفه أمة تضم داخلها كل الفئات والطبقات، وبرغم هذا التحفظ، فإن هاتين الدولتين كانتا في طريقهما إلى تمركز الحكم داخل حدود ثابتة. الأمر الذي أسهم في خلق صيغة من الاتساق والوفاق الوطني مع حلول العام ١٨٠٠م. ولذا فإن كلا من إنجلترا وفرنسا تبقيان كمثالين كلاسيكيين لهذه «الوطنية» المبكرة. ولم تلبث البرتغال، والسويد، وهولندا، وإسبانيا أن لحقت بالركب. ولا بد من القول إن مفهوم الدولة - هنا - كان أسبق من مفهوم الأمة، بحيث يمكن الوصول إلى نتيجة مؤداها أن الدولة هي التي أفرزت الأمة، وهذا ما يطلق عليه أوريدج (١٩٨١أ) مصطلح «الدولة - الأمة» أو الدولة القومية، في صورتها المبكرة. ولكن القومية كأيديولوجية راسخة القواعد لم تتضح إلا في القرن التاسع عشر. وهنا يمكن القول إن مفهوم الأمة قد سبق ومهد لمفهوم القومية.

٢ - القومية الوحدوية: من أجل التطور الكامل للأيديولوجية القومية سيكون عليك البحث في الأماكن الأخرى. ففي شرق أوروبا منعت مثل تلك الدول صغيرة الحجم من التطور تحت وطأة ضغط الدول الصغيرة (الدول - المدن) من ناحية، وضغوط الإمبراطورية الكبرى متعددة الأعراق. ففي كل من ألمانيا وإيطاليا كانت الصورة أشبه ما تكون بالفسيفساء المؤلفة من دويلات صغيرة الحجم المستقلة، والمؤتلفة مع ولايات تخضع للإمبراطوريات الأوروبية الكبرى حينذاك. ثم جاءت الحروب النابليونية سنة ١٨٠٠م لتحطم كيان هذه الإمبراطوريات المهيمنة على وسط أوروبا منذ معاهدة وستفاليا سنة ١٦٤٨م. ومع أن مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥م حاول إعادة هيكلة أوروبا على الشاكلة القديمة، إلا أن القوى الجديدة المتنامية على المسرح الأوروبي تصدت لهذا التيار الرجعي، وهيمنت على الموقف حتى نهاية القرن. وكانت مشاعر القوميين هي المحرك الأول لتوحيد الألمان في رقعة متماسكة من الأرض تحت زعامة بروسيا، ليبدأ بذلك تاريخ جديد للدولة فالأمة الألمانية. وحدث الشيء نفسه في إيطاليا، عندما تحولت من مجرد «تعبير جغرافي» إلى دولة فأمة إيطالية. ويعد هذان المثالان الألماني والإيطالي من الأمثلة المبكرة لقيام قوميات وحدوية الطابع.

٣ - القومية الانفصالية: عندما تفككت الإمبراطوريات الأوروبية الكبرى في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، انسلخت قوميات عدة من تحت عباءة هذه الإمبراطوريات: النمساوية والهنغارية والعثمانية، ثم الإمبراطورية الروسية. وقد بدأت اليونان هذه السلسلة سنة ١٨٢١م، ثم تبعتها مجموعة أخرى من بلدان شرق أوروبا هي: بلغاريا، مرورا بالبلقان، ووصولا إلى السويد. ومن الأمثلة التي مهدت واستمرت نجد النرويج، وفنلندا، وبولندا، وتشيكوسلوفاكيا، والمجر، ورومانيا، وبلغاريا، ويوغوسلافيا، وألبانيا، ثم اليونان. كما تدخل أيرلندا أيضا ضمن هذه المجموعة من الدول. وكان ينظر حتى وقت قريب إلى هذه الدول على أنها ظواهر قومية من ذكريات الماضي. ومع ذلك، فلقد شهدت السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين ظهور «قوميات» ذات نزعات استقلالية في العديد من الدول، مثل ما وقع في اسكتلندا، وويلز، ومنطقة الباسك (إسبانيا)، وكورسيكا، وكويبك (كندا)، ووالونيا. ولم تنجح أي من هذه القوميات في إقامة دولة لها، وإن كانت قد حصلت على بعض التنازلات السياسية داخل إطار الدولة. وسوف نعود إلى هذه النقطة مرة أخرى فيما بعد.

٤ - قومية التحرر: كان انهيار الإمبراطوريات الأوروبية فيما وراء البحار (راجع الفصل الرابع) عاملا حاسما في ظهور الشكل الأكثر انتشارا للقومية وهو حركات التحرر القومية. ويمكن القول بوجه عام إن كل الحركات التي قامت من أجل الاستقلال في المستعمرات كانت «حركات قومية للتحرر». وجاءت أولى هذه الحركات في المستعمرات الأمريكية سنة ١٧٧٦م، في حرب الاستقلال عن بريطانيا، والتي توجت في النهاية بإصدار دستور يخول «للشعب» الأمريكي حقه في السيادة. كذلك شهدت أمريكا اللاتينية ثورات عديدة في أعقاب الحروب النابليونية وكانت «قومية» الطابع، وهي أيضا حركات قومية تحررية. وفي القرن العشرين ارتبطت الحركات القومية بشعارات اشتراكية متباينة، ما بين الأسلوب الهندي المعتدل والنهج الفيتنامي الثوري. وهناك طريقة أخرى لتقسيم قوميات التحرر القومي بين تلك القائمة على جماعات الاستيطان الأوروبي والقائمة على أهل هذه المستعمرات الأصليين. وتتمثل حال المستوطنين فيما جرى في الولايات المتحدة وأمريكا

اللاتينية. إضافة إلى دول الكومنولث من عناصر البيض المستوطنين في جنوب أفريقيا. وكندا. وأستراليا. ونيوزيلندا. وهؤلاء جميعا دخلوا في مفاوضات مع القوى الاستعمارية وحصلوا على الاستقلال دون قيام حركات للتحرر. أما أهل المستعمرات فقد حصلت دولهم في كل من أفريقيا وآسيا على الاستقلال في أعقاب سنة ١٩٤٥م.

٥ ـ قومية التجديد: نجحت بعض البلدان فيما وراء المركز. من أصحاب الحضارات القديمة في الصمود أمام الهيمنة السياسية الأوروبية لمجموعة متنوعة من الأسباب وتمكنت من محاكاة القومية المبكرة في المركز، مستخدمة في أغلب الحالات سياسة مشابهة للقومية الوحدوية. وقد ارتكزت هذه الحركات القومية على ميراثها التاريخي الطويل. فراحت تبعثه من الأكفان لاستنفار المشاعر القومية نحو التوحيد تحت لواء و احد. وبهذا النهج أمكن لبلد مثل إيران أن تعيد اكتشاف هويتها وميراثها الفارسي العظيم، كذلك فعل الأتراك بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية، وتركيزهم على إثنيتهم التركية. والمثالان الكلاسيكيان لهذا النوع من القومية في القرن العشرين هما الصين واليابان.

وهذا النمط من القوميات ينشأ أيضا بوصفه جزءا من عملية بلورة هوية جديدة للدولة في محاولة لإعادة تحديد علاقتها بالاقتصاد. وهي في حدود هذا المعنى ترتبط بالثورات الحديثة العالمية، مثلما فعل ستالين ـ على سبيل المثال ـ في قوله بإمكان بناء الاشتراكية في «بلد واحد»، ويعمل في الوقت نفسه على إيقاظ الأمة الروسية من سباتها لتستعيد أمجادها من جديد. وهناك أمثلة أخرى عديدة لمحاولات «إعادة الإحياء» شهدتها بلاد كالمكسيك ومصر والصين وإيران.

من الواضح أن هذه الأشكال الرئيسية الخمسة للقومية توفر تغطية معقولة للتنوع الحاصل في مجال القوميات. ويسلط التعاقب المتسلسل في حركة النزعة القومية منذ أنواعها المبكرة وحتى محاولة إحياء هذه الأنواع المبكرة مرة أخرى في أشكالها الأكثر حداثة، يلقي الضوء (طبقا لأوريدج Orridge) على العملية الأساسية للنسخ والتعديل التي كمنت خلف قوة الأيديولوجية. فقد استطاع الزعماء السياسيون اللجوء إلى المشاعر القومية

لإلهاب حماس مواطنيهم، ولتبرير بعض مواقفهم السياسية. ويعكس هذا الموقف صورة غريبة من الازدواجية في استخدام القومية. ومع أن طوبولوجيتنا المعيارية إنما تقدم في واقع الأمر صورة وصفية للقومية بمختلف أشكالها. فإنها لا تسعفنا بالدرجة نفسها في تفسير سياسة هذه الممارسة الشاملة أو الكلية والمتنوعة في الوقت نفسه.

لقد اعتدنا أن نفكر سياسيا بلغة تعبيري «اليمين» و«اليسار»، مقابلين المواقف المحافظة بالمواقف الليبرالية والأنشطة الثورية بالنظام الرجعي. والغريب أن كلا من القوى الرجعية من أهل «اليمين»، والقوى الثورية من أهل «اليسار» قد استخدمتا القومية على حد سواء أداة لتحقيق أغراضهما: فلقد استخدمت الرجعية اليمينية المشاعر القومية أداة للبطش والقمع. واستخدمتها القوى اليسارية أداة للتحرر والانعتاق. والقومية بهذا تحمل وجهين، فهي من ناحية صاحبة وجه جميل وإيجابي في التاريخ الإنساني، عندما ترتبط بحركات التحرر من الهيمنة الأجنبية، وهي من ناحية أخرى صاحبة وجه قبيح وسلبي ارتبط بنظم الحكم النازية والفاشية والديكتاتوريات العسكرية على طول بلاد الأطراف وأشباه الأطراف وعرضها. وخير مثال لهذه الازدواجية في استخدام القومية ما وقع للعالم في الحربين العالميتين الأولى والثانية: ففي سنة ١٩١٩م انصب اللوم في اندلاع الحرب الأولى على «قمع» (Supression) القوميات، وفي سنة ١٩٤٥م انصب اللوم في اندلاع الحرب الثانية على «التعبير» عن القوميات (expression) (روستو ٢١: ١٩٦٧). ولهذا فلا بد لنا من أن نتوقف قليلا للنظر في الممارسات السياسية السائدة قبل حلول القرن العشرين للإحاطة بالخلفيات التاريخية التي أدت إلى بروز مثل هذا التناقض.

تحولات مفهوم القومية في القرن التاسع عشر

على الرغم من الهزيمة التي حلت بالثورة الفرنسية والحروب النابليونية، إلا أن هذا لم يوقف تيار القومية الجارف وأيديولوجيتها المتقدة حماسا. حقيقة ان الملكية الفرنسية (الرجعية) قد أعيدت إلى باريس، وأن الدول الأوروبية قد ألفت عصبة فيما بينها للتنسيق والتحكم في الخارطة السياسية

لأوروبا، إلا أن «الجني» القومي كان قد نجح في الإفلات من محبسه داخل الزجاجة وهبت ثورات قومية في مختلف أصقاع أوروبا. ونجحت في إقامة دول جديدة في مواقع لم تكن تؤثر بطريقة مباشرة في القوى المهيمنة آنذاك. مثلما حدث في اليونان سنة ١٨٢١م. وفي بلجيكا سنة ١٨٣٠م. وفي رومانيا سنة ١٨٥٩م. وفي بولندا ـ بعد عدة كبوات ـ سنة ١٩١٩م. ولكن هذه الأمثلة المحدودة لا توفي التيار القومي حقه في أوروبا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

وتبرز وسط هذا الزخم القومي شخصية جيوزيبي ماتزيني G.Mazzini رائد هذه الحركة القومية. ففي سنة ١٨٣١م أسس ماتزيني جمعية «إيطاليا الفتاة»، وبعد ثلاث سنوات أسس رابطة «أوروبا الفتية». كاتحاد للحركات القومية، وفي غضون عام واحد صار لهذه الفيدرالية أو الاتحاد فروع في طول القارة الأوروبية وعرضها. ويطلق بلينجتون (١٩٨٠) على هذه الحركة اسم «أممية ماتزيني» ويستخلص من هذه التسمية أن ماتزيني كان صاحب نظرية عن القومية تقوم على الأمم المستقلة «كوحدات عضوية» متناغمة العلاقات، تكتسح النظم العتيقة من الطريق، لتخلق مناخا من التعايش السلمي جنبا إلى جنب دون صراع. وهذه المثالية تمثل حلما بعيدا كثيرا عن القومية العدوانية التي ألفناها كثيرا في القرن العشرين، لكنها تمثل إيمانا مبكرا فيما سبق أن أسميناه «مبدأ القومية».

ومن غرائب الأمور في سياقنا هذا أن إنجاز توحيد إيطاليا لم يتأت كنتيجة لثورة قومية وإنما جاء التوحيد بطريقة تقليدية من خلال تحويل ملك سردينيا (بالطرق السياسية العملية) إلى الملك الجديد لإيطاليا الموحدة. ويعد هذا علامة من علامات التحول في طبيعة القومية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، عندما صارت القومية أداة لبناء الدولة مثلما فعل بسمارك في توحيد ألمانيا، ثم صارت القومية فيما بعد من مكونات السياسة الإمبريالية عند نهايات القرن التاسع عشر. وبذلك ارتبطت القومية بمعسكر اليمين وبالسياسة العدوانية الجديدة (هوبسبوم ١٩٠٠:١٠٢) وشتان بين ما كان يدعو إليه ماتزيني من مثالية ومسالمة هذه القوميات العدوانية الجديدة.

فمن موقع كانت القومية فيه تعزز سبل تقرير المصير السياسي وتتضمن مواقف اجتماعية وسياسية ودينية متنوعة، بدأت تطالب بالتماثل وبالولاء الصريح مع تحولها إلى «عقيدة مدنية» أو قومية تكاملية، تحدد «كيف يرى الناس العالم وموقعهم فيه» (موس ١٩٩٣:١). ومن أجل أن تصبح عقيدة مدنية متسمة بالتماسك، والتماثل ، وجديرة بالإيمان، صنعت الأمة «طقسا مكتمل التكوين ومحبوكا، يمكنه ـ عبر رموزه وأفعاله الجماهيرية ـ توجيه أفكار الناس وحاجاتهم» (المرجع السابق: ٢). وتمثلت النتيجة في أن الأمة نحت إلى «حرمان الفرد من أي مساحة يمكن أن يعتبرها تخصه هو وحده». (المرجع السابق نفسه: ٣). وتجمعت رموز وطقوس الأناشيد القومية والأعلام. والنصب التذكارية، والمراسم، وعبادة تاريخ قومي أسطوري لتشكل معا بنية تحدد الإطار الذي تشكل فيه هوية الفرد. ولا عجب إذن أن بيلنجتون (١٩٨٠:٣٤) يصف هذا التحول من قومية ثورية إلى قومية رجعية بأنه «مسخ مأساوي».

وهكذا ورث القرن العشرون نمطين من القومية: القومية الثورية، ثم القومية التي استخدمت كأداة تحقق بها دول معينة أغراضها. ويمكن أن نطلق على الحالة الأولى «قومية حق تقرير المصير»، وعلى الثانية «الحتمية القومية». وفي الحالة الأولى يكون الخيار في أيدي الشعوب لتقرر مصيرها وانتماءها القومي لأمة من الأمم، وهذه هي الحركات التي حطمت الإمبراطوريات العتيقة في القرن العشرين لتقيم لنفسها دولا جديدة. أما الحالة الثانية فتنطوي على دفع الشعوب إلى الانتماء إلى أمة بعينها بالطريقة التي تفرضها الدولة، من ذلك على سبيل المثال أن بعض الدول تحظر استخدام لغات الأقليات داخلها، وتتضح هذه الأمور من واقع ما حدث في أعقاب الحرب العالمية الأولى، عندما بلغت القومية ذروة قوتها واكتسبت مشروعية في السياسة الدولية، وباتت بمنزلة العقيدة الراسخة. فلقد انكب المؤتمرون في صلح باريس سنة ١٩١٩م على إعادة رسم خريطة وسط وشرقي أوروبا، ولكنهم جوبهوا بوجهي القومية أمامهم بطريقة محسوسة. فلقد كان التيار القومي سببا في اشتعال الحرب العالمية الأولى، عندما كانت الشعوب تسعى إلى حق تقرير مصيرها،

واكتسب هذا التيار قوة دفع مهمة بدخول الولايات المتحدة إلى حلبة الصراع مع القوات الحليفة. وعندما اجتمع مؤتمر باريس، كانت دول جديدة قد قامت بالفعل على أرض الواقع على أراضي الدول التي منيت بالهزيمة وهي: ألمانيا، وامبراطورية النمسا والمجر (كوبان ٥٥٦: ١٩٦٩). ولقد أمضى المفاوضون في باريس جل وقتهم في محاولة لترسيم حدود، تسيج حول كيانات سياسية موجودة بالفعل على أرض الواقع. وكان هؤلاء الساسة يظنون أنهم يسترشدون بمبدأ حق تقرير المصير. وهو في تقديرهم مبدأ بسيط لا خلاف حوله. ولكن سرعان ما اتضح لهؤلاء الساسة أن هذه البساطة المفترضة كانت بساطة خادعة تماما.

حق تقرير المصير القومي: الاستفتاء الشعبي

إن النتيجة المنطقية لأحد التقاليد القومية أن تصبح السيادة في أيدي «الشعوب»، وعليه يتحتم أخذ رأي الشعوب في أي قضية تتصل بالسيادة في الأمة. وهذا هو المبدأ الأساسي في حق تقرير المصير، والذي يتطلب إجراء استفتاء شعبي عند تغيير الحدود. ويحدد وامباو Wambowg (١٩٣٦) ثلاث فترات أجري فيها الاستفتاء الشعبي لتقرير مثل تلك القضايا: ما حدث في أعقاب الثورة الفرنسية في مناطق سافوي، ونيس، وجنيف، وبلجيكا من أجل إضفاء الشرعية على توسيع حدود الدولة الفرنسية. وما وقع بين عامي ١٨٤٨، ١٨٧٠م من محاولات لتحويل مملكة سردينيا إلى مملكة إيطالية. ثم ما حدث في أعقاب مؤتمر باريس للصلح سنة ١٩١٩م، بدرجات متفاوتة، وفقا لأهواء الحلفاء المنتصرين في الحرب: فلقد أجريت ستة استفتاءات، أربعة منها لترسيم أجزاء من حدود ألمانيا الجديدة، واثنان لتحديد أجزاء من أراضي النمسا الجديدة.

على أن الخلاف الذي نشب بين المؤتمرين حول قواعد الاستفتاء أدى إلى الحد من إجراء هذه الاستفتاءات. وكان الخلاف حول قواعد إجراء هذه الاستفتاءات، ومناطقها، ثم كيفية الاقتراع وتجميع نواتجه وتفسير دلالاته. وبعد مفاوضات طويلة، استقر الرأي على اتباع أربع طرق مختلفة لإجراء

هذه الاستفتاءات. وحيث أدت كل طريقة إلى نتائج مختلفة بطبيعة الحال: وكان أبسط السبل هو الأخذ بقاعدة الأغلبية، بمعنى أن يجرى الاستفتاء في منطقة متنازع عليها. ثم تضم هذه المنطقة إلى الدولة التي يصوت الناخبون لصالحها بالأغلبية. وعلى هذه القاعدة، ضمت منطقة «سوبرون» إلى المجر، برغم أن محليات كثيرة في المنطقة نفسها قد صوتت للانضمام إلى النمسا. وأمام هذا الحرج الذي عبرت عنه «الأقليات القومية»، رُئي أن يجرى الاستفتاء في مناطق مختلفة كي تختار كل منطقة موضع نزاع الدولة التي ترغب في الانضمام إليها. وهذا ما تم بالفعل في إقليم شلزويج، حيث صوتت منطقة منه للانضمام إلى ألمانيا، في حين صوتت منطقة أخرى للانضمام إلى الدانمارك، واتبع الأسلوب نفسه في حوض كلاجنفورت، وإن كانت المنطقتان المختارتان للاستفتاء قد اقترعتا للانضمام إلى النمسا بدلا من يوغوسلافيا. وهناك مثال آخر أكثر حساسية من الأمثلة السابقة كشفت عنه الاستفتاءات التي أجريت على الحدود المتنازع عليها بين ألمانيا وبولندا في منطقة ألنشتاين وماريبنفردر لتعيين الحدود بين الدولتين. وبعد ذلك بذلت محاولات لترسيم الحدود الألمانية ـ البولندية وسط منطقة سيليزيا العليا الصناعية، على أساس إجراء الاستفتاء في كوميون (بلدية) بعد الآخر لتقرير مصير الانضمام لهذه الدولة أو تلك. وقد أدى هذا التقسيم فيما بعد إلى مشاكل كبرى بين البلدين، إذ إن هذه الاستفتاءات كشفت عن وجود العديد من التجمعات المتداخلة التي تجمع بين ألمان وبولنديين معا. وفي نهاية الأمر اتفق على تعيين مفوضية خاصة لترسيم هذه الحدود الألمانية ـ البولندية، واستخدمت المفوضية نتائج الاستفتاءات فقط كدليل تسترشد به في قراراتها لا أكثر ولا أقل.

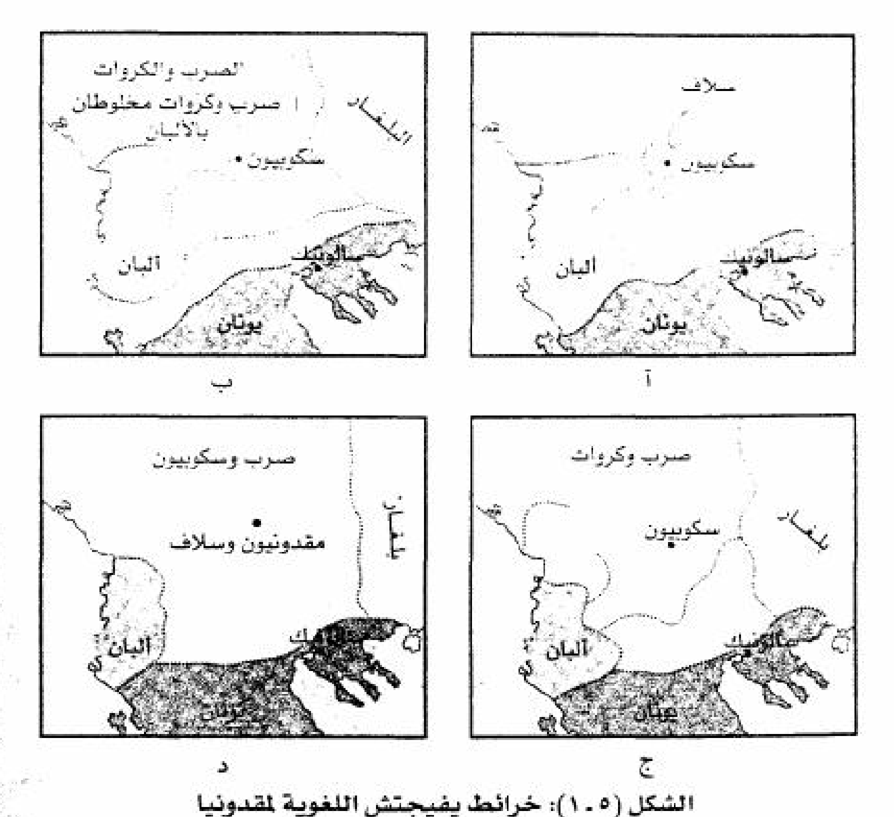
يتضح مما سبق أن القومية على أرض الواقع لم تكن بالبساطة التي بدت عليها النظرية القائلة بحق الشعوب في تقرير مصيرها. فلو أن القواعد التي طبقت في الاستفتاء على منظمة سوبرون، طبقت أيضا على منطقة سيليزيا العليا لآلت كل هذه المنطقة الأخيرة إلى ألمانيا. وإلى جانب مشكلة سيليزيا كانت هناك مشكلات أخرى كثيرة حول مناطق الحدود في أوروبا، ولم يفطن إليها الساسة إلا بعد انقضاء ردح من الزمن. وقد كانت

هناك مشكلة أخرى تواجه هذه الاستفتاءات تمثلت في تحديد من يحق لهم الإدلاء بأصواتهم في الاستفتاءات، خاصة أن الحرب العالمية الأولى ـ مثل بقية الحروب الكبرى ـ قد دفعت بالكثيرين من البشر إلى الفرار أو الهجرة على نطاق واسع من منطقة إلى أخرى. وبعض التهجير حدث تحت وقع التهديد والترويع. فهل يحق لهؤلاء المهاجرين والنازحين الإدلاء بأصواتهم في مثل هذه الاستفتاءات؟ إن ما تم في إقليم سيليزيا العليا هو أن ما يقرب من ١٥٠ ألفا من هؤلاء النازحين من خارج الإقليم قد أدلوا بأصواتهم في هذا الاستفتاء. وعكس هذا تماما هو ما جرى في إقليم شلزويج ـ حيث كان حق التصويت مقصورا على من يثبت إقامته في الإقليم منذ سنة ١٩٠٠م. والأهم من هذا أن الاستفتاء ـ في منطقة ظلت لردح من الزمن تحت تأثير ثقافة دولة بعينها ـ لا يمكن أن يسفر عن نتائج نزيهة. ففي شلزويج ـ على سبيل المثال ـ كانت ألمانيا قد وضعت خطة قوية لـ «جرمنة» التعليم وساحات القضاء وبقية المؤسسات الأخرى. كما أن يوغوسلافيا راحت تشكو من أن النمسا ظلت لمدة خمسين سنة تغسل أدمغة السلاف في منطقة كلاجنفورت لتغريبهم عن يوغوسلافيا. وهناك نقطة أخرى حول هذه الاستفتاءات، وهي أن نتائج الاستفتاءات لا تتسق مع الأنماط اللغوية للمنتخبين أنفسهم: ففي حوض «كلاجنفورت»، رغم وجود أغلبية كبيرة من المتكلمين بالسلافونية، جاءت نتيجة الاستفتاء لصالح الانضمام إلى النمسا الناطقة بالألمانية. وبالمثل جاء الاقتراع في كل من ألنشتاين، وماريـنفردر، وسيليزيا العليا لصالح ألمانيا، برغم وجود جماعات لغوية مختلفة في المنطقة. يتضح من هذه الأمثلة أن قاعدة «الحتمية» القومية التي مارستها بعض الدول في الماضي لصالحها كانت تتغافل عن الأوضاع اللغوية السائدة في مناطق الاستفتاء.

الحتمية القومية: خرائط جوفان يفيجتش اللغوية لمقدونيا

شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر تحولات كبيرة في أيديولوجية القومية، وذلك لخدمة توسعات الدول الإقليمية (كوبان ١٩٦٩). وبذلك ضُمت أراضٍ كثيرة بشعوبها دون أن يؤخذ رأيهم في الأمر، فقد

قامت ألمانيا بضم إقليمي شلزويج واللورين عن طريق الغزو، وراحت تبرر فعلتها بأن أهالي هذين الإقليمين من الناطقين باللسان الألماني. وهذه «الحتمية» في تحديد القوميات هي التي سادت عند ترسيم الحدود في صلح باريس سنة ١٩١٩م. لكن حتى لو قبلنا المعيار اللغوي بوصفه المؤشر المشروع على التفضيل القومي. فإن اتخاذ العامل اللغوي مسوغا لضم الأراضي يشوبه الكثير من الشكوك. وذلك على ضوء ما كشفت عنه الاستفتاءات المشار إليها. كما أن الحديث عن «لغة قومية» قبل قيام الدولة القومية نفسها يعد معيارا ضعيفا عند الحديث عن شرعية ضم الأراضي. فما المقصود باللغة القومية، وكيف تتوزع على أرض الواقع. علما بأن القائم فعلا في هذه المناطق المتنازع عليها هو مجرد خليط من اللهجات المختلفة؟ إن هناك تفسيرات متباينة للأوضاع اللغوية وتوزعها على الأرض، وغالبا ما تأتي تفسيرات اللغويين لهذا التوزع والتداخل لخدمة الانتماء «القومي» للباحث نفسه. وخير مثال على ذلك تلك الخرائط اللغوية التي تخص مقدونيا، التي ظلت تبدل وتغير من حين لآخر، لتوائم طموحات الوطن الذي ينتمي إليه الخبير الذي وضع هذه الخرائط، وهو يفيجتش. وقد انكب العالم هـ . ر. ولكنسون (١٩٥١) على دراسة ثلاث وسبعين خريطة إثنوغرافية (عن الأعراق) خاصة بمقدونيا ما بين العامين ١٧٣٠، ١٩٤٦م، وأخرج كتابا قيما بعنوان: «خرائط وسياسات»، وهو كتاب لم ينل حظه من التقدير في حقل الجغرافيا السياسية رغم قيمته العلمية الرفيعة حول لغات مقدونيا. فمقدونيا تقع بين مجموعة دول مؤلفة من يوغوسلافيا (الصرب)، وبلغاريا، واليونان، وألبانيا، وقد كانت دوما محط أطماع ومزاعم، ثم مزاعم مضادة من جانب جيرانها حول انتمائها القومي، حتى ضُمت سنة ١٩١٩م إلى يوغوسلافيا. ولقد لعب الجغرافي جوفان يفيجتش دورا خطيرا في إضفاء الشرعية على مطالب الصرب (وبالتالي يوغوسلافيا) لضم مقدونيا إليها. وسوف نكتفي في هذا العرض بمناقشة أربع فقط من هذه الخرائط التي وضعها يفيجتش (الشكل ٥ ـ ١).



الشكل (٥ ـ ١): خرائط يفيجتش اللغوية لمقدونيا
أ: ١٩٠٦م/ب:١٩٠٩م/ج: ١٩١٣م/د:١٩١٨م

كان جوفان يفيجتش من علماء الجغرافيا الطبيعية المميزين، وقد اكتسب سمعة علمية واسعة من دراساته حول المنطقة الحجرية الجيرية لشبه جزيرة البلقان، إلى جانب كونه رئيسا لقسم الجغرافيا بجامعة بلجراد. وفي تلك الأوقات كان الجغرافيون بشكل عام يشتغلون بقضايا الجغرافيا العامة، دون تخصص في فروعها المختلفة، ولذا فإنه كان في مقدور أي منهم أن يتطرق إلى أي من الفروع الجغرافية للبحث فيه دون حرج. ومن بين ما أخرج يفيجتش، كتاب عن الجغرافيا البشرية للبلقان وخرائطها الإثنوغرافية، وهو الكتاب الذي يعنينا في هذا السياق، ظهرت أولى هذه الخرائط سنة ١٩٠٦م، ولم يحاول يفيجتش فيها أن يميز بين الصرب والبلغار، بل اكتفى بوصف الاثنين «بالسلاف». وهو أيضا الذي أدخل مصطلح «مقدوني ـ سلافي» في

الوقت نفسه، ليوحي للعالم بأن السلاف، في هذه المنطقة من البلقان، لا هم من الصرب ولا من البلغار، مع أن هذا التفسير كان مخالفا لجميع الآراء السائدة آنذاك، والتي تجعل أرض الأمة البلغارية تطول أراضي مقدونيا. ولقد أثار مصطلح يفيجتش موجة عارمة من النقد. وهو يظهر لأول مرة في خريطة تعود إلى سنة ١٩٠٩م، والتي وصفها ولكنسون بأنها خريطة «ثورية». ويتوزع الصرب على هذه الخريطة حتى جنوبي مدينة سكوبيي (عاصمة مقدونيا). ومن أسفلها قاعدة عريضة ممن أسماهم يفيجتش «المقدونيين ـ السلاف» (ولكنسون ١٩٥١: ١٦٣). وعلى العكس من هذا التوزع المقدوني ـ السلافي، يأتي توزيع البلغار محدودا، ولا ذكر لهم في مقدونيا. والدلالة السياسية في تعريف هذه المناطق ـ على أنها مأهولة «بمقدونيين سلاف»، وليس ببلغار ـ كانت مقصودة بهدف تجريد هؤلاء القوم من أي انتماء لهوية قومية بعينها، تمهيدا لترك المسرح مفتوحا أمام مزاعم الصرب (وطن يفيجتش) المستقبلية لضم هذه الأراضي إليها.

ولم يكن هذا المستقبل المأمول بعيدا، ففي حروب البلقان التي اندلعت سنة ١٩١٢/١٩١٣م، وسعت الصرب أراضيها قبالة الجنوب لتضم إليها المزيد من هذه الأراضي. وتحرك يفيجتش بخرائطه الجديدة ليتجاوب مع موقف بلاده الجديد: ففي الخريطة التي أخرجها سنة ١٩١٣م يتضح التوسع الصربي في المناطق الجنوبية ناصعا على الخريطة. ولا يمثل هذا التوسع في الحدود موجة من الهجرات أو النزوح، وإنما يمثل ببساطة مصالح سياسية للصرب، وذلك بطبيعة الحال على حساب الألبان أكثر من كونه على حساب البلغار، إذ إن بلغاريا، وقت ظهور الخريطة، كانت تحتل بعض الأراضي التي كان يفيجتش قد وصفها سنة ١٩٠٩ م بأنها «مقدونية ـ سلافية». ومع أن هذه الجماعات المقدونية ـ السلافية كانت تتخذ موقفا محايدا بين الصرب والبلغار، فإن يفيجتش كان يرى فيهم «الصرب الأوائل» حسب تعبير ولكنسون.

وفي سنة ١٩١٨ أخرج يفيجتش أخطر خرائطه جميعا، في مؤلفه عن الجغرافيا البشرية للبلقان. وعلى الرغم من انحيازية يفيجتش الواضحة، إلا أن كتابه هذا قوبل بالترحاب والتهليل كرائعة جغرافية فريدة،

وصُوِّرت خرائطه الإثنوغرافية في «الحوليات الجغرافية الفرنسية» (Annales de Geographie) المعروفة بمقامها العلمي الرفيع. وظهرت الخرائط نفسها في «المجلة الجغرافية الأمريكية». وفي بريطانيا كُرِّم يفيجتش بأن منحته «الجمعية الملكية الجغرافية» ميدالية «باترون» الذهبية تقديرا لمؤلفاته عن البلقان؛ ومن ثم فقد كان يفيجتش من الشخصيات القادرة على التأثير في مؤتمر الصلح في باريس سنة ١٩١٩م، بوصفه من أكثر علماء الجغرافيا تميزا، والخبير في التوزعات العرقية في شبه جزيرة البلقان. ولقد امتدت يد يفيجتش «الخبيرة» في خريطته لسنة ١٩١٨م لتوسع من نطاق الأعراق الصربية فوق مناطق سبق له أن حددها ضمن السيادة البلغارية. وبرغم هذا التحيز المفضوح الذي انتهجه يفيجتش في كتاباته وخرائطه، فإنه قد لقي ترحيبا حارا في مؤتمر السلام في باريس (١٩١٩)، ووصف بأنه «طرف محايد» (ولكنسون ١٩٥١). وفي حين أن قيام الصرب بضم أجزاء من مقدونيا سنة ١٩١٣م قد انتقد على نطاق واسع بأنه يمثل اغتصابا لحقوق بلغاريا، فإن يفيجتش نجح في سنة ١٩١٩م في إقناع المراقبين بأن ضم مقدونيا يرتكز على أسس قومية، وذلك برغم قيام أطراف محايدة بإبراز خرائط تثبت أن جل مقدونيا بلغاري الصبغة (ولكنسون ١٩٥١:٢٠٤). ودخل مصطلح «المقدونيين ـ السلاف» الذي صكه يفيجتش ضمن المفردات السياسية البريطانية والأمريكية. وكان طبيعيا أن يحتج البلغار على ذلك، وطلبوا إجراء استفتاء شعبي يقرر به أهل المنطقة مصيرهم، ولكن طلبهم قوبل بالرفض، وقيل وقتها إن هؤلاء «المقدونيين ـ السلاف» لا يملكون هوية قومية واضحة المعالم، ولذا فإن مؤتمر السلام في باريس لم يمنحهم حق الأقلية العرقية. وفي سنة ١٩٢٤م، عندما أجري إحصاء سكاني، صُنِّف هؤلاء القوم على أنهم أصحاب لهجة من اللغة الصربية الكرواتية. وقد ترتب على هذا الموقف أن الخرائط الإثنية التي وردت في كتاب بومان (١٩٢٤) بعنوان «العالم الجديد»، وأيضا في «المجلة الجغرافية» (١٩٢٥)، جعلت هؤلاء البلغار «مقدونيين ـ سلافا»، يتبعون الصرب، وقد تم كل هذا التزييف استنادا إلى كتاب ألفه جغرافي صربي هو جوفان يفيجتش. وفي

سنة ١٩٢٤م شنت بلغاريا هجوما على مقدونيا واستولت عليها، ولكن مع نهاية الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٥م كانت بلغاريا ضمن المعسكر الخاسر للحرب، ولذا فإن مقدونيا أعيدت إلى حوزة يوغوسلافيا. على أنه ربما تمثلت نهاية ساخرة لهذه المفارقة في أنه مع تفكك يوغوسلافيا سنة ١٩٩٢، أعلنت مقدونيا نفسها دولة مستقلة.

لقد توقفنا طويلا عند هذا المثال، لأنه يصور في وضوح تام عقم قاعدة «الحتمية» في قضية القومية، التي ارتكز عليها مؤتمر السلام في باريس سنة ١٩١٩م، ومعظم الفكر الذي تلا ذلك عن مفهوم الأمة ـ الدولة. إن الأمم ليست مجرد حزم أو ورزم من البشر متراصة كالورق وتنتظر من يُسيج حولهم بسياج ويقيم منهم دولة من الدول. وإنما هي بالأحرى كيانات سياسية تتجاوز بكثير توزع الأعراق. وتشهد الحدود التي رسمت بالنسبة لمقدونيا في صلح باريس على تأثير سياسة القوة في رسم خريطة البلقان في النصف الأول لهذا القرن، وذلك حسبما ترجم لسياسة القوة وتحمس لها جوفان يفيجتش. ولسنا نعتقد بأن هناك مثالا صارخا آخر لمثل هذا الرجل الذي أثر في ترجمة فكرة القومية بالشكل الذي وقع، ولكنه في الوقت نفسه يعكس طبيعة الأحابيل السياسية بشكل عام.

والواقع أن هناك نتيجة مثيرة للاهتمام والاستغراب لهذه القصة: فهؤلاء الصرب «الأوائل» منحوا وحدتهم الفيدرالية الخاصة بهم في يوغوسلافيا ما بعد الحرب العالمية الثانية. ثم أصبحت هذه «المقدونيا» مستقلة مع تفكك يوغوسلافيا في بداية التسعينيات. وكان ذلك انتقالا سلميا، ومعنى ذلك أن شعبا اخترعه طرف دخيل ـ فلم تكن هناك أبدا حركة قومية مقدونية ـ حصل الآن على دولته القومية الخاصة به. ومع مثل هذا الوضع الغريب تماما، لم يكن من المستغرب في شيء أن تكون المشكلة الخارجية الكبرى التي تواجه الدولة الجديدة هي اسمها. فمقدونيا الأصلية كانت وطنا للإسكندر الأكبر، وحكومة اليونان الحالية ترفض أن تسمى الأرض باسم أعظم أبطالها العسكريين. وقد جاء حل الوسط السياسي كوميديا ودراميا في آن: فقد اتخذت هذه الدولة الصغيرة الجديدة لنفسها أحد أطول الأسماء التي نعرفها للدول: «جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة».

الدولة والأمة منذ العام ١٩٤٥

ينظر إلى إعادة تشكيل الخريطة السياسية للعالم في أعقاب الحرب العالمية الأولى على أنها كانت تتويجا للواقع السياسي القومي بالنظر إلى الحركات القومية التي بدأت في القرن التاسع عشر. غير أن القرن العشرين أيضا قد شهد ثمار حركات قومية عديدة خارج أوروبا. في أعقاب الحرب العالمية الثانية، بدرجة أكبر بكثير عما تمخضت عنه الحرب العالمية الأولى. ومع أن تصفية الاستعمار الأوروبي كانت العامل الأساسي في استقلال الكثير من الدول، فإن تيار الحركات القومية في تلك البلدان قد عجل بتصفية الاستعمار وقيام هذه الدول المستقلة. كذلك جاء انهيار يوغوسلافيا والاتحاد السوفييتي ليمهد لقيام دول مستقلة أخرى في القارة الأوروبية. ويعني هذا أن دولا كثيرة قد ظهرت على خريطة العالم السياسي اليوم، خاصة في أعقاب سنة ١٩٤٥م، ومن ثم فإنه يتحتم علينا إلقاء نظرة جديدة على الدولة والأمة من منظور عالمي، وليس من منظور أوروبي أو إقليمي.

إن القومية، كقوة متنامية تصارع ضد القوى الكبرى المهيمنة، استقت قوة دفعها من التحولات التي طرأت على الساحة السياسية في أواخر القرن التاسع عشر، وهو ما أسماه هوبستوم (١٩٩٠:١٣٠) بالتخلي عن مبدأ (الأهلية القومية). ومبدأ الأهلية، كما تصوره زعيم مثل ماتزيني، يعترف بوجود الأمم الكبيرة التي تملك القدرة على إقامة دولة متماسكة اقتصاديا. ومن ثم لم تشمل خريطة ماتزيني، عن القوميات الأوروبية المالكة «للأهلية»، أكثر من اثنتي عشرة أمة. على أنه مع اختفاء مبدأ «الأهلية» الذي أشار إليه هوبسبوم، أخذ عدد الأمم التي تتطلع لأن تصبح دولا في الزيادة: ففي مؤتمر الصلح في باريس سنة ١٩١٩م كان الاتفاق على إقامة سبع وعشرين دولة قومية، وعندما حلت التسعينيات ازداد هذا العدد زيادة كبيرة، وراحت كل جماعة عرقية تتطلع بدورها لإقامة أمة لها، وهو ما يمكن أن يشكل تهديدا لاستقرار خريطة العالم السياسية.

ولقد قام جونار نيلسون (١٩٨٥) بدراسة قضية العلاقة بين الدول المعاصرة والجماعات العرقية من «قوميات» وأقليات، وقدم قائمة بمائة وأربع وستين دولة، وخمسمائة وتسع وثمانين جماعة عرقية تغطي العالم كله. وأمام هذا الكم الهائل من الجماعات العرقية، الذي يربو على ثلاثة أمثال عدد دول العالم، فإن الموقف لا يبشر بحال من الاستقرار في ظل عالم مثالي، يتألف من مجموعة أمم قومية على علاقات طيبة واحدتها بالأخريات. والواقع أن نيلسون قدم طوبولوجيا احتوت على مدى متنوع من العلاقات بين الدولة والأمة.

ويرى مايكسل (١٩٨٣) أن أيسلندا هي المثال العرقي الأوحد على خريطة العالم لدولة قومية تتألف من شعب واحد في دولة واحدة. أما سائر الدول الأخرى ـ في رأيه ـ فإنها تحوي خليطا بدرجة أو بأخرى من الأعراق، مما يجعل مؤهلاتها، لكي تتبوأ مركز الدولة «القومية»، محل شك. على أن الافتقار إلى «النقاء الثقافي» لم يمنع أغلب الدول في العالم من اعتبار نفسها دولا قومية. ولنتأمل قليلا في هذه القضية: يعرف نيلسون (١٩٨٥) الدولة القومية بأنها تلك التي لا تقل نسبة سكانها الذين ينتمون إلى أصول عرقية واحدة عن ٦٠٪ من مجموع السكان. وبهذا الحد يتأهل ١٠٧ فقط من مجموع ١٦٤ دولة لهذا الشرط. ويمكن تقسيم أمم العالم إلى شريحتين، شريحة تتوزع فيها الجماعات العرقية الواحدة على أراضي عدة دول، مثل الأمة العربية التي تضم سبع عشرة دولة قومية ذات أعراق متعددة، وهي بهذا تصنف في عداد الأمم المنقسمة التي عرضنا لها في الفصل الرابع، مثلها في ذلك مثل الكوريتين (كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية)، والألمانيتين سابقا (ألمانيا الغربية وألمانيا الشرقية)، وذلك كما يقول نيلسون. أما الشريحة الثانية فتشمل دولا تسود فيها جماعة عرقية واحدة وتمثل أكثر من ٩٥٪ من السكان، وهي بهذا تقترب من الدولة القومية المثالية، ويمكن حصر ٢٣ حالة من هذه الدول، ومن بينها: أيسلندا، واليابان كأمثلة واضحة. وهناك دول كثيرة في العالم تسود فيها جماعة عرقية بعينها، ولكنها لا تبلغ هذا الحد «المثالي» الذي تتمتع به الدول القومية المثالية واحدة الأعراق. ومن الأمثلة التي نجد فيها جماعة عرقية سائدة على بقية الجماعات العرقية الأخرى: بريطانيا، والولايات المتحدة، ونيكاراجوا، وسريلانكا، وزيمبابوي.

ويحدد نيلسون (١٩٨٥) ٥٧ دولة لا تكتمل لها مسوغات القومية. حيث لا توجد فيها جماعة عرقية واحدة تمثل ٦٠٪ من مجموع السكان. ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنماط:

١ - نمط وسيط. حيث تشكل جماعة عرقية واحدة ما بين ٤٠ و٦٠٪ من مجموع السكان. ويوجد من هذه الشريحة ١٧ دولة، من بينها الاتحاد السوفييتي (السابق)، والفلبين، والسودان.

٢ - نمط ثنائي القومية. حيث توجد جماعتان عرقيتان تؤلفان معا أكثر من ٦٥٪ من مجموع السكان. ويبلغ عدد هذه الدول ٢١ دولة، من بينها بلجيكا، وبيرو، وفيجي.

٣ - نمط متعدد القوميات حيث تسود حالة من التشرذم العرقي، مثل الهند، ماليزيا، ونيجيريا.

الجدول (٥ - ١): التوزيع الجغرافي للدول القومية وغير القومية

القارة	الدول القومية			الدول غير القومية		
	دول من قومية واحدة أكثر من ٩٥٪ من أعراق واحدة					
	دول نسبية القومية	دول من جماعة عرقية واحدة ٩٥٪	٦٠-٩٤٪ من جماعة عرقية واحدة	غير قومية وسيطة	دول ثنائية القوميات	دول متعددة القوميات
أفريقيا	٧	٤	٣	٩	٩	١٤
الأمريكتان	٧	٦	١١	١	٥	٣
آسيا	٢٢	٢	٦	٦	٣	٢
أوروبا	١٢	٩	٩	١	٢	صفر
أوقيانيا	٤	٢	٣	صفر	٢	صفر
المجموع	٥٢	٢٣	٣٢	١٧	٢١	١٩

يبين الجدول (٥ - ١) توزع هذه الدول في القارات الخمس. ونلاحظ منه أنه يتساوق مع النمط الجغرافي الذي كنا نتوقعه: فأقدم الدول الحديثة تقع في أوروبا والأمريكتين. حيث نجد النمطين الأول والثاني. أما النمط الثالث فهو شائع في قارة آسيا في الدول كبيرة الحجم.

وتشيع الدول متعددة القومية (الأعراق). وثنائية القومية في قارة أفريقيا. وهي بذلك تعكس قضية الحدود الجبرية التي أملتها القوى الاستعمارية على شعوب أفريقيا وقت التكالب الاستعماري على القارة السوداء. وبشكل عام يمكن القول إن الأنماط الثلاثة للدول القومية موجودة على خريطة العالم في جميع القارات بصورة أو بأخرى. مع ضرورة ملاحظة أن الدول متعددة القومية نادرة في قارة أوروبا. ولعل هذا يرجع إلى ما أصاب أوروبا من تفكك وإعادة هيكلة في أعقاب الحرب العالمية الأولى. ومع ذلك فإن الدول القومية من هذا النمط أو ذاك تؤلف أغلبية خريطة العالم، أما الدولة «المثالية» القومية الواحدة فلا وجود لها حتى في منطقة «القلب» في أوروبا.

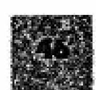
وأما الدول متعددة القومية أو الأعراق، فإنها تبقى عرضة لتحديات من قبل هذه الجماعات من الداخل، وعلى حكومات هذه الدول أن تضع في الحسبان مطالب هذه الجماعات والأقليات. وكنا في الفصل الرابع قد بينا كيف أن الحكومة الهندية - على سبيل المثال - قد سمحت بقيام هيكلة فيدرالية على أساس لغوي، لاحتواء غضب الجماعات العرقية فيها. وبشكل عام، فإن الأقليات العرقية في السنوات الأخيرة قد عبرت عن كيانها بصيغة أو بأخرى في دول قومية كثيرة في العالم.

الأمة في مواجهة الدولة

مثّل انتفاض الأقليات العرقية داخل دول أوروبا بداية من الستينيات فصاعدا مفاجأة لأغلب المشتغلين بالعلوم السياسية: ذلك أن النماذج التي كان قد طرحها هؤلاء الباحثون كانت تتوقع حدوث انحسار تدريجي في الولاء القائم على الانتماء لرقعة من الأرض، وذلك مع تقدم سبل الاتصال داخل الدولة الواحدة، حيث انصهر جميع السكان على مختلف ضروبهم ليكونوا

مجتمعا واحدا (دويتش ١٩٦١). وكان من المتوقع أن يؤدي هذا الانصهار إلى تمازج وظيفي جديد في شكل طبقات مجتمعية بدلا من التكتلات العرقية التقليدية في دول المركز والأطراف (روكان ١٩٧٠). ولكن أوروبا هي أوروبا بكل تناقضاتها المعهودة، التي أعيد ترسيم حدودها عدة مرات في أعقاب الحربين العالميتين، لخلق دول قومية جديدة. فلقد شهدت التربة الأوروبية حركات انفصالية وأخرى قومية تطالب بالحكم الذاتي، حتى وقتما كان أرباب العلوم السياسية منكبين على نظم مرثياتهم في نعي قوميات الأقليات. ففي الثمانينيات نشطت حركات الأقليات القومية لتغطي شرق أوروبا، خاصة في الاتحاد السوفييتي، وهي الدولة التي كان يظن أنها قد سوت أوضاع تعددها العرقي منذ وقت بعيد في سلام (ج. أ. سميث ١٩٨٥). ومع سقوط الشيوعية في شرقي أوروبا انطلقت القوميات من عقالها لتقيم لنفسها دولا جديدة. ووفقا لمفاهيم القومية الجديدة، يمكن القول إن الشرق قد تجاوز الغرب في هذا الصعيد في السنوات الأخيرة، مع أن التسعينيات شهدت جولة أخرى من فوران القوميات في معظم أرجاء القارة الأوروبية.

ولعل من سمات الحركات القومية الأخرى المثيرة للدهشة، أنها تعبر عن نفسها بشكل صارخ في أعرق الدول الأوروبية تاريخا، مثل إسبانيا، وبريطانيا، وفرنسا، ويمكن اتخاذ هذه الدول الثلاث أمثلة للتعرف على النشاط السياسي للقوميات المتحفزة الجديدة (وليامز ١٩٨٦)، خاصة أساليب العنف ضد الدولة وأجهزتها المختلفة. وهذا ما نشاهده في نشاط جماعة «الباسك» في إسبانيا، و «الستر» في المملكة المتحدة (بريطانيا)، وحركة «كورسيكا» الانفصالية في فرنسا. وإلى جانب أساليب العنف، هناك أشكال أخرى من المقاومة السلمية نجدها في كتالونيا بإسبانيا، وفي ويلز في بريطانيا، وبريتاني في فرنسا. كذلك تمثل الأحزاب المعارضة إستراتيجية أخرى للقوميات في كل من غاليسيا بإسبانيا، وإسكتلندا في بريطانيا، والإلزاس في فرنسا. ونخلص من هذا كله إلى أن القومية في صيغتها الجديدة ظاهرة مركبة تعبر عن نفسها بطرق مختلفة في أماكن مختلفة أيضا، ولكنها جميعا تشترك في هدف واحد وهو مناهضة «الدول القومية» الحديثة.



ننتقل الآن إلى التساؤل عن مستقبل هذه الجماعات القومية المتعددة، التي تسعى إلى الحصول على حق تقرير المصير. وهو المبدأ الذي اتخذ قاعدة لرسم حدود الدول في أعقاب الحرب العالمية الأولى: فهل في مقدور هذه الجولة الجديدة من انتعاش القوميات أن تتمخض عن خريطة سياسية جديدة؟ إن الإجابة عن هذا التساؤل تتباين في الأروقة الأوروبية المختلفة. ومع ذلك فليس في الأفق ما يشير إلى وقوع تغيرات ذوات بال في المستقبل القريب. لقد طُبِّق مبدأ تقرير المصير في أعقاب الحرب العالمية الأولى. أما اليوم فإن الدول الأوروبية الغربية لا تشعر بما يلزمها لكي تبدي استجابة شبيهة بما حدث سنة ١٩١٩م. وأغلب الظن أن هذه الدول سوف تعمل على تسوية مشكلاتها مع الأقليات العرقية داخلها بمنحها استقلالا ذاتيا محدودا، أو بترتيبات من الحكم الفيدرالي أكثر رسمية. أما في شرق أوروبا فقد فعل التفكك فعله، ويعاد اليوم تعديل الخريطة السياسية لتتخذ شكلا جديدا تماما. على أنه ينبغي التحذير بأنه مع موقف سياسي شديد الميوعة، إلى جانب اقتصاديات متدهورة في هذه المناطق، فإنه من الصعب أن نتكهن بما سوف يتمخض عنه هذا الموقف الشديد التعقيد.

حقوق السكان الأصليين

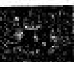
يتبين من تحليلات نيلسون (١٩٨٥ جدول ٢-٢، ٢-٣) للجماعات العرقية أن ما يقرب من نصفها (٢٨٩جماعة تقريبا) تقيم داخل حدود دول، وتؤلف فيها نسبة تقل عن ١٠٪ من السكان، وتقع القوميات الجديدة في أوروبا ضمن هذه المجموعة، ومعها أيضا أقليات السكان الأصليين في الولايات الأمريكية التي استوطنها الأوروبيون وأوقيانيا، الذين بعد أن حلت بهم الهزائم والمصائب، أُهملوا وهُمشوا وخُدعوا على أيدي السلطات الاستعمارية. وكان المصدر الأساسي للصراع بين هؤلاء السكان والمستوطنين هو الأرض، ويظل ذلك هو المظلمة العملية الرئيسية للسكان الأصليين اليوم.

وفي السنوات الأخيرة وجد هؤلاء السكان الأصليون منابر يعبرون من خلالها عن نضالهم من أجل البقاء، ومن أشهر هذه المنابر «المجلس العالمي للشعوب الأصلية»، هذا إلى جانب مساعي هيئة الأمم المتحدة في تبني قضايا هذه

الشعوب والدفاع عنها. وفي سنة ١٩٨٥م التقى أكثر من مائتين من ممثلي هذه الشعوب الأصلية في حلقة نقاشية مع لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المعنية بالسكان الأصليين حول قضية حقوق الإنسان بالنسبة لهذه الشعوب الأصلية تحديدا (نايت ١٩٨٨:١٢٨). وفي هذا ما يشير إلى تزايد حجم هذه القضية وما يتصل بها من كفاح سياسي. ويصعب علينا أن نرصد إحصائيات جيدة عن أعداد هذه الجماعات أو الشعوب الأصلية. وإن كان بيرجر (١٩٨٧:٣٧) قد جمع بعض هذه الأرقام: ففي كندا هناك ٨٠٠ ألف من السكان الأصليين. وفي الولايات المتحدة ٢٢ مليونا. وفي أمريكا اللاتينية ٣٠ مليونا. وفي أستراليا ٢٠٠ ألف. وفي نيوزلندا ٤٠٠ ألف وهناك أيضا ملايين أخرى عدة في قارتي آسيا وأفريقيا لم يتم حصرها حتى الآن. وفي جميع الأحوال، فإن هذه الشعوب الأصلية تطالب بمجموعة مشابهة من الحقوق، أولها الحق في الاحتفاظ بهويتهم الثقافية، ثم الحق في أرضهم ومواردها الطبيعية خاصة المياه، والحق في تحمل المسؤولية عن شعوبهم وعن بيئتهم. والحق في حكم أنفسهم وفق ما تعارف عليه المجتمع الدولي تحت شعار «حق الشعوب في تقرير مصيرها».

إن لهذه المطالب دلالات ذات مغزى، فهم يقولون إنهم ليسوا مجرد أقليات عرقية، وإنما هم «أمم» لهم الحق في الحياة كسائر الأمم الأخرى. والسؤال الآن: هل ينطوي هذا المطلب، في أن يكونوا أمة، على المطالبة بسيادة دولة؟ إن المصطلح هنا يبدو مختلطا ومتداخلا ومبهما (نايت ١٩٨٢)، وإن كانت أغلب الدلائل تشير إلى أن المطلب ينحصر في الحصول على حكم ذاتي وليس على دولة منفصلة أو مستقلة. وقد أبدت دول كثيرة استعدادها للتسليم بمبدأ الحكم الذاتي، ولكنها تقف بشدة ضد دعاوى الانفصال عن الدولة. هذا وقد ساهم منبر الأمم المتحدة مساهمة جادة في إفساح منابر أمام هذه الشعوب لكي تسمع صوتها للعالم. على أن الأساليب التي درجت عليها دول العالم في معالجة هذه القضية في الماضي تجعل الصورة أقل تفاؤلية عما قد يبدو لنا في الظاهر.

وتوفر مجموعة القضايا والأحكام القضائية التي شهدتها أستراليا حديثا مثالا جيدا للصعوبات التي يواجهها السكان الأصليون. وقد تمكن السكان الأصليون في بعض المناطق من تحقيق بعض المكتسبات فيما يتعلق



باستعادة موروثهم. فأصبح من سياسة الحكومة الآن، على سبيل المثال، أن يحل محل الأسماء الأنجلو سكسونية للجبال وللظواهر الطبيعية الأخرى أحد الأسماء المتداولة لدى السكان الأصليين: فـ «Ayers Rock» على سبيل المثال أصبح «uluru» (Mercer: ١٩٩٣). على أن المطلب الأهم لدى سكان أستراليا الأصليين هو الحصول على الأراضي التي كانت لهم ذات يوم والاعتراف بحق ملكيتهم لها. وقد رفض النظام القضائي الأسترالي مثل هذا الحق في الملكية بناء على مبدأ «أرض لا أحد»(*) Terra nullius. وهو المفهوم الذي بني على قضية «توبر ضد ستيورات» المنظورة أمام المحاكم عام ١٨٨٩، حيث زعم أن مستعمرة «نيوساوث ويلز» لم تكن مأهولة وقت ضمها سلميا إلى بريطانيا في القرن الثامن عشر (المرجع السابق، ٣٠٥). وتستند هذه القضية إلى تفسيرين للتاريخ: أولهما أن الأرض كانت خالية قبيل استيطانها من قبل الأوروبيين، والثانية أنه لم يكن هناك نزاع بين أهالي هذه المنطقة من البدائيين والمستوطنين الأوروبيين. على أن الدراسات التاريخية الحديثة تفند كلا من هاتين الفرضيتين، وأصبح يقدر الآن أن حوالي ٧٥٠ ألف نسمة كانوا يسكنون أستراليا قبيل الاحتلال. كذلك قدرت بعض المصادر عدد السكان الأصليين فيما يعرف الآن بجنوب ويلز الجديدة وفيكتوريا بحوالي ٢٥٠ ألف نسمة، بما يوازي أربعة أضعاف التقدير المطروح في الثلاثينيات (المرجع السابق). ظهرت شواهد عدة على حروب مقاومة من قبل سكان أستراليا الأصليين. على أن الدعاوى التالية التي نظرتها المحاكم أيدت موقف توبر ضد ستيورات على أساس أن الموضوع، إنما يتعلق بقانون الأرض لا بواقعة تاريخية.

وفي العام ١٩٦٧، أيد استفتاء قومي إجراء تعديل في الدستور يسمح للولايات وللكومنولث في أستراليا بإصدار قوانين خاصة تتعلق بالأهالي الأصليين، تمنحهم حق الانتخاب والترشيح وإدراجهم في الإحصاء القومي للسكان (المرجع السابق). وفي العام ١٩٧٤ حدث تقدم آخر عندما نجح نيفل بويز، عضو مجلس الشيوخ الوحيد المنتمي إلى السكان الأصليين، في أن يقدم اقتراحا إلى المجلس بأن يقر البرلمان أن سكان أستراليا الأصليين

(*) أي أرض لا تخضع لسيادة أي دولة.

كانوا يحوزون كل هذه الأرض التي تقوم عليها دولة أستراليا قبل العام ١٧٨٨، الذي شهد رسو الأسطول الأول ... وأن يطلب من الحكومة الأسترالية الاعتراف بالملكية السابقة للأهالي الأصليين، وتصدر التشريعات اللازمة لتعويض هؤلاء السكان الأصليين عن فقدهم لأراضيهم (ميرسر: ١٩٩٣: ٢٠٧: ٤٨).

وفي العام ١٩٨٨، أقر مجلسا البرلمان بأن أستراليا كان يقطنها هؤلاء السكان الأصليون، وأنهم عانوا الاستيلاء على أراضيهم والتمييز، في الوقت الذي تجاهلا فيه مسألة ملكية الأرض. ولقد مثل تصريحا العام ١٩٦٧ والعام ١٩٩٨ نقضا لمفهوم terra nullius، الذي أنهي أي أثر باق لوجود قضية (مابو ضد كوينزلاند) وكومنولث أستراليا. فقد لجأ إيدي كويكي مابو، أحد السكان الأصليين، إلى المحاكم لوقف استيلاء حكومة كوينزلاند، على حق ملكية الأرض والصيد، وانبنى نجاح دعواه على إثباته الارتباط المتصل بلا انقطاع بالأرض من خلال صيانة الحدائق: ففي نزاعات التعدي على الأراضي بين السكان الأصليين، على أنه لم يكن من المرجح أن تؤدي درجة كفاية الأدلة المطلوبة لتعزيز مطالبة الأهالي الأصليين بملكية الأراضي إلى كم كبير من الدعاوى الناجحة بشأن ملكية الأراضي (المرجع السابق). فالحاجة إلى إثبات الارتباط غير المتقطع بالأرض يمثل إشكالية كبرى في ضوء السياسات التي مورست لأزمات طويلة، والقائمة على إعادة التوطين الإجبارية للأهالي الأصليين (ميرسر ١٩٩٧).

وقد خلفت قضية مابو رد فعل قويا داخل المجتمع الأسترالي وضمن الإطار الواسع للعولمة، شنت دوائر الزراعة والمناجم حملة قالت فيها إن الدعاوى في القضايا المتعلقة بالأراضي من قبل السكان الأصليين ستشكل عقبات امام النجاح الاقتصادي لأستراليا (المرجع السابق). وقد تمثلت حصيلة دعوى مابو القضائية في صدور قوانين ١٩٩٣ و١٩٩٨ بشأن حق حيازة الأرض للسكان الأصليين، والتي جرى التفاوض بشأنها في سياق سياسي قوامه العنصرية المتزايدة في صفوف الأستراليين البيض. وعلى الرغم من أن هذه القوانين تعكس الرأي المأخوذ به في دعوى مابو

القضائية والقائل إن السكان الأصليين لهم حقوق في الأراضي وفي البحار، فإنها توفر في واقع الأمر فرصة لمزيد من المشاحنات القانونية والسياسية أكثر مما توفر حلا مرضيا. وتظل الشكوك تحيط بحجم التعويض الذي يمكن للسكان الأصليين آن يطالبوا به. ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد أن من المرجح أن يعرقل مبدأ الاستخدام غير المتقطع للأراضي - وليس الانتماء المقدس لها - أي تحول ملموس في توازن ملكية الأراضي في أستراليا.

وبصفة عامة يمكننا أن نخلص إلى القول إن الاستقرار النسبي (فيما عدا بلدان شرق أوروبا) لخريطة العالم السياسية مع أواخر القرن العشرين لا يرجع إلى أن الدولة القومية المثلى قد تحققت على الخريطة. وإنما يرجع ذلك إلى سيادة سياسة الأمر الواقع الذي تمليه سياسات القوة، وليس المثالية الطوباوية التي تبشر بحق الشعوب في تقرير مصيرها. وبكل أسف، تبقى القوة هي الفيصل في كل القضايا الدولية، وليس نضال هذه القومية أو تلك!

النظريات الحديثة عن القومية

يمثل الاتجاه أو المبدأ الأيديولوجي الذي عرضنا له في القسم الأول من هذا الفصل ما يمكن أن نسميه بـ «نظرية القوميين» عن القومية، وهي تصلح كمفهوم انطلقت منه أفكار شتى عن القومية، ولكنها لا تكفي لوضع إطار شامل لكل أبعاد قضية القومية، وللوصول إلى رؤية نقدية وموضوعية عن الموضوع لا بد من التوقف عند النظريات الحديثة عن القومية، التي تنأى عن الأيديولوجيات والانفعال العاطفي.

وتتمثل الخطوة الأولى في هذا النهج من التحليل في أن نعترف مع أندرسون (١٩٨٣: ١٤) بوجود ثلاثة تناقضات في قضية القومية نفسها:

١ ـ هناك محاولات لبناء نظرية موضوعية حديثة عن القومية، ولكنها تقوم على قواعد ذاتية قديمة، وهذا يوقعها بالضرورة في شرك «يانوس الحديث»، كما يقول نارين.

٢ ـ هناك أيضا شمولية أو عمومية المفهوم التي تجور على خصوصية التطبيقات: ففي عالم الأمم، تمثل كل أمة حال متفردة.

٣ ـ هناك القوة السياسية للفكرة، التي تتعارض تعارضا بالغا مع خوائها الفلسفي. لذلك فإنه يتعين على هذه النظريات أن تعترف بهذه التناقضات وأن تشرح مبرراتها.

لقد بدأ ظهور النظريات الحديثة عن القومية مع محاولة توم نارين (١٩٧٧) بلورة نظرية ماركسية جديدة عن القومية. وإن كانت نظريته تلك قد قوبلت بانتقاد شديد من قبل الماركسيين وغير الماركسيين على السواء (أوريدج ١٩٨١ب، جيلز ١٩٨٣، هوبسبوم ١٩٧٧، بلاوت ١٩٨٠، ١٩٨٧). ويمكن تشبيه الدور الذي قام به نارين بدور «الحفار» الذي يثير زوبعة من حوله وردود أفعال شتى، قد يتمخض عنها بروز شيء إيجابي في نهاية المطاف، ومن المنطقي أن نبدأ أولا بعرض لنظرية نارين القومية، وتفسيره لمصطلح «التنمية غير المتكافئة»، مع ملاحظة أننا نصنف هذه النظرية كواحدة من النظريات التي يفترض أصحابها أنها قومية «من فوق»، لأنها تؤكد على دور البورجوازية في ظهور الحركات القومية، ولقد جاء النقد الأكبر لنظرية نارين على لسان بلاوت (١٩٨٧) الذي نادى بنظرية بديلة تقول بقومية «من أسفل». وسوف نتناول في الجزأين الأولين من هذا القسم الأخير من الفصل هاتين الرؤيتين تباعا. وفي الجزء الأخير سنعرض لبعض الآراء الراهنة في القوميات على مستوى النظرية والتطبيق، حيث تعاد مساءلة الأفكار القديمة عنها.

القومية «من فوق»

جرت العادة عند الماركسيين على ربط هذا النمط من القومية بمرحلة معينة من الرأسمالية، ارتبطت بصعود طبقة البورجوازية في أوروبا القرن التاسع عشر: فعندما تمكنت هذه الطبقة من وضع الدولة في قبضتها، لم تعد هناك حاجة إلى قوميات جديدة، حتى إذا ما اكتمل الهرم الرأسمالي لا يبقى للحركات القومية أثر ذو بال على الساحة السياسية (بلاوت ١٩٨٧: ٢٦-٢٧)، ويعني هذا أن النظريات الماركسية استبعدت قيام

حركات قومية جديدة في أوروبا في النصف الثاني من القرن العشرين. وهذا ما جعل توم نارين يعد العدة لملء هذا الفراغ النظري، وله في ذلك قول ردده بعده الكثيرون «إن النظرية الماركسية عن القومية تمثل الفشل التاريخي الأكبر للماركسيين» (نارين١٩٧٧: ٣٢٩).

القومية والتنمية غير المتكافئة

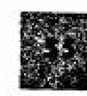
لم تظهر القومية منعزلة عن التيارات الأخرى من حولها. فإلى جانبها كظاهرة سياسية جديدة، شهد القرن التاسع عشر أيضا الكثير من التحولات الاقتصادية والاجتماعية، التي يمكن إجمالها ضمن تعبيري «التصنيع»، ونمو المدن. وهذه التطورات المتوازية ليست من بنات الصدفة بطبيعة الحال، ولذا ينبغي علينا أن نبحث في الروابط التي تجمع بين هذه الظواهر جميعا في مختلف السياقات. ولقد وضع نارين (١٩٧٧)، مسترشدا بخطى جلنر (١٩٦٤)، نموذجا يجمع فيه بين هذه التحولات المتعددة ليخرج بنتيجة مؤداها أن القومية هي نتاج لتيار «التحديث» الذي ساد أوروبا في القرن التاسع عشر. ولكن هذا التحديث أو بمعنى أدق «النمو الاقتصادي» لم يكن عاما في كل بلدان أوروبا بشكل متساو، إذ كانت دول أوروبا الغربية أكثر تقدما من بلدان شرق أوروبا، وكان طبيعياً أن تكون الحركات القومية معبرة عن ردود الفعل المعاصرة لهذه التنمية غير المتكافئة هنا وهناك. ذلك أن المصالح التي ارتبطت بالبيئة الحضرية الصناعية الناشئة قد بدأت أصلا في مناطق متاخمة للمناطق المنتعشة اقتصاديا، غير أنها لم تكن آنذاك قادرة على منافسة نقاط الإنتاج الأقدم في المركز، التي كانت أكثر كفاءة ومراسا. وكان يتحتم على هذه المناطق الصناعية الجديدة أن تطور من نفسها، ومن خلال إستراتيجيات جديدة، وإلا تخلفت عن الركب وأصبحت في عداد مناطق الأطراف. وقد ناقشنا طرفا من هذه التحولات وردود أفعالها في موضع سابق، عند الحديث عن قيام نظام «الزولفرين» (الاتحاد الجمركي) الألماني سنة ١٨٤٣م. وعن نظريات «ليست» حول هذا النظام. ونعود هنا لنقرر أن السياسات الاقتصادية وحدها ليست بكافية لإحداث التحول. فمثلا، كيف يمكن إقناع

العمال بأنهم عندما يدفعون ضرائب أكثر على سلعهم الغذائية ـ في ظل نظام الزولفرين الجديد ـ سوف يعود عليهم هذا بالنفع في آخر الأمر؟ إن المسألة هنا تتجاوز كثيرا مجرد النظرة إلى احتياجات الناس المادية. وصولا إلى ما وراء ذلك من «قيم عليا» تهم الشعب الألماني في مجموعه. وعلى هذا فإن الرصيد الذي حاجّ به الرأسماليون المحليون لتعزيز مصالحهم قد تمثل في انتمائهم الثقافي للقاعدة الشعبية العريضة. وهي ميزة لم تكن متاحة للنخبة من أهل المدن الكبرى. وعندما تتأكد هذه الفروق بين هذه الجماعات، يمكن للمصالح الإقليمية المحلية أن تكون لها قاعدة راسخة من التحالفات «القومية» تناطح بها نقاط المركز القوية. ولهذا فإن المناطق التي شهدت انتعاشا للروح القومية كقوة دافعة على المسرح الأوروبي وجدت في بلدان وسط أوروبا، التي شهدت، نتيجة لذلك، قيام الوحدة الإيطالية ثم الوحدة الألمانية تباعا. ومن هذه البدايات أخذت ريح القومية تهب في بقاع مختلفة، وفق سياسات التنمية المتفاوتة مع ازدياد موجة «التحديث». وهكذا ولدت الحركات القومية الانفصالية في بلدان شرق أوروبا، ثم حركات التحرر القومي خارج حدود أوروبا في القرن العشرين. على أن القومية في بلدان أشباه الأطراف والأطراف لم تكن مجرد ردود فعل فحسب، وإنما كانت سعيا من هذه البلدان لتطول نقاط المركز نفسها، متزامنة مع نهاية عصر الهيمنة البريطانية. وصارت الروح القومية مهمازا في حلبة السياسة وتنافس الكبار زمن الإمبريالية الرسمية هي دورتها الثانية. وفي القرن العشرين أصبحت القومية هي الأيديولوجية السائدة على الساحة الاقتصادية العالمية.

لقد ناقشنا فيما سبق «الوجه التقليدي» للقومية داخل إطار هذه النظرية. يبقى علينا أن نتبين الوجه التقدمي في هذه الأيديولوجية. إن أصحاب المصالح الصناعية الحضرية في مناطق أشباه الأطراف والأطراف برغم مسحهم بعباءات الماضي «الرعوي» الريفي السعيد لكسب عواطف الشعب، لا أنهم لم يكونوا على استعداد للركون إلى هذا الماضي بتقاليده

المحافظة، التي تعوق عجلة التقدم عن الدوران. لقد كان هدفهم النهائي أن ينتهجوا إستراتيجية من توحيد الصفوف كي يلحقوا بموكب نقاط المركز المتقدمة. ولم يكن هذا ليتحقق إلا باقتباس مفردات التحديث البارزة، والتي كانت الحركة أصلا معارضة لها. فعلى سبيل المثال، هل كان باستطاعة ألمانيا الموحدة أو إيطاليا المتحدة وفق مفاهيم العصور الوسطى، أن تلحقا بما صارت إليه بريطانيا أو فرنسا الحديثة؟ لقد تبين في نهاية المطاف أن أدبيات القومية، وحماسها في تمجيد الماضي، لم تكن أكثر من قناع تستتر خلفه عجلة التحديث التي تدور بأقصى سرعتها للحاق بالركب. والمثل الكلاسيكي الواضح لهذا الموقف نجده في ألمانيا في أواخر القرن التاسع عشر، عندما قامت نهضة صناعية كبرى، جنبا إلى جنب مع حركة «إحياء» ثقافية ألمانية شعبية.

أما وقد وصلنا إلى الخلاصة، فإنه يبقى علينا أن نتساءل كيف لنا أن نقيم شخصيات من أمثال صاحبنا يفيجتش الصربي صاحب خرائط مقدونيا سابق الذكر؟ لا بد لنا من الاعتراف أولا بأن طبقة المثقفين قد لعبت دورا مهما في إذكاء الروح القومية في بلادها (أ. د سميث ١٩٨١: ٨) ناهيك عن قدر الاحترام الذي حظيت به وإن لم يكونوا جميعا أهلا لهذا القدر. لقد انبعثت طبقة المثقفين الجديدة في أوروبا القرن التاسع عشر في أغلب الأحوال من بين أبناء الشرائح الواقعة على أطراف الطبقة الوسطى، وهم الذين كشفوا للناس عن الأسس التاريخية والفلسفية والإثنوغرافية والجغرافية للقوميات الجديدة. وفي هذا يقول نارين (١٩٧٧: ١٠٠). «إن الأزمة الناجمة عن التخلف تصبح قضية قومية فقط عندما تنعكس آثارها على أبناء المجتمع. وهنا يضطلع أبناء الطبقة الوسطى الجديدة من المثقفين بدور الطلائع الذين يدقون ناقوس الخطر». ويرجع نارين بدايات انتشار هذه الطلائع من المثقفين إلى أيام الثورة الفرنسية، وهم يمثلون المرحلة الأولى لتيار القومية (أ). أما المرحلة الثانية (ب) فقد شاعت فيها روح القومية بين أبناء الطبقة الوسطى، وذلك في الفترة ما بين ١٨١٥-١٨٤٨م في أوروبا. ولكن هذه الحركات القومية فشلت في ثوراتها ضد الرجعية الأوروبية سنة ١٨٤٨م. ثم تأتي المرحلة الثالثة (ج) في النصف الثاني من



القرن التاسع عشر. عندما انتشر تيار القومية بين أبناء الطبقة الدنيا، لتولد معها القوميات الشعبية الحديثة.. من هذا يتضح أن نخبة المثقفين من أبناء الطبقة الوسطى عندما تبنوا الأفكار القومية، كانوا يسعون إلى تحقيق مصالح طبقتهم الوسطى. برغم أنهم ظلوا قاعدة مهمة للحفاظ على أيديولوجية القومية وتطويرها أيضا، ولكن لمصلحة طبقتهم أولا وقبل كل شيء. وضمن هذا الإطار يقع صاحبنا جوفان يفيجتش وأمثاله من مثقفي الطبقة الوسطى، الذين كانوا يتطلعون إلى ترجمة أيديولوجياتهم القومية على أرض الواقع في أوائل القرن العشرين.

ثم إن هناك نقطة أخرى مهمة في قضية القومية تتصل بالجانب السيكولوجي، أشار إليها كل من جلنر (١٩٦٤)، وناريين (١٩٧٧)، وجيدنس (١٩٨١)، ومفادها أن النخبة المثقفة لم تكن في حاجة إلى أن تلقم الجماهير في حلقومها المشاعر القومية، فالقومية أولا وأخيرا هي قضية الجميع في كل الأحوال، والحق أن الجماهير كانت في حال ترقب. كما أن ردود أفعالها كانت عارمة وإيجابية لتأكيد هويتها القومية. ولقد جاءت حركة «التحديث» لتمثل تهديدا لمصالح الطبقات القديمة صاحبة النفوذ. وأيضا لتبدل من أسلوب حياة عامة الناس أيضا. فبعد أن هاجر العمال من الريف إلى المناطق الصناعية الجديدة، وجدوا أنفسهم يعيشون حياة روتينية من ضبط وربط لم يعهدوها في قراهم الأصلية. وأدى هذا التحول إلى شعور بالاغتراب وبالتباعد عن عاداتهم وتقاليدهم القديمة. وهنا جاء دور القومية في التخفيف من مشاعر الغربة والاغتراب والتوتر، وفي إحياء موروثات القوم وهويتهم في عالم كان غريبا على نفوسهم وأرواحهم. وكذا فإن المشاعر القومية قد ارتبطت بشكل أوضح بأوقات الثورات الراديكالية التي تتزامن مع اشتعال الحروب، وتفرز عادة زعامات شعبية تتمتع بجاذبية وهالة خاصة، كما يقول جيدنس (١٩٨١). وإجمالا يمكن القول إن القومية تقوم بدور سيكولوجي تعويضي إزاء حال الاغتراب في المجتمع الكبير من خلال ، مايسميه أحيانا (آندرسون ١٩٨٣) بـ «المجتمعات المتخيلة».

الأمم كمجتمعات متخيلة

يرى بندكت أندرسون (١٩٨٣) أنه لا ينبغي أن تربط القومية آليا بأيديولوجيات سياسية متبناة بوعي، كما هي الحال مثلا مع الليبرالية أو الاشتراكية. ذلك لأن القومية أكثر ارتباطا بالموروث الثقافي العريض، السابق على ظهور الأيديولوجيات على مختلف ألوانها. ولا يعني هذا أن القومية ليست ضمن الأيديولوجيات السياسية، ولكنها تنطوي دون غيرها على ما هو أكثر من الأبعاد السياسية. ولعل هذا ما فات على العديد من المنظرين.

لقد تلاحمت المجتمعات الإنسانية على مدار التاريخ بفعل عوامل كثيرة، من بينها ـ بطبيعة الحال ـ العوامل الطبيعية: ففي حقبة الإمبراطوريات الأولى كانت في أذهان الناس «مجتمعات متخيلة» أو مفترضة تستظل بأيديولوجية دينية تهيمن على هذه الكيانات الكبرى. وهي أيضا تملك لغة «مقدسة» خاصة تقوم بدور الوسيط الذي يصل أفراد المجتمع في نسيج واحد، كما كانت الحال مثلا في الإمبراطورية الرومانية العالمية في العصور الوسطى. ولكن مع قيام النظام العالمي الحديث، وجدت أوروبا أنها قد ورثت عن أوروبا الإقطاعية المسيحية عقيدة تفرق ولا تجمع. ففي القرن السابع عشر كان الآلاف من البشر في مختلف بلدان أوروبا يقاتلون ويهلكون واحدهم الآخر دفاعا عن هذه الطائفة الدينية أو تلك من العقيدة نفسها. فإذا ما وصلنا إلى القرن العشرين نجد الملايين من البشر من شعوب مختلفة يقاتلون في ضراوة بالغة أيضا، كل من أجل وطنه وأرض أمته، فقد حلت الأمة محل العقيدة الدينية كقوة دفع تهتدي الشعوب من خلالها إلى هويتها. ويتضح معنى هذا التحول من حقيقة أنه بات من الطبيعي جدا أن يشهر الألمان البروتستانت السلاح في وجه الإنجليز البروتستانت أيضا. وأن يقاتل الألمان الكاثوليك الفرنسيين الكاثوليك أيضا. لقد توارى العامل الديني من موقع الصدارة، ليحل محله دور الأمة كركيزة ثقافية.

ويذهب أندرسون أيضا (المرجع السابق) إلى أن فكرة «المجتمعات المتخيلة» تعززت من خلال التوافق بين ظهور الرأسمالية والأثر الهائل لاختراع الطباعة في التنوع اللغوي الواسع في أوروبا. فمع أن اللغة

اللاتينية كانت لا تزال وسيلة الكتابة في الأوساط الأوروبية المثقفة في القرن السابع عشر. فإن اختراع الطباعة أتاح نشر المزيد من الكتب والمجلات والكتيبات باللغات القومية المحلية، وسرعان ما راجت الصحف والترجمات بالألسن المحلية بين الخاص والعام. وهكذا خطت الأمة خطوة أخرى إلى الأمام، وصارت لها «صورة» واضحة المعالم. لأمة تتألف من شعب يعيش أفراده معا في المكان والزمان. ومع التقدم التكنولوجي، وبخاصة في عالم الطباعة، حل بين الناس شعور بالآنية أو التزامن، بمعنى أن الناس أصبحوا يرون حياتهم تسير من يوم لآخر موازية ومتزامنة مع حياة أقوام آخرين. وكان للصحافة بوجه خاص دور أساسي في خلق هذا الشعور «بالمعية» والشراكة داخل المجتمع الواحد، وفي تأكيد مضمون المجتمع الواحد من حيث الزمان والمكان جميعا. وحيث إنه من قبيل المستحيل على أي فرد أن يلتقي بكل الأفراد الآخرين الذين يشاركونه هذا المجتمع، فإنه يصبح مجتمعا متخيلا» بما يشبه أسلافه من المجتمعات الأكثر اتساما بالطابع الميتافيزيقي الديني.

إن جغرافية نظرية أندرسون عن القومية تختلف بشكل واضح عن نظرية نارين (١٩٧٧)، وهذا أمر مهم، بوجه خاص بالنظر إلى أن أهم نقد وجه إلى نظرية نارين من قبل بلاوت (١٩٨٠) تمثل في «مركزيته الأوروبية». ويسوق بلاوت أمثلة باكرة عديدة لحركات التحرر القومي خارج القارة الأوروبية، في الولايات المتحدة سنة ١٧٧٦م، وفي جزر هايتي سنة ١٨٠٤ على سبيل المثال. ويأتنس أندرسون بأفكار بلاوت هذه في إبرازه لقومية مواليد العالم الجديد من المستوطنين المتحدرين من أصول أوروبية بوصفه النمط الأول من أنماط القومية الثلاثة: وقد ظهرت المرحلة الأولى من مراحل القومية خلال السنوات ما بين ١٧٧٠ و ١٨٣٠م تمخضت عن قيام الولايات الأمريكية الجديدة من خلال حركة الكفاح من أجل الاستقلال القومي. ولم تكن هذه حركات جماهيرية، بقدر كونها حركات من أجل تعزيز مصالح جماعات المستوطنين الأوروبيين المولودين محليا والذين عرفوا باسم «كريول» (Creoles) في مواجهة سلطات الحكم الإمبريالي. ولقد عبر هؤلاء «الكريول» عن مظالمهم من خلال تكنولوجيا

الطباعة الجديدة ليخلقوا بذلك مجتمعات «كريولية»، وجاء انهيار الإمبراطورية الإسبانية إلى عدة دول جديدة نتيجة للنطاق الجغرافي المحدود للتكنولوجيا الجديدة، الذي أقام المجتمعات «الكريولية» على نظام الأقسام الإدارية نفسه، الذي كان قد خططه المستعمرون الإسبان. ولنلاحظ هنا أن هذه «القومية الانفصالية» الأولى لم تقم على أساس الاشتراك في لغة واحدة لأن «الكريول» كانوا يتكلمون كل بلسان سادتهم المستعمرين، بل على الانفصال الفيزيائي أو المادي مع توفير تكنولوجيا الطباعة الوسيلة اللازمة لقيام مجتمعات جديدة عبر المحيط الأطلنطي.

أما النمط الثاني للقومية فقد ظهر على الساحة في السنوات ما بين ١٨٧٠و١٩٢٠م في أوروبا. وهنا كانت للغة أهمية خاصة في تحديد معالم المجتمعات الجديدة، فقد جاءت الطباعة لتخلق كادرا أدبيا خاصا يحد من اللهجات المتعددة والمعقدة، وصارت للبيروقراطيات الأوروبية الجديدة لغتها الخاصة، كما أن الطبقات المتعلمة أوجدت لنفسها أيضا لغتها الخاصة بها، وهكذا ولدت طبقة جديدة من المتعلمين يسيِّرون أمور الدولة في القطاعين العام والخاص. ويلاحظ أندرسون (١٩٨٧: ٧٤) بشأن هذا التطور الجديد، مجتمعيا وثقافيا، مايلي: «لا يمكن بحال، أن نتصور وجود بورجوازية أمية، وعليه فإنه من منظور التاريخ العالمي كانت البورجوازية هي أولى الطبقات التي حققت لنفسها تضامنا يجمعها على قاعدة متخيَّلة». وقد نجحت هذه البورجوازية الجديدة المتعلمة في العقد الثاني من القرن التاسع عشر، وربما قبل ذلك بقليل، في أن تقيم لنفسها دولة قومية مستقلة، وصار هذا النموذج البورجوازي متاحا لمن يمكن له أن يحتذيه (أندرسون ١٩٨٣: ٧٨) ومضت هذه البورجوازية في طريقها لتحول القرن التاسع عشر إلى «عصر للقومية». وذلك هو النموذج الكلاسيكي للقومية، كما ورد في صلب نظرية نارين، التي تقدم الأمثلة على أول القوميات ذات الحقيقة الشعبية.

ويحدد أندرسون قومية أخرى تزامن ظهورها مع هذه القومية الشعبية، بل واستمرت إلى ما بعد سنة ١٩٢٠ وصولا إلى أيامنا الحاضرة، ألا وهي القومية الرسمية التي نجحت فيها الدولة في كبح جماح القاعدة الشعبية

لترفع من شأن قومية الدولة الرسمية. وهذا التحول هو الذي نقل القومية إلى معسكر «اليمين». على أن هذه النقلة تطلبت من الدولة أن تقوم «بتأميم» الأسر الأوروبية الحاكمة. ويطلق هوبسبوم (١٩٨٧: ١٥٠) على هذه الحقبة «عصر المرحلة الابتدائية» حيث الحاجة إلى قوة عاملة متعلمة ووفيرة العدد عززها وجود الدولة المدنية (العلمانية) والدعاية القومية. وأصبح علما الجغرافيا والتاريخ في تلك الحقبة أداتين مفضلتين لنشر الوعي الجديد بين أفراد الجماعة (جرانو ١٩٨١). ونجد هذه السياسة القومية في صورته المتطرفة في روسيا القيصرية، التي راحت تعمل على صبغ الجماعات غير الروسية الخاضعة لها بالصبغة الروسية وذلك بإجبارها على تعلم اللغة الروسية. وحدث الشيء نفسه عندما حاولت ألمانيا «جرمنة» أهل الدانمارك وبولندا داخل إطار الإمبراطورية الألمانية، كما فعل ماكولوي الشيء نفسه في محاولة صبغ الهند بالصبغة الإنجليزية. لقد كانت سياسة القوميات الرسمية متحفظة الطابع، ولا نقول رجعية المذهب، وهي سياسة اقتبستها الدول من النمط الشعبي العفوي الذي سبقها (أندرسون ١٩٨٣). ومن خلال هذه القومية الرسمية، جرى تدمير متعمد للعديد من اللغات واللهجات، وهي لغات «لم يكن لها جيش أو بوليس يحميها» من البطش الرسمي للدولة وهي تقيم ذلك النمط من التماثل المسمى بالدولة القومية (هوبسبوم ١٩٨٧: ١٥٦). إن طابع «السيولة» الذي يتسم به التمييز بين اللغة واللهجة يتضح بجلاء من خلال تلك اللهجات التي تعاد هيكلتها بوصفها لغات. والمثال الذي يرد إلى ذهننا هنا هو تفكك يوغوسلافيا، الذي كان الضربة القاضية للغتها الصربية الكرواتية. فقد تمثلت إحدى أوليات المهام لدى كل من الصرب والكروات في وضع قواميس جديدة تزال منها إما التعبيرات الصربية أو الكرواتية لتبقى كل من اللغة الصربية والكرواتية الجديدة «نقية» من أي آثار من اللغة الأخرى.

على أن اللغة ليست سوى أداة واحدة من الأدوات الرمزية المتعددة للقومية. فنجد في القوميات الرسمية حضورا قويا للنصب والمعالم التذكارية للحظات المجد. وتعد القومية الألمانية مثالا واضحا في اعتبارها

أن آثارها ومعالمها القومية «تشكل، من خلال كشفها عن عالم من الرمز والأسطورة، الموسيقى السرية لروحنا» (Mosse: ١٩٧٥: ٤٧٩) - وقد ذهب المعماري الألماني تيودور فيشر، متفقا في ذلك مع تشبيه أندرسون الديني للقومية، في بداية القرن العشرين، إلى أن النصب التذكارية القومية مثلت نمطا جديدا من الكنسية أتاح إمكان عبادة الأمة: «إن علينا أن نشيد مباني... يمكن للرجال أن يشكلوا مرة أخرى من خلالها في صورة مجتمع كوني، أكثر رقيا» (المرجع السابق ٦٧). لاحظ نوع الجنس: فيما يتعلق بهؤلاء الذين سيتعين تحويلهم!... ان عبادة الأمة في إطار هذه الأبنية تتطلب من الرجل أن «يرفع قبعته ومن المرأة أن تمسك لسانها». (المرجع السابق نفسه ٦٧). ففي هذه الأيديولوجية، يُعد الرجال المخططون والمنقذون الأساسيون، ورسل الأمة وحماتها، في حين تمثل النساء الأمهات السلبيات للأمة، اللائي يحتجن إلى الحماية. وقد واصل الحكم النازي بناء النصب التذكارية والمعالم المشهدية تمجيدا للأمة الألمانية وللنازية. وفضلا عن ذلك فقد صممت الساحات العامة والاستادات الرياضية المبنية في عهد النازي بحيث تتسع لجماهير كبيرة العدد لإظهار المشاعر القومية وتسهيل المشاركة الجماهيرية. ولم يقتصر دور النصب القومية فيما يتعلق بالهوية القومية على ألمانيا بطبيعة الحال، في النصف الأول من القرن العشرين، فكل المدن والعواصم لديها نصبها القومية... وفي بريطانيا، تبنى في الوقت الحاضر «قبة الألفية» The Millennium Dom، هو تشكيل هجيني من العلم والتسجيل التذكيري بالمنجزات البريطانية، ووسيلة لتوضيح أهمية المنجزات الماضية والتحديات المستقبلية التي تواجه الهوية القومية، وهنا سوف نجد «يانوس» الحديث حيا يلاحق أقدامنا ونحن ندخل القرن الحادي والعشرين قائلا: إن الترويج لأمجاد الماضي وفتوحاته يعد نوعا من «نداء التعبئة» من أجل النجاح المستقبلي في ارتياد آفاق تكنولوجية، ومن ثم تجارية، جديدة.

وبوجه عام، تعد النصب القومية بمنزلة التجلي الأكثر وضوحا «للقومية من فوق»، فهي تصور التواريخ القومية في محاولة لإخفاء الأجزاء والمعالم البديلة الموجودة عند كل الأمم الأخرى.

وأخيرا، علينا أن نذكر هنا أن تحديد أندرسون لخصائص القومية الرسمية يلتقي مع أوجه نقد مهمة وجهها بلاوت (١٩٨٧) لنظرية نارين الأصلية. فدراسة نارين أغفلت ـ شأنها شأن أغلب معالجات القرن التاسع عشر لموضوع القومية ـ قومية «الأمم الكبيرة» لصالح قومية «الأمة الصغيرة». ولم تكن مناهضة القومية الانفصالية تأتي من قبل حركة مناهضة للقومية، وإنما من قومية بديلة أكبر. فالقوميون الأيرلنديون، على سبيل المثال، يقاتلون البريطانيين بوصفهم قوة أجنبية، بل كانوا يواجهون مشروعا قوميا أكبر حجما تمثل في الإمبريالية البريطانية. وهذا النوع الأخير من القومية الرسمية لا ينبغي التقليل من أهميته. فالقوميات الكبيرة مثلت أداة تعزيز لشعبية الإمبريالية الجديدة في أواخر القرن التاسع عشر، ومن ثم أضفت المشروعية ـ وعلى نحو ديموقراطي من خلال الانتخابات في أغلب الحالات ـ على اضطهاد ثقافات أخرى في أنحاء مختلفة من العالم. إن هناك جانبين لكل نزاع قومي، وكل منهما قومي الطابع.

يقول أندرسون (١٩٨٣) إن الدول الجديدة العديدة، التي قامت منذ العام ١٩٤٥، ضمت خليطا من قومية «الكريول» والقوميتين الشعبية والرسمية. أما حركات التحرير فقد قامت على أيدي أجنحة «الشبيبة» التي مثلت الجيل الأول الجديد من المتعلمين. على أنه عندما نجح القوميون في الوصول إلى الحكم في هذه الدول الجديدة، حلت القوميات الرسمية محل هؤلاء القوميين الأوائل، حتى نصل في نهاية المطاف إلى عودة السياسات الرجعية من جديد. وخير مثال لذلك نجده في الصراعات التي نشبت في الصين، وفيتنام وكمبوديا سنة ١٩٧٣م، وهي صراعات بالغة التأكيد في تاريخ العالم لأنها تكشف عن سطوة القومية الرسمية حتى في ظل نظم حكم ثورية اشتراكية على وعي كامل بهويتها (أندرسون ١٩٩٣:١١) ويخلص أندرسون من هذه الأمثلة إلى أن القومية تظل بالضرورة ذات طابع بورجوازي، ولذا فإنه شديد التشاؤم بالنسبة لحركات التحرير القومية قريبة العهد. وبهذا الحكم يضع أندرسون نفسه في موقع مخالف لموقف بلاوت من القومية (١٩٨٧).

القومية بوصفها مقاومة

عندما طرح بلاوت (١٩٨٧) رؤيته للقومية قصد أن ينبه الدارسين للقومية بوجه عام إلى أنهم أغفلوا في دراساتهم دور القومية في كفاح الشعوب ضد الاستعمار، سواء أكان هؤلاء من الماركسيين أم من غيرهم وتتلخص رؤية بلاوت في فرضيتين رئيسيتين:

١ ـ لا يمكن لنا أن نفهم العالم الحديث في كليته دون أن نفهم دينامية ذلك الجزء منه الذي صمد أمام الاستعمار وقاومه.

٢ ـ لا يمكن إقامة نظرية متكاملة عن التنمية، وعن الإمبريالية، وتراكم رأس المال على الصعيد العالمي، ما لم تتوافر لدينا نظرية متكاملة عن التحرر الوطني والكفاح القومي ضد الاستعمار (بلاوت ١٩٨٧:٩).

على أن بلاوت لا يجد جدوى كبيرة في النظريات المتداولة حول القومية، لأن أغلبها قد أملي من «فوق»، على حد تعبيره. ويضفي بلاوت أهمية على الكفاح ضد الاستعمار في مفردات نظريته التي يصفها بأنها منبثقة من «أسفل» وليست مملاة من «أعلى»، كما يتصدى لتفنيد الفكرة القائلة إن القومية في الأساس نظرية بورجوازية، ويتبع في ذلك منهجا إمبريقيا موثقا من واقع حركات التحرير التي قام بها العمال والفلاحون، وبذلك يقدم لنا نظرية بديلة عن القومية تلعب فيها القوى المناهضة للاستعمار الدور الأساسي، بحيث تصبح القومية نضالا للشعوب أو نمطا من أنماط الصراع الطبقي.

الكفاح القومي بوصفه صراعا طبقيا

في حين رأى نارين (١٩٧٧) أن القومية بعيدة عن قضية الصراع الطبقي، فإن بلاوت (١٩٨٧) يصر على العكس، مؤكدا أن الصراع يكون دوما منصبّا على الدولة التي تمسك بزمام السلطة في يدها. وقد يتخذ الصراع الطبقي أيضا صيغته القومية عندما تؤول أمور الدولة إلى طبقة أجنبية مهيمنة. وفي كلتا الحالين من الصراع، سواء ضد سلطة داخلية مستبدة، أو حكم

أجنبي استغلالي. تكون المشاعر القومية هي الحافز الجوهري للصراع. ومن هذا يتضح أن القومية ليست قوة مستقلة في ذاتها. كذلك ليس بالضرورة أن تكون القومية حركة «تقدمية».

ويأخذ بلاوت هنا برأي هوراس دافيس (١٩٧٨) القائل إن القومية أداة محلية متاحة أمام كل الطبقات أو التحالفات بين الطبقات. من هنا إشارة نارين (١٩٧٧) إلى النازية والفاشية كنموذجين للقومية في ثوبها الرجعي والمتطرف. والواقع أن ربط القومية بهذين النظامين الكريهين في التاريخ الحديث يشوه صورة القومية في وجداننا. بل ينعكس سلبا على مصداقية بعض حركات التحرر في العالم الثالث.

هذا ويطرح بلاوت من جديد ما يعتبره نظرية قدمها لينين عن نضال الأمة بوصفها جزءا من النظرية الأشمل عن الإمبريالية العالمية، فعندما يحتدم الصراع بين القوميات الكبرى في العالم، تزداد وطأة استبداد هذه القوى العظمى بأهل المستعمرات، مما يولد ظاهرة جديدة على الساحة العالمية تتمثل في تآزر الطبقات المضطهدة في العالم في صف واحد لمناهضة الاستعمار (بلاوت ١٩٨٨:١٢٩). ويختلف هذا النضال عن النضالات القومية التي شهدها القرن التاسع عشر، والتي تبنتها القوى البورجوازية ضد قوى إقليمية لخلق دول بورجوازية الطابع. أما النضال الجديد للقوميات، فإنه لا يولد دولا بورجوازية رجعية، وإنما ينشئ دولا ثورية اشتراكية، مثلما حدث في كوبا على سبيل المثال.

وعلى هذا النحو يحدد بلاوت ثلاثة أشكال للقومية في العالم اليوم: (١) التنويعة البورجوازية الأصلية، التي تتضاءل أهميتها باطراد. (٢) القومية البورجوازية المتصاعدة في الدول الرأسمالية الكبرى. (٣) حركات التحرر الوطني في الأطراف. من هنا يتعين على أي نظرية حديثة في القومية أن تواجه التناقض الراهن بين قومية القوى الكبرى وقومية المقاومة في دول الأطراف، مستندا في تحليلاته إلى نظرية لينين عن «القومية في ظل الرأسمالية».

لكي نقيم نظرية بلاوت لا بد لنا من التركيز على طبيعة الدول الجديدة، التي ظهرت على المسرح العالمي من خلال هذه «القومية الجديدة». فلقد أعرب أندرسون عن خيبة أمل شديدة من واقع مسلك

الدول الاشتراكية الثورية الجديد في سنة ١٩٧٩. الأمر الذي يثير لدينا الشكوك في مقولات بلاوت عن روح «التقدمية» في دول الأطراف. ويشترك فرانك (١٩٨٤:١٧٨) مع أندرسون في مخاوفه، على ضوء ما وقع من قلاقل وحروب في بلدان جنوب شرقي آسيا سنة ١٩٧٩م. ويصف فرانك أطراف هذه القلاقل بأنهم «قطط قومية ترتدي أقنعة اشتراكية». أما سمير أمين (١٩٨٧) فهو أيضا يعبر عن خيبة أمله. لأن الحركات القومية الراديكالية قد انتهى بها المطاف لتصبح دولا بورجوازية تتستر بعباءة القومية. ثم تنتهج النهج البورجوازي العتيق نفسه. من هنا يمكن النظر بكثير من الشك إلى تأكيد بلاوت على وجود نمط جديد من القومية في النصف الثاني من القرن العشرين. على أن هذا الجدل أصبح الآن خارج الموضوع بصورة متزايدة. ومع انهيار الدول الشيوعية في أوروبا، تعرضت القوميات الراديكالية في العالم الثالث القديم - تحت ضغط متزايد - للتسليم في التسعينيات. وأكثر الأمثلة وضوحا في هذا الصدد هو كوبا: ففي غياب دعم الاتحاد السوفييتي ومساندته، تحارب المقاومة القومية لكوبا في ظل ظروف من الفقر وتحت وطأة الحظر التجاري الأمريكي المتواصل. ولم يعد في مقدورها أن تعلن عن نفسها بوصفها منارة للمساواة، ويوحي مصير كوبا إلى أن القومية الراديكالية قديمة الطراز - بالغة الأهمية فيما يتعلق بالممارسة السياسية لدول الأطراف في القرن العشرين - قد أصبحت الآن ظاهرة تتعلق بالتاريخ. وعلى الرغم من أن الراديكالية لم تختف، فإنه يجري التعبير عنها الآن بأشكال أخرى من المقاومة (الحركات الاجتماعية الجديدة).

النضال القومي بوصفه حركة ضد النظام

يعكس النضال السياسي بكل أشكاله، من منظور تحليل النظم العالمية، التباسا أساسيا يسم الاقتصاد العالمي الرأسمالي: فالأنشطة السياسية تركز على الدولة، في حين يقوم الإنتاج على تقسيم العمل وتجاوز للدولة. وهذا الصراع والتوتر الناجم عن ذلك الوضع البنيوي لا بد من فهمه وإدراجه ضمن أي نظرية عن القومية.

ونجد عالما مثل ولارشتاين (١٩٨٤ أ) يصف النضال القومي بأنه «حركة مناهضة للنظام». وهذه الفكرة كانت من معطيات الثورة الفرنسية. ثم تطورت في القرن التاسع عشر لتتحدى النظام القائم برمته. وقد اتخذت «المناهضة» شكلين مختلفين: ١) حركات اجتماعية تبنت مطالب الطبقات الكادحة، خاصة بروليتارية المدن. ٢) حركات قومية في دول أشباه الأطراف، تبنت مطالب الشعوب المقهورة. ولقد أتاحت كل من الحركتين منبرا أمام الساخطين على الوضع القائم. وإن كان لكل فريق أسبابه التي تأذى منها، والعدو الذي يكافح ضده. ولكن الفريقين يشتركان في الإستراتيجية السياسية، ألا وهي ضرورة السيطرة على أجهزة الدولة داخل النظام القائم لتحقيق أهدافهما. وقبل سنة ١٩١٧م كان ينظر إلى هاتين الحركتين على أنهما متعارضتان، الأمر الذي ولد جدلا نظريا كبيرا بين الفريقين حول العلاقة بين «الطبقة» والأمة والتعبئة الشعبية في مواجهة الدولة. على أنه بعد سنة ١٩١٧م خفت حدة هذا الخلاف، حتى إذا وصلنا إلى سنة ١٩٤٥ نجد جميع حركات التحرر قد تحولت إلى حركات قومية واشتراكية في آن واحد. ويلاحظ في حركات النضال القومي، قريبة العهد بالنشاط السياسي التي أوردها بلاوت (١٩٨٧)، أن الشكلين السائدين في القرن التاسع عشر للنشاط السياسي القائم على مناهضة النظام قد اندمجا في ممارسة سياسة واحدة (فيليبس، وولارشتاين ١٩٨٦). من هنا يتفق ولارشتاين مع بلاوت في مسوغات هذه السياسة الثورية في بلدان الأطراف، إلا أنه يختلف معه حول مغزى النجاح الذي أحرزته هذه الحركات القومية للتحرير، فهو يؤيد كفاح الشعوب بوصفها مفردات لسياسة مناهضة المنظومات (ولارشتاين ١٩٨٤ أ). ولكنه ينبه إلى أوجه القصور التي تعتري هذه السياسات.

ويعيدنا هذا مرة أخرى إلى التناقض القائم بين السياسات التعددية المتباينة تحت مظلة منظومة اقتصادية عالمية واحدة. وبغض النظر عن تمكن الاشتراكيين أو القوميين أو جماعات التحرر الوطني من السيطرة على مقاليد الحكم في دولة من الدول، فإنه يبقى على هؤلاء وأولاء أن ينهجوا من خلال القواعد والمحددات التي تحكم نظام الاقتصاد العالمي، ومنظومة العلاقات الدولية. وهذا السبيل هو الذي يتيح لكل فريق إمكانات حقيقية تعينه على معالجة القضايا الملحة داخل أرضه، فجميع الدول تملك مخرجا من أزمتها من نوع أو آخر داخل المنظومة الكبرى، عن طريق «المناورة» كما بينا في الفصل الرابع. غير أن سياسة المناورة تحفها محاذير كثيرة، إذ سرعان ما تكتشف النظم الثورية أنها تحتاج إلى أن تضحي ببعض مثالياتها وأيديولوجياتها. وهنا يقع مكمن خيبة الأمل التي عبر عنها البعض حول مسلك بعض الدول الاشتراكية الحديثة، من صراع وحروب بين بلدان جنوب شرقي آسيا سنة ١٩٧٩م. ولا ترجع العلة إلى أن الاشتراكيين قد تحولوا إلى قوميين، وإنما إلى تبني هؤلاء الاشتراكيين لسياسة تركيز جميع السلطات في قبضة الدولة، مثلما كانت الحال في القرن التاسع عشر. ويعني ذلك أن الحركات الاجتماعية الاشتراكية قد تلاقت بالضرورة مع التيار القومي (تيلور ١٩٩٣، ١٩٩٤، ١٩٨٧). واليوم لم يعد هناك شك فيما يتعلق بأي من هاتين الأيديولوجيتين هي الأقوى على صعيد الممارسة السياسية: فرؤية العالم بوصفه مجموعة من الأمم تظل الركيزة الأساسية للسياسة العالمية... وفي ذلك يقول مايكل بيليج (١٩٩٥: ٤): «في عصرنا، يبدو كما لو أن هالة ما تلازم الفكرة المتعلقة بالأمة ذاتها، فاغتصاب الأرض أسوأ بما لا يقاس من اغتصاب الأمهات الفعليات، وموت أمة هو المأساة في اكتمالها، الأبعد غورا، بما لا يقاس بموت اللحم والدم». ومن الواضح أننا لم نتقدم على الإطلاق من التشبيه الثوري الفرنسي للدفاع عن الأرض القومية كما لو أنها جسد إنساني.

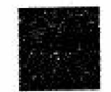
إعادة تشكيل الأمة

على الرغم من علاقتهما التكافلية، فإن الحديث عن نهاية القومية يعد أقل بكثير من الحديث الدائر عن انحلال الدولة. ولقد أوضحت تجربة الانبعاث العرقي في تسعينيات القرن العشرين أن ما هو حاصل فعليا هو أن «الأمة قد وجدت لتبقى، فالقومية أثبتت صمودها وقدرتها على البقاء في مواجهة حروب مهلكة فضلا عن خمسة وأربعين عاما من الحكم: البلشفي في أعقاب الحرب العالمية الأولى في شرق أوروبا» (موسى ١٩٩٣: ١٠) على أن رأي

موسى هو أكثر تعقيدا مما توحي به هذه العبارة بالنظر إلى انتباهه الواضح للطبيعة المتغيرة للقومية عبر الزمن. ويؤدي بنا تحليله للكيفية التي يتعين أن تتغير بها - باطراد - الطبيعة الأيديولوجية للأمة حتى تحافظ على مقومات بقائها. يؤدي بنا هذا التحليل إلى دراسة العلاقة المتغيرة للأمة مع الطاقات والوحدات الإقليمية الأخرى. فعلى الرغم من أهوال التطهير العرقي، فإن هناك علامات على فقدان القوميات الرسمية المتماثلة العناصر، التي سادت سنوات القرن العشرين، مواقعها الآن. لقد ذهبنا الى أن القومية مرت بتحول ضخم في أواخر القرن التاسع عشر، فهل تشير الدلائل الآن إلى تحول جديد يقع اليوم؟

إن إعادة طرح موضوع القومية لا ينطوي سوى على معنى واحد هو الخروج من نطاق التوجهات القومية التماثلية المكونات، من الحتمية القومية. والمعنى، ببساطة... هو أن القومية الرسمية أصبحت موضعا للهجوم. ومعارضة غير القابل للمعارضة يمكن أن تحدث في أماكن عدة غير متوقعة. وفي حين أنه لا يعد أمرا غير متوقع أن ترغب أستراليا في إنهاء التقليد المتعلق بوجود ملكة إنجلترا على رأس الدولة، فإن عدم انخفاض شعبية الأسرة المالكة في بريطانيا في أعقاب وفاة الأميرة ديانا يعد أمرا مثيرا للدهشة. فقد طرحت في وقت سابق أسئلة حول تكاليف الأسرة المالكة، ثم امتد نطاق هذه الأسئلة إلى التساؤل بشأن العلَم والنشيد القومي: فما «القومية» في القول «حفظ الله الملكة»؟ إن «الذاتية الإنجليزية» يعاد طرحها على بساط التساؤل. وأحد الأمثلة الأخرى في هذا الصدد نجده في الولايات المتحدة حيث يتخذ الأمريكيون الأفارقة موقفا معارضا من أعلام الولايات الجنوبية الحاملة لراية الولايات الإحدى عشرة الانفصالية خلال القرن التاسع عشر، بوصفها رموزا لفظائع الماضي (Leib ١٩٩٥). إن أحدا من الناس لم يعد يقبل فكرة أن الأمة وإخفاقاتها أشياء تمتنع على التغيير.

إننا نركز هنا، ملتزمين في ذلك بنهجنا في تحليل النظم العالمية، على إعادة تقييم الأفكار القومية من أجل تفسير مسألة إعادة طرح القومية على بساط التساؤل (انظر في هذا أيضا باسي: Paasi ١٩٧٧). هل تداعت

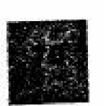


الأيديولوجية؟ إن هذا التساؤل أصبح يطرح في سياق عولمة النشاط الاقتصادي، التي أسفرت عن تحجيم قدرة الدول القومية على إدارة شؤونها الداخلية. يقول وليام ولاس في هذا الصدد (wallace: ١٩٩١: ٦٦-٧) «الاستثمار الداخلي والخارجي، الإنتاج متعدد القومية، الهجرة، النقل والاتصالات على نطاق ضخم، كل ذلك يمحو الحدود التي رسختها حكومات القرن التاسع عشر فيما بين ما هو قومي وما هو أجنبي». لقد أسفر التحدي الأساسي لسيادة الدولة، خلال فترة نشوء الدولة القومية، أسفر بصورة آلية عن طرح مسألة الهوية القومية للمساءلة، غير أن الهويات الجديدة التي يجري تشكيلها هي أكثر تعقيدا من أن تكون مجرد هوية قومية رجعية جديدة أو احتضان فج لثقافة كوزموبوليتانية جديدة. يقول بوث (١٩٩١:٥٤٢) «إن السيادة في انحلال، لقد أصبحت الدول أقل قدرة على إنجاز وظائفها التقليدية: فالعوامل الكونية تؤثر بصورة متزايدة في كل القرارات المتخذة من قبل الحكومات، وأنماط الهوية تصبح أكثر تعقيدا باطراد، مع تأكيد الناس لولاءاتهم المحلية في الوقت ذاته الذي يريدون فيه المشاركة في القيم وأساليب الحياة العالميتين». لكن كيف ستسفر العولمة عن إعادة تشكيل القومية، وأي شكل يمكن أن تتخذه القومية؟ يذهب أبادوري (Appadurai. ١٩٩١) إلى أن العولمة قد نجم عنها إفراغ الهوية من طابعها المحلي بالنظر إلى أن ما يبدر من الجماعات العرقية والقومية من تفاعلات معها يتجاوز الحدود المحلية كما أنها تنخرط في تفاعلات مع هويات أخرى. وفضلا عن ذلك فقد حفزت شبكات الإعلام الكونية ونماذج الهجرة قيام «هجرات» جديدة (المرجع السابق ١٩٩١)، هي أكثر تعقيدا من «المجتمع المتخيَّل» القومي الذي تحدث عنه أندرسون (١٩٨٣). فالصورة المتخيلة للأمة انطوت على إنكار للفروق داخل الأمة، فضلا عن مشروعية وجود الهويات الأخرى، وجاءت العلاقات المعقدة بين الكوني والمحلي، والتي تمثل إحدى السمات الرئيسية للعولمة، لتقوّض الصورة الوجدانية المتعالية للقومية وتعزز وجود هويات تعددية أكثر تعقيدا.

ويحدد رودريجز (Rodriguez ١٩٩٥) ثلاثة أبعاد للتغير في الهوية القومية والعرقية ترتبط بعولمة العلاقات الاقتصادية. أول هذه الأبعاد هو الشتات الكوني الناجم عن حركة الهجرة الهائلة على المستوى الدولي،

وبخاصة من بلدان الأطراف إلى بلدان المركز. ويتمثل البعد الثاني في «السياق المدني الكوني المتنامي للعلاقات بين الجماعات العرقية (رودريجز: ١٩٩٥: ٢١٣). وتحدث العلاقات فيما بين الجماعات داخل المراكز المدينية في إطار الدور الذي تلعبه المدينة في الاقتصاد الكوني: فقد أدى انخفاض أسعار النفط في أواسط الثمانينيات. على سبيل المثال. إلى زيادة معدلات البطالة في صفوف الموظفين الإداريين البيض في ولاية هيوستون. وأدى الانهيار المصاحب لسوق العقارات بالأمريكيين الإسبان والأفارقة إلى الانتقال إلى أحياء وبلدات مجاورة ظلت مقصورة من قبل على البيض؛ مما أسفر عن توترات وقلاقل فيما بين الجماعات (المرجع السابق. ٢١٤). وأخيرا يتمثل البعد الثالث للتغير الكوني في نمو المجتمعات ثنائية القومية بعد أن أتاحت الحركة السريعة للنقل والاتصال إمكان إنشاء أسرتين في بلدين مختلفين. فعلى سبيل المثال، قامت شركات النقل بالأوتوبيس والتوصيل عبر الحدود الأمريكية المكسيكية، ومحطات الإذاعة المكسيكية، بزيادة قوة محركاتها ومحولاتها لتتمكن من الوصول إلى المدن الأمريكية (المرجع السابق: ٢١٥). كذلك يروي أبادوري طرفة عن سفر أسرته من الولايات المتحدة إلى الهند لزيارة معبد هندوسي، فإذا بهم يجدون أن القس الذي أتوا من أجل رؤيته كان في هيوستون، في ذلك اليوم نفسه، يضع حجر الأساس لبناء معبد جديد للجالية الهندية هناك.

إن هذا السياق العام من التدفقات والروابط الكونية، والطريقة التي يخبرها بها الناس في مختلف الأماكن، هما الإطار الذي تتشكل داخله الهويات «المتفككة داخليا والتعددية خارجيا» (بوندي ـ ١٩٩٣: ٩٧). وتشكل هذه الهويات الجديدة واقعا سياسيا يقوم على الاختلاف ومناقضا للهويات المفروضة من قبل النزعة الاستعمارية والنزعة القومية (Bhabha ١٩٩٠)؛ ومن ثم فإن الهويات الجماعية هي الآن في حال من السيولة مع محاولة الناس إيجاد تواريخ مشتركة لها معنى ووقع، على أن تسهل لهم في الوقت ذاته المشاركة في اقتصاد جرت عولمته. وعلى ذلك، وكما أن دور الدولة يعاد تشكيله الآن، كذلك يحدث الأمر نفسه بالنسبة للهوية القومية.



هل هناك هوية أوروبية جديدة في طور التكوين؟ ربما كان الاتحاد الأوروبي هو أول الأماكن وضوحا فيما يتعلق بالبحث عن عملية إعادة تشكيل الهويات تلك. وعلى الرغم من أن بإمكاننا الرجوع بفكرة «أوروبا» إلى العصر الإغريقي الكلاسيكي ونمطه «الثلاثي القارات» للعالم، فإننا لا نجد أي تصور أو مفهوم لـ «تأورب» حديث ينافس القوميات المكونة لأوروبا. أو فيما يتعلق بالمشروع السياسي للاتحاد الأوروبي فإن له أهدافا محددة منطلقة من توجهات الدولة، وهو ما سبق أن أوضحناه في الفصل السابق. وفي هذا القسم سوف نعرض لمحاولات هذا الاتحاد الأكثر طموحا في تشكيل معالم الهوية السياسية والثقافية.

وقد درس أنتوني سميث (A.Smith 1995) مسألة الهوية الأوروبية المعاصرة باستفاضة، وانتهى إلى تحديد نمطين متنافسين لتشكيل هويات جماعية (PP 126 -7). النمط الأول يتمثل في هويات يمكن النظر إليها على أنها «نتاجات مبنية اجتماعيا، يمكن وضعها في حيز الوجود وتشكيلها من خلال التدخل والتخطيط الفاعلين». وعلى ذلك فبإمكان سياسات استباقية من قبل النخب الأوروبية أن تنشئ هوية أوروبية فوق قومية، تماما مثلما أنشأت هذه النخب إطارا مؤسسيا فوق قومي. أما النمط الثاني فتبدو فيه الهويات الثقافية بوصفها «ذاكرة جماعية» أو «ثمرة الأجيال من الذكريات والتجارب المشتركة». ومن ثم يمكن للهوية «الأوروبية»، طبقا لهذا النمط أن تتطور أو تتحول بطريقة عشوائية وغير مخطط لها، بوصفها مجموعة منوعة من الرموز. والأساطير، والتقاليد من مختلف أجزاء أوروبا، اندمجت والتحمت في هوية فوق قومية تشمل داخلها كل شعوب أوروبا.

ومن الواضح في ضوء الشواهد الراهنة، أن إمكان تحقق النمط الأول أمر بعيد الاحتمال. فقد كشفت ردود الفعل الشعبية السابقة إزاء سعي بيروقراطية الاتحاد الأوروبي إلى إجراء استفتاءات قومية تستهدف إقرار سياسات «أوروبية» عن نفور ـ أو فتور على الأقل ـ تجاه زيادة سلطة الاتحاد الأوروبي على حساب السيادة القومية. وهكذا فإن ردود الفعل

الشعبية إزاء أي نقد مفروض في الهوية القومية. في مسار فرض هوية «فوق قومية»، تجعل مهمة النخب الأوروبية فيما يتعلق بتحقق النمط الأول من نمطي سميث أمرا بالغ الصعوبة.

ولا تقل الشواهد، فيما يتعلق بالعمليات التي تحكم مسار نمط سميث الثاني عن ذلك، غموضا. فبناء هوية فوق قومية، عبر القبول بأساطير ورموز وقيم مرتبطة بها، أمر صعب. والسبب في ذلك على وجه التحديد يتمثل في محتوى الهويات القومية ذاتها عبر بلدان القارة. فالتاريخ الأوروبي مثقل بالأحقاد الداخلية، وبالحروب والمذابح وحملات الإبادة. وكما يؤكد شلزنجر (١٩٩٢) فإن النسيان أو فقدان الذاكرة الجمعي مكون مهم من مكونات الذاكرة. لكن هل بوسع الأوروبيين تحمل رفاهية نسيان المحرقة، على سبيل المثال، في ضوء صعود النازية الجديدة والهجمات على المهاجرين؟ فبسبب هذه الذكريات المريرة ونتوئها المستمر فإن هوية أوروبية يجب أن تصبح مجردة، وتشجع في الوقت ذاته تضامنا اندماجيا (Smith 1995: 133).

مؤالفة المفردات: عزوة القومية

تحمل القومية بين طياتها العديد من المفاجآت، حتى للخبراء الذين ينكبون على الكتابة عنها. وكنا قد ناقشنا العديد من الأسباب وراء هذه المفاجآت، ولعل أهم النقاط في هذا السياق ما قال به أندرسون (١٩٨٣) عن «الزواج الفاشل بين قومية فتية متحفزة وفلسفة عاقر». على أنه على الرغم من هذا نجد لزاما علينا في نهاية هذا الفصل أن نتأمل في طبيعة هذه العزوة التي تتمتع بها القومية.

ومن بين النظريات العديدة التي عرضنا لها، نختار نظرية بندكت أندرسون لأنها تقدم الإجابة الشافية لتفهم تلك السطوة العجيبة اللصيقة بالقومية. يتناول أندرسون القومية بطاقاتها المتعددة، لا كمجرد أيديولوجية سياسية، وإنما كمجتمع مفترض أو «كمخلوق» سياسي حديث يتربع على شغاف القلوب من حيث الهوية السياسية والثقافية للشعوب». أما ما يضيفه أصحاب النظريات فهو ترجمة لممارسات القومية عن طريق الدولة كأداة للتنفيذ.

يبقى بعد هذا أن نحاول المؤالفة بين هذه الآراء المتعددة. وذلك بالرجوع إلى دائرة المؤسسات التي كنا قد تعرفنا عليها في الفصل الأول، حيث تنتظم كل من الدولة والأمة معا. وبالعودة إلى هذا الإطار سوف نستمد الكثير من المعلومات عن المؤسسات الرئيسية التي عرضنا لها بالتفصيل في الفصل الأول.

تجاوز دوامة المؤسسات

طبقا لولارشتاين (١٩٨٤ أ) تتمثل المؤسسات الرئيسية الأربع في: الدولة، والطبقة، والأمة، والبيوتات. وهي تتعايش جميعا فيما يشبه الدوامة، بحيث تقوم كل منها بمؤازرة الأخرى ودفعها، في صورة أشبه ما تكون بالشكل الهندسي العاكس للألوان (كاليدوسكوب) الذي تتداخل فيه المؤسسات التي تحدد معالم عالمنا الاجتماعي وسياساته. ويصلح هذا التشبيه المجازي لتصوير الموقف المعقد للعالم، ولكنه لا يفسر لنا السر في تمركز السلطة في مؤسسة واحدة في مائة العام الأخيرة. فإلى جانب تنوع العلاقات، داخل وبين هذه المؤسسات، هناك تيار ينزع إلى تجميع السلطة في قبضة الدولة بوضعها الجديد: الدولة ـ الأمة حيث تلتحم مؤسستان داخل هذه الدوامة الكبرى معا لابتلاع السلطة كلها، وهو ما نشهده اليوم كظاهرة غالبة في عالمنا المعاصر. ولعل في هذا ما يفسر الاستخدام المتبادل في مصطلحنا بين الدولة حينا، والأمة حينا آخر حتى في حياتنا اليومية.

وكنا قد أوضحنا من قبل أن الحقبة الحرجة التي تؤرخ لقيام الدولة بكبح جماح القومية ترجع إلى العقد الأخير من القرن التاسع عشر. وتمثل هذه الحقبة أهمية خاصة بالنسبة إلى استراتيجيات الحركات التي لم تتخذ القومية شعارا لها. فلقد كان ينظر إلى الدولة حينذاك على أنها أداة يمكن تطويعها لتحقيق الأهداف الراديكالية، بمعنى أن نظرية الدولة «كأداة»، التي عرضنا لها فيما سبق، قد اتسعت لتتجاوز مناورات النخبة السياسية وحلفائها من رجالات الاقتصاد. ومع توسع دائرة الحق الانتخابي في المجتمعات، وحصول المرأة بعد كفاح على الحق نفسه، إلى جانب

انتظام الاشتراكيين في أحزاب سياسية للدخول في حلبة الانتخابات، أصبحت الدولة هي المستهدفة كمحط للمطامع من وراء تلك التحولات والمستجدات. لقد كانت الدولة ـ وهي مركز الدوامة ـ هي التي تمتص السلطة، مستظلة في استراتيجيتها بمظلة الأمة. وعندما تحول القوم في المجتمع من مجرد رعية إلى مواطنين لهم حقوق واضحة، أمكن معادلة الدولة بجموع المواطنين. أي بالأمة. وعندما اتشحت الدولة بوشاح الأمة فصارت «دولة ـ أمة» حققت ما كان يراود خيالاتنا من مجتمع متخيل (قبلي)، كافح الملايين من البشر بأرواحهم في سبيل تحققها في القرن العشرين. إن هذه العزوة التي تتمتع بها الدولة ـ الأمة لهي شيء جد مروع!

الدولة ـ الأمة: رابطة الأرض

لقد خلق تركيز السلطة في قبضة المؤسسة المزدوجة من الدولة ـ الأمة إشكالية من التناقض تبقى بارزة حتى اليوم. على أن مقوما جوهريا واحدا كفيل بأن يجمع الكثير من عناصر الإشكالية في قالب واحد، وذلك هو مقوم الأرض. فكل من الدولة والأمة تشتركان في التصاق كل منهما بعنصر الساحة التي تشغلها. ومع أن جميع المؤسسات الأخرى، كبيرها وصغيرها، لها مساحتها التي تعمل من فوقها، إلا أن الدولة والأمة تختصان بعلاقة محددة وحميمية بساحة معينة من الأرض وهي مكانها. ولذا فإن مان (١٩٨٦) يقول إن جميع الدول ترتكز على قاعدة أرضية، كما أن المنظومة العالمية الحديثة تحدد الدولة وفق حيازتها لأرضها الحرة. كما يعرف أندرسون (١٩٨٦) القومية بأنها «أيديولوجية مكانية»، فأمة من دون أرض (موروثة عن الآباء أو الأمهات (Father land-Mother land) أمر لا يمكن تصوره. وهذه المعادلة بين هاتين الحتميتين (أرض حرة = وطنا قوميا) هي التي مكنت لظهور مؤسسة مزدوجة تضم الدولة والأمة في مصفوفة واحدة.

لقد بلور جغرافيون كثيرون العديد من النظريات السياسية عن تحالفات طبقية إقليمية قامت في الأصل على شراكة الجميع في رقعة أرض واحدة. ويعتقد هارفي (١٩٨٥) ـ على سبيل المثال ـ أن بعض شرائح رأس المال قد

ارتبطت برقعة مكانية بعينها، مثلما هي الحال مع المصارف المحلية والمشتغلين بالاتجار في العقارات والأراضي، فهؤلاء جميعا يؤلفون هدفا مشتركا بالتضامن مع العمالة المحلية ومصالحها لتكوين سياسة ترتبط بالمكان (سياسة مكانية)، تتجاوز الخلافات السياسية التقليدية. ونجد ما يشبه ذلك في هيئات التنمية الإقليمية في الولايات المتحدة وبعض بلدان أوروبا، حيث تتم ترقية مصالح المدينة وإنعاش نشاطها الاقتصادي. ويمثل هذا الاهتمام بالمدن توجها سياسيا في الوقت نفسه، وهذا ما سوف نعرض له لاحقا.

والحق أن سياسات الدول ما هي إلا سياسات «مكانية» شبيهة بالمثال السابق عن ترقية أحوال المدن، من حيث توجه الدول اقتصاديا ودفع البلاد إلى الانتعاش على ساحة أكثر اتساعا من مجرد مدينة واحدة أو مدائن عدة، قبالة التنمية الشاملة، وذلك، بطبيعة الحال، بتعضيد من تحالف طبقات المجتمع الضمني، وإن كان هذا التحالف بين الطبقات يمثل اختلافا نوعيا، فهو مكون الأمة في نهاية الأمر. من هذا يتضح أن «المكان» هو التجسيد الملموس للدولة، وهو أيضا مجتمع متخيل بكل ما يتضمنه التخيل من معان عن الهوية بالنسبة لكل الأفراد على هذه الأرض أو تلك.

وتعمل الدولة ـ الأمة في جوهرها على تزويد أفرادها أي مواطنيها وقومها بالمتطلبات الأساسية التي تؤكد لهم هويتهم المكانية ـ الزمانية. وهذا هو مسك الختام بالنسبة إلينا في هذا الطرح، إذ بذلك نكون قد وصلنا من جديد إلى «نموذج جانوس» عن الدولة. وكنا قد خلصنا من النموذج «الطوبولوجي» في الفصل الرابع إلى أنه من الناحية المكانية أو الساحة، تتجه نظرة الدولة إلى الداخل حيث المجتمع المدني، وهي في الوقت نفسه تشخص ببصرها نحو الخارج قبالة منظومة العلاقات الدولية. ومعنى ذلك أن الأفراد يقعون ـ بالمعنى الحرفي للكلمة ـ داخل المنظومة العالمية، فهم إما أنهم أصحاب هوية وموقع محدد، أو أنهم ليسوا من هذا ولا من ذاك. وهكذا فإنه بضم الأمة إلى الدولة يتحقق نموذج نارين عن جانوس الحديث صاحب الوجهين والاتجاهين: إلى الوراء حيث

تريض ذكريات الكفاح القومي البعيد. وأيضا إلى الأمام حيث تباشير الأمل في مستقبل قومي آمن. إن الأفراد يحققون هويتهم وفق أصولهم المكانية، وحسب توجهاتهم المستقبلية. وباختصار فإن الدولة ـ الأمة هي التي تحدد لنا الأبعاد الزمانية والمكانية للمجتمعات المتخيلة التي ننتمي إليها.



6 قراءة جديدة للجغرافيا الانتخابية

لو أن قياس النجاح يتم على أساس حجم الإنتاج فإن الجغرافيا الانتخابية تصبح خير مثال لقصة النجاح في الجغرافيا السياسية الحديثة. فمنذ السبعينيات ظهرت مئات من الدراسات حول الجغرافيا الانتخابية، إلى حد أن البعض قالوا إن هذا الكم الهائل «لا يتناسب قياسا إلى المتطلبات العامة للجغرافيا السياسية» (موير ١٩٨١: ٢٠٤). وواقع الأمر، كما يوضح موير (١٩٨١: ٢٠٣) أن الأفكار حول دور الجغرافيا الانتخابية في مجال الجغرافيا السياسية تنقسم ما بين فريق ينادي بأنها «من صلب مادة الجغرافيا السياسية»، وبين فريق لا يرى لها صلة بالجغرافيا السياسية بالمرة! وغني عن البيان أن موقف هذا الفريق أو ذاك في هذا الجدل يتوقف على مفهوم الجغرافيا السياسية عند كل فريق منهما. ونحن من جانبنا نعتقد أن الانتخابات تلعب دورا أساسيا على المستوى الأيديولوجي، إذ إن الانتخابات هي التي تنقل الصراعات بأمان إلى الساحات الدستورية، ومن ثم تصبح دراسة الجغرافيا الانتخابية أمرا ضروريا، ولكن ليس في شكلها التقليدي المعروف.

«الديموقراطيات التي ظهرت لم تكن مجرد نقلات طبيعية هادئة من سنن التاريخ».
المؤلفان

وهناك جدل آخر حول طبيعة الجغرافيا الانتخابية، أهم بكثير من الجدل السابق، يتصل بالتساؤل عما يمكن أن تضيفه للجغرافيا السياسية الدراسات المتزايدة حول الجغرافيا الانتخابية، وحول النهاية التي ترمي إليها الدراسات من غايات. ونبادر إلى القول إن جل هذه الدراسات لم يعدُ أن يكون محاولة لفهم موقف بعينه كان وقتها قيد البحث، والنتيجة كانت فشلا عاما في ربط الجغرافيا الانتخابية في قوام معرفي متماسك. وقصارى القول أن ما لدينا من بحوث حول هذا الموضوع تغلب عليه «الضحالة» وعدم التناسق، وبعض النتائج المنعزلة التي لا تؤدي إلى خلاصة عامة يمكن الاستناد إليها كحجة علمية. على أنه إنصافا للحق لابد من الاعتراف بأن هناك بعض الاستثناءات القليلة والتي سوف نعرض لها فيما يلي. وإن كان «الكم» فيها قد طغى على «الكيف»، الأمر الذي يجعل من الصعب على الكثيرين أن يحكموا بأن الجغرافيا الانتخابية كانت «قصة نجاح». وهو أمر لم يعد مقبولا في وقت يمدنا فيه انتشار الممارسات الديموقراطية عبر العالم ببعض الأمل في إضفاء مسحة إنسانية على العولمة. ولكي تتمتع بالمصداقية، يتعين على الجغرافيا السياسية المعاصرة أن تسهم في الحوارات الدائرة حول عملية المقرطة (إشاعة الديموقراطية). ومن هنا تنبع الحاجة إلى عملية إعادة تفكير جادة في الجغرافيا الانتخابية.

وعلى الرغم من أن الجغرافيا الانتخابية ليست واضحة المعالم في التنظير لها، فإن نظريتها الضمنية سهلة التحديد. فإجمالا قبلت الجغرافيا السياسية الفرضيات السياسية لبلدان المركز، حيث ولد هذا الفرع من الجغرافيات، وتتلخص هذه الفرضيات في مصطلح «الديموقراطية الليبرالية». ولسوء الحظ هناك فجوات كثيرة في هذا الموضوع، فمثلا لا نجد مقارنة بين الانتخابات في البلدان المختلفة. ولذا فإننا سوف نضطر إلى الرجوع إلى بعض الكتابات السياسية المقارنة، للخروج بتقييم موضوعي للفرضيات الليبرالية.

ويلاحظ في هذا السياق أن أشد ما يعيق الجغرافيا الانتخابية في صيغتها التقليدية هو الانتخابات في بلدان المحيط وشبه المحيط. ويأتي طرحنا للمنظومة العالمية ليسد هذا النقص، وذلك من خلال توفير إطار

لدراسة الانتخابات في كل من المركز والمحيط. وفي القسمين التاليين لقسم «الميراث» نتناول موضوع الانتخابات في بلدان المركز و«ما وراء المركز» تباعا. والنظرية التي نطرحها في هذا العرض تقول بوجود نمطين مختلفين من العمليات السياسية في كل من المركز والأطراف. وهو ما ينطوي على تداعيات خطيرة بالنسبة إلى النجاح الراهن لعملية المقرطة عبر العالم. ثم يأتي تساؤلنا المهم عن موقع بلدان «العالم الثاني» السابق الخارجة من الحكم الشيوعي بين هذين النمطين.

إن التأكيد على الافتراضات الليبرالية في الجغرافيا الانتخابية أمر لا يثير الدهشة، نظرا لأنه في زمن الحرب الباردة كان ينظر إلى التنافس الانتخابي كسمة مميزة تفرق بين «الشرق» و«الغرب». ومع انتهاء الحرب الباردة انتقلت الأنماط الاقتصادية والسياسية الغربية إلى البلدان الشيوعية السابقة، مما وسع من البعد الجغرافي للدراسات الانتخابية، ويجري وصف جغرافيات انتخابية جديدة، على سبيل المثال مؤلف كولوسوف (١٩٩٠)، فعن التنافس الانتخابي في السنوات الأخيرة من عمر الاتحاد السوفييتي.

ويؤدي بنا هذا التحليل إلى تساؤل مهم: هل ستقدم بلدان شرق أوروبا، بعد أن خبرت التنافس الانتخابي حديثا، على تطوير سياساتها وفق النمط السائد في دول المركز، أم أنها سوف تسلك في هذا على شاكلة بلدان العالم الثالث؟ لاشك في أن الوقت مبكر جدا للتكهن بما سوف تكون عليه الحال، ولكن دراساتنا قد تعيننا على التكهن بما هو أكثر احتمالا بأن يقع. ثم نختم الفصل بالتساؤل أيضا: عما إذا كانت نهاية الحرب الباردة سوف تسمح للديموقراطية بأن تواصل الركب، أم لا؟

الميراث الليبرالي

هناك قاسم مشترك يجمع بين الجغرافيا الانتخابية والجيوبولوتيكا في أن كلا من المساقين قد ورد في كتابات بعض الرواد الأوائل من علماء الجغرافيا الحديثة. فلقد كانت الدراسة التي نشرها في العام ١٩١٣ أندريه سيجفريد، وهو من مؤسسي المدرسة الإقليمية الفرنسية، حول إقليم غربي فرنسا تحت حكم

الجمهورية الفرنسية الثالثة. من أفضل ما كتب في هذا المجال. ويعد سيجفريد «أباء للجغرافيا الانتخابية»: لأنه وضع خريطة لنتائج الانتخابات وقارنها بالخرائط الجغرافية الأخرى. ليكشف عن العوامل الجغرافية التي أثرت في هذه النتائج لتكون بهذه الصورة أو تلك. وفي الوقت نفسه تقريبا كان كارل ساور (١٩١٨م) يسهم في الحوار الأمريكي المتواتر حول تحديد دوائر الكونجرس. وساور، هو الذي أسس المدرسة الثقافية - الإقليمية الأمريكية في الجغرافيا. لذا لم يكن من المستغرب أن يتضمن الحل الذي اقترحه التمثيل من خلال المنطقة الجغرافية. وهناك دراسات أخرى متفرقة. على أنه حتى الستينيات ظلت هذه الدراسات متقطعة باستثناء الحال في فرنسا.

ولكن هذا الوضع قد تغير تماما مع ظهور ما يعرف بـ «الثورة الكمية» في مجال الجغرافيا، والتي أثرت بشكل خاص في الجغرافيا البشرية. وقد نتج عن هذه الثورة «الكمية» تراجع في الدراسات الإقليمية النوعية لحساب دراسات المنظومات الكمية في عوالم الاقتصاد وجغرافية المدن. ومع أن جوانب كثيرة من الجغرافيا السياسية قد أضيرت من هذه الثورة والتقلبات. إلا أن هذا لم يؤثر في الجغرافيا الانتخابية. فلقد ظهرت مجلدات ضخمة تزخر بمادة علمية عن العمليات الانتخابية، مرتبة حسب مواقع المناطق الانتخابية، مما زاد التوجه «الكمي» ثراء على ثراء (تيلور ١٩٧٨). ومن هناك تولد الاهتمام الزائد بالجغرافيا الانتخابية بطريقة تشي بالتفاوت في النظرة إلى الجغرافيا السياسية كنسق واحد. وعليه فإنه يحسن بنا في مستهل هذا الفصل أن نعرج على هذا الجانب «الكمي» للجغرافيا الانتخابية، ثم ننتقل بعدها إلى تنسيق هذا الكم في إطار منظومتنا التحليلية، ثم نتوقف عند تقييم نموذج الدول الليبرالية الديموقراطية التي لم تحظ باهتمام الجغرافيين حتى اليوم.

الجغرافيا الكمية للانتخابات

هناك ثلاثة أوجه للمقاربة الكمية الجديدة التي طبقت على الجغرافيا الانتخابية: جغرافيات التصويت، والتأثيرات الجغرافية في التصويت، والتحليلات الجغرافية للدوائر الانتخابية. وثلاثية دراسات الجغرافيا

حددها أولا ماكفيل (١٩٧١) ثم استخدمها لاحقا بستيد (١٩٧٥) وتيلور وجونستون (١٩٧٩). والواقع أن النوع الأول هو النوع الأكثر شيوعا في مجال دراسة الجغرافيا الانتخابية، وفيه تطبق التحليلات الإحصائية المعيارية بشكل واسع على النماذج الجغرافية للتصويت. وهو ما سنركز عليه في هذا القسم.

وفي داخل الجغرافيا عامة، كان هناك اهتمام متزايد بدور العوامل المكانية في السلوك الإنساني منذ الستينيات. الأمر الذي انعكس على التأثيرات الجغرافية في الانتخابات. وهو ما أدى إلى قلق من «تأثير الحي» في نتائج الانتخابات. وبلغة الدراسة الجغرافية للدوائر الانتخابية. فإن النمذجة الاحتمالية للتوزيعات المكانية قد استخدمت في دراسة جغرافية التمثيل النيابي.

جغرافية التصويت

تسير جغرافية التصويت على الأسس التي وضعها العالم الفرنسي سيجفريد من حيث الهدف، ألا وهو شرح خرائط خاصة بالأصوات الانتخابية في منطقة ما، مع ملاحظة أنه في جغرافيتنا الحديثة قد حلت التحليلات الإحصائية محل مقارنة الخرائط. على أن هذه الدراسات الخرائطية والإحصائية قد قوبلت بالنقد، على أساس أنها ترتكز على نمط بعينه من التصويت كهدف في حد ذاته، اعتمادا على تحليلات كمية، دون أن تضيف شيئا يذكر يساهم في فهم العملية الانتخابية في مجموعها. ولقد حاول كل من تيلور وجونستون (١٩٧٩) التغلب على هذا النقص، فاستعانا بنظرية شتاين روكان (١٩٧٠) لإخراج إطار يمكن من خلاله تفسير جغرافية التصويت ودلالاتها على العملية الانتخابية ككل.

نموذج روكان للانقسامات الجزئية

يذهب روكان (١٩٧٠) إلى أن تاريخ أوروبا الحديث قد شهد أربعة صراعات رئيسية نتجت عن الثورة القومية في فرنسا، والثورة الصناعية في إنجلترا: فلقد تمخضت الثورة الفرنسية عن تمرد الرعية الفرنسيين

على الثقافة التي كانت مهيمنة على المجتمع الفرنسي قبل الثورة. وفي الوقت نفسه وقفت الكنيسة الفرنسية تعارض الجمهورية الفرنسية الوليدة. وأما الثورة الصناعية في إنجلترا فقد تمخضت عن نشوب صراع بين طبقة المزارعين وأرباب الصناعة. ثم بين أصحاب رأس المال والعمالة فيما بعد. وكان كل صراع من هذه الصراعات الأربعة يضم تحت لوائه فئات معينة من المجتمع مع هذه الصراعات. حسبما يتوافق مع خلفيتها الثقافية والتاريخية. ويخلص روكان إلى أن هذه الانقسامات الاجتماعية الباكرة في بلدان أوروبا تنعكس أصداؤها اليوم فيما نراه من تعددية في نظام الأحزاب السياسية. ويسمي روكان هذا نموذجا للتحالفات البديلة والمعارضة أيضا. ففي كل بلدان أوروبا سعت الجماعات التي كانت تنادي بإرساء قواعد للأمة إلى عقد تحالفات مع هذا الفصيل الاجتماعي أو ذاك، الأمر الذي حدا المعارضة على إقامة تحالفات مضادة حفاظا على مصالحها. هذا، وقبل أن تتسع دائرة الحق الانتخابي (حوالي سنة ١٩٠٠م)، كان أمام بناة الأمة في الثقافة السائدة أحد خيارين: إما التحالف مع أصحاب التوجه العلماني أو مع رجال الدين من ناحية، وإما مع طبقة ملاك الأراضي الزراعية أو رجال الصناعة من ناحية أخرى. وطبقا لروكان (١٩٧٠)، كانت هذه الخيارات المتاحة في حلبة الصراع هي التي حددت التنوع الذي نشهده في الأحزاب السياسية الأوروبية ما بين سياسات الوسط، واليمين. وبعد سنة ١٩٠٠م، إثر دخول الإصلاح في حق الانتخاب حيز التنفيذ، حدث تقارب بين أصحاب رأس المال والعمالة ليكون الفريقان نوعا من الاتساق النسبي في سياسات أهل اليسار في السياسة الأوروبية.

من الأمور الجديرة بالملاحظة أيضا أنه حتى في الدول العريقة لم يقدر لمشروع الحشد السياسي أن يكتمل تماما، وهذا ما كنا قد لاحظناه عند مناقشتنا لانتفاضات الحركات الانفصالية القومية في الفصل الخامس. ويوحي نموذج روكان أيضا بتقلص أهمية عامل الموقع الجغرافي في موضوع التحزبات، وذلك بسبب ظهور عوامل أخرى مؤثرة مثل العامل الاجتماعي - الاقتصادي في حلبة السياسات الحديثة. والحق أن الكثيرين

من المشتغلين بالعلوم الاجتماعية لم يكونوا يتوقعون قيام حركات انفصالية قومية في أوروبا. ففي بريطانيا مثلا لم يكن للحركات القومية في إسكتلندا وويلز أبعاد سياسية إلا في أواخر الستينيات والسبعينيات. ولكن هذا لا يعني أن مواطني إسكتلندا وويلز قبل هذا التاريخ كانوا يدلون بأصواتهم وقت الانتخابات بالنهج نفسه الذي كان يدلي به بقية المواطنين البريطانيين خارج هذين الإقليمين. ولقد بين هشتر (١٩٧٥) أن النزاعات الإقليمية ظلت تعلن عن نفسها على الساحة السياسية في بريطانيا، سواء في ظل المنافسة بين المحافظين والليبراليين، أو بين المحافظين والعمال.

المؤثرات الجغرافية في التصويت الانتخابي

بالنسبة إلى بعض الجغرافيين لا تمثل المعلومات المستقاة من نتائج الاقتراع في الانتخابات على أساس الوحدات المساحية أي دلالات «مكانية» كافية للخروج برؤية واضحة للجغرافيا الانتخابية (رينولدز وآرشر ١٩٦٩). كما أن الأساليب الإحصائية المقننة، مثل التحليل الاسترجاعي الذي استخدمه هشتر والذي يتناول كل وحدة انتخابية في معزل عن سياقها الجغرافي الكبير، تعد تبسيطا مخلا لقضية الجغرافيا الانتخابية إلى حد قد يسيء إلى الجغرافيا كعلم من العلوم. ولذا فقد استبدلت التحليلات الإحصائية التقليدية بنماذج تبرز صلة الموقع بالسياق الجغرافي الأكبر الذي تقع عملية الاقتراع في إطاره. ومعنى هذا أن ينزاح منهج الجغرافيا الوصفية لتحل محله جغرافيا جديدة متطورة، يتضح أثرها في عملية الاقتراع. وهذا المنهج الجديد يتسق مع المدرسة السلوكية في علم الجغرافيا، التي ظهرت في أواخر الستينيات. وقد عبر كوكس (١٩٦٩) عن هذا التحول المهم في أطروحته التي شارك بها في واحد من السمينارات بعنوان واضح المغزى: «قرار الاقتراع في الانتخابات من خلال السياق المكاني».

ويمكن تحديد أربع عمليات أساسية تؤدي إلى التأثير في اتخاذ القرار وقت الاقتراع.

١ـ التصويت لمصلحة المرشح بحكم «الصداقة» أو «الجيرة». وهو ما يتضح في الانتخابات الأمريكية، واليابانية، والأيرلندية، والنيوزيلندية (تيلور وجونستون ١٩٧٩: ٢٧٤ ـ ٢٩٤). وقد لوحظ في الانتخابات الرئاسية الأمريكية أن يحرز المرشح أصواتا كثيرة في مسقط رأسه.

٢ـ غلبة قضية بعينها على القضايا الأخرى في موقع انتخابي معين، حيث يؤثر بروز قضية معينة في أصوات الناخبين.

٣ـ الدعاية الانتخابية وما تحققه من خلق توجهات بعينها لدى جمهور الناخبين، ويتوقف هذا على نوع الدعاية وحجمها. ويتضح هذا جليا في معركة الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة، حيث تتضمن الدعاية بذل جهود مضاعفة في الولايات المتحدة الكبرى. وبطبيعة الحال تختلف الحملات الدعائية حسب الموارد المتاحة لكل من المرشحين للرئاسة (جونستون ١٩٧٧).

٤ـ عامل الجيرة أو الجوار الذي يمثل أهم المؤثرات الجغرافية في عملية الاقتراع. وقد لوحظ أن الأحزاب تحقق أفضل النتائج في دوائر جيرتها.

ويتضح عامل الجوار وتأثيره في العملية الانتخابية من موقف الأفراد في ضوء ما يتلقونه من معلومات: فبالنسبة لأي فرد في وقت المعركة الانتخابية هناك مصدران للمعلومات. العام منها الذي يصله عن طريق وسائل الإعلام المتاحة لكل المواطنين، ثم المعلومات الخاصة التي يستقيها من علاقاته الخاصة المحلية. وهذه العلاقات الخاصة منحازة بطبيعة الحال، وهذا ما يضع الأفراد تحت تأثير متحزب منذ البداية. وواقع الأمر أن ما تبثه وسائل الإعلام من معلومات تتم غربلته ومراجعته من قبل هذه المحليات عند اتخاذ القرار وقت الاقتراع. وما من شك في أن جميع الطبقات التي تعيش في مناطق عمالية سوف تكون غالبا على استعداد للاقتراع لمصلحة المرشح «المعهود» أو «الطبيعي» لهذه المنطقة أو تلك، وبالمثل بالنسبة إلى المناطق الخاصة بالطبقة الوسطى، وهكذا.

جغرافية التمثيل النيابي

تمثل جغرافية التمثيل النيابي حقلا جديدا للبحث في البلدان التي تتبع النظام التعددي في الانتخابات، مثل الولايات المتحدة وبريطانيا. ففي هذا النظام يتم انتخاب المرشحين للهيئات البرلمانية على أساس حصول المرشح على أغلبية الأصوات في دائرته الانتخابية. ويتفق هذا التوزع المكاني مع بعض تقنيات التحليلات المكانية المتطورة، والتي سوف نعرض لبعض نتائجها في هذا الطرح (وللمزيد من التفاصيل راجع: جودجن وتيلور ١٩٧٩). وينصب اهتمام جغرافية التمثيل النيابي على قضية الأحياء الانتخابية، حيث تفرز الأحياء المختلفة نتائج مختلفة، حتى في ظل نمط واحد من الاقتراع (تيلور ١٩٧٣). ويرجع هذا الاختلاف إلى الطريقة التي يتم بها التوزيع الجغرافي للدوائر الانتخابية، وأيضا إلى عدد الأصوات الحقيقية التي تشارك في الاقتراع. وينطوي هذا التقسيم المتعمد على شكلين من أشكال التحايل والتلاعب: سواء من حيث عدم العدالة في تقسيم الدوائر بين المرشحين، أو تخصيص دائرة بعينها لمرشح بعينه (وينطوي هذا على تركيز الأصوات المعارضة في أقل عدد ممكن من الدوائر).

وفي حالة سوء توزيع الدوائر بطريقة غير عادلة، يتم التخطيط لبعض الدوائر التي تسكنها شريحة معينة من شرائح المجتمع لتتساوق مع مصلحة حزب بعينه على حساب حزب آخر، من قبيل تخصيص الدوائر الريفية لمرشحين يتبنون قضايا الريف مثلا، وهذا ما يقع بالفعل في الانتخابات في كل من بريطانيا، واليابان، وجنوب إفريقيا، واستراليا، ونيوزيلندة، وفرنسا، وشيلي، وكندا (تيلور وجونسون ١٩٧٩: ٣٦٠). وقد كانت الولايات المتحدة مثالا بارزا في هذا التوزيع، قبل إدخال تعديل إعادة توزيع الدوائر الانتخابية على أسس جديدة في الستينيات، عندما أقرت المحاكم جعل هذه الدوائر متوازية على المستويات كافة من حيث عدد السكان في كل دائرة.

ولقد أثارت مسألة التلاعب بالدوائر الانتخابية لمصلحة حزب بعينه اهتمام الباحثين، إلا أن نتائج أبحاثهم قد بينت أنه في الإمكان أن يتم التلاعب بنتائج الانتخابات بسهولة، دون الحاجة إلى تقسيم الدوائر

الانتخابية قسمة غير متوازية من حيث عدد السكان. من ذلك رسم حدود حول بعض الدوائر بطريقة تؤدي إلى جمع الأصوات الموالية لحزب أو مرشح منافس داخل حي واحد أو اثنين على الأكثر. بحيث يحصل هذا الحزب أو المرشح على أغلبية ساحقة هنا. في حين يصبح نصيبه من الأصوات في بقية الدوائر هزيلا للغاية.

ومعنى هذا أن الحزب أو المرشح الخصم يمنى بخسارة مزدوجة: من خلال فقدان فائض الأصوات في الدائرة التي يحقق فيها أغلبية ساحقة. ومن عائد هزيل في الدائرة المعادية. وواقع الأمر أن الحكومات تسهل للساسة أمر ترسيم حدود الوحدات الانتخابية وفق الأهواء السياسية. والأمثلة على هذا التحايل واضحة بشكل ملحوظ في انتخابات الولايات المتحدة وفرنسا (تيلور وجونستون ١٩٧٩: ٣٧١ - ٣٧٩).

ومن الحلول المقترحة للحد من التلاعب في العملية الانتخابية أن يرفع الساسة أيديهم عن التدخل في ترسيم حدود الوحدات الانتخابية، وأن تتولى هيئة مستقلة الاضطلاع بهذه المهمة، وهذا هو المتبع في كل من بريطانيا، واستراليا، ونيوزيلندة، وكندا، وجنوب إفريقيا. على أن مشكلة أخرى تبقى في هذه البلدان أيضا، ذلك أن ترسيم الحدود بطريقة نزيهة لا يضمن استبعاد نوايا السوء المبيتة ضد هذا المرشح أو ذاك الحزب، كما أن رفع السياسيين أيديهم لا يضمن عدم الانحياز أو الحيدة، وواقع الأمر أن مجرد التفكير في الحيدة الكاملة في العملية الانتخابية يعد من ضروب «الأسطورة» أو السراب بحثا عن «خارطة انتخابية - لا حزبية» (ديكسون ١٩٦٨، تيلور وجودجن ١٩٧٦أ)، أو كما يقول ديكسون (١٩٨٦) إن تقسيم الوحدات الانتخابية في حد ذاته يشي بـ «الحزبية في ثوب البراءة» أو بـ «سياسة القردة الثلاثية، التي لا تتكلم في السياسة، ولا ترى السياسة، ولا تسمع بالسياسة». ويذكرنا كل هذا بمقولة شاتشنايدر الشهيرة التي تقول: «إن كل تنظيم إنما هو انحياز»!

وإجمالا يمكن القول إنه إن كان ثمة تحيز هنا أو هناك، فإن أحدهما كفيل بأن يلغي الآخر، وفي الحالين فإن حزب الأغلبية هو الذي يحرز النصر، ولكن بأغلبية غير متوازنة في البرلمان بين عمال ومحافظين في بريطانيا.

ويطلق على هذا أحيانا مصطلح «قانون المكعبات» الذي يصور الخليط الاجتماعي المتنافر في الوحدات الانتخابية طبقا للتوزع الجغرافي (تيلور وجونستون ١٩٧٩: ٣٩٢ - ٣٩٦).

نموذج منظومي للجغرافيا الانتخابية

يلاحظ على مساق الجغرافيا الانتخابية بشكلها الحالي أنها تعاني مشكلتين: فهي من ناحية تتضمن ثلاثة أطراف لا تجمع بينها رابطة (جغرافية التصويت، جغرافية التأثير في التصويت. جغرافية التمثيل النيابي). ومن ناحية أخرى تبقى هذه الأطراف في منأى عن التيار العام للجغرافيا السياسية. وإن كان ثمة روابط موجودة بين هذه الأطراف، من قبيل ما هو بين جغرافية التمثيل النيابي وجغرافية الاقتراع، أو بين جغرافية الاقتراع في مناطق الأطراف ونماذج العلاقة بين المركز والأطراف، إلا أن هذا كله لا يعدو أن يكون من متاع الرصد الروتيني البالي. ولذا فإن على الرغم من الجهود التي بذلت في السبعينيات، تبقى الجغرافيا الانتخابية مساقا ثانويا منعزلا يشوبه الكثير من عدم الاتساق.

وليس هنالك مخرج للجغرافيا الانتخابية من هذا المأزق إلا من خلال مؤالفة جديدة لإطار شامل يجمع كل الأطراف بين جنباته في منظومة واحدة، وليس فقط باللجوء إلى المنهج الإمبريقي (التجريبي)، كما حاول البعض. وقد ظهرت منظومة المنهج التحليلي في عالم الجغرافيا السياسية منذ عقد أو يزيد، ولكن الجغرافيا الانتخابية لم تأخذ بهذا المنهج، على رغم بعض الإشارات «الكاذبة» من قبيل المجاملة التي وردت في بعض المراجع مثل: بيرجمان (١٩٧٥)؛ وموير (١٩٨١) على سبيل المثال (بيرنت وتيلور ١٩٨١). وقد استخدمت هذه المراجع النموذج السياسي الذي وضعه إيستون (١٩٦٥) والمؤلف من أربعة عناصر (المدخلات، نقل المعلومات، المعطيات، التغذية المرتجعة)، كما أن جونستون (١٩٧٩) قد حاول الجمع بين هذه العناصر ونظم الإدارة، ولكن لا هذا ولا ذاك تمخض عن خلق إطار شامل مرض يفي بالغرض لتفهم قضية جغرافية الانتخابات كما ينبغي.

المدخلات: نقل المعلومات: المعطيات

لعل أفضل رصد واضح ومحدد للتفكير المنظومي في الجغرافيا الانتخابية هو منظومة المفاهيم التي يستخدمها تيلور (١٩٧٨) في مراجعته للجغرافيا الانتخابية. (الموضحة في الشكل ٦-١). ووفق هذه المنظومة نجد أن جغرافية الاقتراع والمؤثرات الجغرافية فيها هي المدخلات في المنظومة. وتصبح جغرافية التمثيل بمنزلة عملية نقل المعلومات داخل المنظومة. ثم تأتي العوامل الجغرافية التي تؤثر في نتائج الانتخابات النيابية أو التنفيذية كمخرجات أو معطيات للمنظومة. وتتضح من هذا الشكل نقاط ثلاث:

أ - بروز هدف واضح للجغرافيا الانتخابية يتجاوز مجرد العملية الانتخابية في حد ذاتها.

ب - تأكيد على عنصر المدخلات مقارنة بالعناصر الأخرى في المنظومة.

جـ - إغفال واضح لعنصر المعطيات.

تبين هذه النقاط الثلاث الأسباب الكامنة وراء عدم وضوح الرؤية بالنسبة إلى الجغرافيا الانتخابية، ذلك لأن النظر إلى العملية الانتخابية كغاية في حد ذاتها ينم عن قصور في فهم القصدية من وراء العملية الانتخابية، ألا وهي اختيار ممثلين نيابيين وحكوميين. وعليه لا مناص للوصول إلى هذا الهدف إلا بتطبيق مناهج التحليل المنظومي الذي يتجاوز بعدي المدخلات ونقل المعلومات.

ولقد قام جونستون (١٩٨٠ب) بتطوير هذه الفكرة، فوضع الجغرافيا الانتخابية ضمن إطار منظومة الجغرافيا السياسية ككل، بحيث تصبح التغذية المرتجعة بمنزلة اللغة أو همزة الوصل بين المدخلات والمعطيات داخل المنظومة، حتى تتكامل العملية الانتخابية مع العملية السياسية في سياق واحد. ويتضح الربط بين العملية الانتخابية والعملية السياسية فيما هو متبع في الولايات المتحدة والمعروف بـ «المنفعة المتبادلة» (Pork - barrel)، بمعنى أن يتعهد الساسة لأهل المناطق التي يمثلونها كنواب عنهم، بأن يلقوا رعاية أفضل وخدمات أوفر من جانب الحكومة، وذلك في مقابل

اعتراف المواطنين بهذا الصنع الجميل بأن يقترعوا لمصلحتهم في الانتخابات. كذلك في الكونجرس الأمريكي، يسعى النواب والشيوخ للحصول على عضوية لجان الإنفاق العام التي تؤثر تأثيرا مباشرا في مصالح مواطني دوائرهم الانتخابية. وإذا نجح هؤلاء النواب أو الشيوخ في الوصول إلى هذه العضوية، يتطلعون أيضا إلى موقع رئاسة مجالس إدارة هذه اللجان، كي يضمنوا تحقيق الوعود التي قطعوها على أنفسهم لأهالي المناطق أو الولايات التي ينوبون عنها. ومع أنه يصعب التدليل على هذا إحصائيا (جونستون ١٩٨٢). إلا أنه ليس من شك في أنه يمثل جانبا مهما في السياسة الأمريكية. ويتم الشيء نفسه في بلدان أخرى، مثل بريطانيا، على رغم أنها لا تعترف بذلك. حيث تبرز بشكل واضح الآثار الجغرافية في أداة الحكم والإدارة في الأقاليم والمدن الإقليمية.

نظام الانتخابات	المدخلات ←	نقل المعلومات ←	المعطيات
الجغرافيا الانتخابية	جغرافية الاقتراع والمؤثرات الجغرافية في الاقتراع	جغرافية التمثيل النيابي	المؤثرات الجغرافية في العملية الانتخابية

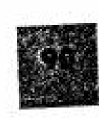
الشكل (٦-١): نموذج منظومي مطبق على الجغرافيا الانتخابية

التقييم: فرضيات ليبرالية

إلى جانب تقديم الحلول لمشكلات الجغرافيا الانتخابية التي عددناها في بداية مناقشتنا، فإن هذه المنظومة قد أثبتت جدواها أيضا فيما تكشف عنه أكثر مما تقدمه من حلول. والحق أن هذا التناول «المنظومي» قد فتح لنا صندوق «باندورا» على مصراعيه، فلقد افتضحت جميع الفرضيات القديمة التي كانت ترتكز عليها الجغرافيا الانتخابية لردح طويل من الزمن. كما اتضح أيضا أن الركائز التي تتشدق بها دول المركز في القرن العشرين هي الركائز الليبرالية الكلاسيكية نفسها، التي مؤداها: حكومة طيعة تستجيب لناخبين طيعين، يختارون النواب الذين ترضى عنهم

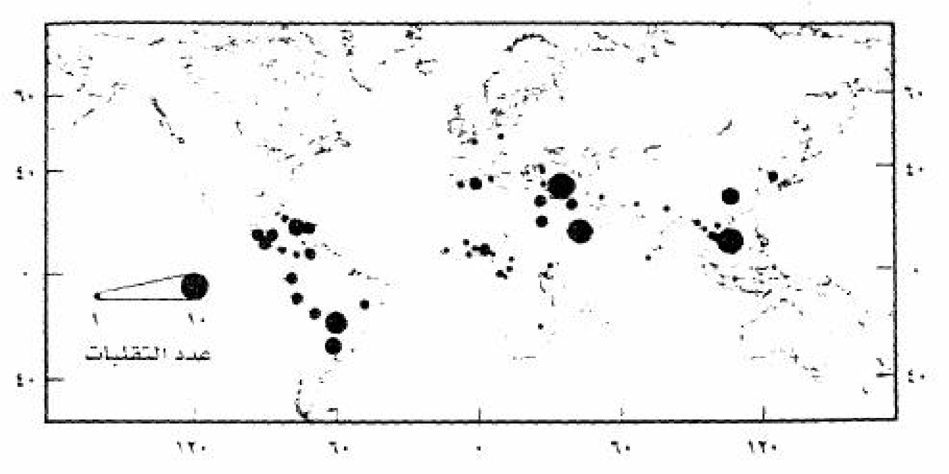
هذه الحكومة. على أن هذه الركيزة الكلاسيكية لا تقيم وزنا لشيء. ولكأن الصراعات قد اختفت من الحلبة. ولكأن التاريخ قد طمس في الأضابير! ولكأن الأحزاب ليست سوى وسائل نقل تشحن فيها رغبات المرشح والناخب أيضا.

إن النموذج الليبرالي ينطوي على تبسيط مخل للقضية. فأمور الجغرافيا الانتخابية ليست بهذه الدرجة من البساطة. فأحيانا نجد عدم تكافؤ بين المدخلات والمعطيات. ولا يقدم لنا النموذج حلا لهذه الإشكالية. وسوف نشرح هذا التناقض بمثال واحد يكشف عن هذه «المزاوجات الفاشلة». ويمكن أن نطلق على مثالنا هذا لقب «مفارقة جونسون»، الذي انكب على دراسة الانتخابات التي أجريت في بريطانيا سنة ١٩١٠م، وخرج منها بملاحظات مهمة عدة. يمكننا في ضوئها أن نميز بين الشمال البريطاني والجنوب على أساس المصالح الاقتصادية. إذ يمثل الشمال جماعة «المنتجين»، ويمثل الجنوب جماعة «المستهلكين». وقد انعكست هذه الأحوال الاقتصادية على نتائج الانتخابات، حيث حقق الليبراليون مكاسب أكبر في الشمال، في حين حقق المحافظون أصواتا أكثر في الجنوب. والمفارقة هنا هي أن هذا النمط من التصويت لا يتسق مع مصالح الشمال أو الجنوب، ولكن الذي حدث أن الحزبين المتنافسين قد توارثا هذا النمط التقليدي من الناخبين منذ القرن التاسع عشر، على أساس التحزبات المدنية والريفية التقليدية، يوم أن كان الليبراليون يتبنون سياسة التجارة الحرة، بينما تمسك المحافظون بسياسة «الحمائية»، عن طريق إصلاح التعريفة الجمركية. والذي حدث في انتخابات سنة ١٩١٠م يعني أن «المستهلكين» في إنجلترا قد صوتوا من أجل سياسة «الحمائية» ومن ثم فإنهم بهذا قد ساهموا في رفع أسعار السلع، في حين أن «المنتجين» قد صوتوا لمصلحة مبدأ التجارة الحرة، أي أنهم قد عرضوا منتجاتهم الصناعية للمنافسة الأمريكية والألمانية، التي كانت على قدم وساق حينذاك. وتمثل هذه المفارقة التي رصدها هوبسون (١٩٦٨) شذوذا تاريخيا يخرج على كل قياس منطقي. وهناك مفارقات أخرى شبيهة سوف نعرض لها فيما بعد.



ويرجع السبب في تردي الجغرافيا الانتخابية إلى مثل هذا الخلط. إلى أنها قد قامت في الأصل على فرضيات وضعها الليبراليون. واعتقدوا صحتها وأنها ليست في حاجة إلى تعديل. وآفة هذه الفرضية الليبرالية. أن نموذجها يرتكز على حجج معيارية يعتقد أصحابها أنهم يمثلون قمة التقاليد الغربية التي لا يأتيها بطلان في صحتها ومعقوليتها. وإذا كانت هذه الفرضية سليمة. فإن لنا أن نتساءل عن الأسباب التي جعلت من الصعب على الغرب الأوروبي أن ينقل تجربته الليبرالية تلك إلى الحياة البرلمانية في دول الأطراف.

إن الإرادة الشعبية. كما يتم التعبير عنها في الانتخابات في بلدان المركز الأوروبية. تؤدي إلى تغيرات في تشكيل الحكومات. لكن هذا السبيل نفسه قد يؤدي في بلدان الأطراف إلى نتائج أخرى ليست في الحسبان. وإذا نظرنا إلى الخريطة (الشكل ٦ ـ ٢) يتبين لنا أن جميع «التغيرات في السلطة التنفيذية، كما حددها تيلور وهدسون (١٩٧١: ١٥٠ ـ ١٥٣) في الفترة ما بين ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧م، قد تمت خارج الأعراف، إما تحت طائلة التهديد وإما باستخدام العنف. وتغطي هذه الفترة المشار إليها مرحلة الانتعاش الاقتصادي في أعقاب الحرب العالمية الثانية على الساحة الدولية. إلا أن هذا الانتعاش لم يمنع وقوع ١٤٧ حالة من تقلبات الحكومات في دول الأطراف، في حين أن حالة واحدة هي التي وقعت في دول المركز، ألا وهي عودة الجنرال ديجول إلى السلطة في فرنسا سنة ١٩٥٨م، إلى جانب حالتين أخريين في كل من تشيكوسلوفاكيا سنة ١٩٤٨م، واليونان سنة ١٩٦٧م. ومعنى هذا أن ١٤٤ حالة من تقلبات الحكم قد وقعت جميعا في أمريكا اللاتينية، وإفريقيا، وآسيا. ونستخلص من هذه الأرقام أن هناك نمطا تقليديا في دواليب السياسة، في بلدان الأطراف، لا وجود له تقريبا في دول المركز. وعليه فإنه ينبغي في ساحة الجغرافيا الانتخابية ألا ننظر إلى عملية الانتخابات كهدف في حد ذاتها، أو كطوباوية مثالية، وإنما ينبغي أن ننظر إلى الانتخابات بعين الواقع على أنها مجرد وسيلة واحدة من بين وسائل عدة أخرى لاختيار الحكومات، وهي وسيلة بالغة التحيز من المنظور الجغرافي الحقيقي.



الشكل (٦ ـ ٢): خريطة تقلبات في السلطة التنفيذية (١٩٤٨، ١٩٦٧)
(في ضوء المادة الواردة عند تيلور وهدسون ١٩٧١).

هذا ومع أن بريكوست (١٩٦٩ : ٣٧٨) يعد الجغرافي الوحيد الذي علق على النقص النسبي في الليبرالية الديموقراطية في بلدان الأطراف، إلا أنه قد عالج القضية كمجرد إشكالية معلومات، وبذلك يكون قد عزل القضية عن «مضمون» جغرافي تحليلي. ونخلص من هذا العرض إلى أن الجغرافيا الانتخابية كمساق علمي يبحث في طريقة قيام الحكومات أمر غائب بطريقة مؤسفة في الجغرافيا الانتخابية «الكمية». إلا أنه لحسن الحظ فإن هذه الرؤية الصائبة قد لقيت قدرا من الاهتمام عند المشتغلين بالعلوم السياسية. ويحتم علينا هذا الوضع أن نعالج قضية الليبرالية الديموقراطية على نطاق عالمي من منظور تحليلي للمنظومة العالمية، حيث تتسق دراستنا مع النظرية الكمية في الجغرافيا الحديثة.

نموذج كولتر عن الديموقراطية الليبرالية على مستوى العالم

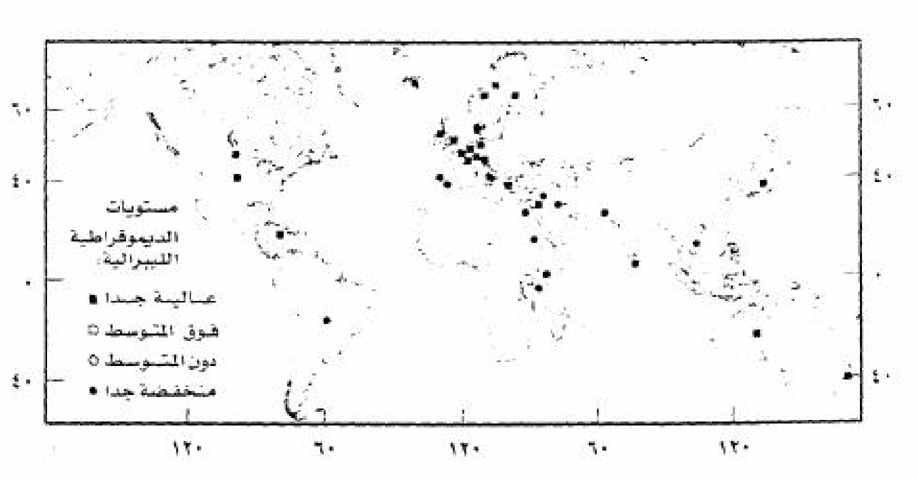
لعل أهم إنجاز علمي قدمته العلوم السياسية، والذي ساهم في ظهور العلوم الاجتماعية «الكمية» الحديثة، هو ذاك الكم الهائل من المادة العلمية التي تغطي معظم بلدان العالم (كما ورد عند بانكز وتكستور ١٩٦٣، وروسيت وآخرين ـ ١٩٦٣). ولقد سهلت هذه المادة الغزيرة على الباحثين أن يقيموا دراسات سياسية مقارنة على نطاق واسع لم يسبق له مثيل. وتقترن أشهر هذه الدراسات المقارنة باسم روسيت (١٩٦٧)، وكولتر (١٩٧٥). وقد أجرى هذا الأخير دراسة عن الليبرالية الديموقراطية وثيقة الصلة بالجغرافيا السياسية. وقد لقيت دراسة روسيت (١٩٦٧) قبولا حسنا عند الجغرافيين، لأنها تستخدم المفهوم الإقليمي وعلاقاته في مجال التكامل السياسي، وإن كانت قضية التكامل السياسي بين بلدان العالم لا تشغل بال أحد في أغلب أجزاء هذا العالم. أما كولتر (١٩٧٥) فإنه يحاول اختبار تطبيق نموذج دويتش (١٩٦١) عن التعبئة الاجتماعية على نطاق العالم. ولما كان نموذج دويتش شائعا في الجغرافيا السياسية، فإن محاولة كولتر تمثل أهمية خاصة في ربط نموذج دويتش بالمقياس العالمي:

الديموقراطية الليبرالية والتحريك الاجتماعي

يستخدم كولتر خطة تقليدية من معطيات الجغرافيا الكمية في بحثه: والخطوة الأولى هي تحديد «خريطة للمشكلة»، لكي يركز على سبر غورها. ويتضمن هذا قياس درجات الديموقراطية في ٨٥ دولة مختلفة. وهو يحدد ثلاثة جوانب مهمة للديموقراطية الليبرالية هي: التنافس الليبرالي، والمشاركة السياسية، ثم الحريات العامة. وبعدها يقوم بربط هذه الجوانب معا في فهرس واحد (كولتر ١٩٧٥: ١ ـ ٣)، مضمنا في هذا الفهرس عناصر الانتخابات في ظل أحزاب متعددة، ومشاركة الناخبين، وحريات جماعات المعارضة. وذلك حتى يتمكن من قياس دقيق للمتغيرات التي تؤثر في نتائج الانتخابات وتحديد نوع الحكومات المنتخبة ما بين عامي ١٩٤٦ ـ ١٩٦٦م، والمبينة في الشكل (٦ـ٣)، التي يمكن قراءتها على أنها الجانب الآخر للشكل (٦ـ٢).

يستعين كولتر في تحديد المتغيرات لشرح خريطته عن الديموقراطية الليبرالية بأفكار دويتش عن «التحريك الاجتماعي» والديموقراطية. ويعتقد دويتش (١٩٦١) أن هذا التحريك الاجتماعي يتم عن طريق تغيير

نحو حياة المجتمعات التقليدي إلى قيم وسلوكيات جديدة، بحيث تتكيف مع مستجدات التمدن، وحيث تمحى أميتهم، ويصبحون على صلة مباشرة بوسائل الإعلام، ويوظفون في مواقع عمل أفضل اجتماعيا، تجر عليهم دخلا ماديا أفضل عن ذي قبل. ويحدد كولتر (١٩٧٥) - بناء على ذلك - خمس مجموعات من المتغيرات التي تفرز مؤشرات تتمثل في: التمدن، والتعليم، والاتصالات، والتصنيع، ثم التنمية الاقتصادية. ويجري كولتر قياسا لمستويات المتغيرات بالنسبة إلى الستينيات، ونسب هذه المتغيرات فيما بين عامي ١٩٤٦ - ١٩٦٦م.



الشكل (٦ - ٣): خريطة العالم عن الديموقراطية الليبرالية (١٩٤٦ - ١٩٦٦م)
(اعتمادا على مادة كولتر ١٩٧٥)

ويمثل هذا النموذج منهجا تحليليا تراجعيا تقع في إطاره الديموقراطية الليبرالية في دور التابع، في حين تلعب الجوانب الخمسة للتحريك الاجتماعي دور المتغيرات المستقلة.

والواقع أن النتائج التي يسفر عنها هذا النموذج مرضية للغاية، مع الأخذ في الاعتبار أن هذا النموذج يبرز عملية التنمية الاقتصادية كأفضل العوامل في قضية الديموقراطية الليبرالية، يليها في ذلك مؤشر عامل الاتصالات.

ومع ذلك فليست هذه المؤشرات مستقلة، واحدتها عن الأخرى، فهي جميعا مترابطة ومتلازمة. كذلك يؤكد كولتر أنه في الإمكان رصد الديموقراطية الليبرالية على المستوى العالمي بطريقة إحصائية عن طريق مؤشرات التحريك الاجتماعي.

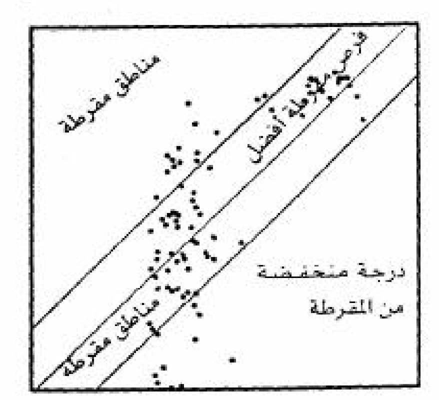
تفسيران لعلاقة واحدة

يقدم الشكل (٦ - ٤أ) ملخصا للنتائج التي توصل إليها كولتر، حيث يرتبط خط المسار الأساسي الذي يحدد الزيادة في التحريك الاجتماعي بارتفاع في درجة الديموقراطية الليبرالية. كما يتضح من هذا الرسم البياني أيضا تفسير كولتر للنتائج التي توصل إليها: فجميع البلدان التي تقع ضمن نطاق نقطة معيارية واحدة من خط المسار تدخل تحت شريحة «الديموقراطيات الأعظم»، أي التي تحقق فيها مستوى مرموق من الديموقراطية الليبرالية على أساس من عوامل التحريك الاجتماعي. وتشمل هذه الشريحة بلدان غرب أوروبا كما هو متوقع، كما تقع جزر هايتي، وجنوب إفريقيا أيضا ضمن هذا النطاق. أما البلدان التي تقع أسفل هذه الشريحة في الشكل فهي على مستوى أدنى من الديموقراطية، وتشمل إسبانيا، والبرتغال، وهذا يدعونا إلى القول إن الثورات الديموقراطية التي هبت في هذين البلدين بعد سنة ١٩٦٦م تمثل تحركا نحو التوافق مع نموذج دويتش عن التطور السياسي. أما البلدان الواقعة أعلى هذه الشريحة الوسطى فهي التي حققت «أعلى مراتب الديموقراطية»، بمعنى أنها تملك قدرا وافرا من الديموقراطية الليبرالية أزيد عما تفصح عنه عوامل التحريك الاجتماعي في هذه البلدان. وتشمل هذه الشريحة اليونان، وأوغندا، وشيلي. ولنا أن نفسر الانقلابات التي وقعت ضد الليبرالية الديموقراطية بعد سنة ١٩٦٦م على يد الجنرالات اليونان، وعيدي أمين، والجنرال بينوشيه تباعا في هذه البلدان كأدلة تجعل هذه البلدان تقترب من نموذج دويتش.

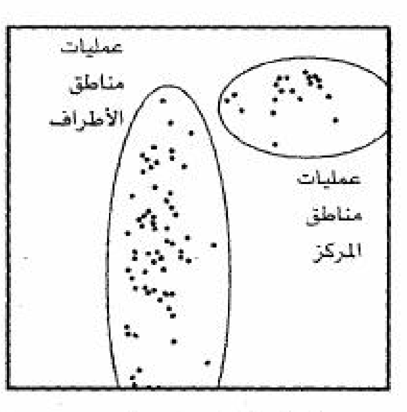
ولعل أكثر ما يثير الدهشة في نتائج تحليل كولتر (١٩٧٥) أنه قد اكتشف في سنة ١٩٦٦م - أي في منتصف حقبة الحرب الباردة - أن الاتحاد السوفييتي يقع ضمن بلدان «الديموقراطية الأعظم»، وأن الولايات المتحدة تقع ضمن بلدان ما

«دون الديموقراطية». وهذه النتيجة عكس ما كنا نتوقعه. والحقيقة أن هذا التصنيف لا يعني أن الاتحاد السوفييتي كان أكثر ليبرالية من الولايات المتحدة. وإنما المسألة في بساطة أنه بالنسبة إلى التحريك الاجتماعي في كلا البلدين، يصبح الاتحاد السوفييتي أكثر تفوقا من الولايات المتحدة على خط الديموقراطية الليبرالية وفق هذا القياس. وهذا ما يدعونا إلى القول إن القياس يقوم على قواعد خاطئة. كما أن بنية النموذج ـ هي أيضا ـ قد وقعت في خطأ كبير.

وعليه، فإننا نقدم بديلا لنموذج كولتر في الشكل (٦ ـ ٤ ب)، حيث نستعيض عن التركيز على خط المسار الطولي، الذي يرمز إلى التحريك الاجتماعي، بحلقتين من النقاط المتجمعة في شكل عنقودي (واحدة في شكل بيضاوي عمودي، وأخرى في شكل بيضاوي أفقي). وتمثل هاتان الحلقتان مستويين منفصلين غير متداخلين من التحريك الاجتماعي. ويفسر هذان المستويان من التحريك الاجتماعي بقدر ارتباطهما بالتنمية الاقتصادية سواء في بلدان المركز أو الأطراف. وتقدم النقط المنتشرة داخل الحلقتين مؤشرات إلى درجة الديموقراطية الليبرالية، سواء في بلدان المركز أو الأطراف: فبلدان المركز تملك تجربة ديموقراطية ليبرالية عريقة، أما بلدان الأطراف فإنها تشمل تدرجا عريضا من الأنظمة السياسية ودرجة الديموقراطية الليبرالية في هذه الأنظمة. ويتوقف هذا بطبيعة الحال على طبيعة هذه الدول أو تلك، كما سبق أن بيّنا في الفصل الرابع.



(أ) خط المسار الطولي



(ب) حلقات عنقودية

الشكل (٦ ـ ٤): الديموقراطية الليبرالية والتحريك الاجتماعي

ويبدو تفسيرنا هذا أكثر معقولية من نموذج كولتر لبلدان العالم، لأنه يتسق مع إطار منظومتنا العالمية في التأكيد على نمطين مختلفين في سياسات العالم الاقتصادية. وهكذا نجد أنفسنا مرة أخرى نعود لنقرر أن التفسير من خلال أطر المنظومة العالمية أفضل كثيرا من مجرد الارتكاز على التنموية في محاولة رصد البلدان على «أفضل الدروب قبالة التطور السياسي». وببساطة لابد من الاعتراف بأن السياسة لا تتطور في عزلة في بلد وراء الآخر، في العالم. وإنما يتم التطور السياسي في بلدان هذا العالم وفق روابطها بمنظومة رحبة منبسطة للاقتصاد السياسي على الساحة الدولية.

تفسير العملية الانتخابية وفق المنظومة العالمية

يسود اعتقاد بأن العملية الانتخابية، من دون سائر النظم الاجتماعية الأخرى الحديثة، تحتاج إلى دراسة تقتصر على نطاق الدولة الواحدة، على أساس أن الانتخابات قضية داخلية تتم داخل الدولة في وقت بعينه. وعليه فإن جغرافية الانتخابات وفق هذا المفهوم الضيق تمثل تحديا خاصا في أطر الجغرافيا السياسية من منظور المنظومة العالمية، التي تنطلق من فرضية وجود مجتمع عالمي واحد، على رغم تعدد وتباين الدول على الساحة الدولية. ويتطلب هذا الموقف أن ننظر إلى الساحة العالمية من حيث تعدد مجتمعاتها، ومن ثم تعدد عملياتها الانتخابية.

على أنه في الوقت نفسه ينبغي أن نوضح أنه ليس من العسير تماما أن نثبت أن الأنشطة المتصلة بالعملية الانتخابية في هذه المجتمعات المتعددة ليست بحال منعزلة عن المنظومة العالمية، كما قد يتوهم البعض، ويكفي هنا للتدليل على ذلك أن نشير إلى الشعارات التي ترفعها الأحزاب المختلفة، والتي تتضمن روابط واضحة مع دول العالم الأخرى، وقت الانتخابات. ومنذ اللحظة التي تطورت فيها الانتخابات من مجرد تثبيت النخبة في المجتمع على كراسي السلطة، انتقلت الحلبة الانتخابية إلى ناصية الأحزاب السياسية. وتمثل هذه الأحزاب مجموعة من الأفكار التي

ترتبط بأيديولوجيات سياسية بطريقة أو بأخرى. كما نقرأها في زخم المسميات: فمن أحزاب للعمال، إلى أحزاب ليبرالية، وأخرى مسيحية ديموقراطية، ومحافظين، وشيوعيين، وديموقراطيين اشتراكيين، إلى آخر هذه السلسلة الطويلة. ويلتزم كل حزب من هذه الأحزاب بمجموعة من المبادئ لا يمكن القول إنها حكر عليه وحده، ولكن هذه الشعارات العامة تجد لها تفسيرات مختلفة من بلد إلى آخر. ولكن لا توجد أحزاب منعزلة عن مجريات الأمور في العالم الكبير خارج حدود الوطن. ويكفي في هذا المقام أن نسوق مثلا واحدا للتدليل على صحة ذلك: فلقد بلغ تأثير الليبرالية الإنجليزية ـ وقت الهيمنة ـ حدا نجده منعكسا في عبارة صرح بها سياسي برازيلي ليبرالي في قوله: «إنني عندما أدخل قاعة مجلس النواب، فإنني أشعر بأنني واقع تماما تحت تأثير الليبرالية الإنجليزية، ولكأنني أعمل وفق أوامر جلادستون، وإذا بي ليبرالي إنجليزي في البرلمان البرازيلي». (سميث ١٩٨١: ٣٤).

وبطبيعة الحال فإن المادة المتاحة في هذا الجانب من عصر الهيمنة شحيحة جدا، ولكن في مقدورنا الحكم بصفة عامة بأن جميع السياسات الانتخابية في تلك الحقبة كانت تتم ضمن الإطار السائد لفاعليات الاقتصاد العالمي.

ويأخذ منهج المنظومة العالمية في دراسة الجغرافيا الانتخابية على عاتقه مهمتين: الأولى هي ضرورة تفهم عوامل التنوع والتباين في استخدام الانتخابات، ودلالاتها في مختلف مناطق منظومة الاقتصاد العالمي، وهذا ما نناقشه فيما تبقى من هذا القسم. أما المهمة الثانية فهي توضيح أن النشاط الانتخابي داخل الدول يظل الاهتمام الأول للجغرافيا الانتخابية كما نراها، وهذا ما سوف نعالجه فيما يتبقى من هذا الفصل.

الديموقراطية الليبرالية والديموقراطية الاشتراكية

تعد فكرة الديموقراطية الليبرالية ظاهرة حديثة جدا في منظومة الاقتصاد العالمي، مقارنة بفكرة القومية. وقد عبر الليبراليون طيلة القرن التاسع عشر ـ على سبيل المثال ـ عن مخاوفهم من محنة قادمة تهدد

الديموقراطية. ويرجع هذا الشعور إلى اعتقاد هؤلاء الليبراليين بأن جرعات الديموقراطية الزائدة في الدولة تنذر بالكارثة والرعب، لأنها سوف تؤدي في نهاية الأمر إلى سيطرة الطبقات الدنيا على مقاليد الحكم في الدولة، ثم استخدام هذه السلطة لنهب أموال الناس وحقوقهم (أربلاستر ١٩٨٤). ويمثل هذا الموقف من جانب الليبراليين ضد مسيرة الديموقراطية نقيضا لأيديولوجية الديموقراطية الليبرالية. وقد ظهرت هذه الأفكار المتطورة والتقدمية كنتاج لحقبة التفاؤل والتيمن، التي انعكست على العلوم الاجتماعية في أعقاب سنة ١٩٤٥م. عندما صار ينظر إلى الديموقراطية الليبرالية على أنها «النتيجة الطبيعية» للتقدمية السياسية. ويلاحظ أنه مع حلول سنة ١٩٣٩م، كان ما يقرب من نصف الديموقراطيات الليبرالية التي شهدتها أوروبا في الخمسينيات قد وقعت في قبضة نظم حكم استبدادية تسلطية. وهذا المناخ هو الذي ولد روح التطير والتشاؤم حول مصير الديموقراطية. على أننا عندما نتجاوز تلك الأوقات من مناخ التشاؤم والتفاؤل، وننتقل إلى المنظومة العالمية، نكتشف أن الديموقراطية الليبرالية قد نشأت في بلدان المركز بعد سنة ١٩٤٥م. ولكي نتفهم الأسباب التي دعت إلى هذا التمركز، لابد لنا أن نعود من جديد إلى القرن التاسع عشر.

وكنا في الفصل الخامس قد توقفنا عند قضية مهمة واجهت الساسة في القرن التاسع عشر، وهي قضية القومية. والحق أن القومية كانت على رأس قضايا سياسية أخرى فرضت نفسها على الأجندة السياسية آنذاك. ويبين الشكل (٦ ـ ٥) ثلاث قضايا تتصل بمسألة الديموقراطية الليبرالية:

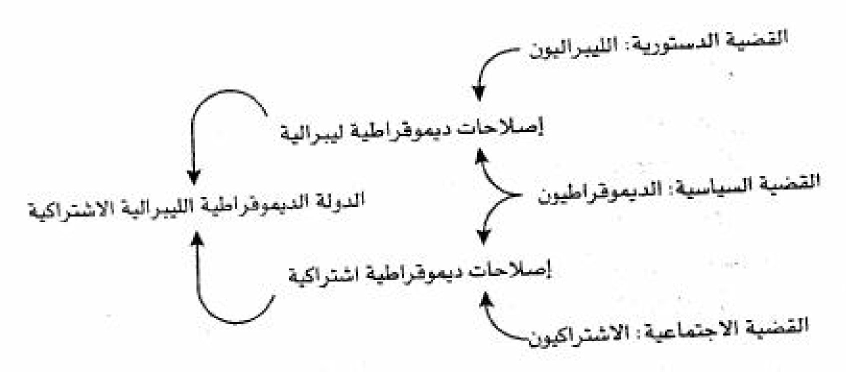
(١) الأسس الدستورية التي تبناها الليبراليون في مناداتهم بضرورة استبدال نظم الحكم الاستبدادية بضمانات دستورية وتوازنات تحول دون هذا التسلط القائم.

(٢) الأسس السياسية التي تبناها دعاة الديموقراطية في أن يتقلد الشعب مقاليد الحكم من خلال دساتير ليبرالية جديدة.

(٣) القضايا الاجتماعية التي دافع عنها الاشتراكيون، وكيفية معالجة الحكومات الجديدة لمشكلات الفقر، التي كانت قد تفاقمت في مجتمعات المدن.

إن الإجابة عن القضيتين الأولى والثانية تتمثل في إقامة دولة ديموقراطية ليبرالية، أما الإجابة عن القضيتين الثانية والثالثة فتتمثل في إقامة دولة ديموقراطية اشتراكية. وسوف نناقش كل قضية على حدة، قبل أن نصل إلى حتمية التحامها تاريخيا في أعقاب سنة ١٩٤٥م.





الشكل (٦ - ٥): ثلاث قضايا والدولة الديموقراطية الليبرالية الاشتراكية

إن تفسيرنا للديموقراطية الليبرالية يتجاوز بكثير مجرد الشعارات التي ترفعها بعض الأحزاب للإفصاح عن خطها السياسي. إن الديموقراطية الليبرالية صيغة للدولة نفسها، وهي ترتكز على ثلاث ركائز:

(١) الانتخابات التعددية الدورية، حيث المنافسة بين حزبين أو أكثر لتشكيل الحكومة.

(٢) حق جميع المواطنين في الإدلاء بأصواتهم في هذه الانتخابات.

(٣) ضمان الحريات السياسية التي تؤمن لجميع المواطنين حرية الاجتماع والتعبير عن الرأي في الأمور السياسية.

وتتوافر هذه الضمانات - بصفة عامة - في كل بلدان المركز، وإن كانت تعتورها بعض الشوائب. وتتمتع هذه الدول بميزة مهمة وهي الاستقرار السياسي، فمنذ سنة ١٩٤٥ تمتعت بلدان المركز بحكم ديموقراطي ليبرالي متواصل، يميزها عن دول أخرى تقلب فيها الحكم بين الديموقراطية الليبرالية حينا والعكس أحيانا أخرى. وهذا النموذج الأخير من عدم الاستقرار هو السائد في الكثير من بلدان العالم خارج دول المركز.

ويلاحظ أن تحليل كولتر (١٩٧٥) قد وقع في خلط بين هذين النمطين من دول العالم، ولذا فإنه في تحليل المنظومة الدولية ينبغي التمييز بين الدول الديموقراطية الليبرالية والفترات العابرة من الحكم الديموقراطي الليبرالي في بعض الدول الأخرى. هذا ولكي نتبين السر في تمركز الدولة الديموقراطية الليبرالية على بعدي المكان والزمان، لابد لنا من النظر في قضية الديموقراطية الاشتراكية بصفة عامة تتجاوز الحزب الواحد أو السياسة الواحدة، أي بوصفها نمطا يميز هذه الدولة أو تلك، وتختص الديموقراطية الاشتراكية بخواص ثلاث هي: تحمل الدولة مسؤولية الصالح العام لجميع مواطنيها بما تقدمه من خدمات اجتماعية وسياسات الدعم، ثم إجماع سياسي بين الأحزاب الكبرى المتنافسة حول واجب الحكومة في الإنفاق العام بسخاء وعدالة لمصلحة أبناء المجتمع جميعا، ثم تغطية نفقات الخدمات العامة عن طريق فرض ضريبة تصاعدية، تحقيقا لسياسة إعادة توزيع الدخل.

ونجد هذه الصفات جميعا في بلدان المركز بدرجات متفاوتة، وفي صيغ مختلفة، فهي في الولايات المتحدة تتخذ شكل برامج من قبيل «الوفاق الجديد» و«المجتمع الكبير»، وفي السويد تتخذ شكل إعادة توزيع الدخل عن طريق خدمات الدولة. وترجع بعض أصول هذا النمط إلى أيام الإمبريالية الاجتماعية، كما أوضحنا في الفصل الثالث. وبغض النظر عن القنوات والأساليب المتبعة، فإن الأربعينيات قد شهدت قيام «دول الصالح العام» في كل بلدان المركز، وقد ظلت هذه السمة علامة مميزة لها، على رغم بعض النكسات التي ألمت بها منذ عهد قريب.

ولقد أدت المشكلات السياسية الموروثة عن القرن التاسع عشر إلى ظهور شكلين من أشكال الدولة في منتصف القرن العشرين. ومع مرور الوقت التحم هذان الشكلان معا، لتصبح جميع الديموقراطيات الليبرالية اليوم ديموقراطيات اشتراكية. حتى أنه يمكن القول إننا نشاهد الدولة نفسها من زاويتين مختلفتين (الشكل ٦ـ٥). ومن منظور المنظومة العالمية تعد هذه الدولة الديموقراطية الليبرالية الاشتراكية نتاجا لتطورين أحدهما اقتصادي والآخر سياسي: فمن ناحية كان التمركز الاقتصادي العالمي في دول المركز في دورة كوندراتيف الرابعة قد حدا هذه الدول على أن تنتهج سياسة إعادة توزيع الدخل. ولم يكن هذا الأمر ممكنا في حقب زمنية أخرى أو أماكن أخرى خارج نقاط المركز. ومعنى هذا أن هذه الدول كانت وقتها على درجة من الثراء تتيح للأحزاب أن تتنافس حول إعادة توزيع «الكعكة» الوطنية، بحيث يكون لجميع المواطنين نصيب من حلاوتها. وفي الوقت نفسه كانت قضية الانتخابات مطروحة على الساحة، مع التأكيد على حق جميع المواطنين من مختلف الشرائح والطبقات تحت شعار: «من يحصل على ماذا؟».

ومن ناحية ثانية أخذت بوادر الحرب الباردة تنعكس على النظام العالمي، الأمر الذي كان حافزا على التعجيل بإقامة دول «ديموقراطية ليبرالية اشتراكية»، كأفضل خيار بديل عن «السياسات التقدمية»، التي كانت تنادي بها الشيوعية. وكانت سياسة إعادة توزيع الدخل من بين التوجهات التي لقيت تأييدا كبيرا في الولايات المتحدة، لأنها تمثل الضمان الأكبر لخلق حواجز في وجه التيار الشيوعي الزاحف على بلدان غرب أوروبا. ويلاحظ أن المفهوم الأيديولوجي «للعالم الحر» قد ظهر أولا لوصف البلدان الأوروبية غير الشيوعية، وأن هذا المصطلح لم ينتقل بسهولة خارج نقاط المركز إلى مناطق الأطراف.

لأزمة «العالم الحر»

يؤدي بنا هذا النقاش إلى لأزمة نظرية مهمة تقول: حيث إن الاقتصاد العالمي مستقطب أصلا، فإن هذا سوف يؤدي حتما إلى أن تعود المكاسب الليبرالية والديموقراطية الاشتراكية على مراكز الاستقطاب نفسها،

وأنه لا يمكن نقل هذه المكاسب إلى مناطق الأطراف. وعليه فإن النموذج الديموقراطي الليبرالي الاشتراكي للدولة، حتى وإن طرح أمام بلدان الأطراف، فإنه يصبح مستحيل المنال بالنسبة إليها. وعلى رغم ذلك، فهذا النموذج هو الذي أتاح للصيغة الديموقراطية الليبرالية ألا تندثر.

على أن السؤال الذي يطرح نفسه هو: إذا لم يكن هناك أمل في قيام حكومة تعيد توزيع الدخل في بلدان الأطراف، فلماذا إذن يهتم أبناء الشعب بالمشاركة في العملية الانتخابية؟ ويتبع هذا التساؤل أن الدعوة للعودة إلى الخط الديموقراطي تصبح هي أيضا هدفا لا يستحق العناء في الدول الفقيرة. وليس غريبا أمام هذه الظروف أن تتحول الانتخابات في بلدان الأطراف إلى حروب أهلية صغيرة، وأن تسفر المعارك الانتخابية عن حصر لأعداد القتلى إلى جانب حصر أعداد أصوات الاقتراع. وسواء أكان هناك تهديد شيوعي أم لم يكن، فليس ثمة «عالم حر» بالمعنى الديموقراطي الليبرالي في بلدان الأطراف. وتحمل هذه الخلاصة دلالات خطيرة بالنسبة إلى الجغرافيا الانتخابية، وخاصة بالنسبة إلى مستقبل الديموقراطية الليبرالية في شرقي أوروبا.

الجغرافيا الانتخابية تكشف عن التناقض بين المركز والأطراف

تقوم نظريتنا على فكرة مؤداها أن العملية الانتخابية تختلف بين منطقة وأخرى، وذلك وفق منظومة الاقتصاد العالمي. ويتضح صدق هذا التقييم عندما نقارن بين العملية الانتخابية في بلدان المركز وبلدان الأطراف: ففي دول المركز نجد سياسة جادة لإعادة توزيع الدخول، مما يسمح للأحزاب بأن تحشد من ورائها الدعم الكافي من الناخبين الذين يثقون في تنفيذ سياسات تخدم مصالحهم. وهنا تتضح مصداقية نموذج روكان (١٩٧٠) بالنسبة إلى أوروبا التي أفرزت نمطا مستقرا من الاقتراع الانتخابي، الذي يقوم على تحزبات اجتماعية. ويترجم هذا الوضع إلى ما يمكن أن نطلق عليه «جغرافية التصويت المستقرة»، لأن الشرائح الاجتماعية تتوزع على الساحة الجغرافية للدولة: ففي بريطانيا ـ على

سبيل المثال - يحرز حزب العمال نتائج انتخابية أفضل في مناطق سكنى الطبقات العمالية، في حين يحصل المحافظون على دعم أكبر في مناطق سكنى الطبقة الوسطى. وعلى النقيض من ذلك، فإن آلية ضمان أصوات الناخبين غائبة تماما عن الساحة في بلدان الأطراف، لأنها لا تنتهج سياسة إعادة توزيع الدخول، ومن ثم فإن الأحزاب فيها عاجزة عن تلبية احتياجات الناخبين. ويؤدي هذا بطبيعة الحال إلى تقلبات في الجغرافيا الانتخابية في مناطق الأطراف.

ويمكننا أن نختبر مصداقية هذه النظرية بتحليل إمبريقي بسيط عن طريق قياس درجة الاستقرار الجغرافي للأصوات المؤيدة لحزب من الأحزاب على أساس المعيار التحليلي للنمط الجغرافي للأصوات على مدارات متوالية من عمليات الانتخاب: فلو أن النمط السائد للاقتراع يبقى كما هو لا يتغير في كل عملية انتخابية، فإن العامل الأول في هذا التحليل يساوي ١٠٠٪ للمتغير الحسابي الرياضي. وكلما قلت درجة ثبات الأصوات جغرافيًا على مدار الوقت، تباعد العامل الأول في التحليل عن حد المائة في المائة (١٠٠٪). ويكشف الجدول (٦ - ١) عن نسبة الثبات الجغرافي للأصوات بالنسبة إلى الأحزاب الرئيسية في عشرة بلدان من المركز والأطراف، في العمليات الانتخابية التي تمت ما بين أعوام ١٩٥٠، ١٩٨٠م.

الجدول (٦ - ١): الثبات الجغرافي لأنماط الاقتراع من حوالي ١٩٥٠ - ١٩٨٠م للأحزاب الكبرى في بعض البلدان.

بلدان المركز	النسبة المئوية	بلدان الأطراف	النسبة المئوية
إيطاليا	٩٥	جمايكا	٥٩
بلجيكا	٩٤	غانا	٣٥
هولندا	٩٤	الهند	٣٣
بريطانيا	٩٣		
ألمانيا الغربية	٨٨		
الدنمارك	٨٦		
فرنسا	٨٣		

المصدر: نقلا عن مادة جونستون وآخرين (١٩٨٧). يلاحظ أنه بالنسبة إلى جميع البلدان، ما عدا غانا والهند، فإن درجة الثبات هي متوسط ما يحققه الحزبان الرئيسيان في كل دولة. أما بالنسبة إلى غانا، فإن الدرجة تمثل ما أحرزه نكروما في كل جولة انتخابية، ولمصلحة حزب المؤتمر في الهند.

تتوزع الدول المبينة في الجدول (٦ - ١) ما بين سبع في المركز، وثلاث في الأطراف، وذلك بقصد الكشف عن الاختلاف في السياسات الانتخابية بين المركز والأطراف: ففي كل بلدان المركز الأوروبية نجد نقاط الثبات في أعقاب سنة ١٩٤٥م عالية جدا. ويفسر روكان (١٩٧٠) هذا الوضع بأن الأحزاب الكبرى في هذه الدول قد نجحت في «الإبقاء على زبائنها على طول الوقت». ونجد عكس ذلك في بلدان الأطراف الثلاثة، حيث كانت نسبة الحفاظ على «الزبائن» منخفضة للغاية. وتقترب جمايكا إلى معدل الثبات اللازم لسياسة إعادة توزيع الدخول، ولكنها، على رغم ذلك، تبقى في معدل أقل من الدول الأوروبية التي تتبنى سياسات متطورة من إعادة توزيع الدخول.

ونستخلص من هذه الأرقام أن دول الأطراف عرضة دائما للتقلب في نمط الدعم الجغرافي من جولة انتخابية إلى أخرى، ذلك لأن الأحزاب في هذه البلدان عاجزة عن مكافأة الناخبين الذين صوتوا لمصلحتها في الجولة الانتخابية السابقة. وباختصار يمكن القول إن مجريات الأمور السياسية في بلدان الأطراف تتخذ شكلا مختلفا عن دول المركز. ومع أن العمليات الانتخابية - في كل من جمايكا، وغانا، والهند - التي يقوم التحليل عليها، قد تبدو انتخابات نزيهة ومنفتحة مثل الانتخابات التي تجري في الدول الأوروبية، إلا أن الجغرافيا الانتخابية هنا وهناك مختلفة من الأساس، وبذا فإنها تشير إلى سمات أخرى غير دلالات الدول «الديموقراطية الليبرالية الاشتراكية».

ويفضي بنا كل هذا إلى القول إن دراسة العملية الانتخابية على نطاق دولي تتطلب منا أن نأخذ في الاعتبار الفروق الهائلة في الأحوال المادية والموارد في كل من دول المركز والأطراف، والتي تنعكس بالضرورة على

السياسات هنا وهناك. وسوف نعرض في القسم التالي للجغرافيا الانتخابية في بلدان المركز، ثم نخصص القسم الأخير لدراسة دور الانتخابات في السياسات المتصلبة في دول الأطراف.

الديموقراطية الليبرالية في دول المركز

ينظر إلى الأحزاب السياسية في مضمار الجغرافيا الانتخابية التقليدية على أنها إما أن تكون انعكاسات لتحزبات اجتماعية (تيلور وجونستون ١٩٧٩)، وإما أنها مجرد عمليات شراء لأصوات الناخبين (جونستون ١٩٧٩). ويبدو هذا الحكم صحيحا، فقد تتسم الأحزاب بإحدى هاتين الصفتين أو بكلتيهما معا. ولكن دور الأحزاب السياسية ينطوي على ما هو أكثر من هذين البعدين، فهناك بعد مهم غائب في هذه التحليلات وهو بعد السلطة. فالأحزاب السياسية تسعى أساسا إلى الإمساك بزمام السلطة والتحكم في أجهزة الدولة. فلو أننا أضفنا هذا البعد عن السلطة إلى تحليلنا، فإنه يمكننا عندئذ أن نتجاوز نموذج منظومة الخط الطولي الذي وصفناه سابقا، ويصبح لدينا نموذج بديل أكثر تدقيقا. وهذا ما سوف نعرض له في الجزء الأول من هذا القسم، في تطبيقنا لهذا النموذج الجديد على بروز الديموقراطيات الليبرالية في دول المركز، مع التركيز على العلاقات النوعية بين الأحزاب والحكومات، والطبيعة الديناميكية (دائمة الحركة) لنظام الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

ديالكتيك (منطق) الجغرافيا الانتخابية

تعرف العملية الديالكتيكية بأنها الوسيلة التي تلتقي من خلالها - تاريخيا - قضيتان متناقضتان عند صيغة تحل هذا التناقض القائم. ويعبر عن هذه الصيغة بالمعادلة: «القضية × نقيض القضية»: مؤالفة أو تركيبة من النقيضين تلغي التناقض القائم. وفي اعتقادنا أن هذا الديالكتيك قد وقع بالفعل في السياسات الانتخابية لبعض دول. ويبين الشكل (٦ - ٦) هذا الديالكتيك وما

نتج عنه من تحولات سياسية في الجغرافيا الانتخابية، ثم نتتبع ذلك بمناقشة الآراء التي سبق طرحها، ومحاولة ربطها بالمفاهيم الجديدة حول قضية الانتخابات.

يكمن التناقض الأساسي في السعي الذي لا ينتهي وراء تراكم رأس المال وفي الحاجة - من ناحية أخرى - إلى إضفاء الشرعية على هذا المسعى. ولما كان التراكم يعني تركيز رأس المال في أيدي قلة من أبناء المجتمع، فإنه بهذا يباعد بينه وبين الشرعية في عيون الكثيرين من أبناء المجتمع. ولكن هاتين القضيتين (التراكم × الشرعية) ضروريتان إذا ما أريد للنظام أن يتجاوز إكراه الأقلية للأغلبية في المجتمع. وهنا يأتي دور الأحزاب السياسية في حل هذا التناقض، وإضفاء مسوح الشرعية من خلال سياسة الديموقراطية الليبرالية الاشتراكية. ولنستعرض باختصار الخطوات التي يتم من خلالها حل هذه التناقضات.

(١) إن ما يحتاج إليه رأس المال، بالدرجة الأولى، هو النظام والاستقرار للحيلولة دون قيام قلاقل تهدد عملية الإنتاج. وتضطلع الأحزاب بهذه «المهمة الكبرى للتنظيم» من بين ثلة واسعة من سياسات أخرى عديدة، وتعمل الأحزاب أيضا على حصر سياساتها في اختيارين أمام الناخبين (كما هي الحال بين الجمهوريين مقابل الديموقراطيين في الولايات المتحدة على سبيل المثال).

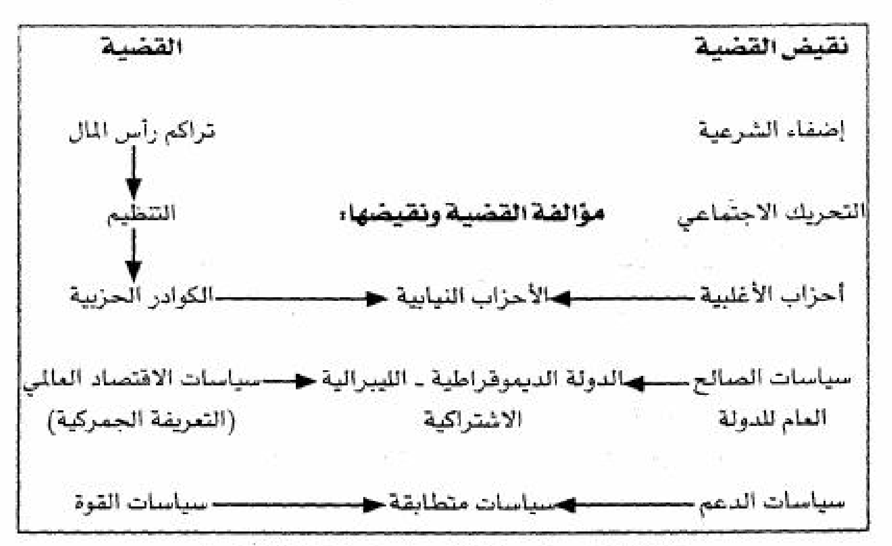
(٢) وفي الوقت نفسه تضطلع الأحزاب بمهمة «التحريك الاجتماعي»، لكي تدخل جموع الشعب في ساحة العملية السياسية، وذلك أيضا بهدف إضفاء الشرعية على السياسات التي تتبعها الأحزاب.

(٣) لقد ارتبطت الأحزاب السياسية المختلفة منذ البداية بهاتين المهمتين السابقتين، اللتين يمكن تعريفهما بمصطلحي: الكوادر الحزبية، وأحزاب الأغلبية الشعبية. وعندما تلتحم هذه الكوادر مع القاعدة الشعبية تبرز المؤالفة بين تراكم رأس المال وإضفاء الشرعية على النظام السياسي.

(٤) يتلاقى تأكيد الكوادر الحزبية على السياسات الخارجية (كالنشاط التجاري مثلا)، مع قضايا السياسة الداخلية (الصالح العام للمجتمع) في صيغة الدولة الديموقراطية الليبرالية الاشتراكية.

(٥) من هذه النقطة الأخيرة تبرز صيغة بديلة تجمع بين سياسة القوة وسياسة الدعم. وهي سياسة التطابق بين القول والفعل. وهذا ما نشاهده في دول المركز منذ سنة ١٩٤٥م.

(٦) إن الجمع بين أحزاب التمثيل النيابي، والدولة الديموقراطية الليبرالية الاشتراكية، وسياسات التطابق. هو الذي يمثل في النهاية صيغة المؤالفة التي تحل التناقضات القائمة في أصول هذه القضايا جميعا. ولنتفحص الآن الأفكار والمفاهيم المتضمنة في هذا النموذج بشيء من التفصيل:



الشكل (٦ ـ ٦): ديالكتيك الجغرافيا الانتخابية

التنظيم والتعبئة

تضطلع الأحزاب السياسية بمهمتين أساسيتين: إعداد الأجندة السياسية أو على الأقل التأثير في هذا الإعداد، ثم السعي إلى كسب تأييد الجماهير لهذه الأجندة السياسية. ويرتبط هذان النشاطان معا ارتباطا وثيقا، حيث إن النجاح أو الفشل في واحد منهما يؤثر إيجابا أو سلبا في الآخر، فعلى سبيل المثال كان التدهور الذي أصاب الحزب الليبرالي في بريطانيا في النصف الأول من القرن العشرين نتيجة لفشل هذا الحزب

في التحكم في الأجندة السياسية، بخلاف الحال معه في القرن التاسع عشر. الأمر الذي أدى إلى انفضاض الجماهير الشعبية من حوله. فلقد اعتقد العديد من الناخبين البريطانيين الجدد أن الليبراليين لم يعودوا يصلحون لتحقيق مطالبهم. وفي الجانب الآخر كان حزب العمال البريطاني يحقق النجاح المطرد، بعد أن تبنى أجندة سياسية جديدة نجحت في جذب أصوات كثيرة كانت في صف الليبراليين من قبل، إلى جانب أصوات أخرى جديدة ظهرت على الساحة. وكانت النتيجة أن حلت حكومة العمال محل الليبراليين في الحكم، وبذلك نُقِلت السلطة من يد إلى يد أخرى مغايرة. من هذه الرؤية يتضح أن الأنشطة السياسية للأحزاب هي التي تفصح عن الترجمة العملية لبرنامجها السياسي المنوطة به، فهي من ناحية تضع سياسات الدولة، ثم تتبع ذلك بتعبئة الجماهير لتأييد هذه السياسات. ولكن أي حزب بمفرده لا يستطيع أن يقوم بكل هذا الجهد وحده، ومن هنا تتضح أهمية المعارضة والتنافس في الحياة الحزبية في الدولة.

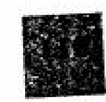
على أن انتقال السلطة التنفيذية ليس بالبساطة التي قد تشي بها هذه المناقشة، ذلك لأن تشكيل الحكومة ليس أمرا متاحا للجميع، فهذه عملية محكمة الخطوات تلعب فيها الأحزاب الدور الأساسي. وفي الكثير من بلدان العالم يوجد ثنائي حزبي يحتكر السلطة، ففي الولايات المتحدة - مثلا - جاء الرؤساء الأمريكيون منذ وقت الحرب الأهلية حتى اليوم، إما من مرشحي الحزب الجمهوري وإما من الحزب الديموقراطي. وفي بريطانيا نجد ثنائي المحافظين والأحرار حتى عشرينيات هذا القرن، ثم المحافظين والعمال بعد ذلك. وحتى في الدول متعددة الأحزاب، يجد الناخب نفسه منحصرا في مجال ضيق في الاختيار، وتلكم هي النقطة المحورية في النظام الحزبي، ففي الساحة العريضة للانتخابات بزخمها من المواقف الحزبية حول عدد وافر من القضايا، لا يطلب من الناخبين سوى أن يدعموا «بيانا» لهذا الحزب أو «برنامجا» لذاك. وهذا ما يصفه شاتشنايدر (١٩٦٠ : ٥٩) بعبارة «العمل التنظيمي الكبير»، حيث تُختزل البدائل السياسية إلى أقصى حد من التبسيط. ومؤدى ذلك أن في مقدور

الناخبين أن يصوتوا لمصلحة مرشحي هذا الحزب أو ضده. ولكن لا يملك هؤلاء الناخبون أن يصوتوا مع أو ضد نظام الحزب نفسه أو هيكلته (جاهنج ١٩٧١: ٤٧٣).

إن العملية الانتخابية محكومة بالضرورة بوساطة الأحزاب السياسية، التي تصبح أداة تحكم مهمة في الديموقراطيات الليبرالية. كذلك فإن ما يتم من تنظيمات وقت إجراء الانتخابات ليس معدا فقط لجولة بعينها من الانتخابات، وإنما هي نتاج لخلفيات تاريخية تتصل بكل دولة على حدة. وليس التلاعب بالأجندة السياسية وقت الانتخابات مؤامرة من جانب النخبة الحاكمة، وإنما هو إشارة إلى التباين في حجم المصالح الذي يواكب تطور كوادر الأحزاب السياسية.

ويعتقد شاتشنايدر (١٩٦٠) أن تحكم الأحزاب السياسية في اختيار السياسات الملائمة هو الذي يحدد سياسة الدولة ككل في نهاية الأمر. وغني عن البيان أن المجتمع الحديث مؤرق بكم لا يحصى ولا يعد من الصراعات المشكلة التي هي سمة العصر. وعندما تتحكم الأحزاب في تقديم البدائل السياسية في برامجها على الناخبين، فإنها بذلك تقرر قضايا بعينها لتدخل في الأجندة السياسية للدولة، كما أن الأحزاب هي أيضا التي تقرر استبعاد قضايا بعينها عن الأجندة. ومعنى ذلك أن سياسات العمليات الانتخابية تتحدد من خلال المنظومات الحزبية، التي تضع محددات كثيرة في برامجها السياسية للدولة.

وينطوي هذا الدور الذي تضطلع به الأحزاب بشكل من التكامل على «مفارقة» مهمة: فكلمة «حزب» (Party) مشتقة من الجذر نفسه لكلمة «جزء» (Part)، التي تعني القسمة أو التجزئة داخل المنظومة. وعلى ذلك فإن للأحزاب السياسية دورا آخر تقوم به، ألا وهو السعي إلى تسوية الخلافات والانقسامات داخل الدولة. على أن هذه الانقسامات أو الصراعات الاجتماعية وما ينجم عنها من «تحزبات» - والتي أشار إليها روكان - لا تمزق الدولة كما قد يتوهم البعض، وإنما تصبح جزءا مكملا لهيكلة الديموقراطية في الدولة. وهنا تستطيع الأحزاب أن تحول الجماعات المتحفزة للتمرد داخل المجتمع إلى ناخبين هادئين تحت لواء



هذا الحزب أو ذاك، بدلا من تفجير الصراع والقلاقل. فقد كان قيام الأحزاب المسيحية الديموقراطية في معظم بلدان أوروبا، وخاصة في إيطاليا، مثالا لانتصار الدولة على مزاعم الكنيسة الكاثوليكية في الإمرة على الكاثوليك في سائر بلدان أوروبا، سواء داخل إيطاليا أو خارجها. وهكذا تمت تعبئة الكاثوليك المخلصين كما تم احتواؤهم ضمن إطار سياسة الدولة الإيطالية، من خلال أحزابهم الدينية أو الكنسية. وهذه السياسة الحزبية هي الإنجاز الأكبر في مجال «التعبئة» الشعبية. ولا يكاد يخلو بلد من بلدان المركز من هذه الإستراتيجيات الحزبية.

تطور الأحزاب السياسية

قد تكون الديموقراطية الليبرالية حقا من صنع الأحزاب السياسية، فكيف إذن قدر لهذه الأحزاب أن تصبح على هذا القدر الكبير من الأهمية؟ إن المسألة تنطوي على تركيبة متشابكة تختلف من دولة إلى أخرى، على أنه يمكن القول بصفة عامة إن الأحزاب قد اضطلعت بمهمتين كبيرتين: هما التعبئة الشعبية، والتنظيم السياسي. وتعود أصول هاتين المهمتين إلى مراحل التطور التي خبرها حزبان مختلفان في أوروبا القرن التاسع عشر:

لقد تم الاعتراف بالمعارضة السياسية المشروعة داخل الدول أول الأمر عند إقامة نظم برلمانية تقوم على التنافس الحزبي. وفي البداية كانت جماعات من السياسيين من مختلف الاتجاهات والمصالح، من أبناء الطبقة العليا، تتحلق معا في شكل تحزبات. في منتصف القرن التاسع عشر بدأ التمييز بين الجماعات التي تسعى إلى تحقيق مصالحها الخاصة وبين الأحزاب التي تقوم على مبادئ تمثل الصالح العام للمجتمع بمختلف شرائحه واتجاهاته. ففي بريطانيا - على سبيل المثال - تداعى حزبا «الإصلاح» (Whigs)، والمحافظين القدامى (Tories) ليحل محلهما حزبا الأحرار والمحافظين الجدد. وقد انبثق هذان الحزبان في الأصل من داخل البرلمان الإنجليزي، كما يذكر ذلك دوفر (١٩٥٤)، وتم الاعتراف

بهما فقط عندما صارت لكل منهما قاعدة شعبية. في أعقاب توسيع دائرة حق الانتخابات للمواطنين، وبروز المنافسة بين الأحزاب على ساحة الانتخابات، ثم جاء تأسيس «اللجان الانتخابية» في أحياء الاقتراع لتنظيم الحملات الانتخابية خطوة جديدة نقلت الأحزاب التقليدية إلى أحزاب حديثة كاملة النمو. حتى أن بلوندل (١٩٧٨) يطلق عليها «الكوادر الحزبية»، التي كانت تسعى منذ تأسيسها للوصول إليه، بحيث تصبح قوة الحزب في صلب تنظيماته.

وعندما وصل حق الانتخاب إلى الطبقات الكادحة من المنتجين، ظهر نمط آخر من الأحزاب خارج البرلمان. وهذه الأحزاب التي نبتت خارج البرلمان لم يكن لها من رصيد سوى أعضائها، ومن ثم فقد تعين عليها أن تحشد الدعم ممن لهم حق التصويت وممن سوف سيكون لهم هذا الحق في المستقبل، حتى تصبح أحزابا جماهيرية بمعنى الكلمة. وكان الاشتراكيون أكثر الأحزاب نجاحا في هذه المهمة، ففي سنة ١٨٨٩م أعلن الاشتراكيون قيام «الدولية الثانية» كحلف يجمع كل الأحزاب الاشتراكية في العديد من بلدان العالم. وقد سلكت أحزاب أخرى الدرب نفسه، من أمثال أحزاب «الخضر» الشعبية، والأحزاب «المسيحية»، وهي بدورها أحزاب تطورت في بلدانها حتى صارت أحزابا جماهيرية.

ومع بدايات القرن العشرين، وجد على الساحة نمطان مختلفان من الأحزاب في أغلب النظم الديموقراطية الليبرالية المعاصرة: أحزاب جماهيرية، ثم أحزاب تعتمد على الكوادر في التنظيمات للانتخابات. على أن هناك ما يجمع بين النمطين من حيث التنظيم الحزبي نفسه، الذي تمت هيكلته في العقدين الأولين من القرن العشرين، وظل «مجمدا» على هذه الحال، حتى أن المعارك الانتخابية اليوم تدور بين أحزاب سياسية كانت نشطة على الساحة قبل نشوب الحرب العالمية الأولى (روكان ١٩٧٠). على أن التشابه في الشعارات التي ترفعها الأحزاب المختلفة لا ينبغي أن يسوقنا إلى الافتراض بأن السياسات المتبعة في المعارك الانتخابية لم تتغير منذ ذلك الوقت. فلقد أوضح بلوندل (١٩٧٨) أن التنظيمات الحزبية قبل

نشوب الحرب العالمية الأولى لم تكن على درجة كافية من الاستقرار كما يبدو على السطح، كما أن محاولة الجمع بين الكوادر الحزبية التي لا تستجيب دوما لمطالب الناخبين، وبين القواعد الشعبية داخل الحزب الواحد كانت مدعاة للصراع أكثر من كونها صيغة للإجماع، فقد كانت الأحزاب الجماهيرية منذ البداية توحي بوقوع الفرقة والانقسام، لأنها قد تسلحت بأيديولوجيات سياسية طموح وشاملة، فالأحزاب الاشتراكية - على سبيل المثال - كانت تتطلع إلى تعبئة جميع قوى الشعب العاملة في الدولة لكي تضمن لنفسها أغلبية برلمانية دائمة. وهذا الموقف لا يترك مجالا للتعددية الحزبية بطبيعة الحال، وأبرز مثال على هذا حزب الاشتراكيين الديموقراطيين في ألمانيا الغربية، الذين كانوا بمنزلة «طبقة في شكل أمة» داخل ألمانيا.

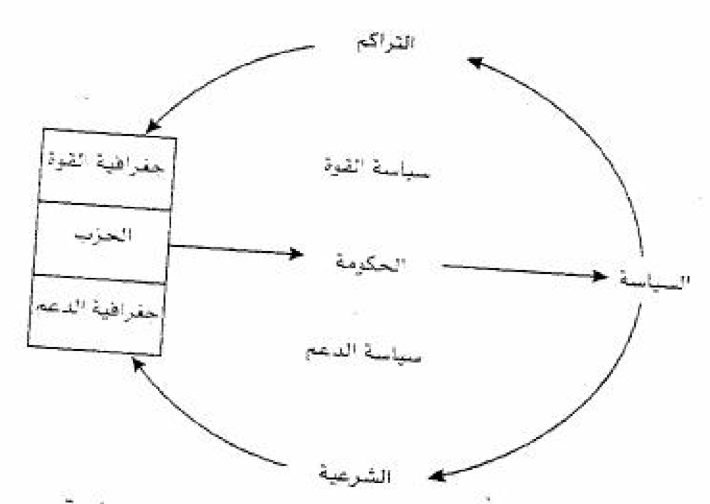
سياستان وجغرافيتان في كل عملية انتخابية

كنا في الفصل الرابع قد كشفنا عن نمطين من السياسة في نظرية الدول كأداة (على مستوى الدولة وطبقات مجتمعها من ناحية، ثم على مستوى العلاقات الدولية وطبقات مجتمعات هذه الدول من ناحية ثانية). ولما كانت مهمة الانتخابات هي تنافس الأحزاب من أجل الوصول إلى الحكم بصفة شرعية، فإن هذا يعني أن الأحزاب السياسية تتبنى هاتين السياستين: المحلية والدولية. وبشكل عام فإن أحزاب الكوادر كانت تنتهج سياسة تحقق مصالح الطبقة المهيمنة داخل الدولة، تارة باتباع سياسة التجارة الحرة، وأخرى بانتهاج مبدأ الحمائية، ففي الولايات المتحدة - على سبيل المثال - اتبع الجمهوريون سياسة الحمائية، في حين كان الديموقراطيون من أنصار سياسة التجارة الحرة. وفي بريطانيا اضطلع حزب المحافظين بسياسة الحمائية، في حين تبنى الأحرار سياسة التجارة الحرة. وعلى النقيض من ذلك، ركزت الأحزاب الجماهيرية خططها على قضايا إعادة توزيع الدخل، وظلت هاتان السياستان تعملان جنبا إلى جنب على الساحة الانتخابية، وكان هذا الوضع سببا في حالة عدم الاستقرار

التي تحدث عنها بلوندل (١٩٧٨). وهو السبب أيضا للخلط الذي ورد في نموذج هوبسون عن «المفارقة» في الانتخابات البريطانية، التي أجريت سنة ١٩١٠م. والتي سبقت الإشارة إليها. وواقع الأمر أن سياسات أحزاب الكوادر (التجارة الحرة × إصلاح التعريفة الجمركية) قد أخذت تختلط بسياسات جديدة لتعبئة القاعدة الشعبية (أهل الحضر × أهل الريف). الأمر الذي أدى إلى حال من عدم التوافق بين المصالح من ناحية والانتخابات من ناحية أخرى. وعلى هذا فإن كل جولة انتخابية قد انطوت على سياستين: سياسة القوة التي ترتبط بتراكم رأس المال والعمل على كسب الانتخابات للحفاظ على المكاسب لمصلحة طبقة معينة، ثم سياسة الدعم وقت الانتخابات لضمان الأصوات. وهذا ما يؤدي إلى «المفارقة» في نتائج الانتخابات، مثل تلك «المفارقة» التي وقعت في بريطانيا سنة ١٩١٠م. وما إن ظهرت الأحزاب النيابية في أعقاب سنة ١٩٤٥م، حتى حرصت هذه الأحزاب الجديدة على حل هذا التناقض (أو إخفائه) بأن ركزت في برامجها السياسية على القضايا التي تشغل الرأي العام والصالح العام أيضا.

ويبقى علينا في تناولنا لقضية الجغرافيا الانتخابية في هذا المنعطف أن نكشف عن الحقيقة الكامنة وراء هذا المظهر الخارجي البراق المخادع. ولعل الدرس الذي نستفيده من «مفارقة هوبسون» أن هناك نمطين من الجغرافيا الانتخابية: جغرافية القوة (مصالح جماعات بعينها، وعمليات تمويل الأحزاب) وجغرافية الدعم. والحق أن جغرافية الدعم قد باتت موضوعا مألوفا ومتكررا لدى الباحثين، أما جغرافية القوة فإنها لم تحظ بنصيب مماثل من الاهتمام، وعليه فإننا نطرح هنا نموذجا معدلا (الشكل ٦ ـ ٧)، يختلف عن النموذج الخطي الذي عرضنا له فيما سبق (الشكل ٦ ـ ١)، لتوضيح جغرافيتي القوة والدعم في العملية الانتخابية.

ويرجع انصباب الاهتمام بجغرافية الدعم إلى أن المادة العلمية عنها متوافرة وغزيرة، فالانتخابات مهما قيل هي ممارسة علنية من خلال القنوات السياسية الشرعية، كما أن نتائج الاقتراع التي تعلن أولا فأولا تتيح للمراقبين مادة دسمة للبحث، وهذا هو السبب الرئيسي في انتعاش جغرافية الدعم في الانتخابات في السنوات الأخيرة.



الشكل (٦ ـ ٧): نموذج معدل للجغرافيا الانتخابية

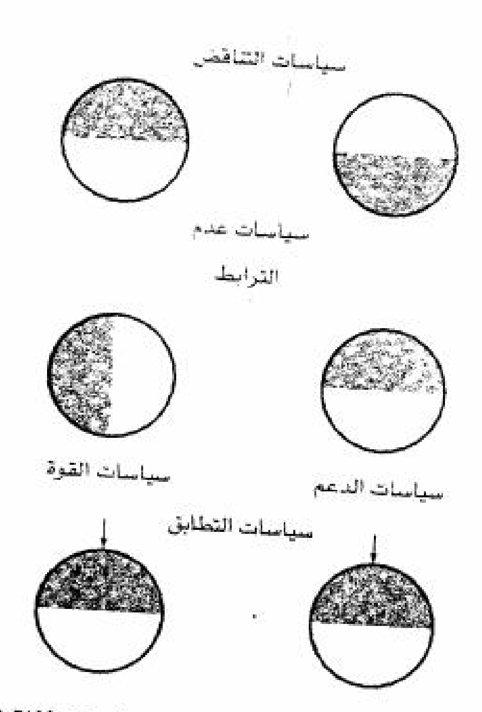
أما المادة عن جغرافية «القوة» فهي محدودة للغاية، وغني عن البيان أنه حيثما تركن السياسة إلى السرية والكتمان، فلربما لا يقدر لنا أن نعرف شيئا مما يجري في الدهاليز أبدا: خذ مثلا مسلك وكالة المخابرات الأمريكية (CIA) في تمويلها لأحزاب «أجنبية صديقة»، أو في مسلكها لزعزعة حكومات أجنبية «غير صديقة» لأمريكا. أليس هذا ضمن إطار جغرافية القوة في الكثير من بلدان العالم؟ إن هذه الخبايا جميعا قد بدأت تتكشف خيوطها بالنسبة لنا منذ وقت قريب جدا. وبطبيعة الحال، فإننا لا نملك صورة لفاتورة حجم هذا التمويل للأحزاب السياسية عبر خريطة العالم، كي نرجع إليها في إصدار أحكام دقيقة، ولذلك فإنه ليس في مقدورنا أن نجدول جغرافية القوة بالطريقة نفسها التي أمكن بها رصد جغرافية الدعم الشعبي. يضاف إلى ذلك أن دراسة جغرافية معطيات السياسة نفسها لم تتطور هي أيضا بشكل منظومي. وباختصار يمكن الخروج بنتيجة مؤداها أن جغرافية القوة في العملية الانتخابية قد ظلت مهملة لردح طويل من الزمن. وفي جميع الأحوال تبقى الجغرافيتان ـ من دعم وقوة ـ ضروريتين لضمان فاعلية الديموقراطية الليبرالية. وعلينا ألا نسقط من حساباتنا جناحا من جناحي العملية الانتخابية، لمجرد أن

البحث فيه صعب وشحيح المادة. إن الدرس المهم في نموذجنا المعدل (الشكل ٦ ـ ٧) هو تعديل دفة المسار في الجغرافيا الانتخابية تجاه نصفها المهمل ألا وهو جغرافية القوة:

٤ـ أنماط ثلاثة للسياسات الانتخابية

يساعد هذا النموذج المعدل في تحديد ثلاثة أنماط من العلاقات بين جغرافيتي القوة والدعم على الوجه التالي: (١) علاقة معكوسة (٢) لا علاقة (٣) علاقة إيجابية. وبطريقة مجردة يمكن وصف هذه العلاقات تباعا على أنها: علاقة تناقض، ثم علاقة عدم ترابط، ثم علاقة تطابق (الشكل ٦ -٨):

فبالنسبة لجغرافية الدعم نجد خطا يقسم الناخبين إلى نصفين، أما في جغرافية القوة فإن فئات المنتفعين من أصحاب المصالح ينقسمون إلى شريحتين من سياسات المصالح. أما التظليل لـ «الدوائر» فيشير إلى مدى التوافق بين سياسات المصلحة وقطاع التصويت. وبهذا تتضح أشكال ثلاثة لسياسات الانتخابات، ومن هذا المنظور أيضا تتجلى «المفارقة» السياسية في نموذج هوبسون على أنها علاقة تناقض: لأن أصوات الناخبين من قطاع المنتجين قد ذهبت (سنة ١٩١٠م) لمصلحة سياسة التجارة الحرة، في حين جاءت أصوات قطاع «المستغلين» أو المستهلكين لمصلحة سياسة الحمائية أو التعريفة الجمركية. أما السياسات «غير المترابطة» (اللاعلاقة) فتشير إلى البلدان التي فيها تمثيل نيابي نسبي، حيث تمثل الحكومة مساقا خاصا، يمثل الاقتراع مساقا مغايرا. ففي هذه البلدان لا يستطيع حزب واحد أن يشكل الحكومة بمفرده لعدم حصوله على الأغلبية الكافية، ولذا تقوم المفاوضات بين الأحزاب حول تشكيل حكومة ائتلافية. هنا يكون دور السياسة كأداة، ويبقى الشكل النهائي في صيغة سياستين غير مترابطتين. ويمكن توضيح هذا الموقف من واقع النتائج التي أسفرت عنها دراستان من المسح للنظم الديموقراطية الليبرالية في أوروبا بوساطة آرند ليجفارت:



الشكل (٦-٨): ثلاثة أنماط من السياسات الانتخابية

يقوم ليجفارت (١٩٧١) في دراسته الأولى بقياس نسبة الانحياز في الانتخابات عند شرائح مجتمعية مختلفة نحو الأحزاب التي تؤيدها هذه الشرائح بشكل «طبيعي». ويوضح العمودان الأولان من الجدول (٦ - ٢) الانحيازات القائمة على أسس دينية واقتصادية في سبع من الدول الأوروبية التي تتبع نظام التمثيل النيابي النسبي. أما الأرقام فتفصح عن نسبة انحياز الناخبين المتدينين (من ينتظمون للصلاة في الكنائس) تجاه الأحزاب الديمقراطية المسيحية، وكذا نسبة الانحياز لدى الطبقات العمالية اليدوية تجاه الأحزاب الاشتراكية أو الشيوعية. ومما يستلفت الانتباه في هذا الجدول أن الانحياز الديني يمثل هيمنة واضحة في الدول الأوروبية.

الجدول (٦ ـ ٢): مقارنة سياسات الدعم بسياسات القوة في سبع دول أوروبية

	سياسات الدعم تحزبات انتخابية(*)		سياسات القوة حكومات ائتلافية(**)	
	ديني	اقتصادي	ديني	اقتصادي
فرنسا	٥٩	١٥	٢٥	٧٥
ايطاليا	٥١	١٩	صفر	٧٥
ألمانيا	٥٠	٢٧	١٢	٧٠
هولندا	٧٣	٣٦	صفر	١٠٠
بلجيكا	٧٣	٢٥	١٧	٧٠
النمسا	٥٤	٣١	٥	٩٥
سويسرا	٥٩	٣٦	صفر	٤٩

(*) انحياز نسبي نحو الأحزاب الدينية والاشتراكية من جانب المتدينين وطبقات العمالة اليدوية.
(**) نسبة «سنوات الائتلاف» للفترة من ١٩١٩ حتى ١٩٧٩م.

ويبين العمودان الأخيران في جدول ليجفارت (١٩٨٢) النتائج التي تمخضت عن قيام حكومات ائتلافية لهذه البلدان الأوروبية نفسها. ويخلص ليجفارت من تحليله نتائج تشكيل هذه الحكومات الائتلافية ما بين أعوام ١٩١٩ ـ ١٩٧٩م إلى أن كل حكومة من هذه الحكومات قد ارتكزت إما على انحياز من جانب جماعات دينية، وإما على أصحاب مصالح اقتصادية، أو على عضوية حزبية. ويبين الجدول (٦ ـ ٢) مدة ولاية كل من هذه الحكومات، منسوبة إلى مجموع سني بقاء هذه الحكومات الائتلافية مجتمعة في كراسي الحكم. ولعل أشد ما يستوجب الانتباه في هذه النتائج أنها تتناقض مع النتائج التي نجدها في التحزبات الانتخابية: فقد اتضح أن العامل الديني يمثل أهمية توازي ثلاثة أمثال العامل الاقتصادي في نمط الاقتراع، في حين أن المعيار الاقتصادي يمثل أهمية توازي ثمانية أمثال العامل الديني عند تشكيل الحكومات الائتلافية.

وهذا الوضع يمثل حالة كلاسيكية على تعبئة أصوات الناخبين على أساس ثقافي، في حين يبقى تشكيل الحكومات مرتكزا على العامل الاقتصادي وتحقيق المكاسب. وهكذا أفرز نمط السياسات غير المترابطة.

وأخيرا نأتي إلى سياسات «التطابق»، وهي التي تتبع فيها الأحزاب سياسات تتطابق مع مصالح القاعدة الشعبية التي تدعم هذه الأحزاب. وهي النمط الحقيقي لسياسات أحزاب التمثيل النيابي منذ ١٩٤٥م. ويلاحظ بصفة عامة أن أحزاب اليمين تفرز سياسات موالية لمصالح كبار الطبقة الوسطى الذين تعتمد عليهم في الانتخابات. أما أحزاب اليسار فإنها تتبنى سياسات موالية لمصالح صغار الطبقة الوسطى، الذين تعتمد عليهم بدورها في الانتخابات. ولاشك في أن الملابسات تختلف من بلد إلى آخر، ولكن يمكن القول، بصفة عامة، إن ما نشاهده اليوم على الساحة هو نمط السياسات المتطابقة في بلدان المركز، وهي سياسة تمثل عنصرا جوهريا لصيغة المؤالفة السياسية التي كنا قد توصلنا إليها من خلال هذه المناقشة (راجع الشكل ٦ ـ ٦). وهذه الصيغة من التطابق هي التي تضمن سياسة إعادة توزيع الدخل، والتي تعد الميزة الكبرى للدول الديموقراطية الليبرالية الاشتراكية. وهذه الثلاثية المؤلفة من الحزب والسياسة والدولة تكمل واحدتها الأخرى، وهي التي تحل التناقض الأصلي بين تراكم رأس المال وإضفاء الشرعية على هذا التراكم في بلدان المركز في منظومة الاقتصاد العالمي.

إقامة الديموقراطيات الليبرالية

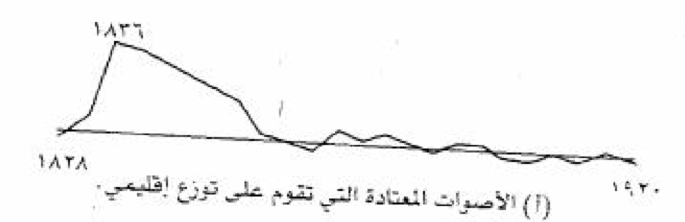
أما وقد توصلنا إلى تحديد ثلاثة أنماط انتخابية (تناقض، عدم ترابط، تطابق)، فإننا نصبح في موقف أفضل لتفهم الكيفية التي تمت بها إقامة الديموقراطيات الليبرالية بعيدا عن النموذج الخطي القديم، الذي لا يكشف إلا عن دورات تاريخية متتابعة تفرز نمطا واحدا من الديموقراطية الليبرالية، وكأنها نتاج «طبيعي» لتوجهات القرن الماضي. ولكن الرؤية الجديدة ثلاثية الأبعاد تبين لنا أن الديموقراطيات التي ظهرت لم تكن مجرد نقلات

طبيعية هادئة من سنن التاريخ. إذ لم يكن الأمر كذلك بأي حال. ولقد سجل ثربورن (١٩٧٧) حجم المعارضات السياسية للتيار الديموقراطي في كل البلدان التي تتمتع اليوم بحكم ديموقراطي ليبرالي. والتي تدعو إلى تبني هذه الصيغة على المستوى العالمي. كما أن تحديدنا لهذه الأنماط الثلاثة من السياسات الانتخابية ـ طوبولوجيا ـ يمكننا من تفهم طبيعة المأزق الذي واجهته الديموقراطية في القرن التاسع عشر. وكيفية الخروج من هذا المأزق بانتصار التيار الديموقراطي في القرن العشرين.

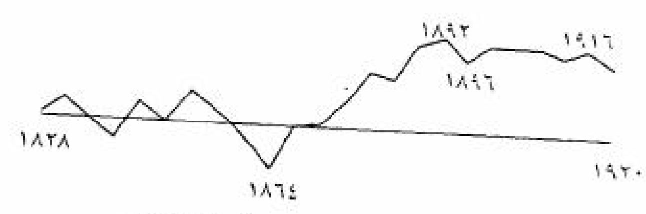
وسوف نوضح في القسم التالي النموذج الذي قد توصلنا إليه في ضوء أمثلة ملموسة من الجغرافيا الانتخابية: ولنبدأ بأحزاب الكوادر في الولايات المتحدة قبل صدور وثيقة «الوفاق الجديد» لأنها تعكس سياسة عدم التطابق (التناقض) التي كانت تميز السياسة الأمريكية آنذاك، ثم ننتقل بعد ذلك إلى دراسة طبيعة سياسة التطابق التي تبلورت في أعقاب سنة ١٩٤٥م. ونختم هذا القسم بإلقاء نظرة فاحصة على السياسة البريطانية.

الإقليمية والحزبية في الولايات المتحدة قبل صدور «الوفاق الجديد»

اختصت الولايات المتحدة بسجل طويل ومتواصل من الانتخابات القائمة على مبدأ التنافس واتساع دائرة حق الانتخابات للمواطنين، فمنذ وقت مبكر يعود إلى سنة ١٨٢٨م، ارتكزت انتخابات الرئاسة الأمريكية على أصوات المواطنين البيض الذكور التي بلغت الملايين. وفي حين أن الساسة في أوروبا وقتذاك كانوا منشغلين بمأزق الديموقراطية، كان الأمريكيون يمارسون سياسة تخول الطبقة العاملة (المنتجين) حق الانتخاب من دون أن يكون لهؤلاء تأثير مباشر في سياسة الحكومة في اتخاذ قراراتها. وجدير بالملاحظة أنه في تلك الحقبة التاريخية بالذات صارت كلمة «رجل سياسة» مرادفة في أذهان الناس لمعان وصفات وضيعة ومهينة (سيزار ١٩٧٩). وقد جاءت هذه الوصمة نتيجة طبيعية للسياسات الانتخابية غير المتطابقة، أي تناقض القول مع الفعل. ويتطلب هذا المخاض العسير، الذي كان على الديموقراطية أن تجتازه، شيئا من التدقيق والتأني.



(أ) الأصوات المعتادة التي تقوم على توزع إقليمي.



(ب) الأصوات المعتادة التي لا تقوم على توزع إقليمي.

الشكل (٦ ـ ٩): صورة مختصرة للأصوات المعتادة في الانتخابات في الولايات المتحدة من ١٨٢٨ ـ ١٩٢٠م

وسوف نعرض فيما يلي لجانب من معامل التحليل الذي قدمه كل من آرشر وتيلور (١٩٨١) عن انتخابات الرئاسة الأمريكية ما بين عامي ١٨٢٨ و١٩٨٠م. ويتلخص هذا التحليل في استخدام نسبة الاقتراع لمصلحة جميع المرشحين من الحزب الديمقراطي، للخروج بأنماط متباينة من الدعم الذي صادفه هؤلاء المرشحون في عدد من الولايات الأمريكية. وعندما تكشف عمليات انتخابية عدة عن النمط نفسه، فإننا نطلق على هذا الوضع مصطلح «الأصوات المعتادة»، بمعنى أن نسبة من يدلون بأصواتهم قد استقروا في قرارة أنفسهم على هذا الاقتراع لمصلحة حزب أو مرشح بعينه. هذا وقد اتضح من تحليلنا لنتائج الانتخابات في الولايات الشرقية الأمريكية، فيما بين عامي ١٨٢٨ و١٩٢٠م، بروز نمطين واضحين. ففي حين أن النمط الأول يتسق مع حقبة ما قبل نشوب الحرب الأهلية (من ١٨٣٦ ـ ١٨٥٢م)، يتوافق النمط الثاني مع حقبة ما بعد هذه الحرب (من ١٨٧٦م فصاعدا). ويتوزع هذان النمطان عبر الولايات المختلفة، على نحو نستخلص منه وجود نوعين من الأصوات: الأصوات المعتادة التي لا تنتمي إلى ولاية بعينها، ثم الأصوات المعتادة التي تنتمي إلى ولاية

بعينها. وتمثل هذه الأخيرة النمط المعتاد للتصويت في الولايات المتحدة لردح طويل من القرن العشرين، ومؤداها تأييد عريض للديموقراطيين في الولايات الجنوبية، وتأييد أقل درجة للحزب نفسه في ولايات الحدود، ثم تعاطف نسبي مع الجمهوريين في ولايات الشمال، مع تأييد قوي للحزب نفسه في ولايات فرمونت، وميشيجان على وجه خاص. ويمكن أن نطلق على هذا النمط «الاقتراع» وفق التوزع الإقليمي، الذي تتميز به الانتخابات في الولايات المتحدة. وهو يختلف عما كان سائدا من قبل في الولايات المتحدة. أما نمط الأصوات المعتادة التي لا تقوم على أساس إقليمي، فنجدها في تأييد كل من الولايات الشمالية والجنوبية للحزب الديموقراطي. ولأول وهلة يبدو هذا التوزع كأنه عشوائي، فلقد صوتت الولايات الشمالية والجنوبية لمصلحة حزبي الإصلاح والديموقراطيين، وبخاصة من جانب ولايتين متجاورتين هما: نيوهامبشاير، وفيرمونت اللتين عرفتا بالتشابه الكبير اجتماعيا واقتصاديا وعرقيا، وذلك في حقبة ما قبل الحرب الأهلية. ولا يدخل هذا بحال ضمن الولاء الإقليمي لهذا الحزب أو ذاك.

نخرج من هذه التحليلات ببعض النتائج، منها: أن العوامل الإقليمية في عملية الانتخابات لم تفقد أهميتها بمرور الوقت، كما تزعم بعض نماذج التحليلات السياسية. وفي الولايات المتحدة جاء الاقتراع على أسس إقليمية في مرحلة لاحقة للاقتراع على أسس غير إقليمية، وليس العكس. ومعنى ذلك أن الولايات المتحدة قبل نشوب الحرب الأهلية كانت تتمتع بدرجة عالية من التكاملية. ويتفق هذا التفسير مع نمط الاقتراع الذي كان سائدا آنذاك في البلاد، ولكن الأمر سوف يختلف عندما تقوم التنظيمات الحزبية. أما ما يعكسه الاقتراع عن النتائج التي لا ترتكز على أسس إقليمية فهو مجرد انعكاسات لتكتل التحالفات المحلية التي برزت على الساحة القومية لتأييد مرشح وقع عليه الاختيار لشغل منصب الرئاسة الأمريكية. أما المنابر التي تمت عليها الأنشطة القومية فقد تمثلت في الحزبين الديموقراطي والإصلاح. كذلك يلاحظ أن تكتل المحليات هو الذي أفرز في النهاية الأحزاب «الوطنية» لمرة وحيدة ويتيمة في تاريخ الولايات المتحدة (ماك كورمك ١٩٦٧: ١٠٩).

ونجد هنا مفارقة تستحق الانتباه. ففي ذلك الوقت الذي كانت فيه نذر الحرب الأهلية بادية في الأفق من بين مختلف الولايات المتحدة الأمريكية، لم ينعكس هذا المناخ المتوتر على الانتخابات، إذ لا نلمس في نتائجها شيئا من التحيز أو نقيضه. ومعنى ذلك أن تحزب ولايات الشمال ضد تحزب ولايات الجنوب قد نأى بنفسه عن الأجندة السياسية آنذاك، إذ لم يكن هناك حزب يمثل الشمال وآخر ينافسه يمثل الجنوب. وذلك حتى الخمسينيات من القرن التاسع عشر. أما التوترات التي كانت تعتمل في الولايات المتحدة آنذاك، فكانت من تدبير تنظيمات أخرى خارج الأجندة السياسية للبلاد ككل. والحق أن الأحزاب قد عملت وقتها على تعزيز فكرة التكامل للبلاد، بأن اتبعت الحلول الوسط والتراضي الإقليمي. وينظر إلى فان بورين رئيس الولايات المتحدة من ١٨٣٦ - ١٨٤٠م على أنه مهندس هذه السياسة الحكيمة (آرشر وتيلور ١٩٨١: ٨١ - ٨٤). لقد كانت السياسة في تلك الأوقات العصيبة تحتكم إلى الأحزاب في مواجهة الإقليمية لتجاوز الأزمة، وقد نجحت هذه السياسة لجيل كامل من الوقت. ويصف سيزار (١٩٧٩ : ١٣٨) هذه الحقبة من التاريخ الأمريكي بأنها كانت بمنزلة «الترياق الشافي» للضغائن الإقليمية. وسوف تظل هذه اللحظة مثالا كلاسيكيا على نجاح الأحزاب في الإبقاء على العملية الانتخابية في منأى عن التورط في قضية كبرى، وذلك في حقبة لم تكن فيها القضايا السياسية قد ترابطت بعضها مع البعض الآخر بعد.

غير أن هذه الحال لم تدم طويلا، ففي سنة ١٩٥٦م حل حزب الجمهوريين محل حزب الإصلاح، وانقسم الديموقراطيون إلى شقين في الشمال والجنوب، كما أن الحرب الأهلية عصفت بأركان البلاد، وكان على الولايات المتحدة بعد كل هذه الأحداث، أن تعيد ترميم أحوالها السياسية من جديد. وفي تلك الحقبة اختفى من الساحة نمط الأصوات «المعتادة» لما يقرب من عقدين كاملين. وفي أواخر السبعينيات أخذت تتنامى سياسات من طراز جديد، وظهرت الأصوات المعتادة على الأسس الإقليمية مرة أخرى، متزامنة مع إرساء قواعد الولايات الشمالية كمنطقة القلب لاقتصاد الولايات المتحدة، والسعي نحو التكامل لخدمة القطاع الصناعي

الناهض. ونصطدم هنا بمفارقة أخرى، إذ إن التكامل الاقتصادي كان يسير جنبا إلى جنب مع محاولات الانفصال السياسي بين الشمال والجنوب. وواقع الأمر أن كلا من الشمال والجنوب كان يمثل نظاما سياسيا مختلفا عن الآخر. فقد كان الشمال تحت سيطرة الجمهوريين. أما الجنوب فكان في قبضة الديموقراطيين. وقد جاءت هذه الصيغة لتخدم رجال الصناعة في البلاد (وهم من أهل الشمال)، لأن عدد الأصوات في الولايات الشمالية كان يفوق عدد الأصوات في الولايات الجنوبية. ومعنى ذلك أن منصب الرئاسة الأمريكية ظل وقفا على الجمهوريين. حيث لم يحظ الديموقراطيون بهذا المنصب إلا مرتين فقط، ما بين قيام الحرب الأهلية حتى سنة ١٩٣٢م، أي أن حزبا واحدا هو الحزب الجمهوري قد نجح في التحكم في الأجندة السياسية لردح طويل من الزمن، في حين تدنت منافسة (الحزب الديموقراطي) إلى مقام شبيه بمنطقة أطراف.

والآن، أين كان يقف الناخبون من كل هذه التطورات؟ ولمصلحة من كانوا يصوتون في هذا المناخ؟ لقد عكف المؤرخون على إيجاد إجابة عن هذه التساؤلات، باستخدامهم منهاج معاملات الارتباط والاستدلال التراجعي من واقع نتائج الاقتراع والإحصائيات، وقد خرجوا من هذه الأبحاث بنتائج متميزة للغاية: من ذلك أن المحددات الأساسية في عملية الاقتراع في تلك الآونة كانت معاملات ثقافية (ماك كورمك ١٩٧٤، كلبنر ١٩٧٩)، فقد كان الناخبون يعبرون بأصواتهم عن انتماءاتهم المذهبية والعرقية، مع ملاحظة أن قضيتين كبيرتين في تلك الفترة قد طغتا على الأجندة السياسية الأمريكية، وهما قضية الرق كمسألة أخلاقية في بداية الأمر، ثم العمل على إلغاء هذا الرق في نهاية المطاف، ومن ناحية ثانية كان هناك خط فاصل بين الحزبين المتنافسين يتمثل في سياسة الحمائية التي تبناها الجمهوريون في مقابل سياسة التجارة الحرة التي تمسك بها الديموقراطيون. وفي حين انصرف الناخبون إلى الإعلان بأصواتهم عن انتماءاتهم الثقافية، كانت النخبة الحزبية تتنافس حول الصفقات الاقتصادية التي يمكن للولايات المتحدة أن تحققها من خلال علاقاتها

بالنظام الاقتصادي العالمي. ويعد هذا مثالا فريدا من نوعه، من حيث قيام الأحزاب بالفصل بين أصوات الناخبين وسياسات الحكومة، وتلكم هي السياسات «غير المترابطة».

السياسات الانتخابية المتطابقة وقت الحرب الباردة... وماذا بعد؟

كنا قد استعرضنا حتى هذه النقطة قضية الديموقراطية الليبرالية من وجهة نظر الأحزاب التي كانت هي السبب في خلق هذه الديموقراطيات الليبرالية. على أن تطور سياسات داخلية مترابطة في بلدان مركز الاقتصاد العالمي لم يكن أمرا منفصلا عن الأحداث الدولية التي واكبت هذه التطورات الداخلية. لقد تزامن إصدار «الوفاق الجديد» في أمريكا لإقامة السلام الاجتماعي الداخلي، في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة تتمتع بالهيمنة السياسية على الساحة الدولية. كما أن انتعاش الأحوال الاقتصادية في دورة كوندراتيف الرابعة كان عاملا مهما في ترسيخ قواعد الديموقراطية الاشتراكية، التي حفظت للديموقراطية الليبرالية ما كانت قد حققته من إنجازات، بأن قدمت للطبقات الدنيا في المجتمع بعض الحقوق، بالأسلوب نفسه الذي حاولت به الإمبريالية الاجتماعية تطييب خواطر الطبقات الكادحة مع نهاية القرن، وإن كانت هذه السياسة لم تؤت أكلها لأن الأوقات كانت غير مواتية. على أنه مع انتصاف القرن ظهرت سياسات جديدة من إعادة توزيع الدخل وأثبتت هذه المرة جدواها، في ظل الانتخابات التي كانت حول الاختيار بين سلعتين من سلع الخدمات العامة التي كانت على أجندة الأحزاب النيابية المتنافسة، والتي كانت أحزاب الكوادر القديمة أو حتى الأحزاب الجماهيرية صاحبة الأيديولوجيات المختلفة قد فشلت في القيام به. وفي ظل هذا المناخ أمكن للسياسات المتطابقة أن تبرز على السطح، وأن تجعل همها الأكبر حجم الخدمات التي تحتاج إليها القاعدة الشعبية. وهذه السياسة القائمة على مبدأ التنافس داخل الدولة كانت تمارس في إطار سياسة خارجية تتمتع بالإجماع الشعبي. وهذه التوجهات الجديدة كانت من العوامل المهمة في

تشكيل جيوبولوتيكا الحرب الباردة. وفي سنة ١٩٤٥م كانت بعض الدوائر الأمريكية تنظر إلى الأحزاب الاشتراكية التي كانت تحظى بتأييد كبير من الناخبين في القارة الأوروبية بشيء من الريبة. على أن الأمريكيين سرعان ما أدركوا أن هذه الأحزاب الاشتراكية هي الضمان الأكبر في مواجهة الأحزاب الشيوعية التي كان السوفييت يساندونها. فلقد كان حزب العمال البريطاني، على سبيل المثال، من أول الأحزاب التي جرى «استئناسها»، وهو أيضا الحزب الذي تبنى سياسة «الأمان» التي ترضى عنها الولايات المتحدة صاحبة الهيمنة على الساحة الدولية. كما أن حزب العمال البريطاني قد لعب دورا رئيسيا في إقامة حلف الأطلنطي سنة ١٩٤٩م، لتدخل فيه الولايات المتحدة طرفا أساسيا للمشاركة في خطط الدفاع عن بلدان غرب أوروبا.

ولم يكن الإجماع الديموقراطي الاشتراكي الذي أفرزته هذه الأحزاب صاحبة السياسات «المتطابقة» مجرد آلية لخلق دولة ترعى المصلحة العامة للشعب فقط، وإنما تطورت الأمور لتصبح دول غرب أوروبا دول «شراكة»، بمعنى أن تعمل حكوماتها على التوفيق بين مصالح أصحاب رأس المال (عن طريق نوابهم البرلمانيين) وممثلي الطبقة العاملة، عند اتخاذ القرارات الاقتصادية. وهكذا صارت الدولة الديموقراطية الاشتراكية تؤدي لكل مواطن نصيبه من الخدمات، مهما كان موقعه الاجتماعي. وظلت الحال كذلك طوال الحقبة التي شهدت انتعاشا اقتصاديا عالميا. ولكن مع بداية المرحلة الثانية لدورات كوندراتيف بعد سنة ١٩٧٠م، أخذت مرحلة الانتعاش الاقتصادي في التراجع، مما اضطر الحكومات إلى تخفيض حجم الإنفاق العام على الخدمات للمواطنين، وهي السياسة التي كانت من قبل المقوم الرئيسي لـ «دولة الشراكة».

وعندما نصل إلى الثمانينيات نجد هجوما شديدا على برامج الخدمات العامة للشعب من جانب أحزاب اليمين في الولايات المتحدة وبريطانيا، وترتبط هذه السياسة بكل من الرئيس رونالد ريجان والسيدة مارجريت تاتشر. وانتقلت العدوى إلى دول أخرى كثيرة، وتعللت الحكومات المختلفة في تخفيضها للإنفاق العام بضغوط السوق العالمية واستفحال الأزمة

الاقتصادية العالمية. وقد شمل هذا التراجع كل بلدان المركز، بغض النظر عن فلسفة وأيديولوجيات الأحزاب الحاكمة آنذاك. وهذه السياسة شبيهة بموقف أحزاب اليمين السابق وقت الإجماع الديموقراطي الاشتراكي، الأمر الذي جعل أحزاب اليمين ترتدي مسوح «الممثل» الحقيقي للشعب في مواكبة «الواقع الجديد». والغريب في الأمر أن بعض القرارات شديدة الوطأة على الشعب قد وقعت في ظل حكومات يسارية: ففي نيوزيلندا على سبيل المثال أقدمت حكومة العمال على تخفيض معدل الإنفاق العام في الثمانينيات، وحدث الشيء نفسه في إسبانيا. عندما قامت حكومتها الاشتراكية بهجمة ضارية على النقابات العمالية. وتمثل هاتان الحالتان (نيوزيلندا وإسبانيا) مثالا كلاسيكيا على موقف أحزاب التمثيل النيابي، وهي تعلل لشعوبها بأن لا خيار أمامها سوى تقليص حجم الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة. وقد صار هذا شعارا لجميع الأحزاب الاشتراكية لتبرير سياساتها وقت الركود الاقتصادي. ولكن ماذا كانت ردود أفعال البشر الذين كانوا ضحايا لهذه السياسات التقشفية الجديدة؟

كانت المجتمعات الغنية في بلدان المركز في حقبة الانتعاش الاقتصادي في أعقاب سنة ١٩٤٥م قد بلورت لنفسها سياسة جديدة، يطلق عليها جون جالبرث (١٩٩٢) سياسة «التراضي»، بمعنى أن تسير حياة غالبية المواطنين في الدولة قانعة بما قد تحقق لها من خدمات سابقة، من دون إلحاح على المزيد من المكاسب الاجتماعية، التي كانت المقوم الأول من مقومات الإجماع الشعبي الديموقراطي. وهنا نصل إلى آخر مراحل أحزاب التمثيل النيابي، التي باتت مهمتها داخليا أن تقوم على خدمة مواطنيها «القانعين». ومع ازدياد استقطاب المجتمعات اقتصاديا، ومع اختفاء نواب يمثلون الشرائح الدنيا، تفقد الأحزاب شرعيتها القديمة، فهي لم تعد بعد أداة لتسوية الخلافات القائمة في المجتمع، بل إنها غدت تزيد من حدة هذه الخلافات. وتتضح هذه التركيبة الجديدة في مدن الأقاليم داخل بلدان المركز اليوم. وهكذا نجد أنفسنا أمام ديالكتيك جديد يحتاج إلى حل ما في جعبته من تناقض! في أثناء ذلك وقعت تحولات في ميزان العوامل

المؤثرة داخل الدولة الديموقراطية الليبرالية الاشتراكية. وإن كانت صفتها الأصلية قد ظلت باقية. ولعل تمسك هذه الدول بنمط السياسات المترابطة أو المتطابقة هو الذي جعل البعض يعتقدون مصداقية النموذج الخطي للجغرافيا الانتخابية. وبهذا الاقتناع تكون الديموقراطية قد اجتازت أزمتها. كما أن الانتخابات لن تمثل مشكلة بأي حال. وعليه فإننا نجد لزاما علينا أن نعرض لبعض الحالات بالتفصيل. لنكشف عن بطلان النموذج الخطي في تقديم صورة صادقة عن الجغرافيا الانتخابية. حتى في ظل السياسات المتطابقة للدولة.



7 الجغرافيا السياسية للمحليات

ها نحن قد وصلنا إلى ميزان الخبرة في منظورنا للجغرافيا السياسية. ويتحدد مجال هذا الميزان أو المقياس من واقع نشاط البشر في حياتهم اليومية.

ولنبدأ بطرح مفهوم «هاجر ستراند» عن عامل الزمن الجغرافي الذي ينظر في المحددات المكانية ـ الزمانية التي تتحكم في سلوك الأفراد: ففي صبيحة كل يوم تبدأ الحياة المعتادة لكل فرد ـ ذكرا كان أم أنثى ـ بسلسلة من الخطى اليومية التي يتحتم عليه ـ أو عليها ـ أن يبرمجها، حتى يتمكن في نهاية اليوم من العودة إلى قواعده في الدار كل مساء. وترتبط هذه الخطى المتتابعة على سبل المواصلات المتاحة للفرد حتى تتم الخطوات في ميقاتها، وهذه الرؤية «الجسدانية» (PHYSICALIST) للجغرافيا تضع محددات «مكانية ـ زمانية» مخروطية الشكل هندسيا، حول كل فرد من حيث هو، لا يشبه فيها فرد آخر، وبذلك تصبح لكل إنسان فرد خبرة ذاتية مباشرة عن العام ملكه هو وحده في تميز فريد.

«إن لكل محلية حالتها المتفردة في ذاتها. وعليه فإنه يصح القول بأن العولمة لا تستأصل التنوع، وإنما تعيد ترتيب هذا التنوع بشكل أو بآخر».

المؤلفان

«إن الدولة المحلية ليست مجرد وكالة للدولة المركزية، ولا هي أداة من أدوات المعارضة للسلطة في العاصمة، وإنما هي هذان البعدان معا».

المؤلفان

على أن هذا التميز الفردي لا يعني أن الفرد منقطع عن الآخر. فالمجتمع لا يتألف من جماع «مخروطيات» عشوائية. وإنما من ظاهرة لمنظومة قويمة البنية. واقع الأمر أن هؤلاء «الأفراد» (المخروطيات) المحكومين بالبعد المكاني ـ الزماني سرعان ما ينفرطون كحبات العقد، كما يتضح للعيان عندما ندلف إلى وسط المدينة في ساعة الذروة كل يوم. وفي عالمنا الحديث تمثل هذه الحلقات «منظومة الحياة اليومية في المدينة» بما فيها من مختلف الأنشطة في كل المدائن الكبرى، ومع أننا نعرف هذه المنظومة الحضرية عادة من خلال تنقل الأفراد في حياتهم اليومية. إلا أنها مع ذلك تنطوي على مجال رحب من احتياجات البشر في المجتمع العصري، بما في ذلك التسوق، والتعليم، والفسحة إلى جانب الوظيفة أو العمل بطبيعة الحال، وفي بلدان المركز وغيرها من أقطار العالم، تمثل منظومة الحياة في المدينة إطارا للروتين اليومي من أخذ وعطاء، وهي بذلك تعكس مجال الخبرة الفردية بطريقة ملموسة.

وقبل أن نتفحص طبيعة هذا المجال، يتعين علينا أن نؤكد مرة أخرى أن تعريفنا للمجالات إنما هو مجرد وسيلة تعليمية، وأنها لا تشير بحال إلى انعزالية أو فصل للمنظومات المتعددة في مجالات متعددة ومتباينة أخرى، ذلك أن كل فرد في دوره «أو دورها» إنما هو جزء من مكونات المنظومة اليومية في المدينة، وهو في الوقت نفسه عضو في أمة ـ دولة، كما أنه شريك في المنظومة الكبرى للاقتصاد العالمي، سواء كان منتجا أو مستهلكا على حد سواء. وعلى رغم أن ميراث المنظومة الدولية يلح على تأكيد المجال العولمي للفرد، فإن الميراث الآخر الذي أشرنا إليه في الفصل الأول، الذي تقول به مدرسة الحوليات الفرنسية للتاريخ ، يؤكد بدوره على النشاط اليومي للأفراد في حياتهم العادية». أما برودل «١٩٧٣» فإنه يرى أن هذه الأنماط السلوكية الروتينية للأفراد هي التي تصوغ على المدى الطويل بنية «الأحداث العالمية». إن مجال الخبرة مجال يتسم بتكامله مع منظومة الاقتصاد العالمي تكاملا تاما، مثلما هي الحال مع مجال واقع الحياة.



وكما بينا سلفا، فإن الدراسات المعاصرة لمجال الخبرة تنصب على حياة الحضر، التي حظيت باهتمام واسع من قبل الباحثين في مجال العلوم الاجتماعية في القرن العشرين: فلقد انصرف اهتمام علماء الاجتماع، والعلوم السياسية، والجغرافيا إلى المدن بصفة خاصة لأجيال عديدة. أما الجغرافيا السياسية، فإنها قد أغفلت هذا الركن الأكاديمي المهم، فيما عدا التعريج على المدن العواصم. ولم يلتفت الباحثون إلى الجغرافيا السياسية الحضرية إلا مع بدايات السبعينيات على وجه التقريب، ومنذ ذلك التاريخ انطلقت الدراسات حول الحضر كعنصر جوهري في الجغرافيا السياسية، ينافس جغرافية الانتخابات نفسها على دور رأس الحربة في هذا الفرع، الذي يشهد انطلاقة علمية جديدة، وقد يتساءل القارئ عن السر في عدم عنونة هذا الفصل بمسماه الحقيقي: «الجغرافيا السياسية للحضر» أو حتى على شاكلة الفصل السابق: «قراءة جديدة للجغرافيا السياسية الحضرية»؟

إن السبب في ذلك بسيط للغاية، وهو أننا في محاولة بلورة «نظرية حضرية» لانريد أن نكبلها مسبقا بدالة أو بنعت يكون بمنزلة المصادرة التي قد يقضى عليها بالفشل، ونود أن ننبه أيضا إلى أن الوفرة المتاحة في الميراث الإمبريقي عن الدراسات الحضرية ينبغي ألا تلهينا عن حقيقة أخرى مهمة، ألا وهي «العقم» الذي يشوب النظرية، التي تم من خلالها تناول هذه المعلومات المتاحة الوفيرة.

الميراث الأيديولوجي

حظي النموذج الذي وضعه «بيرجس» عن نطاق المدينة على شهرة ذائعة فاقت الشهرة التي يتمتع بها نموذج «كريستاللر» السداسي الأضلاع عن «المواقع المركزية»، وكذا نموذج «فون ثونن» عن النطاقات الزراعية». والواقع أن نموذج بيرجس مشتق من موروث مختلف عن المساق الاقتصادي لنموذجي كريستاللر وفون ثونن. ويمثل هذا النموذج جانبا من دراسات البيئة البشرية في مدرسة شيكاغو، التي تستخدم مفاهيم بيولوجية في

البحث في طبيعة المدن. ولقد دخل الآن مصطلح «البيئوية» (Ecology) في أدبيات الجغرافيا بمعنى تحليل المادة العلمية، مثلما هي الحال في موضوع «معاملات الارتباط البيئية» أو «العوامل البيئية»، بحيث لا نجد في ذلك أثرا للأصول البيولوجية. على أننا في طرحنا لهذه القضية سوف نعود إلى هذا الميراث البيولوجي من جديد، لنقيم ما ينطوي عليه من دلالات لأنه حتى عند استبعادنا للعوامل البيولوجية، فإن مضامينها السياسية سوف تظل باقية، لتخلف من ورائها خلطا في طبيعة الدراسات الحديثة عن الحضر، ومن خلال هذه الجدلية سوف نحاول بلورة جغرافيتنا السياسية للمحليات.

اكتشاف المحليات

بعد أن تهاوت نظريات «البيئوية» الحضرية أخذ الجدل حول الحضر يحتدم ويتخذ أشكالا غريبة من التحول، وإن كان لا يخلو في بعض الأمور من الالتفاف من جديد حول البيئوية، من ذلك: الجدل حول ما هو حضري وما هو ليس بحضري، فثمة من يقول بأن ما هو حضري يتمثل في صيغة «سياسية» تقوم على بنية مكانية تضاف إلى الأفكار التقليدية عن البيئة. وهناك من ينفي وجود قاعدة حضرية مكانية، على أساس أن ما هو قائم بالفعل يمثل وجها من وجوه الدولة العصرية. وهناك فريق ثالث يذهب إلى حد أبعد باستبعاد كل ما هو حضري، لأنه لا جدوى من البحث فيه. وأخيرا هناك من يؤكد على قيمة المكان والساحة الحضرية من جديد، والتي ظلت مهملة في مجال العلوم الاجتماعية. وللوهلة الأولى يخيل للمرء أن هذا الجدل قد اتخذ شكل الدوائر التي لا تنتهي. ولكن هذا الجدل رغم ذلك أمر حيوي لتفهم صلات المحليات بجغرافية الحضر السياسية. ولا يعني هذا أننا نعود الأدراج من جديد إلى البيئوية الحضرية، وإنما يعني أننا قد وجدنا قاعدة جديدة لإجراء منهجنا التحليلي. وسوف نعالج كل نقطة من هذا الجدل بدورها، حتى نصل إلى مبررات تصدينا لدراسة المحليات.

إقرار الحيز المكاني

لقد جاء التعريف الجديد لعلم الاجتماع الحضري في أواخر الستينات ليضيف ما هو أبعد بكثير من مجرد تضمين البعد السياسي في تفهم الفروق بين سكان المدينة. لقد حاول بارك أن يفصل المدينة «كوحدة بيئوية»، وحاول علماء الاجتماع تحليل ما يعتمل على ساحة المدينة من تيارات اجتماعية مختلفة، ولكن المنظورين لم يشككا لحظة واحدة في وجود ظاهرة متميزة اسمها «المدينة». وقد كان ينظر إلى هذا الكيان الحضري على أنه نقيض الريف، غير أنه مع اختفاء الريف تدريجيا أخذ الدارسون ينظرون إلى المجتمع ككل على أنه «حضري» الطابع. وعلى هذا الأساس اختفت فكرة علم الاجتماع الحضري كفرع مستقل عن علم الاجتماع ككل في بعض البلدان مثل بريطانيا. ولقد عكف ر. أ باهل (١٩٧٠) على إيجاد تعريف جديد للاجتماع الحضري، مؤكدا على المحددات التي تحكم سلوك الأفراد، وليس الاختيارات المتاحة أمامهم في المدينة. وبذلك أدخل بعد السلطة في قلب مشروعه البحثي. ولكي يبلور باهل نظرية جديدة عن الاجتماع الحضري، فإنه قارنه بعلم الاجتماع الصناعي: فمع أننا نعيش في «مجتمع صناعي»، إلا أن العلاقات الاجتماعية للسلطة في عالم الصناعة تمثل اجتماعا صناعيا قويا. وبالمثل فإنه ينبغي علينا في مجال علم الاجتماع الحضري أن نبحث أيضا في العلاقات الاجتماعية على هذا المستوى. ويرسم باهل مخططا اكتسب شهرة واسعة، يتضمن فكرة الحراس الاجتماعيين، والمخططين، والاخصائيين الاجتماعيين، ووكالات بيع العقارات والأراضي، ومتخصصين في قضايا التنمية... إلخ، وهؤلاء جميعا يسهرون على التنظيم والإشراف على الموارد المحدودة في المدينة، كما أن هناك المديرين التنفيذيين في المدينة، مثل المديرين الذين نجدهم في المصانع. والنتيجة هي بروز منظومة مكانية ـ اجتماعية، يضطلع فيها المديرون التنفيذيون بدور وسطاء السلطة. وبذلك يكون باهل قد استبدل الفكرة القديمة، التي كانت تحصر في رقعة محددة كنمط حضري، بفكرة جديدة هي الساحة

الاجتماعية التي تنتظم فيها المؤسسات، وإدارات الخدمات العامة، وقنوات الحصول على الموارد، وأثر كل هذا في الفرص المتاحة أمام الأفراد على هذه الساحة العريضة.

وتعرف نظرية باهل هذه باسم نظرية «الإدارة التنفيذية»، التي أثارت جدلا كبيرا من حولها. ففي حين أن فكرة باهل عن المحددات التي تقلل من فرص الاختيار أمام الأفراد في المدينة قد قوبلت بالاستحسان، إلا أن طبيعة هذه المحددات كما بينها باهل قد لقيت نقدا شديدا. ويتلخص النقد في أنه قد أولى اهتماما زائدا بما أطلق عليه النقاد «كلاب الوسط» على حساب «كلاب القمة» في المنظومة، وهم يقصدون بذلك أن باهل يركز على المديرين المباشرين الذين يشرفون على موارد المدينة مثل مرافق الإسكان مثلا. ولكنه قد أغفل المحددات التي تحكم هؤلاء المديرين أنفسهم والقادمة من فوق. ذلك أن هؤلاء الوسطاء، وإن كانوا يشرفون على توزيع الخدمات والموارد، لا حول لهم ولا قوة بالنسبة إلى حجم الموارد التي يسند إليهم توزيعها على أهل المدينة. وتختلف هذه الأوضاع عما هو متبع في المصانع، حيث تتولى الإدارة وضع أهداف محدودة وفق الأرباح التي تتحقق، وهذا ما لا نجده في منظومة باهل. ومع ذلك فإننا لا ننكر أن هنالك بعض الشبه بين ما يتم في المدينة وما يجري في المجال الصناعي، بما في ذلك الأهداف التي تحكم المنظومتين، والعوائق التي تحول دون تحقيق هذه الأهداف.

غير أن التركيز على الحيز المكاني قد فسر بمنزلة الضربة القاضية للبيئوية الحضرية. وعلى العموم فسواء كان التركيز هنا على البيئة الحضرية أو هناك على الحيز الجغرافي، فإن المنظور الشمولي الجديد للتحليل الاقتصادي السياسي كفيل بأن يجب هذا وذاك.

تنحية الحيز المكاني

مع أن الدراسات الحضرية لم تحظ بنصيب يذكر لدى المفكرين الماركسيين (تاب، وساورز ١٩٧٨)، إلا أن أهم دراسة ظهرت في السبعينيات من جعبة هؤلاء المفكرين هي دراسة مانويل كاستل (١٩٧٧) بعنوان: «المسألة

الحضرية»، والتي تنتمي إلى مدرسة البنيوية الماركسية في فرنسا. ولا ترجع شعبية كتاب كاستل إلى الأفكار الماركسية المتضمنة فيه، إذ كان أكثر المرحبين به من غير الماركسيين، وإنما يرجع ذلك الى أن الكاتب يتصدى بطريقة مباشرة لسلسلة من القضايا المرتبطة بالتحليل الحضري، بداية من الأفكار البيئوية فصاعدا. ثم إنه فوق ذلك يقدم مشروعا جديدا، يكسر به الموروث المتضخم الذي بات كالمسخ المهول في رأي بعض النقاد. ومع ظهور كتاب كاستيل، شيعت مدرسة «البيئوية» الحضرية إلى مثواها الأخير، دون رجعة هذه المرة.

يفسر كاستيل ما هو «حضري» بأنه المعايشة اليومية التي هي مجال الخبرة اليومية للأفراد، بحيث تصبح «الوحدة الحضرية» ذاك الجزء المحدود من قوى العمالة على حيز مكاني معين (كاستل ١٩٧٧: ٤٤٥). وهذا الحيز أو «المجال» هو ما كنا قد عرفناه في مقدمة هذا الفصل بالمنظومة الحضرية اليومية. وإلى هذا الحد تتسق منظومة كاستيل تماما مع مقياسنا للخبرة. ولكن كاستيل يضيق من مجال اهتماماته فيقصرها على بعض الأنشطة من حياة المدينة. ويعتقد كاستل أنه في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة تتم عمليات الإنتاج، وتدبير العمالة لهذا الإنتاج وفق معايير متباينة، ففي حين أن الإنتاج يخضع لعوامل على المستويين القومي والدولي، تظل العمالة التي تفرز هذا الإنتاج ظاهرة حضرية لصيقة بعمليات الاستهلاك الذي هو الشغل الشاغل للدولة. وهذا ما يطلق عليه كاستل «الاستهلاك الجماعي»، الذي يشمل التخطيط الحضري، ووسائل النقل العام، والإسكان الشعبي، والرعاية الصحية، وغيرها من الخدمات. وبذلك تصبح المدينة «وحدة الاستهلاك الجماعي» (كاستيل ١٩٧٨: ١٤٨). وطبقا لهذا المفهوم، فإن مشكلات المدينة تنحصر في الصراعات المحلية حول إدارة مؤسسات المرافق العامة، وقضايا الاستهلاك، والمواصلات، والتخطيط، والإسكان... إلخ.

والنتيجة هي ما قال به دنليفي (١٩٨٠: ٥٠): إننا أمام تعريف «متواضع» للميدان الحضري، الذي يحل محل الأفكار القائمة على «الأيديولوجية البيئوية»، وذلك وفق المعادلة الآتية: الحضري = الاستهلاك الجماعي. وعلى

هذا الأساس يعد دنليفي تحليلا سياسيا حضريا ينحي فيه البعد المكاني للمدينة. بحيث لا يبقى أمامنا بعد هذه التنحية سوى سلسلة من العمليات المتواصلة حول توزيع العمالة في مجالات الإنتاج، والتي هي بالضرورة عمليات «حضرية».

تنحية «الحضرية» وإعادة اكتشاف المحلية

خرج فيليب آبرامز (١٩٧٨) بأفكار ساهمت بدورها في الإجهاز على التركيز على الحضرية. فهو يدين الموروث البيئوي برمته لأنه ـ كما يعتقد ـ يجعل من المدينة كيانا ماديا ولكأنها تجسيد اجتماعي. في حين أنها في واقع الأمر لا تعدو أن تكون «مجرد ظاهرة من الظواهر (آبرامز ١٩٧٨: ١٠) ويرجع آبرامز السبب في عدم وجود نظرية مقنعة عن المدينة إلى أن مثل هذه النظرية من ضرب المستحيل، فالمدينة ليست كيانا لأنها ليست منظومة فاعلة. وترجعنا هذه الأفكار مرة أخرى إلى غيبة الهدف أو القصدية في منظومة باهل الحضرية: ففي حين أن المصانع والشركات تمثل وحدات فاعلة في المنظومة الصناعية، فإنا لا نجد أثرا لهذه الفاعليات في المدائن في أطر المنظومة الحضرية. وعلى هذا تصبح محاولات تأكيد دور المدن في قيام النظام الرأسمالي سواء في بلدان المركز أو الأطراف الحديثة في غير موضعها. إن المدن الصغيرة والكبيرة هي مجرد ساحات تتكشف عليها العلاقات الاجتماعية، ولكنها هي نفسها لا تمثل هذه العلاقات. وحسب قول آبرامز (١٩٧٨: ٣١) فإنه ينبغي النظر إلى المدن بوصفها «معارك حربية أكثر من كونها نصبا أثرية تذكارية».

من مزايا فكرة «الاستهلاك الجماعي» أنها تربط بطريقة مباشرة بين «مشكلات المدينة» والأنشطة المتزايدة التي تضطلع بها الدولة الرأسمالية. وبطبيعة الحال فإن الأزمات المالية التي قد تعرض للدولة تنعكس على طريقة الإنفاق العام على مناطق المدن الداخلية، وذلك بسبب عدم التوازن في توزيع هذا الإنفاق العام، والاعتماد الزائد لسكان هذه المدن على الدولة

في توفير الخدمات. ولقد اتضحت آثار تخفيض الإنفاق الحكومي بشكل حاد على المدن الداخلية في الدولة الحديثة. ويأتي تحليل دنليفي السياسي لمناطق الحضر ليبين أهمية العمليات التي تتم «خارج المحليات» كمكونات في دراسة السياسة الحضرية. ولكن هذه الدراسة التحليلية لا تبرز مفهوم «الحضر» على أساس الروابط المكانية التي نعرفها جميعا عن المدن كبيرها وصغيرها. نحن إذن في حاجة إلى إعادة النظر في المدن كحيز مكاني. «فهي السياق الذي يعيش الناس على ساحته كل أيام حياتهم بشكل روتيني» (ميلور ١٩٧٥: ٢٧٧).

التقط جون يوري (١٩٨١) هذه الفكرة ليمضي بها إلى نهاية الشوط: فهو يتأسى للإهمال الذي أصاب البعد «المكاني» في مجال العلوم الاجتماعية، وينقد بوجه خاص أفكار كاستيل (١٩٧٧) التي لا تقيم وزنا للحيز المكاني خارج أطر العلاقات الاجتماعية التي تحدد هذا الحيز. فمع أن الحيز المكاني من حيث هو لا يمثل أثرا مستقلا، إلا أن يوري يحاج بأن الطريقة التي يتم بها ترتيب هذه الأمور المجتمعية يمكن أن تؤثر في هذه العلاقات. وعلى هذا فإن يوري لا يقبل فكرة وجود علم اجتماعي مكاني له صفة العمومية، كما فعل أتباع مدرسة شيكاغو البيئويون في العشرينيات، أو كما فعل أيضا الجغرافيون «الكميون» في الستينيات، مع ملاحظة وجود مؤثرات نوعية ذات طابع محلي. وهكذا نعود إلى قضية المحليات، التي تمثل في بلدان المركز وفي كثير من بلدان الأطراف منظومة الحياة اليومية في المدن في شكل سوق العمالة المحلية. ومع أن طبقات المجتمع تعبا سياسيا على المستوى القومي، إلا أن توزع هذه الطبقات في المحليات يجيء متفاوتا، ذلك أن أنماط الجماعات المختلطة اجتماعيا تؤدي بالضرورة الى ظهور أنماط من العلاقات الاجتماعية المتباينة أيضا. ولا يمكن التغلب على هذا التفاوت في الخبرة بطريقة آلية على مستوى الدولة بمجرد تأميم الخدمات. ويعتقد يوري (١٩٨١) أنه مع تزايد التحكم الاقتصادي على المستويين القومي والدولي، فإنه من المتوقع ظهور نشاط سياسي على مستوى المحليات، لأن أسواق

العمالة فيها سوف تضار من آثار الكساد الاقتصادي، بما ينعكس بالضرورة على توزيع العمالة وعمليات الإنتاج في المحليات نفسها. ويربط يوري (١٩٨٦) هذه القضية مباشرة بالمشروع البريطاني للمحليات الذي عرضنا له في المقدمة.

ونحن إذ نقر بما ذهب إليه يوري من رأي في هذا الفصل، لا نعبر عن تبديل في مواقفنا، وإنما نعترف بضرورة إعادة صياغة المؤشرات التي تؤتيها المحليات في هذا السياق (فلكن، وفير ١٩٧٢). وفي تقديرنا أن المحليات تمثل بعدا جوهريا من واقع خبرات سكانها المتنوعة، ومن حقيقة انعكاس هذه الخبرات على الصعيد السياسي. على أننا لسنا بصدد بناء نظرية حضرية جديدة. فالمحليات التي نعرض لها فيما يلي هي منظومات حضرية يومية، وإن كان التأكيد على تنوع السياق من حيث التوازن بين الطبقات والموارد، وليس أبدا على الفكرة العامة لمفهوم «المدينة». وباختصار فإننا بذلك نكون قد تجاوزنا فكرة المدينة كوحدة بيئوية وانتقلنا إلى المحليات كسياق اجتماعي.

أهمية الحيز المكاني

إن أهم ما نخرج به من هذا القسم الأسبق من الطرح هو أن العولمة لا تعني بحال فرض صيغة نمطية على كل أرجاء المعمورة، حتى مع تسليمنا بأنها سوف تنطوي بالضرورة على تحولات في المحليات من خلال إعادة الهيكلة. وينبغي التأكيد على أن لكل محلية حالتها المتفردة في ذاتها، وعليه فإنه يصح القول بأن العولمة لا تستأصل التنوع، وإنما تعيد ترتيب هذا التنوع بشكل أو بآخر. فالمحليات دائمة التغير والتحول، ولكنها أبدا لن تختفي من الساحة.

ومؤدى هذا كله هو الآتي: علينا أن نأخذ في الاعتبار دور المحليات لكي نتفهم سياسة الدولة ككل، وكذا السياسة الدولية نفسها. ولسوف نعرض فيما يلي إلى بعض الكتابات في هذا السياق للخروج بنظرية عن المحليات في آخر الأمر.

التطبع الاجتماعي في الحيز المكاني

تمثل نظرية التطبع الاجتماعي السياسي بعدا مهما في حقل العلوم السياسية (رنسون ١٩٧٧). وينظر إلى هذا التطبع على أنه مفتاح الاستقرار لأي نظام سياسي. والمعروف أن السيطرة السياسية تتم في الدول إما عن طريق القهر أو عن طريق الإجماع الشعبي. أما القهر فهو طريق محفوف بالمخاطر، كما أنه سبيل باهظ التكلفة. في حين أن الإجماع الشعبي يمثل الاختيار الأفضل كلما سمحت الظروف بذلك. ونجد في كل المجتمعات صيغة من محاولة التوازن بين القهر والإجماع. ويتفاوت هذا التوازن في الدرجة وفقا لأحوال الاقتصاد العالمي وانعكاساته على مختلف دول العالم. وكنا في موضع سابق قد أوضحنا وجوه التناقض بين أسلوب نقل السلطة التنفيذية بالقسر، وبين السبل الديموقراطية الليبرالية لنبين جغرافية توازنات سياسات القهر والإجماع.

ويعتمد الإجماع وما يترتب عليه من علاقات في دول المركز على السياسات التي تنتهجها هذه الدول لغرس مفاهيم التطبع الاجتماعي السياسي في الأجيال، من خلال الأسرة، والمدرسة، ووسائل الاتصال والإعلام، كي تترسخ المبادئ والقيم السياسية الأساسية في ضمائر الشعوب.

إطلالة على آثار صلة التجاور

نود أن نحذر في البداية من أن ظهور العديد من الكتابات في فرع ما من فروع المعرفة لا يعني بالضرورة زيادة تذكر في معرفتنا. وفي ذلك يقول رنسون (١٩٧٧) إن محاولات بلورة نظرية عالمية في هذا السياق الاجتماعي قد منيت بالفشل، ذلك لأن التطبع الاجتماعي السياسي لا يتألف من عمليات عالمية الطابع، وإنما من عمليات معينة تتضح فاعليتها في مواقف اجتماعية ملموسة، من خلال خبرات الأفراد في محلياتهم من حيث السياق والمادة الخام لهذا التطبع. وهذه العمليات هي التي اتفق اصطلاحا على تسميتها «آثار صلة التجاور». وهناك اعتقاد

سائد أن صلة التجاور لا تؤدي إلى نتائج مهمة في العمليات الانتخابية. على رغم أن كلا من كوكس (١٩٦٩)، ورينولدز وآرشر (١٩٦٩) قد حاولوا صياغة جغرافية للانتخابات حول هذا البعد «المكاني» أو صلة التجاور. ولم تصادف آراء هؤلاء الكتاب قبولا. لأنها في رأي البعض (تيلور وجونستون على سبيل المثال ١٩٧٩: ٢٦٧)، لا تعدو أن تكون هامشية في تأثيرها في بعض الانحرافات القليلة وقت الاقتراع. بحيث يمكن «إهمالها» في حساباتنا. على أننا هنا نتراجع عن هذا الحكم. ونضع آثار صلات التجاور في دائرة الضوء. لا كنظرية مجردة حول «الموقع» وإنما كعملية تطبع في موقعها الصحيح.

ومما يلاحظ على دراسات آثار التجاور أن القرائن في محصلتها النهائية تتضح بالنسبة للتجاور في مجموعه، ولكنها ليست واضحة المعالم على المستوى الفردي. ولقد قام آلمي (١٩٧٣) بدراسة خمس وخمسين استفتاء حول أنماط الانتخابات في ثماني عشرة مدينة مختلفة في الولايات المتحدة ما بين أعوام ١٩٥٥ ـ ١٩٧٢. وتغطي هذه الاستفتاءات العديد من القضايا من قبيل: الموقف من إضافة مادة الفلورين الى مياه الشرب، ومشكلات التعليم والمدارس، والأشغال العامة في المدينة. ثم عقد آلمي مقارنة بين نتائج الانتخابات في الدوائر الانتخابية المختلفة، وبين المقومات الاجتماعية الاقتصادية لمواطن هؤلاء الناخبين، كي يحدد ما أطلق عليه «التلاحم الانتخابي» بين الشرائح الاجتماعية في المدينة. وكان الهدف من وراء ذلك أن يتبين ما إذا كانت الدوائر الانتخابية المتشابهة في الظروف الاجتماعية والاقتصادية تصوت متضامنة برأي واحد عند الاستفتاء على القضايا التي تشغلهم جميعا. ولقد اكتشف آلمي أن تسع عشرة دائرة تفصح عن درجة هزيلة من التلاحم في الرأي، وأن ستا وثلاثين حالة تبدي درجة عالية من التماسك. وهذه النتائج تدعو الى التساؤل عن الأسباب وراء هذا التفاوت في درجة التماسك أو التلاحم. يقول المي أن المدن التي تتألف من أحياء سكنية متفرقة تظهر مستويات عالية من التلاحم وقت الانتخابات، مقارنة بالمدن المتكاملة، بمعنى أن صلات التجاور أوضح في الأولى عنها في الثانية. ولا تأتي هذه الأحكام

من فراغ، فلقد أظهرت ست عشرة حالة من مجمل التسع عشرة حالة التي أبدت نسبة منخفضة من التماسك الانتخابي أنها جميعا من المدن متكاملة التركيبة السكنية، في حين أن إحدى وثلاثين حالة من مجمل الست وثلاثين التي أظهرت نسبة عالية من التماسك الانتخابي قد جاءت من المدن المقسمة الى أحياء سكنية منفصلة. ومعنى ذلك أن الهيكلة المكانية لهذه المدن تؤثر على أنماط الاقتراع من خلال صلات التجاور.

ومع ذلك فإن مثل هذه الاستنتاجات، وإن كانت تبدو واضحة ومحدودة، إلا أنها تبقى على رغم ذلك مجرد «اختيارات» غير مباشرة لقياس مؤثرات التجاور. ولذا فقد لجأ بعض الباحثين الى تقصي الحالات الفردية للتعرف على هذه المؤثرات بين سكان المحليات: من ذلك المسح الذي أجراه فيتون (١٩٧٣) لسبع وثمانين من الناخبين في ثلاثة من شوارع مدينة منشستر بانجلترا وقت انتخابات سنة ١٩٧٠، حيث وجد دلائل على تعاطف بعض السكان مع حزب العمال، مراعاة لخواطر جيرانهم الموالين لحزب العمال. ولكن من ناحية أخرى هناك الجدل السياسي الدائر في هذه الشوارع، الذي لا يوحي بحال أن صلة التجاور تدخل في الاعتبار كعامل شديد التأثير في سياسة الدولة. وفي هذا ما يتفق مع القياسات الأخرى التي تظهر أن أغلب الناس يحصلون على معلوماتهم عن الأمور السياسية من خلال وسائل الإعلام، وبخاصة من خلال الشاشة الصغيرة لأجهزة التلفزيون. والواقع أنه يصعب علينا المقارنة بين آثار التجاور في النتائج الإجمالية للعمليات الانتخابية وآثار التقنيات الحديثة المتبعة في الدعاية الانتخابية، خاصة عند اختيار رؤساء الدول أو رؤساء الوزراء.

وعلى هذا فإن بعض الباحثين قد اقترحوا أن آثار التجاور تنعكس في قضايا أخرى، فباحث مثل دنليفي (١٩٧٩) على سبيل المثال ـ يعتقد أن ما يحدث من انحرافات عند إدلاء الناخبين بأصواتهم لا يرجع الى آثار التجاور بقدر رجوعها الى قضايا تتصل بالخدمات من قبيل مشاكل الإسكان والمواصلات وما شاكلها. ولكن جونستون (١٩٨٣)، بعد أن أضاف عوامل المتغيرات المتصلة بالخدمات الى متغيرات الشرائح الاجتماعية في تحليلاته، وجد ـ خلافا لرأي دنليفي ـ ما يشير الى آثار التجاور في

نتائج الانتخابات. وعلى حد تعبيره نجده يقول: إنه على الرغم من جهود الكثير من المتشككين. إلا أن آثار التجاور تبقى عاملا مؤثرا في العمليات الانتخابية:

إن المخرج الوحيد من هذا الجدل المتأزم هو أن نربط آثار التجاور بعملية التطبع الاجتماعي السياسي في شموليتها. والتي هي بالضرورة جزء منها. ويعني ذلك أن يتحول التأكيد على دراسة الشرائح الاجتماعية إلى التأكيد على آفاق زمنية أبعد غورا: فبدلا من محاولة استقاء القرائن من معركة انتخابية واحدة، كما فعل فيتون مثلا (١٩٧٣). ينبغي أن نراجع عملية التطبع الاجتماعي السياسي، كما يدعو مليباند (١٩٦٩: ١٨٢) حتى تتكشف لنا «العملية الكبرى من المشارب والتلقين» التي يتعرض لها المواطن الفرد من المهد الى اللحد». وتتضمن هذه الرؤية صلات التجاور جنبا الى جنب مع عدة مشارب أخرى فاعلة بدورها في عملية التطبع الاجتماعي. فلقد أجرى كل من بتلر، وستوكس (١٩٦٩) مسحا شاملا لمواقف الناخبين البريطانيين وتوجهاتهم وتوصلا الى أن تفضيل الأفراد لحزب بعينه إنما يتأتى من أفضليات أسرهم، وبخاصة الأب. ويعكس هذا بعد التطبع الاجتماعي داخل الأسرة كخطوة أولى. وإلى جانب ذلك هناك عوامل أخرى تتصل بخبرات الفرد نفسه خارج محيط الأسرة، من قبيل «المناخ السياسي» السائد وقت أول خبرة للفرد يقوم فيها بالإدلاء بصوته. ويستخدم بتلر وستوكس «نموذجا عن تعاقب الأجيال» ليبينا كيف أن الأجيال الموالية لحزب العمال مثلا (من ١٩٤٥ فصاعدا)، وتلك الموالية لحزب المحافظين (من ١٩٥٩ فصاعدا) قد ظلت على ولائها ومواقفها من هذا الحزب أو ذاك لردح طويل من السنين، لا تتزحزح عن موقفها في كل جولة انتخابية.

إن الدلائل المباشرة لعملية التطبع الاجتماعي ليست من بنات التجاور في حد ذاته، وإنما هي في ثبات أنماط التصويت في الجغرافيا الانتخابية. وباستثناء الولايات المتحدة، نجد أن بلدان الديموقراطيات الليبرالية قد شهدت أنماطا ثابتة من الاقتراع، ظلت على حالها لعدة أجيال متتابعة. وكنا قد أوضحنا من قبل أنه في الانتخابات التي أجريت

بعد سنة ١٩٤٥ في بلدان المركز، احتفظت معظم الأحزاب أنماطا ثابتة من الولاء والتأييد، بل ويمكن الرجوع بهذه الأنماط الى تواريخ أسبق من ذلك بكثير.

تصدع التطبع الاجتماعي

يمكن وصف عملية التصدع هذه على أنها «المعركة الانتخابية» الصامتة في المحليات، والتي تفصح عن نفسها فقط عندما يفعل التصدع فعله ليلمسه الأهلون. ويقع هذا التصدع عندما تتغير السياسة الحزبية بحيث تصبح توجهاتها غير متساوقة مع مصالح المحليات من أصحاب الأصوات «المعتادة» أو الآمنة، وبطبيعة الحال فإن هذا التحول لا يتم بين عشية وضحاها. ولقد قدم لويس (١٩٦٥) صورة لهذا التحول من واقع ما حدث في مدينة فلنت بولاية ميشيجان في الثلاثينات: فلقد كانت الأحياء التي يقطنها السود في هذه المدينة في الأصل من المؤيدين المتشددين للحزب الجمهوري، لأنهم بذلك يصوتون لابرهام لنكولن (الذي حرر السود من أغلال الرق)، ولكنهم فيما بعد تحولوا ليؤيدوا الحزب الديمقراطي، وذلك بعد صدور وثيقة «الوفاق الجديد» (New Deal)، على أن هذا التحول قد بدأ أولا في القسم الشمالي من المدينة، وذلك بفعل صلات التجاور، ففي انتخابات ١٩٤٢، كان السود في الشمال يصوتون لصالح الحزب الديمقراطي، بينما كان السود في جنوبي المدينة يصوتون للحزب الجمهوري.

وهناك أمثلة أخرى عن تحول الولاء السياسي، نجدها في دراسة أجراها جريجوري (١٩٦٨) عن مجتمعات عمال مناجم الفحم في بريطانيا قبل نشوب الحرب العالمية الأولى. فلقد ظلت هذه المناطق موالية لحزب الأحرار حتى سنة ١٩١٨، عندما انحازت لمصلحة حزب العمال. ويرجع هذا التحول في جانب منه الى جهود نقابات عمال المناجم وصلاتهم الوثيقة بحزب العمال منذ سنة ١٩٠٧. على أن هذا الانقلاب من حزب إلى آخر لم يكن بسبب جهود نقابات العمال فقط، أو لأن النقابات قد نبهت

الناخبين إلى أن يصوتوا لمصلحة حزب العمال، وإنما هناك إلى جانب ذلك عوامل ترتبط بالتقاليد الراديكالية السائدة في الوسط العمالي نفسه في مواقع العمل. والتي يرجعها جريجوري إلى الظروف القاسية التي كان هؤلاء العمال يعملون في ظلها. ونظرا إلى أن العمال في المناطق الشمالية الشرقية لبريطانيا كانوا في ظروف أفضل نسبيا، فإنهم كانوا من فريق «المعتدلين» في معتقداتهم السياسية. وذلك بخلاف الأحوال في جنوبي ويلز، التي ولدت ظروفها المعيشية القاسية أفكارا راديكالية. وقد انعكست هذه الأوضاع على انتخابات سنة ١٩١٠، إذا احتفظ حزب الأحرار ببعض المقاعد البرلمانية في شمال شرقي البلاد، ولكنهم لم يحصلوا على شيء في جنوبي ويلز.

الأيديولوجية والمحلية

إن النتيجة التي نخرج بها من النقاش السابق هي أن آثار صلات التجاور تمثل ما هو أبعد بكثير من مجرد العلاقات الفردية الشخصية. كما أنها ليست نتاجا للخبرات السياسية للأفراد تجاه هذا الحزب أو ذاك، إن سلبا وإن إيجابا. ولابد لنا إذن من التسليم بأن المحليات هي الأماكن التي تتم فيها عمليات التطبع الاجتماعي، الذي يتجاوز التشيع أو الولاء لهذا الحزب أو ذاك. والتطبع ينطوي على أيديولوجيات راسخة في ضمائر القوم، وهذا أمر ينبغي على الأحزاب أن تأخذه في الاعتبار . وتتمثل هذه الأيديولوجيات بالدرجة الأولى في المبادئ القومية التي يتطبع عليها الأفراد منذ الصغر ليصبحوا مواطنين صالحين في أي بلد من بلدان العالم. ومن واقع هذه الحقيقة يتعين علينا الاعتراف بتعدد الثقافات السياسية في مختلف أركان الكرة الأرضية.

ومن أشهر الدراسات في هذا المجال كتاب آلموند وفيربا (١٩٦٣) بعنوان: «الثقافة الوطنية»، فلقد قام هذان الباحثان بإجراء مسح اجتماعي شامل، اتضح من خلاله أن المواطنين البريطانيين والأمريكيين في مواقفهم السياسية أميل بطبعهم الى الديموقراطية الليبرالية عن الألمان والإيطاليين

والمكسيكيين. وهما يقولان بأن كلا من بريطانيا والولايات المتحدة «تملكان» ثقافات وطنية خاصة بهما. مع ملاحظة أن بريطانيا تتميز بمراعاتها لمشاعر الثقافات الأخرى المغايرة. وسوف نواصل مناقشة هذه النتائج، في محاولة ربطها بموضوعنا عن المحليات.

وبداية لابد من القول إن المشكلة في مفهوم هذين الباحثين عن الثقافة الوطنية أنه مفهوم «أحادي» النظرة، بمعنى أنهما يخرجان بنمط ثقافي «موحد» بالنسبة إلى كل دولة، وفي هذا مصادرة واضحة للفروق القائمة داخل الثقافة الواحدة في البلد الواحد، وذلك على أساس الفوارق الاقتصادية في مختلف المحليات داخل الدولة الواحدة. كما أن الباحثين قد أقاما مفهومهما من منطلق نموذج لمجتمع مثالي، مكتمل لخصائص الإجماع والتناغم في القيم والمواقف. وهذا خطأ فادح أيضا، إذ إن الدراسات الاجتماعية للمجتمعات داخل الدولة الواحدة تقر بوجود ثقافات خاصة لشرائح المجتمع، فثقافة الطبقة العاملة «الوطنية» غير الثقافة الوطنية عند النخبة على سبيل المثال، ولا يمكن تسويغ هذه الفروق مع مفهوم الثقافة السياسية الواحدة.

ولذا فإننا سوف نلتزم في طرحنا التالي بمنهاج جيسوب (١٩٧٤) الذي يعادل بين الثقافة السياسية ومفهوم الأيديولوجية السائدة، كما أننا سوف نستعين بخطة باركن (١٩٦٧ ـ ١٩٧١) في الاعتراف بالتعددية أو التنوع داخل إطار الأيديولوجية السائدة في الدولة.

أيديولوجية سائدة للجميع

انطلاقا من المقولة الماركسية الأساسية بأن الأفكار التي تسود في مجتمع من المجتمعات إنما هي أفكار الطبقة الحاكمة، فسوف نعرف الثقافة السياسية للدولة بأنها الأيديولوجية السائدة، أي الإطار العام المعنوي للأفكار والقيم والاتجاهات التي تؤازر نظام الحكم القائم. ويلاحظ على البلدان التي تنتهج سياسة اقتصاديات السوق أنها تتبنى الأفكار الرأسمالية، وإن كانت هذه الأفكار تتباين وفق قيم معينة تؤكد

عليها مجتمعات بعينها، حفاظا على التماسك الاجتماعي في سياقات قومية مختلفة: ففي بريطانيا مثلا تسود أيديولوجية تساند النظام الرأسمالي، وإن كانت تبدي تسامحا تجاه الأيديولوجيات الأخرى، كما يقول آلموند وفيربا (١٩٦٣). وإذا كانت هذه الأيديولوجيات السائدة تحقق الحفاظ على الوضع القائم في البلاد، فإن هذا كفيل بأن يجنب الدولة مغبة اللجوء إلى أساليب الإكراه والقهر، ما دامت الأغلبية من الشعب، حاكم ومحكومون، تقر بهذا الوضع القائم. ويحدد باركن صيغتين تعبر من خلالهما الطبقات المحكومة عن موقفها تجاه هذه الأيديولوجية السائدة: الصيغة الأولى يمكن تسميتها «الاحتشام» والتسليم بما هو سائد. أما الصيغة الثانية فيمكن تسميتها «التطلع الى الأفضل». وفي حين أن الحالة الأولى تعني قبول الرعية بوضعها المتدني الخانع، فإن الحالة الثانية تتطلع حثيثا الى ترقية أوضاعها داخل النظام. وهناك في الدول منظومات قيمية فرعية تعمل بصورة غير مباشرة على ترسيخ أركان النظام السائد وأيديولوجيته الحاكمة، حتى يتحقق قبول عام لما هو قائم بالفعل من خلال أطر أخلاقية، وتأكيد دائم على سعي الدولة نحو ترقية أوضاع الجماعة داخل المنظومة القائمة. وتعد هذه السياسة نوعا من التعايش بين مجموعة من القيم ترقى إلى مصاف الأيديولوجية «المتفق عليها» في شبه إجماع (باركن ١٩٧١: ٩٢). وتحاول الأيديولوجية السائدة يوما بعد يوم أن تتواءم مع متطلبات المجتمع، حتى تبقى منبع إلهام معنوي مجرد، ومرجعية للإطار العام للدولة. أما المنظومة الفرعية فإنها تولي اهتماما بالأوضاع الاجتماعية الملموسة، بما في ذلك اختيارات الناس وسلوكياتهم. وعلى هذا يصبح لدينا مستويات من المرجعية المعيارية (باركن ١٩٧١: ٩٥): المستوى التجريدي، والمستوى العملي. ويلاحظ أن قيم احترام الرأي والرأي الآخر، وقيم التطلع الهادئ إلى الأفضل، وقيم التعايش تقف جميعا في مواجهة الأفكار الراديكالية المعارضة للوضع القائم، والتي تتحفز لإحلال قيمها محل الأيديولوجية السائدة. وفي بلدان الديموقراطية الليبرالية التي تتمتع بحال من الاستقرار السياسي، فإن هذه الأفكار الراديكالية لا تحتل إلا موقعا هامشيا على حافة المنظومة السياسية.

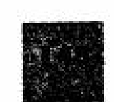
يتضح من هذه المناقشة أن كل ما خرج به آلموند وفيربا لا يعدو أن يكون أكثر من طرح مبتسر عن الثقافة البريطانية الوطنية التي تحترم الثقافات الأخرى. ولسنا نرى في هذا النموذج قيمة تذكر. ما دام أنه في ظل الأيديولوجية السائدة يمكن الحفاظ على الاستقرار من دون اللجوء إلى الإكراه أو القهر، استنادا إلى منظومة من القيم المتساوقة، والمتطلعة إلى الإصلاح، والتي تحترم الثقافات الأخرى. وهذه ملاحظة مهمة جديرة بالاعتبار، خاصة أن جيسوب (١٩٧٤) قد وجد من خلال أبحاثه أن درجة مشاعر البريطانيين تجاه الأيديولوجيات الأخرى ليست بالقدر الذي يظنه آلموند وفيربا.

ولقد جاء بحث آلموند وفيربا ضمن دراسة سياسية مقارنة للكشف عن خاصية التسامح تجاه الثقافات الأخرى لدى عدد من الدول. ولربما يكون صحيحا - كما قال جيسوب - أن الشعب البريطاني أقل من الشعب الأمريكي في تطلعاته إلى الأفضل، ولربما يكون صحيحا أيضا أن يكون البريطانيون أقل تسامحا وتعايشا عن السويديين مع الثقافات الأخرى (سكيس ١٩٧٧)، ولكن هذا لا يعني أن هاتين القيمتين الأخيرتين (من تطلع وتسامح) لا تمثلان أهمية بالنسبة للبريطانيين. وبشكل عام يمكن القول بأنه في جميع بلدان الغرب الأوروبي التي تتمتع باستقرار سياسي، سوف تنعكس الأيديولوجيات السائدة في خليط متنوع من هذه القيم (تسامح، تطلع إلى الأفضل، معايشة الآخر)، ولكن هذا الخليط القيمي في أي من هذه البلدان يتوقف على الاستراتيجية التي تتبناها الطبقات الحاكمة، وأيضا على الخبرات الملموسة على أرض الواقع بالنسبة إلى الطبقات المحكومة في حياتهم اليومية.

المحيط البيئي والأحزاب السياسية

وهكذا نجد أنفسنا مرة أخرى نعود إلى المحليات: فلقد ربط لوكوود (١٩٦٦) بين منظومة القيم البديلة وبين «نقطة الفرصة المواتية للمواطن الفرد في الوسط الذي يحيط به»، وذلك من واقع الخبرات التي يمر بها

الأفراد في بيئة من التفاوت الاجتماعي في المجتمعات الصغيرة التي يمضون فيها كل حياتهم». وقد حدد جيسوب ثلاثة أنماط في هذا المحيط البيئي: الوسط الصناعي في المدن بمصانعها وشركاتها الضخمة. حيث تسود علاقات رسمية الطابع. مما يؤدي إلى ظهور قيم من تعايش الأفكار المختلفة جنبا إلى جنب. الوسط الريفي الزراعي مع بعض الصناعات الصغيرة. حيث تسود العلاقات الشخصية بين الأفراد. مما يساعد على ظهور قيم من التسامح تجاه الرأي الآخر. وأخيرا وسط سكان الضواحي حيث تسود روح المنافسة في الاستهلاك، مما يولد قيما تتطلع إلى ما هو أفضل. ويدخل المحيط البيئي كعنصر من عناصر البحث في السياسة البريطانية. فهو يظهر جليا في جغرافية الانتخابات «الكمية» كمتغير لتفسير أنماط نتائج الانتخابات (بيت وآخرون ١٩٦٩، كريوي ١٩٧٣، كريوي وباين ١٩٧٦)، ففي النموذج المتطور الذي وضعه كريوي وباين (١٩٧٦) نجد بعدين جديدين يضافان إلى النموذج الأصلي عن الشرائح الاجتماعية وهما: المتغيرات النوعية التي تحدد دوائر «المناطق الزراعية» ومناطق «التعدين»، ثم مقاييس هذا المستوى السابق في عملية الاقتراع في هذه الدوائر، وذلك للأخذ في الاعتبار تلك المحليات التي تؤيد «بقوة» حزب العمال أو حزب المحافظين. وقد تمخض هذا النموذج عن نتائج مهمة كشفت السر وراء التحولات فيما يقرب من ٩٠٪ من أصوات الناخبين سنة ١٩٧٠. ولكن المحيط البيئي يعني أكثر من مجرد إضافة متغيرات تدخل ضمن عمليات التحليل الإحصائي للقطاعات السكانية، ذلك لأن المحيط البيئي مجتمعات حية دافقة، وصاحبة تاريخ مميز. ولقد قام نيوباي (١٩٧٧) بدراسة شاملة للوسط الريفي في منطقة إيست أنجليا من منظور تاريخي، مستعينا بآراء باركن (١٩٧١)، فوجد أن رصد منظومة قيمية عن التسامح تجاه الثقافات الأخرى في هذه البيئة أصعب بكثير مما كان يفترض سابقا. ولنا أن نتساءل عن مساحة هذا الشعور بالتسامح في مثل هذه البيئة الريفية مع مكابدة الأهلين لمحاولة التكيف سلوكيا مع أوضاعهم المتردية اقتصاديا، ثم هل هذه السلوكيات أو الاتجاهات مجرد قيم برزت على السطح لمواكبة المعاناة كل يوم في فلاحة



الأرض؟ ولن نتصدى للإجابة على هذه التساؤلات في هذا المقام. وإنما نكتفي بالتأكيد على الدور الهام الذي تلعبه المحليات في نشوء منظومات القيم والاتجاهات.

ولنتفحص مثالا واحدا بشيء من التفصيل: فلقد أفاض الكثيرون في الحديث عما يبدو من تناقض في قصة نجاح حزب المحافظين في الانتخابات البريطانية. ففي سنة ١٨٦٧ عبّر الفيلسوف إنجلز عن أسفه بسبب النجاحات التي يحظى بها المحافظون. حتى بعد أن حصل العمال على حق التصويت في الانتخابات. والحق أن هذا الحزب العريق قد نجح في تعبئة المؤيدين له في الانتخابات لمدة تزيد على قرن كامل. فمع أن الطبقات العمالية التي حصلت على حق التصويت صارت تمثل أغلبية ساحقة منذ سنة ١٨٨٥، إلا أن ثلاث حكومات فقط من الأحزاب المعارضة هي التي تمكنت من الحصول على الأغلبية البرلمانية طوال هذه الفترة، وهي الأحرار (١٩٠٦ - ١٩١٠م)، والعمال (١٩٤٥ - ١٩٥١م)، ثم العمال مرة أخرى (١٩٦٤ - ١٩٧٠م). وعلى العكس من ذلك أحرز المحافظون أو الحكومات الائتلافية بقيادة المحافظين الأغلبية البرلمانية في ثلاث عشرة جولة انتخابية منذ سنة ١٨٨٥. ويعني ذلك أن عددا كبيرا من فئات العمال كانوا يصوتون لمصلحة حزب المحافظين طوال هذه السنين. ولهذا فإن البعض قد وصفوا هذه الانتخابات بأنها «شاذة» أو منحرفة، على أساس أن كلا من حزبي الأحرار والعمال يمثلان الحزبين «الطبيعيين» لضمان ولاء الطبقات العمالية (ماكنزي، وسلفر ١٩٦٨).

على أننا لو تناولنا الموضوع من منطلق الأيديولوجية السائدة والتطبع الاجتماعي السياسي لبريطانيا ككل، لخرجنا بصورة مختلفة عما ذهب اليه ماكنزي وسلفر: ويعتقد باركن (١٩٦٧) أن أي تصويت لصالح حزب العمال يعد من قبيل «الانحراف»، من حيث مناهضته لأيديولوجية الطبقة السائدة. وفي الوقت نفسه يعد التصويت لمصلحة حزب العمال انعكاسا لمستوى متدن من التطبع الاجتماعي السياسي، في ظل منظومة قيم التعايش والتراضي التي كانت تسود المناخ العام في البلاد آنذاك. ولكي يحافظ حزب العمال على الأصوات المؤيدة له، فإنه في حاجة إلى أن

يقيم «حواجز» من نوع أو آخر يعزل بها الناخبين عن مؤثرات منظومة القيم السائدة في المجتمع البريطاني. وهنا تبرز أهمية المحليات سواء في قطاع الطبقات العمالية أو في تجمعات الحرفيين وأضرابهم. وحيثما تتواصل مجتمعات هؤلاء الكادحين من عمال الموانى أو العاملين في مناجم التعدين، تصبح فرصة عزلهم عن الأيديولوجية السائدة أكثر يسرا. وبذلك يضمن حزب العمال نسبة عالية من أصوات هؤلاء العمال المنعزلين، مع ملاحظة أن ربات البيوت وأرباب المعاشات في هذه الأساط يكونون أقل عزلة عن العاملين أنفسهم، ومن ثم فإنه يصعبه إقامة «الحواجز» بين هؤلاء والقيم السائدة، الأمر الذي يجعلهم أقل ميلا إلى حزب العمال وقت الانتخابات. ولقد أجرى جيسوب (١٩٧٤) اختبارا لهذه الأفكار ليرصد به انعكاسات هذه «الحواجز»، وخرج بنتائج تؤيد ما ذهب إليه باركن.

من هذا يتضح أن آثار التجاور كمعيار للتطبع الاجتماعى السياسي على أساس مكان السكنى أو المحيط البيئي، لا تمثل وزنا كبيرا في العمليات الانتخابية. وعليه فإن تفسير ما يجري في السياسة البريطانية المعاصرة لا يتأتى إلا من خلال فهم لجهود الأحزاب المتنافسة في تعبئة الجماعات التي تتبنى قيما مخالفة للقيم السائدة في المحليات المتعددة. ولما كانت المناطق الصناعية قد درجت على الولاء لحزب العمال، ولما كانت مناطق الريف موالية لحزب المحافظين، فلا يبقى أمام الحزبين سوى الأوساط التي تتبنى قيما واتجاهات تتطلع إلى حال أفضل من الوضع القائم، سعيا وراء استقطابها. وفي هذا المحيط بالذات تحسم المعركة لمصلحة هذا الحزب أو ذاك. ويلاحظ أنه في الحقب التاريخية من أوقات الإجماع الديموقراطي الاشتراكي وسياسات الطفرة الصناعية، وهما تمثلان انتعاشا لقيم التطلع نحو مستقبل أفضل، حقق حزب العمال مكاسب انتخابية ملموسة. أما في حقبتي وضع المصالح القومية البريطانية في الأولويات، فقد جاء السبق من نصيب حزب المحافظين، وتقهقر حزب العمال لينكفئ على أشياعه التقليديين في المناطق الصناعية. وتلكم هي طبيعة الأيديولوجية السائدة: ففي أوقات الكساد

الاقتصادي ينظر إلى المطالب المادية الملحة للطبقات الكادحة على أنها في تلك الأوقات الحرجة مناهضة للمصالح القومية، التي لا يجب أن يعلو عليها صوت (مليباند ١٩٦٩: ٢٠٧).

المكان والمعارضة

إن الأيديولوجية، من حيث انعكاساتها على أصوات الناخبين، إنما تمثل شقا واحدا من السياسة في أي دولة من الدول. فهناك جوانب مهمة أخرى من النشاط السياسي، ذات صلة وثيقة بالمحليات كما أثبت ذلك عدد من الباحثين: فلقد تعقب تيللي (١٩٧٨) أشكالا من المعارضة وهي تتبدل وتتحول بدءا من ظهور منظومة الاقتصاد العالمي حتى قيام الديموقراطية الليبرالية. وتشمل هذه المعارضة صورا متباينة، من قبيل المظاهرات، وإحراق صور بعض الشخصيات، والتخريب، والاحتجاجات المكتوبة، والشغب، والإضرابات، والتجمهر الغاضب، والعصيان، والتمرد، ثم الثورة. وجميع هذه المظاهر لها جذور اجتماعية وأيديولوجية، من واقع خبري ومعايشة للظروف الاقتصادية، ولما يترتب عليها من علاقات في المحليات. ولذا، فإن تسطيح العلاقة بين السياسة والمحلية يعد إخلالا في فهم القضية كما ينبغي فهمها. ويقول تيللي (١٩٧٨) إن القضايا المادية وحدها ليست هي الدافع الوحيد وراء هذه الصور من الاحتجاج والمعارضة والتمرد، ولابد من إضافة عوامل أخرى نجدها متضمنة في المنظمات والمؤسسات، وفي سبل تعبئة الرأي العام، وكذلك في التوقيت لاهتبال مناسبة بعينها لمسلك بعينه. وعليه، فإن نظرية كيروسيجل (١٩٥٤) عن «الكتل الجماهيرية الكادحة المنعزلة» في المناطق الصناعية، ومناطق تعدين المناجم، وتجمعات عمال الموانئ وعمال تفريغ الشحن، بأنها أكثر مناطق المجتمع تحفزا للقيام بالإضرابات، على رغم وجاهتها كفرضية نظرية، إلا أن الأبحاث قد أثبتت أنها ليست كذلك (تيللي ١٩٧٨: ٦٧) في مجريات العملية السياسية في أطرها الكاملة.

ومع ذلك، فهناك العديد من الدراسات التي تدلل على تأثير المحليات في قنوات السياسة: من ذلك ما قال به بريج (١٩٦٣) بصدد نقده لنظرية ممفورد (١٩٨٣) عن مدن القرن التاسع عشر - «مدن الفحم» كما يطلق

عليها بريج ـ بأنه ينبغي أن نفرق بين هذه المدن من حيث درجة تعاستها، وألا نجعلها جميعا تحت مظلة واحدة. فمع أن تصور ممفورد قد ينطبق على مدينة مثل مانشستر بمصانعها الخانقة وشرائح مجتمعها بفروقها الطبيعية الواضحة، إلا أن هذا الوصف لا ينطبق على مدينة صناعية أخرى مثل برمنجهام مثلا، حيث الوحدات الصناعية أصغر حجما، وحيث لا توجد فوارق طبقية صارخة. وبهذا فإن ظروف البيئات الصناعية في المحليات تنعكس وفق طبيعتها الخاصة على مجريات العلاقات الاجتماعية والمواقف السياسية. وهذا ما انشغل به ريد (١٩٦٤: ٣٥) ليخلص إلى القول إن مدينتي برمنجهام وشفيلد تقعان في عداد «المدن المتحدة في الرؤية السياسية»، في حين أن مدينتي مانشستر وليدز تقعان في عداد «المدن المتحزبة اجتماعيا» ثم جاء فوستر (١٩٧٤) ليقدم دراسة مفصلة عن انعكاسات البنية الاجتماعية المحلية على النشاط السياسي، في مقارنة بين مدن: أولدهام، ونورثها مبتون، وسوث شيلدز. وهي دراسات قيمة عن أثر المكان في العلاقات الاجتماعية، وليس هنالك ما يبرر الخوض في تفصيلات هذا الأمر في هذا المقام، وإنما نكتفي بمناقشة قضيتين مهمتين هما: العلاقة بين حجم المكان والنشاط السياسي، ثم محاولات تهيئة أماكن بعينها للتحكم في النشاط السياسي.

المعارضة وحجم المكان

لاحظ عدد وافر من الدارسين أن المدن الكبيرة في القرن التاسع عشر كانت مصدرا للقلاقل والمعارضة السياسية. وكان إنجلز (١٩٥٢) ضمن هذا الفريق، وكذلك كان الرواد في مجال تخطيط المدن. غير أن التحليل الإحصائي لقضايا المعارضة ومنظماتها يقول غير ذلك: فلقد بين ليز (١٩٨٢) أن المدن التي كانت في حال تحفز للإضرابات في بريطانيا في القرن التاسع عشر لم تكن المدن كبيرة الحجم، وإنما المدن متوسطة الحجم. ولقد ثبت لدى الباحثين أن المنظمات العمالية والاشتراكية في الولايات المتحدة أيضا كانت أوضح وأقوى في المدن متوسطة الحجم، وليس في كبريات المدن (بينيت

وايرل ١٩٨٣). ويستدعي هذا منا أن نتوقف لمناقشة هذين الرأيين:

يستقي ليز (١٩٨٢) قرائنه من واقع الإضرابات التي وقعت في مدن مقاطعة يور كشاير، ولانكشاير، ونوتنجهام شاير، ولستر شاير. وذلك في موجتين من الإضرابات في عام ١٨٤٤ ثم ما بين عامي ١٨٨٩ ـ ١٨٩١. وهو يقسم بلدات هذه المقاطعات إلى تجمعات سكانية تضم شرائح مختلفة من السكان، ثم يحصي معدل الإضرابات التي وقعت في خمس من هذه المناطق السكانية مختلفة الأحجام. وقد خرج ليز بالنتائج التالية: يقل معدل الإضرابات ليصل إلى أدنى مستوى له في الأماكن صغيرة الحجم (سكانها أقل من ٢,٠٠٠ نسمة)، وأيضا في المدن الكبيرة الحجم (سكانها أكثر من ٣٠٠,٠٠٠ نسمة). أما أعلى المعدلات في الإضرابات، فإنه يقع في المدن متوسطة الحجم التي يتراوح سكانها ما بين ٢٠,٠٠٠ و١٠٠,٠٠٠ نسمة. ويخلص ليز إلى أن أحجام المدن قد تحكمت في بلورة طبيعة العلاقات بين السكان والسلطة السياسية، وأن هذه العلاقات قد شهدت تحولات واضحة في الحقبتين المشار إليهما (١٨٤٢ ـ ١٨٨٩/٩١). ففي الأربعينيات من القرن التاسع عشر كانت المدن الكبرى تمثل كيانات متماسكة متلاحمة، وتتمتع بسلطاتها السياسية المحلية، بما في ذلك دواوين القضاء وإدارة الشرطة. أما المدن الأصغر حجما فكانت تحكم من خلال سلطات ولايات مجاورة، في حين أن كتائب من الجيش كانت تقوم فيها بدور الشرطة. ويعني ذلك أن المدن الكبرى كانت تنعم بحال من الاستقرار بسبب الصلة المباشرة بين سكانها وبين السلطة، ومن ثم فإن أحداث الاستفزاز والاحتكاك بين الطرفين كانت تسوى عن طريق التفاهم في غير عنف. وفي التسعينيات من القرن نفسه (١٩م) اتضحت الفروق بين المدن الكبيرة والصغيرة بشكل أكثر وضوحا، فلقد تضافرت مؤسسات الوساطة والمساعي الحميدة في المدن الكبيرة لتسوية ما قد يعن من نزاعات في العمل في شكل مجالس عامة للحرفيين أو بوساطة الغرف التجارية لأصحاب رأس المال، لتؤلف فيما بينها مجالس للمصالحة والتراضي. ويرى تيللي في هذا الحل أفضل السبل لتوجيه المعارضة إلى القنوات «الشرعية»، وبذلك لم يعد سلاح الإضرابات حادا كذي قبل. ومن

ذلك يتضح أن الإضرابات في بريطانيا في القرن التاسع عشر كانت ظاهرة، تعكس طبيعة العلاقات الاجتماعية بين السكان والسلطة في المدن متوسطة الحجم، أكثر من غيرها من الأماكن الأخرى. هذا وقد رصد كل من بينيت وايرل (١٩٨٣) «الموجتين» الاشتراكيتين في الولايات المتحدة في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين: ففي تسعينيات القرن التاسع عشر بلغ عدد العضوية في جماعة «فرسان العمل» ما يقارب المليونين من الأعضاء، وفي سنة ١٩١٢ حصل مرشح الاشتراكيين للرئاسة الأمريكية قرابة المليون من الأصوات. ولقد اكتشف بينيت وايرل أن حجم المدن كان عاملا هاما في هذه النتائج والأرقام. إذ صادفت جماعة «فرسان العمل» نجاحا كبيرا في المدن الأصغر حجما، وفي مناطق غربي الوسط الأمريكي (بينيت وايرل ١٩٨٣: ٤٧). كذلك وجد في التحليل بالطريقة التراجعية لعدد الأصوات التي أحرزها الحزب الاشتراكي في انتخابات ١٩١٢م حسب الولايات والمقاطعات، أن عدد السكان في الأماكن يمثل متغيرا هاما في النتائج، ففي المقاطعات التي يقل عدد سكانها عن ٨٥,٠٠٠ نسمة جاء معامل الارتباط إيجابيا بين عدد السكان ونسبة التصويت لصالح الاشتراكيين، أما في المقاطعات التي يزيد عدد سكانها عن ٨٥,٠٠٠ نسمة جاء عامل الارتباط سلبيا. ومعنى ذلك أن الحزب الاشتراكي في أمريكا كان يحصل على أصوات أقل في المحليات الصغيرة والكبيرة على حد سواء، أما المدن متوسطة الحجم وكذا المحليات فقد كانت متعاطفة مع الاشتراكيين. ويعزو جوردون (١٩٧٦) ذلك الى الروابط الاجتماعية والأسرية المتينة التي كانت متلاحمة في مواجهة الهيمنة الرأسمالية المتزايدة.

نظرية سياسية للمحليات

قام جوردون (١٩٧٦) بتضمين جميع النقاط السابقة في مؤالفة، ليخرج منها بنظرية عامة عن تنظيم العمالة. وقد توصل إلى وجود صيغتين للكفاءة في العمل: الكفاءة الكمية المرتبطة بالتكنولوجيا المتطورة، ثم الكفاءة النوعية المرتبطة بأسلوب إدارة القوى العاملة، متضمنة

قضية الإضرابات. وفي مرحلة تراكم رأس المال، فإن الشركات التي تنجح في الجمع بين هاتين الكفاءتين تصبح منافسا قويا في السوق العالمية. ويلاحظ جوردون أن الكفاءة النوعية هي التي تتحكم في اتخاذ القرارات للاستثمار في المحليات. ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال - شهدت المدن قبل سنة ١٨٧٠ انتعاشا صناعيا، على أنه بعد هذا التاريخ أخذ النشاط الصناعي يتنامى في المدن الكبرى على حساب المدن متوسطة الحجم. ويعكس هذا التحول شيئا من التدهور الذي أصاب الكفاءة النوعية في المدن متوسطة الحجم. ويعتقد جوردون أن تركز العمال في المدن الكبرى قد أدى إلى وضع فقدت فيه التجارة المحلية نفوذها السياسي في المدن. وقد واكب هذا التحول تطور آخر هو قيام نشاط صناعي في الضواحي، من قبيل ما حدث في ضواحي مدينة شيكاغو في مجال صناعة الصلب. ويعزو جوردون هذه الطفرة «الفجائية» من نشاط صناعي لا مركزي إلى قيام الشركات الرأسمالية العملاقة، إذ شهدت أواخر التسعينات من القرن التاسع عشر ظاهرة اندماج صناعي، نتج عنها قيام تلك الشركات العملاقة التي راحت تنتهج استراتيجيات بعيدة المدى من بينها الانتشار اللامركزي في إقامة المصانع. والحق أن هذا التفسير النوعي للكفاءة أكثر وجاهة ومعقولية من التفسير الكمي الذي يقتصر على التحولات في وسائل النقل وإعمار الأراضي. لقد كان أصحاب القرار آنذاك يعلمون ما هم مقدمون عليه من سياسات وأهداف، فلقد باتت المدن الكبرى «بؤرا ساخنة لنشاط النقابات العمالية». وعليه، فإن الشركات العملاقة راحت تعيد توزيع استثماراتها في مواقع في الضواحي خالية من هذه النقابات المشاغبة (جوردون ١٩٧٨: ٧٥). وقد نتج عن هذه التحولات الإقليمية أن انتقل الثقل الصناعي من المناطق الشمالية الشرقية المتماسكة نقابيا إلى المناطق الجنوبية والغربية التي ظلت أقل تماسكا نقابيا حتى يومنا هذا. ويشار إلى هذه النقلة الإقليمية على أنها تحول إلى منطقة «الحزام الشمسي» الذي يمثل المعركة الثالثة في استراتيجية رأس المال الأمريكي لإخضاع القوى العاملة تحت سيطرته الكاملة.

وقد أدى هذا الاتجاه في الكثير من بلدان الغرب الأوروبي إلى تكسير أنياب النقابات العمالية، التي كان نفوذها آخذا في التزايد. وقد نتج عن هذا التحول إلى اللامركزية أن فقدت المنظمات العمالية الكثير من سطوتها. كما أن أجور العمل قد شهدت هبوطا ملحوظا. وهذا ما نلاحظه اليوم في خارطة العالم، من هروب بعض الصناعات من دول المركز نفسها إلى مصانع تتبعها في دول الأطراف: في كوريا، والمكسيك وغيرهما. وهذا دليل آخر على استراتيجية الكفاءة النوعية. من كل ذلك تتبلور لدينا نظرية سياسية للمحليات محل النظرية الاقتصادية التقليدية، والتي ظلت لردح طويل من الوقت تهيمن على فكر الجغرافيين.

التخطيط من أجل التناغم

إن أهم ما نخرج به من النقاش السابق هو أن رأس المال في نهاية المطاف، سواء من خلال دخوله في استثمارات أو إحجامه عن ذلك، هو المسؤول أولا وأخيرا عن إقامة الصروح الصناعية في موقع ما، وهو أيضا المسؤول عن هدم هذه الصروح في مواقع أخرى. ولذا فإن دول المركز في الغرب الأوروبي راحت تتصدى لهذا الجبروت الرأسمالي عن طريق استراتيجية جديدة هي «تخطيط المدن». وتوحي كلمة «التخطيط» أحيانا باستراتيجية مناهضة للرأسمالية بطريقة أو بأخرى. وكنا في الفصل الرابع في عرضنا لنظرية الدولة قد ذكرنا أيضا أن التخطيط قد يستخدم كبديل للحفاظ على مصالح الطبقات المهيمنة وترقيتها. ولقد أضاف ساركسيان (١٩٧٦) إلى ذلك أن التخطيط يسعى أيضا إلى استخدام آثار التجاور لتنمية حال من التناغم الاجتماعي. وتقترن أفكار مخططي المدن بتاريخ طويل من محاولات تثبيت دعائم التمازج الاجتماعي وترقيته. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: لماذا يكون التمازج الاجتماعي أفضل من نظام الفصل بين طبقات المجتمع، هذا الفصل الذي تمليه سوق الإسكان من إيجارات وخلافه على أبناء المجتمع الواحد.

لقد قال المخططون الباكرون للمدن أن تمازج الطبقات في المجتمع يساعد على الرفع من سلوكيات الطبقات الدنيا فيه. وذلك في سعي هؤلاء الآخرين إلى محاكاة سلوكيات جيرانهم الأسعد حظا من الناحية الاقتصادية. وبهذه الطريقة يمكن للسلام الاجتماعي أن يسود المجتمع، فتخف بذلك حدة التوتر والقلاقل. وقد يعد هذا توجها مناهضا لطبيعة الحياة في المدن، أو دعوة إلى العودة إلى «تقاليد القرية»، كما أن هذا التيار يتطلع الى أفكار جديدة عن الفرص المتكافئة بين جميع الأفراد من كل الطبقات، وتمكين الطبقات الفقيرة في المدينة من أن يكون لها قياداتها من الشريحة نفسها. على أن التأكيد على فكرة محاكاة أهل اليسر في المدينة تعني أن المشكلات الاجتماعية قد اختزلت لتتدنى إلى المستوى الفردي، بمعنى محاولة تعليم الإنسان الفقير كيف عليه أن يسلك السلوك الحسن، ويرجع التطبيق العملي لهذه الأفكار إلى جورج كادبوري الذي قام ببناء حي «بوزنفيل» في أطراف مدينة برمنجهام في ثمانينيات القرن التاسع عشر، على أن يكون التمازج الاجتماعي هو الأساس في هذه البقعة التي نظر إليها كمشروع أسري كبير لخلق «مجتمع متوازن» ومثالي. وقد تبنى إبنزير هوارد فكرة إقامة المجتمع المتوازن في المحليات، وتعتبر جهوده أهم مساهمة فعالة في تخطيط المدن. ويعرف كتاب هوارد الآن بعنوان «مدن الحدائق الغناء للمستقبل»، والذي كان قد نشر أصلا سنة ١٩٨٩ بعنوان «الغد المأمول: طريق السلامة إلى الإصلاح الحقيقي»، وهو بذلك يضع حركته الإصلاحية في منظور سياسي. ولم تكن خطة هوارد تتعارض مع القوى السياسية المتحكمة في المجتمع البريطاني، ولكنها وجهت تلك القوى إلى الوجهة السليمة والآمنة. ولم يكن هوارد بحال داعية إلى الثورة، فهو يسعى إلى الإصلاح عن طريق المسالمة، كما هو واضح من العنوان الأصلي لكتابه. والواقع أن فكرة المدن المأمولة عند هوارد تبقى على نظام الأحياء المتفرقة في المدينة، ولا تحبذ فكرة الاندماج الكامل فيها، لأنه يعتقد أن ذلك سوف يؤدي إلى «المساواة المطلقة التي تولد إحساسا بضآلة القدر عند الأفراد (التوسطية) (ساركسيان ١٩٧٦: ٢٣٦).

لقد لقيت هذه الأفكار رواجا في أعقاب الحرب العالمية الثانية في بريطانيا. خاصة أن التضحية بالنفس وبالدماء من أجل الوطن وقت الحرب كانت تشمل جميع طبقات المجتمع من دون تفرقة. الأمر الذي عزز من التوجه نحو إعادة الهيكلة. ومن أولوياتها إعادة تخطيط المدن المستوحاة من أفكار هوارد عن المدن المزدانة بالبساتين. وقد أخذ مخططو المدن في بريطانيا بفكرة الوحدات السكنية المتجاورة في المدينة. وهي فكرة مقتبسة من الولايات المتحدة. ولقد انتعشت هذه المدن الجديدة في كل من الدولتين مع بدايات الحرب الباردة. وصارت صيغة التجاور المتوازنة، حيث تتمتع جميع طبقات المجتمع بالفرص المتكافئة، عنصرا هاما في بلدان العالم الديموقراطي الحر، ليؤكد مصداقية زعمه بأنه «القوة التقدمية في العالم» (ساركسيان ١٩٧٦: ٢٣٩).

على أن هذا التخطيط قد أدى في الولايات المتحدة إلى الفصل العنصري بين البيض والسود حتى تدخل مجلس القضاء الأعلى لفك هذه التفرقة العنصرية في التعليم والإسكان. وتشترك مدينة بوزنفيل في إنجلترا مع مدن ليتل روك وأركانساس في الولايات المتحدة في العمل على إتاحة الفرص المتكافئة للجميع أملا في احتواء الصراع الاجتماعي.

والواقع أن هذه الأفكار كانت قد بدأت في الأصل من عند الرأسماليين الخيرين من ذوي البصيرة وبعد النظر، ثم تبنت الدول نفسها هذه الأفكار في محاولة خلق مواقع للسكنى يسود فيها السلام والتناغم الاجتماعي بدلا من الأماكن القديمة وسجلاتها من الصراع والعنف. على أنه لسوء الحظ ومن سخريات الأقدار أيضا أن التخطيط الذي كان في الأصل عنصرا هاما من عناصر الإصلاح وحل المشكلات في المدينة قد أصبح اليوم جزءا من مشاكل المدينة العصرية.

نظرية جديدة عن سياسات المحليات

ويبقى الجدل ساخنا حول آثار التجاور لا يهدأ: فلقد أخرج جونستون (١٩٨٧)، ومارك ألستر (١٩٨٧) نتائج معاكسة عن نتائج الانتخابات قريبة العهد في بريطانيا، إذ يقدم جونستون دلائل على تأثير المحليات في التصويت

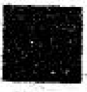
وبالنسبة للأحزاب السياسية. أما مارك ألستر الذي يستخدم تحليلا مختلفا فإنه يقول إن متغيرات المحليات ليست مطلوبة لشرح عملية التصويت لهذا الحزب أو ذاك.

ويمكن تفسير هذا الخلاف بين الباحثين على أنه نزاع بين فرعين من فروع العلم: فحينما يهتم الجغرافيون (مثل جونستون) بالنماذج التي تؤكد أهمية الموقع الجغرافي في العملية الانتخابية، يركز المشتغلون بالعلوم السياسية «مثلما فعل مارك ألستر» على المتغيرات السياسية وتأثيرها على الدولة ككل بما في ذلك العملية الانتخابية. ولا يكاد هذا الموقف للجغرافيين ولا ذاك لعلماء السياسة أن يحسم النزاع، ولذا فإنه في السنوات الأخيرة بذلت محاولات لتجاوز هذا الخلاف بواسطة مشروع يجمع بين الجغرافيا والسياسة في نظرية سياسية للمحليات حيث يتم النقد البناء لآراء طرفي هذا الجدل.

إن النظرية الجديدة عن السياسة في المحليات تعاود الكشف عن مشاركة سكان المحليات في الأمور السياسية. ومن هذا المنظور فإنه ينبغي ألا ينظر إلى هؤلاء السكان في المحليات كمجرد رعايا هامدين عجزة، لا يشغلهم سوى أمور محليتهم، وقد تطبعوا بهذا وركنوا إليه. إن النظرية الجديدة تعيد السياسة من جديد إلى صلب دراسة المحليات، ولكن ليس بالمعنى الضيق في شكل مؤسسات سياسية، قوم لديهم القوة والإمكانات، لكي يجعلوا من محلياتهم أرضية صالحة لتحقيق أهدافهم، وهم بذلك يدافعون عن هذه المحلية ضد أي تهديد يتهددها من الخارج!

سياسات عملية

إن التركيز على آثار التجاور في دراسة المحليات في الجغرافيا السياسية قد أدى إلى تسليط الضوء على أنماط الانتخابات على حساب صيغ أخرى مهمة من الأنشطة السياسية. والمشكلة في هذا الانحياز أن التصويت لمصلحة حزب من الأحزاب في أكثر من محلية واحدة قد يعني أشياء أخرى كثيرة. فباحث مثل سافيج (١٩٨٧ أ) يميز لنا بين السياسات العملية والسياسات



الرسمية التي تعلنها الأحزاب. فالسياسة الرسمية للحزب تتضمن التنافس من أجل الحصول على الحكم. أما السياسة العملية فإنها تتصل بهموم الناس ومكابدتهم من أجل الدفاع عن مصالحهم، وحماية ما عندهم من مكاسب (سافيج ١٩٨٧ أ: ١١). ولا يتضمن هذا الشق الأخير فرض مطالب مباشرة على الدولة بطبيعة الحال. وسوف نخصص هذا الجزء من العرض لدراسة السياسات العملية، ثم نعقب ذلك بعودة إلى السياسات الرسمية عند تناولنا لموضوع الدولة المحلية.

المكان بين الانتعاش والانهيار

من الأمور التي تستحق الانتباه في مفهوم الثقافة السياسية، أن هذه الثقافة قد استخدمت لتفسير الأسباب في الالتزام بمواقف سياسية معينة لمدة طويلة من الزمن. ولهذا السبب فإن كلا من جونستون (١٩٧٦ ب)، وجريفيث وجونستون (١٩٩١) ـ على سبيل المثال ـ قد عاودوا البحث في سياسات منطقة «دكريز» لتعدين مناجم الفحم في القرن العشرين: ففي سنة ١٩٢٦ في أعقاب فشل الأحزاب العام على مستوى بريطانيا كلها، أقام عمال مناجم مقاطعة نوتنجهام نقابة محلية معارضة لتوجهات النقابات الأخرى المتشددة والأكثر شغبا. وفي سنة ١٩٨٥، في أعقاب موجة إضرابات عامة ثانية، أعاد عمال نوتنجهام الكرة فأقاموا نقابة محلية جديدة. وهذا التيار «المعتدل» قد انعكس في الانتخابات على المستوى القومي والمحلي، وأيضا على انتخابات الاتحادات النقابية. وبصفة عامة، هناك ميل لتفسير هذه الاستمرارية في السياسات المحلية على أساس من «راديكالية إقليمية»، التي يحددها كوك (١٩٨٥) في مناطق جنوب ويلز في إنجلترا، وفي منطقة بروفانس في جنوب فرنسا، وفي منطقة إميليا في وسط إيطاليا.

على أن مفهوم الثقافة السياسية الراديكالية لا يكفي لشرح ما يطرأ من تحولات سياسية كبرى على الساحة العالمية، إذ لا توجد منطقة على خريطة العالم في عزلة عما يجري على الساحة الدولية من مجريات

وتقلبات. وكما هي الحال في السياسات التي تنتهجها الدولة، فإن التقلبات صعدا ودنوا في الاقتصاد العالمي، لابد أن تسفر عن مولد «سياسات جديدة» بطريقة تبدل الكثير من الفرص والمعوقات بالنسبة إلى سكان المحليات. ولربما كان صحيحا أن الثقافات المحلية الرأسمالية تساعد في التخفيف من حدة هذه التقلبات والسياسات الجدية. ولربما وجدت هذه السياسات الجديدة لها ما يبررها من خلال الثقافات المحلية، حفاظا على ماء وجه الاستمرارية. إلا أن واقع الأمور يفصح عن تحولات كبيرة في مجريات السياسة المحلية. وينبغي ألا نعتقد أن الاستمرارية في أنماط الاقتراع عند الانتخابات إنما تعكس بالضرورة استمرارية سياسية، ذلك لأن الأحزاب قد تنتهج سياسات مختلفة من حين إلى آخر ، وذلك وفق متطلبات الأوقات. وكنا قد عالجنا هذه النقطة في الفصل السادس عند الحديث عن «السياسات الجديدة» على المستوى القومي. ولا نستبعد قيام سياسات جديدة أيضا على المستويين الإقليمي والمحلي. ويتحدث سافيج (١٩٨٧ ب) عن المسارات المتباينة للمحليات، حيث تتهاوى بعض الثقافات الراديكالية في محلية ما لتنتعش في محليات أخرى.

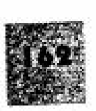
إن المفهوم الأساسي في ربط المحليات بمجريات الأحداث على الساحة الدولية يكمن في تفهم درجة التفاوت في مجال التنمية من بلد لآخر. وليس هذا مصطلحا بديلا للمفهوم الجغرافي التقليدي عن الفروق بين مساحات الدول، الذي يختص بقضايا التباين من حيث المساحة والحجم، وإنما هو توصيف لدرجة التفاوت في التنمية، بحيث تتدرج المساحة في ترتيب هرمي حسب درجتها في سلم التنمية. وهذه الهرمية سمة عالمية، كما هو واضح في مفاهيمنا لدول المركز ودل الأطراف، وهي أيضا سمة قائمة داخل الدولة نفسها، حيث نجد تفاوتا في التنمية يؤدي إلى وجود أقاليم أو محليات غنية وأخرى فقيرة. وعلى هذا الأساس فإن انتعاش أو انهيار المكان يتوقف على عمليات الاستثمار حسبما ترتبط بموجات كوندراتيف للسوقيات. وخير نموذج يوضح هذه الصلة هو التصور الذي وضعته دورين ماسي (١٩٨٤) على طريقة الجيولوجيين من علماء طبقات الأرض: فحيث إن كل مرحلة انتعاش في الاقتصاد العالمي تمثل دورة في

مجال الاستثمار. فإن هذه الدورات الاستثمارية لا تتوزع على مساحة محدودة. لأن المستثمرين عدة ما يختارون أماكن جديدة لنشاطهم. تبدو لهم في توقيت معين أفضل من أماكن سابقة لاستثماراتهم. وهكذا يأتي اختيار المستثمرين لأماكن بعينها مع كل دورة من دورات الاستثمار. تساوقا مع دورات كوندراتيف بين انتعاش وكساد اقتصادي. وبهذه الصورة تبدو كل محلية من المحليات كأنها تملك - وفق المصطلح الجيولوجي - أنماطا متعددة من «الطبقات» الصالحة للاستثمار. تجاوبا مع وقع ونبضات الاقتصاد العالمي. وعلى سبيل المثال فإننا نجد في مناطق صناعية تقليدية في شمال بريطانيا العديد من هذه الطبقات (مراحل استثمار). التي تفصح عن دورات من الرخاء والانتعاش في دورات معينة. ثم دورات فتور وتقلص أو كساد في دورات أخرى. ومعنى ذلك أن المسار الاقتصادي قد تقلب بهذه المحليات ما بين «الازدهار» و«المعاناة المشكلة».

إن الهم الأكبر في سياسة المحليات هو الكيفية التي يتمكن من خلالها الساسة والأهالي في هذه المحليات من مسايرة ما يعن لهم من تقلبات في الاقتصاد العالمي، ومردود ذلك على أحوالهم المحلية. ونحن إذ نقر بالتفاعل بين الثقافات السياسية المحلية ومتغيرات الاقتصاد العالمي، فإنه يتوجب علينا أن نفتش عن الممارسات الفعلية والعملية للسياسات في المحليات، كي تكتمل أمامنا الصورة تماما.

إستراتيجيات عملية

وضع هيرشمان (١٩٧٠) نموذجا بين فيه سبل المعارضة في المحليات في شكل ثلاثية من: هجرة المكان، أو الاحتجاج العلني، أو الولاء على مضض، وهي جميعا استجابات متباينة كردود فعل للمشكلات التي يلقاها الأهلون في المحليات. وتعني الهجرة الانسحاب من المكان بحثا عن العمل في موقع آخر، وهو الأسلوب الأكثر شيوعا في إنعاش موقع جديد أو إعادة الإنعاش إلى موقع آخر. ويمكن الاستدلال على مناطق الانتعاش الاقتصادي وفق مستويات الهجرة العالية إلى هذه المناطق. كما أن مناطق



المعاناة، تتضح هي أيضا على ضوء هجرة الأيدي العاملة عنها إلى مكان آخر. أما «الولاء» فهو ينبئ بقبول العاملين ولو على مضض للظروف الحرجة التي يمر بها الموقع. ولا يرجع الولاء هنا لأسباب أيديولوجية أو ثقافية تميل إلى الاعتدال. وإنما لأنه الخيار العقلاني بالبقاء حيث هم تخوفا من الإحباط في مكان آخر. وتوجسا من العواقب الوخيمة إن هم سلكوا سلوكا مغايرا. ويعبر هذا الموقف عن تقييم العاملين لمجريات الأمور تقييما واقعيا في مواجهة المواقف الطارئة أو الحرجة.

أما مفهوم هيرشمان عن «الاحتجاج العلني» فإنما ينطوي على المعارضة الجهرية سعيا وراء التغيير إلى الأفضل. ويضيف جونستون (١٩٩٢ أ: ٢٣٦ - ٢٤٠) ثلاثة أشكال للمعارضة المحلية: الاحتجاج من خلال القنوات الشرعية، كالإدلاء بشهادة أمام لجان تقصي الحقائق في بريطانيا، أو من خلال التظلم لدى ساحة القضاء في الولايات المتحدة، أو «الاحتجاج المنظم» بمعنى توسيع دائرة المعارضة لتشمل «الرأي العام» من خلال تنظيم التماسات عدة للجهات المسؤولة أو عقد الاجتماعات العامة للتعبير عن الشكوى، أو تنظيم المسيرات الغاضبة والمظاهرات، ثم هناك رد الفعل المباشر للتصدي لأذى وقع بالفعل، أو للحيلولة دون ضرر قادم، وذلك من خلال الاعتصام داخل موقع العمل، أو احتلال المساكن الخالية من السكان والمصانع مغلقة الأبواب، وما شاكل ذلك. وهذه الأشكال من الاعتراض المباشر عرضة للتبدل والتحول مع مرور الوقت واختلاف المواقع.

ويقدم ساڤيج (١٩٨٧ أ) صورة لهذه السياسات العملية من ضروب المعارضة في إنجلترا، في الفترة السابقة لصدور قوانين الضمان الاجتماعي. وهو يركز على أهم المشكلات التي يعاني منها أبناء الطبقات العمالية، وعلى رأسها عدم الشعور بالأمان على مستقبلهم ولقمة العيش لهم ولذويهم. وفي بعض الأحيان كان أرباب العمل يقدمون دعما ماديا للعمال في شكل حصة من الخضراوات والفاكهة، ولكن الأسر العمالية كانت تعتمد أساسا على الأجور التي يتحايلون بها على سد حاجاتهم اليومية الملحة. ولهذا فإن السياسة العملية قد انحصرت في قضية الأجور، لأنها الضمان الوحيد الثابت لهم ولذويهم.

وهناك ثلاث طرق يعبر بها العمال عن عدم شعورهم بالأمان (سافيج ١٩٨٧ أ):

(١) سياسة عملية يشترك فيها أصحاب العمل والعمال معا في إقامة هيئات جماعية لتأمين العمال ضد الكوارث، ولضمان لقمة العيش اليومية. ويشمل ذلك إقامة الجمعيات التعاونية، وجمعيات الصداقة.

(٢) قيام النقابات العمالية بدورها في مواقع العمل لمباشرة تنفيذ هذه الضمانات والتأمينات. ولا يعني هذا مجرد المساومة من أجل رفع الأجور. وإنما الأمر يتجاوز ذلك بحيث تتمكن النقابات من الإشراف الكامل على مواقع العمل والعاملين فيه. ويشمل هذا النشاط الاتفاق على شروط الالتحاق بالوظائف، وتوصيف الوظيفة لوضع الشخص المناسب في الموقع المناسب.

(٣) الضغط على الدولة كي تتدخل وتقوم بواجبها نحو تأمين العمال من خلال شبكات «الضمان» الاجتماعي. وقد تمخض عن هذه السياسات العملية في نهاية المطاف أن اضطلعت الدولة بكفالة الرعاية الاجتماعية للعمال بصفة رسمية.

ويخلص سافيج إلى أن هذه البدائل من السياسات العملية تبين أن مجرد الاعتماد على أنماط الانتخابات لاستنباط أشكال السياسات المحلية قد يكون منهجا مضللا: ففي العشرينات من هذا القرن ـ على سبيل المثال أصبحت مناطق جنوب ويلز، وشفيلد معاقل محلية قوية تؤيد حزب العمال. ولكن هذا التأييد كان ينبني على سياسات عملية مختلفة تماما. فعندما صدر قانون الإسكان سنة ١٩١٩ لتشجيع إقامة مساكن شعبية بإشراف مجالس المدن، قوبل هذا القانون بردود فعل متباينة: ففي مدينة شفيلد تبنت الدولة بناء المساكن الشعبية بإيجارات منخفضة تدعمها الدولة، أما في جنوب ويلز فقد بُنيت المساكن الشعبية بواسطة «نوادي الإسكان» نتيجة لمفاوضات ثنائية بين أصحاب العمل والعمال أنفسهم. وقد جاءت هذه الخطوة في جنوب ويلز بمنزلة «الحلول الذاتية» لمشكلة الإسكان.

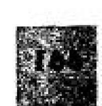
إن هذه السياسة من الحلول الذاتية، إلى جانب هجرة العمال إلى بعض مواقع العمل الأخرى في عشرينات هذا القرن تكشف عن أن دور مجالس المدن في إعادة توزيع المساكن، وتخفيض الإيجارات كان على رغم هذا دورا قاصرا وغير شامل. ولهذا فإن المجالس الشعبية الإقليمية التابعة لحزب العمال قد انتهجت سياسات مختلفة تماما. ولكن لماذا تنتهج المحليات سياسات عملية مختلفة؟ يعتقد سافيج (١٩٨٧ أ) أن البنية الاجتماعية لكل محلية على حدة تفرز سياسة محلية مختلفة عن المحليات الأخرى. وتدخل في هذا الإطار عوامل تتصل بالفروق في نمط الصناعات المحلية، فعلى سبيل المثال تتيح مجالات الحرف اليدوية الصغيرة في الورش جوا من التفاهم والتآزر بين العاملين فيها. مما يقرب من منهج السياسة العملية المتضافرة. في حين أن المواقع الصناعية الكبرى التي تكون فرص الإصابة في العمل فيها أمرا متكرر الوقوع، تدفع العاملين فيها إلى الاستنجاد بالدولة لتأمين حياتهم.

وفي جميع الأحوال فإن هذه الطرق الثلاث من استجابات العمال للمشكلات التي تواجههم، تتأثر أيضا بالعلاقات القائمة بين الذكور والإناث في المحليات الصناعية: فحيثما تعتمد الأسرة على الأجور التي يتلقاها العمال الذكور، يتشكل الكفاح السياسي عن طريق النقابات العمالية. أما عندما يكون أفراد الأسرة من ذكور وإناث من العاملين، كما هي الحال في مواقع صناعة النسيج، فإن الأوضاع تتطلب تدخل الدولة لضمان الرعاية الاجتماعية للأسرة العاملة ككل.

إن هذا التداخل والتفاعل في البنية الاجتماعية للمحليات، وما ينتج عنه من سياسات يرسم لنا صورة مركبة أشبه ما تكون بتشكيلة الفسيفساء (الموازيك) من سياسات متنوعة ومتباينة على مساحة عريضة من المحليات. وقد خرج سافيج (١٩٨٧أ) بهذه الصورة من واقع دراسة أجراها على الطبقة العمالية في صناعة النسيج بمدينة بريستون في مقاطعة لانكشاير الإنجليزية. وهناك شقان مهمان في هذه الصورة، يتصلان بموضوع بحثنا في المحليات: ففي أواخر القرن التاسع عشر تحولت مدينة بريستون عن راديكاليتها القديمة لتصبح معقلا من معاقل التأييد لحزب

المحافظين، وذلك عندما صوتت غالبية الطبقة العاملة فيها لمصلحة هذا الحزب. فمني مرشحو حزب العمال فيها بخيبة أمل كبيرة. ولا يعتبر ساڤيج هذا التحول لونا من ألوان التسامح أو الغيرية من جانب الطبقة العمالية. وإنما يرى فيه رد الفعل الطبيعي لشعورهم بعدم الأمان على مستقبلهم وذويهم في وقت أصيبت فيه القاعدة الصناعية في المدينة بالتدهور. وفي هذه الآونة الحرجة، خرج حزب المحافظين على الناس بأجندة سياسية عرفت باسم «ميثاق الإمكانات الجديدة»، التي لقيت تأييدا واسعا لدى النقابات العمالية عن الراديكالية القديمة إلى الولاء لحزب المحافظين من صميم الاستراتيجية الاقتصادية السياسية. بمعنى أن برنامج حزب المحافظين قد إلتقى عند هذا المنعطف مع سياسات الواقع على أرض المحليات. ولم يقدر لحزب العمال أن يستعيد نفوذه الضائع في مدينة بريستون إلا في العشرينيات، بعد أن يستعيد نفوذه الضائع في مدينة بريستون إلا في العشرينيات، بعد أن تبني سياسة عملية جديدة من الضمان الاجتماعي والكفالة الاجتماعية تحت مظلة الدولة. كما أن لجان حزب العمال في البلديات سارعت في تنفيذ هذا النهج الاشتراكي، الذي يتساوق مع السياسات العملية المحلية. وهنا نجح حزب العمال في استعادة ثقة العاملين في مدينة بريستون، وصادفوا النجاح المرموق في المعركة الانتخابية.

ونجح حزب العمال في الوصول إلى الحكم في أعقاب سنة ١٩٤٥ بفضل برنامجه السياسي الجديد، الذي تضمن قوانين الضمان الاجتماعي. وتعد هذه الخطوة لبنة مهمة في بناء قواعد السياسة المتناغمة للدولة الديموقراطية الليبرالية الاشتراكية، والتي عرضنا لها في الفصل السادس. وفي السنوات الأخيرة لوحظت زيادة في نسبة استقطاب أصوات الناخبين على ساحة عريضة للتوزع الجغرافي، وذلك مع تضاؤل أثر التكتل الطبقي القديم في نتائج الانتخابات (جونستون ١٩٨٥). ويستخدم ساڤيج (١٩٨٧ ب) نظرية سياسية للمحليات لشرح هذه الظاهرة: فطبقا لدورات كوندراتيف في موجات السوفييت، يتم التحول في مناطق العالم على درجات متفاوتة. وينسحب هذا أيضا على البلد الواحد، ففي بريطانيا مثلا

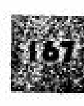


كان هناك تفاوت في درجة الرخاء بين محلية وأخرى. الأمر الذي يضيف إلى السياسات المحلية مضاعفات جديدة، إذ إن سكان المناطق الفقيرة يتحفزون للمطالبة بإصلاح أحوالهم في مجالات العمل والإسكان. ومن ثم فإن السياسات العملية في المحليات تلتقي مع توجهات حزب العمال الحاكم. أما في المناطق الأسعد حظا، فإن الطبقة العاملة، وكذا الطبقة الوسطى من أصحاب العقارات تستفيد الشيء الكثير من دورة الانتعاش الاقتصادي في مواقعهم. الأمر الذي يجعلهم متعاطفين مع سياسة السوق الحرة التي يتبناها حزب المحافظين. وينتج عن هذا التناقض في التصويت هنا وهناك، أن يتوارى النمط القديم من التحزب الطبقي عند الانتخابات، لتتولد سياسة جديدة من السياسات المتسقة العملية. وحيث إن المناطق الفقيرة كانت في السابق تنحاز إلى حزب العمال، والمناطق الغنية تنحاز إلى حزب المحافظين. فإن التحول الجديد القائم على ركيزة المحليات يفضي إلى نمط جديد من آثار التجاور (بما في ذلك المعاقل التي تؤيد العمال والأخرى التي تؤيد المحافظين) دون الحاجة إلى افتراض تنظير لعملية غامضة عن آثار التجاور في خلق السياسات المحلية.

ومع أن النتائج التي توصل إليها سافتيج مستقاة من واقع الأمور في بريطانيا، إلا أن المفاهيم التي يستخدمها قابلة للتطبيق على نطاق واسع في بلدان أخرى غير بريطانيا.

سياسات بديلة للمحليات

حتى هذا المنعطف من النقاش كنا نولي اهتماما خاصا بالأسرة أو البيوتات على أرض الواقع في السياسة العملية للمحليات، وهذا أمر طبيعي لأن الأسر تعتمد على المحليات اعتمادا كاملا في حياتها المعيشية من يوم إلى آخر. على أننا هنا سوف ندخل على هذه السياسة المحلية عنصر رأس المال حتى تكتمل الصورة. إن أصحاب رأس المال لابد من أن يضعوا المحليات في اعتبارهم، لأنهم يستثمرون أموالهم في تلك المحليات. وتتلخص الاستراتيجيات العملية لرأس المال في ثلاثة اختيارات (هارفي ١٩٨٥):



(١) مواجهة المنافسين الآخرين من أصحاب رأس المال بزيادة استثماراتهم في محلية بعينها، للحصول على إنتاج سلعي أكثر كفاءة وجودة.

(٢) نقل الاستثمار إلى محلية جديدة تتمتع بظروف أفضل من سابقتها (وقد فصل جوردون هذه النقطة كما رأينا).

(٣) إقامة ائتلاف رأسمالي في المحلية القائمة بالفعل، التي قد أثبتت فعاليتها الإنتاجية. ويعد كوكس ومير (١٩٨٨: ٣٠٠) هذا الاختيار الثالث بمنزلة «اقتناص الفرصة المواتية عندما تتعزز جدواها في محلية بعينها». وهذه الاستراتيجية هي الشائعة في الولايات المتحدة، حيث يتم تشجيع استثمارات رأس المال في المحليات عن طريق سن القوانين التي تحول دون الاحتكارات، وذلك عن طريق خلق بنوك ومرافق وخدمات عامة محلية الطابع تماما. ويعتقد كوكس أن هذه الائتلافات الاستثمارية تمثل أحد نمطين من أنماط «سياسات التسابق» كما يطلق عليها. أما ما يعرف باسم سياسة الشرائح الاجتماعية في المحليات، فإنها لا تظهر إلا عندما تكون الأولوية في تمويل احتياجات الطبقة العاملة من سلع استهلاكية وغيرها فوق الاعتبارات الربحية لرأس المال المستثمر. ويعتمد هذا، بطبيعة الحال، على المتغيرات التي تطرأ على ميزان القوى بين رأس المال والعمالة. ويعبر النموذج الذي قدمه جونز (١٩٨٦) عن سياسة ميشيجن ما بين عامي ١٩٦٥ و١٩٧٩ ممثلا لسياسة الشرائح الاجتماعية في المحليات. وتنصب سياسات المحليات على المستوى الإقليمي على تعبئة الرأي العام في المحليات وتهيئتهم ليصبحوا مستهلكين محليين، بمعنى الاعتماد الكامل على السلع المنتجة محليا. وبهذا تنشأ الائتلافات المحلية بين رأس المال المستثمر في المحلية والأسر التي تمتلك العقارات ومع الجهات المسؤولة عن التعليم وغيره من الخدمات. وينتج عن هذه الائتلافات المحلية ما يعرف باسم سياسة «التضافر من أجل الانتعاش». وفي وصفه لهذه السياسة الجديدة في ميشيجن بعد عام ١٩٧٩، يقول جونز إن حاكم الولاية نفسه يقوم بدور الداعية لإقامة الشركات العملاقة. ويورد ديفيز (١٩٨٨ ـ ١٩٩١) صورة لسياسة التنافس الإقليمي في مجال الاستثمار من واقع ما يجري في مدينة تاينسايد بإنجلترا، حيث تحول مجلس بلديتها «الاشتراكي» إلى مجلس بلدية «رأسمالي».

ويعتقد كوكس (١٩٨٨) أن ما يجري الآن ما هو إلا صورة من صور الهيمنة للسياسات الإقليمية في المحليات. وفي جميع الأحوال، فإن سياسة المحليات وقف على التطورات وما تمليه المواقف من ضرورة، سواء على الصعيد المحلي أو العالمي. ويلاحظ أن السياسات الإقليمية أكثر شيوعا في الولايات المتحدة عنها في بلدان الغرب الأوروبي (راجع رأي ديفيز في ذلك ١٩٨٨ ـ ١٩٩١): ففي بريطانيا ـ على سبيل المثال ـ سعت السلطات المحلية إلى اتخاذ مبادرات اقتصادية على المستوى المحلي، تعبر عن توجهات للشرائح الاجتماعية في تلك المحليات (بودي ١٩٨٤). وهذه السياسات المحلية تقودنا في نهاية المطاف إلى الخوض في الممارسات السياسية الأكثر رسمية، والدولة المحلية.

الدولة المحلية

تتوزع المؤسسات في الدولة القومية العصرية على أكثر من نطاق جغرافي واحد، إذ تذخر كل دولة إقليمية بمؤسسات تعمل على مستوى المحليات في مجالات متعددة، من تعليم، وإسكان، ووسائل نقل، واستغلال للأراضي، وما شاكلها. ويشار إلى هذه الأنشطة جميعا على أنها «الدولة المحلية» تمييزا لها عن أنشطة الدولة على المستوى الشامل لأرضها والتي يشار إليها عادة «بالدولة المركزية»:

على أن مفهوم هذه «الدولة المحلية» مشوب بالكثير من الغموض، مع ملاحظة أن استخدام مصطلح «الدولة» في هذا السياق لا يعني في أي حال «السيادة» التي هي خصيصة الدولة فقط. ولهذا السبب يميل بعض الكتاب إلى التشكيك في هذا الاستخدام لهذا المصطلح، واقترحوا، مصطلح «الحكم المحلي» كبديل دون أن يؤثر هذا في المعنى المقصود (دنكان وجودوين ١٩٨٢). ولو أننا ننصاع لهذا التحفظ، فإنا سوف نخسر الشيء الكثير: ذلك لأن مصطلح «الحكم» أو الحكومة لا يعني أكثر من تطبيق السلطة في المحليات، في حين أن مصطلح «الدولة» يعني سلسلة من العلاقات الأكثر شمولا، تتضح من خلالها السياسية الرسمية للمحليات.

وعلى ثقل هذا المعنى وضعت الدولة المحلية في مكانها اللائق في النظرية الجديدة لسياسات المحليات. وهذا ما سوف نستكشفه في العرض التالي.

طبيعة الدولة المحلية

إذا كانت السلطة الرسمية هي الخصيصة الكبرى للدولة القومية. فلماذا إذن لا ينظر إلى هذه الدولة القومية كهيكلة لحكومة واحدة. إن الواقع على الساحة الدولية يشير إلى أن الدولة على هذه الشاكلة أمر غير وارد في منظومة العالم الاقتصادية. لأن هناك أطرافا أخرى مهمة داخل هذه الدولة ذاتها. وبخاصة الدولة المحلية. في إطار هذه الدولة القومية. ويتجلى لنا هذا عندما نتفحص جانبين مهمين في الدولة العصرية:

(١) إن مؤسسات الدولة تتألف من بيروقراطية واسعة المجال والنشاط في طول البلاد وعرضها، والتي تعمل منظماتها من خلال دوائر محددة في بنية هرمية. ويرجع ذلك إلى أن اللامركزية في الإدارة أكثر كفاءة وفاعلية من سياسة إصدار القرارات من مركز الدولة البعيد، حيث تتحوصل السلطة المركزية. وعلى سبيل التندر نقول إن العاصمة - مثلا - ليست في حاجة إلى أن تشير على المدن الإقليمية وغيرها من المحليات بكيفية التخلص من القمامة فيها.

(٢) تحتاج الحكومة في كل الدول لكي تقوم بواجبها إلى الشرعية، ولا تتأتى لها هذه الشرعية إلا مع تسليم الدولة بدور المحليات - على اختلاف تقاليدها - في الاضطلاع بإدارة شؤونها بنفسها. وهذه الشراكة في الحكم سمة قوية نلحظها في الولايات المتحدة، وإن كانت فكرة أن يكون للأهلين في المحليات رأي في تسيير أمورهم قد باتت مقبولة في أغلب دول العالم. وهذه الصيغة التي تجمع بين الكفاءة في الإدارة وشرعية الحكم هي ما نسميه بالدولة المحلية. ومن الطبيعي أن يتباين التوازن بين الإدارة والحكومة من مكان لآخر ومن وقت لآخر أيضا، ولذا فإنه من الناحية العملية يكون شكل الدولة المحلية وفقا على هذين السياقين من مكان وزمان. أما من الناحية النظرية فإن طبيعة الدولة المحلية تبقى ثابتة كما هي.

كانت كوكبيرن (١٩٧٧) هي أول من أدخل مصطلح «الدولة المحلية» إلى ساحة الفكر، وذلك من خلال بحث أجرته على الممارسات السياسية في واحدة من ضواحي مدينة لندن. ولقد استخدمت هذا المصطلح لتؤكد على حقيقة مؤداها أن الحكم المحلي الذي تصدت لدراسته يمثل جزءا متمما للدولة الرأسمالية. وهي تستخدم في ذلك نظرية ماركسية عن الدولة، حيث تبرز الدولة المحلية من خلال ما تؤديه من مهام وأنشطة، خاصة في تواصل «الناتج الاجتماعي» بمعنى أن الدولة المحلية هي الأداة التي تتمكن الطبقة الحاكمة من خلالها من الإشراف على الاحتياجات الاجتماعية للأسر والبيوتات، بما يعود في نهاية الأمر بالفائدة على رأس المال نفسه.

على أن كلا من دنكان وجودوين (١٩٨٨: ٣٤) ينتقدان هذا التنظير لأنه «متدرج من أعلى إلى أسفل» في رؤية أحادية. ولذا فإنهما يتساءلان: إذا كان الأمر كذلك، فلم إذن نجد تاريخا طويلا من التوتر بين المركز والمحليات داخل الدولة الواحدة، ما دامت الدولة المحلية هي بالدرجة الأولى مجرد وكيل للسلطة المركزية؟

أما سوندرز (١٩٨٤) فقد طور رؤية كوكبيرن ليبلور نظرية عن «ثنائية الدولة»، حيث تعمل الدولة على المستوى العام، والدولة المحلية «على المستوى الآخر في مساقين متمايزين من الناحية السياسية: ففي المركز نجد سياسة الطبقة الحاكمة وقوامها قضايا الإنتاج، أما في الدولة المحلية فنجد سياسة الحد من الاستهلاك عبر الفواصل الطبقية. وحيث إن الدولة المركزية تعنى بمتطلبات تراكم رأس المال، في حين تركز الدولة المحلية على مشروعية هذه المتطلبات، فلا مفر إذن من قيام التوتر بين المستويين (المركزي والمحلي). ولكن هذا الرأي قد قوبل أيضا بالنقد الشديد: فمن الناحية العملية يصعب أن نجد ما يعزز هذه القسمة بين رأس المال ومشروعية الاحتياجات، ففي كل من المستويين (المركزي والمحلي) نجد قضايا الإنتاج والاستهلاك متلازمة واحدتها بالأخرى، سواء على مستوى المركز أو على المستوى المحلي. وعلى هذا فإن هذا التقسيم إلى مستويين يصبح من الناحية النظرية نمطا إستاتيكيا متحجرا للعلاقات

الاجتماعيـة وللدولة نفسها. ومن هنا تصبح هذه النظرية الثنائية، غير تاريخية. ولابد لنا من البحث عن رؤية أكثر رحابة للدولة المحلية، تتجاوز النمط السائد في أغلب الدراسات التي أجريت حول هذا الموضوع (دنكان وجودوين ١٩٨٨).

ولعل أهم ما يميز الدولة المحلية هو الغموض الذي يكتنف الدور الذي تضطلع به. حتى إن كيربي (١٩٨٧ : ٣٠) قد وصف هذا الدور بأنه «وضع سياسي غريب». ومرجع الغرابة هنا أن الدولة المحلية تمثل - من جانب - جزءا من جهاز الدولة، ومن جانب آخر قد تصبح أداة المعارضة ضد الدولة. ويرجع دنكان وجودوين هذه الفكرة إلى مليباند (١٩٦٩)، ومنهما يستلهمان نظرية «أداتية» للدولة المحلية. ولكأنها «سيف ذو حدين» (دنكان وجودوين ١٩٨٨ : ٤١ - ٤٦). ومرة أخرى لابد من التأكيد على أن التفاوت في التنمية من محلية لأخرى داخل الدولة هو الذي يدفع الدولة المركزية إلى تنظيم وكلاء محليين يتولون إدارة شؤون محلياتهم وفق متطلباتها المتباينة. ويعني هذا التباين أن المصالح الملحة في المحليات، والتي تختلف عن المصالح السائدة لدى حكومة المركز، هي التي تملي على المحليات انتهاج سياسات مختلفة عن سياسة المركز. ومن البدهي أن يؤدي هذا المسلك إلى تبني الدولة المحلية لدور مناهض لتوجهات السلطة المركزية، يتجاوز مجرد الاطلاع بمهمة وظيفية أو إدارية. وتلكم المناهضة بالذات هي التي تميز مفهوم الدولة المحلية على وجه التحديد (دنكان وجودوين ١٩٨٨).

الدولة المحلية كأداة

إن التوازن بين دور الدولة المحلية كأداة للدولة من ناحية، و دورها كأداة للمحليات يختلف بالدرجة وفق ملابسات الأمور السياسية. وسوف نعرض هنا لمثالين متناقضين، قبل أن نخوض في قضية الصراع أو الصدام بين المستويين ومتغيرات ذلك الصراع أو الصدام. لقد كان التوتر بين الدولة المركزية والدولة المحلية من الملامح الواضحة في السياسة البريطانية

منذ الثمانينيات. فلقد حصل حزب المحافظين على تفويض من الناخبين بأن تقوم الحكومة بتخفيض الإنفاق الحكومي العام. في الوقت نفسه الذي تبنت فيه مجالس الحكم المحلي التابعة لحزب العمال سياسة مقاومة هذا التخفيض أو الحد من الخدمات المقدمة للشعب. وقد أدى هذا الموقف إلى نشوب صراع كلاسيكي بين المركز والمحليات، داخل أجهزة الدولة، ووقع الصدام بين المستويين في جميع القطاعات الخدمية، مثل التعليم، والإسكان، والنقل، والتخطيط.

وجاءت ردود أفعال الحكومة المركزية في أشكال مختلفة: كانت أيسر السبل أن تنتزع الحكومة بعض الصلاحيات من أيدي السلطة المحلية إلى السلطة المركزية، كما حدث في مجال التعليم مثلا، عندما قامت الحكومة المركزية بوضع «منهج تعليمي قومي» للدولة ككل، مع تحفيز المدارس على أن «تتحرر» من قبضة السلطة المحلية، وذلك بأن تتلقى تمويلها مباشرة من العاصمة. ومن الحلول الأخرى أيضا قيام الحكومة المركزية بنقل اختصاصات بعض القطاعات العامة إلى هيئات أو لجان يُعين طاقمها من قبل الحكومة المركزية، مثلما حدث في قطاعات التنمية، واستغلال الأراضي في بعض المدن. كذلك لجأت الحكومة إلى نقل بعض القطاعات العامة، كالنقل والمواصلات والإسكان، إلى قطاعات خاصة، وبهذه «الخصخصة» قصدت الحكومة المركزية إلى أن تقلم أظافر السلطة المحلية. وأيضا تخطت الحكومة المركزية الدولة المحلية، عندما راحت تخاطب أولياء الأمور والأهالي في المحليات بطريقة مباشرة في قضايا التعليم والإسكان، ومن دون الاكتراث برأي وموقف السلطات المحلية. ويتضح تدخل الحكومة المركزية في شؤون المحليات بشكل سافر في فرض رقابتها على ميزانيات الحكم المحلي، حتى تغل بذلك يد السلطة المحلية في مجال الإنفاق، وفرض ضرائب جديدة على الأهالي. وأخيرا قد تلجأ الحكومة المركزية إلى إلغاء الحكم المحلي نهائيا، وهذا ما تم بالفعل في إنجلترا، إذ ألغيت السلطة المحلية في سبع مدن كبرى في المقاطعات، التي كانت تمثل ساحة المعارضة لسياسة حكومة المحافظين.

ولقد قوبلت سياسة حكومة المحافظين هذه بمعارضة، حتى من جانب بعض السياسيين المحافظين أنفسهم في المحليات، إلى جانب معارضة حزب العمال بطبيعة الحال. ولكن الأمور في بريطانيا تجعل السلطة الرسمية للدولة المركزية فوق كل الاعتبارات الأخرى، كما أن مجلس العموم على استعداد دوما للامتثال لتوجهات الحكومة، فهي على كل حال صاحبة الأغلبية البرلمانية.

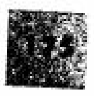
أما في الولايات المتحدة، فإن الموقف مختلف تماما، ذلك أنه في أغلب الأحيان تكون السلطة المحلية في أيدي الطبقة الوسطى وذويهم، للحيلولة دون تحرش السياسة المركزية بسياسة المحليات. ويتضح هذا بشكل خاص في قضايا التعليم والإسكان داخل المناطق الكبرى، التي تنقسم إلى وحدات حكم محلي متعددة ومستقلة: فمنطقة نيويورك أو شيكاغو - على سبيل المثال - تحوي أكثر من ألف وحدة حكم محلي مستقلة. ولقد أحصى جونستون (١٩٨٢ ب). عدد ٨٠.٠٠٠ وحدة من مجالس بلدية ومجالس أحياء في الولايات المتحدة، بمعنى وجود مجلس لكل ٣٠٠ نسمة من السكان. ويرتبط هذا التفكيك السياسي بفكرة تفريغ مناطق المدن الكبرى إلى عدد من الضواحي والأحياء. ولعل أهم فائدة تجنى من هذا التقسيم هي ضمان دقة الإشراف على الأراضي وطرق استغلالها: ففي قطاع كنيتيكت التابع لمدينة نيويورك - مثلا - خصصت نسبة ٧٥٪ من الأراضي للإسكان، بواقع ٤.٠٠٠ متر مربع أو يزيد لكل واحدة سكنية. وقد وضعت هذه السياسة خصيصا لتعبر عن واقع الفصل الاجتماعي الذي هو من سمات الصراع الطبقي في الولايات المتحدة. وبهذا الفصل المكاني تعفي الضواحي الغنية نفسها من أي مساهمة في تمويل الخدمات الخاصة بوسط المدينة الفقيرة. كما أنه يخفف من عبء المدينة في تسيير عجلة الخدمات العامة (كوكس ١٩٧٣). وقد نجحت هذه الضواحي (الدول المحلية) في أن تحافظ لنفسها على هذا التمايز «العنصري» في القضايا التي رفعت إلى ساحة القضاء ضدها «كأحزمة محلية» (جونستون ١٩٨٤). وقد اتضح هذا التمييز في المدن بالولايات المتحدة بشكل صارخ في مجال التعليم. على أن الحكومة المركزية وجدت لزاما عليها أن تتدخل، وقد

نجحت من خلال القضاء أن تجبر الدول المحلية على الانصياع لمفاهيم عدم التفرقة على أساس عنصري. وفي الأصل جاءت هذه المعركة في الولايات الجنوبية على أساس «الفصل بالتساوي» بين البيض والسود. أما في الشمال فإن الفصل في الأحياء السكنية كان يحتوي ضمنا على فصل في المدارس أيضا. ولكن الحكومة المركزية لجأت مرة أخرى إلى ساحة القضاء، واستقر الأمر على استبدال مدارس الأحياء (المنفصلة) بمدارس «مختلطة»، ينتقل إليها التلاميذ من مختلف الأحياء بسيارات المدرسة. وقد نتج عن هذا أن بادر الكثيرون من السكان البيض إلى «الهروب» للسكن في أحياء بعيدة للحيلولة دون دخول أولادهم في هذه المدارس المختلطة. وفي سنة ١٩٧٤ حاولت مدينة ديترويت التغلب على هذه المشكلة بتسيير خطوط من الأوتوبيسات تغطي جميع الأحياء فيها، ولكن القضاء رد هذا المشروع على أعتابه (جونستون ١٩٨٤).

يتضح من هذا أن الممارسات من خلال السياسات الدستورية قد مكنت للدولة المحلية من أن تصبح الأداة الأولى للأسر والبيوتات في حماية استقلاليتها والإعلان عن هويتها المحلية. على أن ما نجح أهل الضواحي في الولايات المتحدة في تحقيقه ليس متاحا لأهل الضواحي في بلدان أخرى، لأن هذه الخاصية (التقسيم إلى كوميونات أو ضواحي) إن هي إلا ترجمة للأيديولوجية السائدة في المجتمع الأمريكي. وقد مكن هذا الوضع للمحليات في الولايات المتحدة من أن تلعب دورا مهما وفعالا في المجتمع، كما أنها مثال واضح يصور أهمية الدور السياسي الذي تلعبه المحليات.

الاحتمالات المتغيرة للصراع

يؤكد دنكان وجودوين (١٩٨٨) على أن الصراع الحالي القائم بين الدولة على المستوى المركزي والدولة على المستوى المحلي في بريطانيا يعكس حلقة من سلسلة طويلة في هذا الصراع، وعلى حد تعبيرهما: «ينبغي ألا ينظر إلى هذه المجموعة من التشريعات التي تبناها حزب المحافظين على



أنها حدث منفرد فرض نفسه استجابة للأزمة الاقتصادية الحالية. أو كمفردات لأيديولوجية مسز تاتشر (التاتشرية)، وإنما كحلقة أخرى قريبة لعهد من مرحلة طويلة حاولت فيها الحكومة المركزية إعادة هيكلة العلاقات بين المركز والمحليات» (دنكان وجودوين ١٩٨٨: ٣). ويلاحظ أنه مع كل دورة من ندوات كوندراتيف للركود الاقتصادي. تعاد هيكلة الدولة المحلية: ففي الثلاثينيات من القرن التسع عشر صدر «قانون الفقراء» لإعادة تنظيم توزيع الدعم على مستوى الأحياء الصغيرة في شكل اتحادات أبروشية»، بدلا من النظام القديم على مستوى الأبروشية (الضاحية) الكبرى. وذلك لوقف التيار المتزايد لنفوذ المحليات. وفي الثمانينيات من القرن نفسه أعيد رسم خارطة الحكم المحلي مع الأخذ في الاعتبار المشكلات المتزايدة في المدن. وفي عشرينيات القرن العشرين، في «السياسات المبكرة لوقت الأزمة» والتي ناقشناها في الفصل السادس، ثم أُصدرت بعض القوانين الجديدة للحد من النشاط المتنامي لسلطات الحكم المحلي. وهكذا نصل إلى الهيكلة الجديدة للحكم المحلي في السبعينيات في السياسات الجارية حاليا، لإصدار تشريعات لخلق جو من التعاون والتفاهم بين الحكومة المركزية وسلطات الحكم المحلي أو «دول المحليات».

وتمثل مقارنة آخر مرحلة من مراحل الكساد الاقتصادي مع الأوضاع الراهنة أهمية خاصة في مناقشتنا، ذلك أن «سياسات أوقات الأزمة» التي تبنتها الحكومة البريطانية قد تزامنت مع قيام حزب العمال كحزب كبير في بريطانيا. ومع أن هذا الحزب لم يحرز نجاحا مرموقا على المستوى الشعبي آنذاك، إلا أن التنمية غير المتكافئة في المحليات كانت تعني أن حزب العمال سوف يكسب إلى صفوفه أصوات السلطة المحلية. ثم نشب الصراع بين المركز والمحليات، لأن حزب العمال قد تبنى برنامج الإنفاق في وجوه الرعاية الاجتماعية، الذي كان وقتها لا يتفق مع سياسة الدولة المركزية من تقشف وحد من الإنفاق العام (ماكنتير ١٩٨٠). على أن التحدي الأكبر للدولة المركزية قد جاء من واحدة من ضواحي لندن (London Borough) في شكل «تمرد شعبي» تؤازره سلطة

الحكم المحلي، فيما عرف باسم «الانتفاضة الشعبية» (برانسون ١٩٧٩). فلقد عمد الأعضاء المنتخبون للحكم المحلي إلى الإفراط في توزيع الدعم لفقراء الضاحية بشكل أثار حفيظة الحكومة المركزية... ولهذا فإن البرلمان أصدر قانونا جديدا يحد من هذا الإنفاق، الذي اعتبرته الحكومة زائدا عن الحد. وتبع هذا أن رُسّمت حدود جديدة للأحياء، كما أُوقفت بعض إدارات السلطة المحلية المنتخبة عن العمل، ليحل محلها مفوضون معينون من قبل الحكومة المركزية. وأخيرا في سنة ١٩٣٠، في الحقبة التي كان شعار السياسة فيها «الصالح القومي فوق كل اعتبار»، قامت الحكومة بإلغاء هذه السلطات المحلية كحل أخير، للحفاظ على «المصلحة القومية العليا» لبريطانيا. وحلت خطة جديدة للرعاية الاجتماعية يشرف عليها موظفون من قبل الحكومة المركزية محل السلطات المحلية. وهكذا حل نظام جديد موحد تشرف عليه الحكومة المركزية، في منأى عن الخلافات المحتدمة بين الأحزاب (رانسيمان ٧٨: ١٩٦٦ - ٧٩). ومعنى هذا أنه قد ضُحّي بالسياسات المحلية من أجل الصالح القومي، كما هي الحال كلما احتدمت الأزمة الاقتصادية.

ويبقى التساؤل قائما عن حجم القوة التي تتمتع بها الدولة المحلية: فمن الناحية الشكلية يمكن القول بأن الدولة المركزية قادرة على التخلص من سلطات الحكم المحلي عند الضرورة في الدول ذات السيادة. ويؤيد التحليل الذي قام به كلارك (١٩٨٤) عن قضية الاستقلالية الذاتية للمحليات هذا الرأي. وهو يحدد مصدرين مهمين للسلطة المحلية: المبادرة في انتهاج سياسات جديدة، ثم الحصانة من تسلط هيئات أعلى عليها. وسواء أكانت جميع المحليات تمتلك هاتين الخاصيتين أم لا، إلا أنهما تفرزان أربعة أنماط من الحكم الذاتي:

(١) فحيثما لا توجد المبادرة ولا الحصانة، فإن المحليات لا تملك إلا أن تخضع لنظام إدارة الحكم المحلي وفق سياسة المركز، من خلال وكلاء الحكومة المركزية، بغض النظر عن موقف المحليات.



(٢) وحيثما توجد المبادرة والحصانة، نجد أمامنا صورة بديلة لدويلة المدينة. ولكن هذا النموذج المثالي لا وجود له إلا في شكل دولة مستقلة مثلما هي الحال في سنغافورة. ويلاحظ أن هناك مستويات من الحكم الذاتي الحقيقي داخل الدولة الإقليمية، إذا توافر أحد العاملين من مبادرة أو حصانة.

(٣) وحيثما لا توجد مبادرة، وإنما تتوافر الكياسة السياسية في تنفيذ سياسات الحكومة المركزية بما يعود بالنفع على المحليات، باللجوء وقت الحاجة إلى سلاح الحصانة. فيمكن أن يوصف هذا «بالحكم الذاتي المتدرج من أعلى إلى أسفل».

ويطبق كلارك (١٩٨٤) هذه المعايير الأربعة على الحكم المحلي في الولايات المتحدة، ويخلص إلى القول إنه من الناحية الشكلية يمكن اعتبار هذه المحليات أقرب إلى نظام الحكم الذاتي في الإدارة المحلية. لأنها لا تكاد تملك شيئا من المبادرة أو الحصانة. ويعتقد كلارك أنه يمكن تطبيق هذه النتائج التي توصل إليها على الأوضاع السائدة في بريطانيا أيضا.

ولكن هذه الرؤية «المتشائمة» عن سلطة الدولة المحلية قابلة للتفنيد في يسر: فعلى الرغم من غيبة الاستقلالية الذاتية الرسمية في الدولة المحلية. إلا أنها تملك بالفعل إمكانية المناورة التي تجعل منها أداة قوية وفاعلة، كما بينا في مناقشتنا السابقة. والدليل على ذلك ما قمنا برصده من تنوع في الإنفاق العام على الخدمات في مختلف هيئات الحكم المحلي. وعلى هذا، فإنه لا يمكن التعميم في الأحكام، إذ لا يوجد اتساق بين وحدات الحكم المحلي يمكن القول بعموميته. ونجد في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا كما هائلا من الكتابات عن المتغيرات والتنوع في «معطيات» الحكم المحلي (نيوتون ١٩٨١)، مما يشير إلى وجود «خيارات» كثيرة أمام المحليات، تغالب بها سياسة الدولة المركزية الرسمية في محاولاتها الحد من سلطات الحكم الذاتي.

ونخرج من هذا بأن درجات التنمية المتفاوتة في المحليات. سوف تؤدي بالضرورة إلى لجوء الحكومة المركزية إلى مباشرة نفوذها على أراضي الدولة كلها، من خلال نوع أو آخر من صور الحكم المحلي أو الذاتي. أما

اللجوء إلى إلغاء الدولة المحلية، فلم يفلح أبدا في فض التوتر القائم في العلاقات بين المركز والمحليات. وفي الأمثلة التي سقناها سابقا، جاء حل الإلغاء منحصرا في جزء من المنظومة المحلية فقط. أما الإلغاء الكامل للدولة المحلية فهذا أمر غير وارد بحال. وحتى لو لجأت الدولة إلى الإلغاء الكامل للحكم المحلي، فلن يعني ذلك وضع نهاية لفعاليات السياسات المحلية. وواقع الأمر أن السلطة المركزية عندما تقدم على إلغاء المحليات من صلاحياتها وآلياتها، فهي بذلك إنما تعفي نفسها كدولة مركزية من الصلاحيات نفسها. وهنا يكمن الوضع الملغز من عدة وجوه: ففي وقت الأزمات، لن تجد الحكومة المركزية من تلقي عليه اللوم والتبعة، وفق التسلسل الهرمي في آخر المطاف، سوى الدولة المحلية (دير ١٩٨١). كما أن إلغاء المحليات، لو تم، فلسوف يترك الحكومة المركزية في شبه عزلة عن أطرافها، فتظهر الدولة مفككة غير مكتملة، مما يفقدها الشيء الكثير من مشروعيتها. كما أن إلغاء المحليات قد ينطوي على ردود فعل بالغة الخطورة، تتهدد النظام والوضع القائم بعواقب وخيمة، لا وجود لها في ظل منظومة واحدة من مركز ومحلية.

لقد انتهينا من هذا القسم من المناقشة بنقطة خلافية قد يُشتمّ منها شيء من التناقض، ولا غضاضة في ذلك أبدا. وعلى كل حال، فإن الدولة المحلية ليست مجرد وكالة للدولة المركزية، ولا هي أداة من أدوات المعارضة للسلطة في العاصمة، وإنما هي تمثل هذين البعدين معا، وتلكم هي السمة الكبرى التي تميزها. ويلاحظ أن النظرية السياسية الجديدة للمحليات تستوعب تناقضات أخرى عديدة: فالمحليات تتساوق مع منظومة الاقتصاد العالمي بصفة عامة، كما بينا في الفصول السابقة، إن عالمنا ليس كالآلة الميكانيكية البسيطة، التي يمكن لنا إدارتها بمجرد معرفتنا لعدد من الخطوات والمعادلات، وإنما هو منظومة مركبة تتألف من الكثير من التناقضات الحادة، التي تفصح عن نفسها في شكل أزمات تصيب رجال السياسة بالارتباك والحيرة. وعليه فإن الجغرافيا السياسية لهذا العالم

المتشابك. لابد من أن تكون هي أيضا مركبة ومتشابكة. فلنقل على أنه في مقدور جغرافية سياسية من منظور الاقتصاد العالمي على أساس التدفقات الجغرافية على الساحة العالمية ـ أن تبدد هذا التشابك، وأن تجعل لعالمنا المعاصر دلالة ومعنى، من دون أن تغيب عن أعيننا الطبيعة المركبة لواقعنا الذي نعيش فيه. ولما كان القياس أو الميزان هو العامل الجوهري في صميمه رؤيتنا. فلعل خير ما نختتم به هذا الطرح هو تلك الظاهرة الجغرافية التي تمتلك خاصية المحلية والعالمية في آن واحد. وتلكم هي المدن العالمية.

الجغرافيا السياسية للمدن العالمية

تقوم نظريتنا عن المحليات على مبدأ التنافس بين الأماكن أو المواقع. وفي أطر منظومة الاقتصاد العالمي. نجد أن مجموعات من هذه الأماكن هي الرابح الأكبر في هذه المنافسة، حتى أنها أصبحت مراكز التحكم للرأسمالية العالمية. وهذه المحليات الخاصة التي نصطلح على تسميتها «بالمدن العالمية». تشترك جميعا في بعض الصفات (كنج ١٩٩٠). فهي جميعا تمتلك مراكز إدارة الشركات العالمية الكبرى، وهي أيضا مراكز النظام المالي العالمي. كما يتضح من عدد المصارف الأجنبية التي تعمل فيها. كما أنها مقر إقامة النخبة العالمية من المهنيين في قطاع خدمات الإنتاج عابر القارات (في مجالات القانون، والإعلان، والتأمين، والمحاسبة ... إلخ)، والمدن باختصار هي المراكز الرئيسية للمكاتب العالمية، ويتضح هذا من واقع سوق عقاراتها المحلية. وإلى جانب هذه الصورة الباهرة نجد صورة أخرى قاتمة تتمثل في الأجور المنخفضة للعاملين والمستخدمين. مما يفرز في النهاية بنية حضرية ذات فجوة عميقة بين الغنى الفاحش والفقر المدقع. إن المدن العالمية تمثل قمة التطور «العالم الأول»، ولكنها أيضا تحمل الكثير من ملامح «العالم الثالث» لما تموج به شوارعها من تشرد، وسوق سوداء لنشاط اقتصاد خفي.

وتعد المدن عوالم صغيرة تضم بين جنباتها شرائح ممن يملكون وممن لا يملكون في تفاوت صارخ. وما يستتبع ذلك من مظاهر عنف وارتفاع في معدلات الجريمة. الأمر الذي يعكس صورة قاتمة من عدم الاستقرار في عالمنا الحديث. وعلى هذا، فإن المدن تقف كمحليات ذات خصوصية. وذلك لعدة أسباب.

ولقد برزت فكرة المدن إلى موقع الصدارة مع ظهور نظرية «المدن العالمية» التي قدمها جون فريد مان (١٩٨٦)، وهي تمثل الإطار العام لبحثه حول الروابط بين الحضر والعولمة، أو ـ وفقا للمصطلح الذي نتبناه ـ بين المحليات ومنظومة الاقتصاد العالمي. وقد قدم فريد مان سبع نظريات يستكشف بها بعض الرؤى:

١ ـ نظرية التكامل، التي تقول بأن الفرص والمحددات (المعوقات) التي تواجه كل مدينة (أو محلية) تتوقف على طبيعة تكاملها مع نظام تقسيم العمل على الساحة الدولية: وقد استخدمنا هذه القاعدة كأساس لنظريتنا الجديدة فيما سبق.

٢ ـ نظرية الهرمية، بمعنى أن بعض المدن قد أصبحت نقاط «مراكز» لرأس المال في نشاطه في الأسواق والإنتاج. وهذه المدن العالمية تندرج في ترتيب هرمي كمراكز تحكم وهيمنة.

٣ ـ نظرية الانتاجية، بمعنى أن وظيفية المدينة على المستوى العالمي تتمثل في بنية هذه المدينة الاجتماعية ـ المكانية، من حيث وضعها كمحلية من المحليات.

٤ ـ نظرية التراكمية، بمعنى أن المدن العالمية قد أصبحت مراكز كبرى لتركيز وتراكم رأس المال العالمي.

٥ ـ نظرية الهجرة، التي بمؤداها صارت المدن مثل المغناطيس الذي يجذب إليه المهاجرين من مختلف بقاع العالم، الأمر الذي يؤدي إلى صور من التنوع العرقي في المدينة العالمية.

٦ ـ نظرية الاستقطاب، بمعنى أن هذه الأخلاط من الأعراق تتفاعل مع النشاط الاقتصادي للمدينة، لتفرز محليات خاصة، لها فواصل مكانية بين هذه الأعراق المتباينة.



٦ - نظرية التكلفة الاجتماعية، بمعنى أن هذا الاستقطاب الجديد يتطلب تكلفة باهظة لا تتحملها الإمكانات المالية المحلية (المدينة)، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور الأزمات ونشوب القلاقل، التي يبقى رأس المال المهيمن في منأى عنها.

المدن العالمية

وكما هو واضح، فإن هذا النموذج بما يحتويه من خليط من الخصائص، يجعل من «المدن العالمية» مفهوما سياسيا - اقتصاديا، حيث إن السياسة والاقتصاد عنصران متشابكان لا ينفصمان أبدا. ومع ذلك فإنه في الإمكان رسم صورة للنشاط السياسي لهذه العمليات الخاصة، التي تمثل أهمية كبرى لمستقبل نظام الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

ويحدد فريد مان (١٩٨٦) المدن العالمية بأنها صاحبة موقع «بيني» يجمع بين منظومة الدولة ومنظومة رأس المال العالمي. وهي بهذا تعد تعبيرا عن التناقض القائم بين الساحة المكانية المتواصلة العالمية التي يمارس عليها رأس المال نشاطه، والساحة الإقليمية لسياسة الدولة. وكما بينا في الفصل الرابع، فإن الدولة الإقليمية قد ظهرت على الساحة في «القرن السادس عشر الطويل»، عندما انتهى عصر المدينة كوحدة سياسية تقليدية. ويصف برودل (١٩٨٤) المدن العالمية على أنها قد أصبحت «مراكز» بيوت المال العالمية مع بدايات العصر الحديث: أولا في مدينة إنتورب، ثم في جنوة، ومن بعدها في أمستردام. وفي حالة أمستردام كانت المدينة العالمية تمثل جزءا من الدولة الإقليمية الناشئة التي قدر لنظامها السياسي أن ينتعش ويتنامى. وحتى مطلع القرن العشرين كان العالم يشهد قيام مدن عالمية جديدة، ولكنها كانت مرتبطة كليا ببنية الدولة، مثلما كانت الحال مع مدينة لندن، «العاصمة الإمبريالية» لبريطانيا في أواخر القرن التاسع عشر.

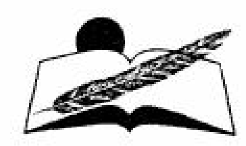
ومع احتمال سعي «المدن العالمية» إلى أن تكتسب أشكالا جديدة من الاستقلالية عن الدولة الإقليمية، فإنها تدخل بذلك كبعد مهم في مجال جغرافيتنا السياسية: فعلى سبيل المثال، تتوقف الأحوال المالية في بلدان

الغرب الأوروبي إلى حد كبير على القرارات التي يتخذها بنك «بوندز بنك» Bundes bank في مدينة فرانكفورت. ولا تجرؤ الحكومة الألمانية نفسها على التدخل في قرارات هذا البنك العملاق.

ويمكن القول إن خريطة المدن العالمية الهرمية في تدرجها (الهيراركية) تطغى في الأهمية على الخريطة السياسية لدول العالم، من حيث أهمية البنية المكانية في السياسة العالمية.

وهذه الخاتمة تبدو لنا ذات دلالة خاصة، كما أنها تناسب موقعها في ختام كتابنا هذا. لقد انطلق تحليلنا في مجمله من أساس وجود نظام اقتصادي عالمي حديث، تلعب فيه الدولة دورا أساسيا تكتمل به المنظومة. وقد خصصنا فصلا كاملا من هذا الكتاب للتدليل على أهمية الدولة في أحوال عالمنا المعاصر. ومن المهم أن ننبه إلى أن النظام الرأسمالي العالمي ما هو إلا نظام تاريخي ، ولن يقدر له أن يستمر مهيمنا على الساحة إلى الأبد، خاصة مع ما نلاحظه من استغلال لموارد العالم الطبيعية، وما يجره ذلك من كوارث التلوث البيئي في الكرة الأرضية.

ومع سحب البساط من تحت أقدام الدول الإقليمية، ربما يكون هذا بصيص أمل في أننا مقبلون على بدايات نقلة جديدة قبالة منظومة عالمية جديدة لها بالضرورة سياساتها الجديدة (تيلور ١٩٩٣ أ).



8 أماكن تقدمية

عرفنا النظم الحضرية اليومية، باعتبارها المحليات التي نعيش فيها حياتنا اليومية. وكما رأينا في الفصل الأخير، فإنها، بمعايير الجغرافيا السياسية، هي ذلك المكان الذي ننتخب فيه ممثلينا، ونحتج على تغييرات محلية، ونختلف على سياساتنا العملية ونجابه الحكومة المحلية. وفي هذه الممارسات السياسية تمثل البيئة اليومية أكثر بكثير من مجرد «ساحات» تتكشف فيها السياسات. ويمكن القول إن الجغرافيا تبقى كامنة في هذه الجغرافيا السياسية المحلية.

إن كل نظام حضري يومي هو مكان. وعندما نسميها أنظمة فإننا نؤكد على تماثلها - ابتكر علماء الاجتماع مصطلحات تعميمية مثل حي تجاري مركزي، ومدينة داخلية وضواح من أجل تلك المقارنات العامة. لكن كل نظام حضري يومي يختلف عن النظام الآخر، ويتفرد في تاريخه وجغرافيته. فمانشستر تختلف تماما عن ليفربول، وتشارلوت تختلف تماما عن أتلانتا، وينطوي هذا التحديد الجلي على

«تكشف جغرافية الصراع في المحليات عن خبرات محلية تعمل على تعبئة أنصارها في مواجهة اقتصاد رأسمالي عالمي متغير. وحيث إن هذه التعبئة المحلية تتضمن جماعات مهنية متعددة، فإنها بذلك تضاهي التحزبات السياسية التقليدية».

المؤلفان

مضامين عدة. فعلى النقيض من علماء الاجتماع، يفهم الناس العاديون هذه الاختلافات ويدركون قيمتها. فمعظم الناس يرتبطون بالمكان الذي ولدوا فيه، أو أتوا منه، أو يعيشون فيه. ويعبر هذا «الشعور» بالمكان عن نفسه في الولاء للمكان. والواقع أن صعود الدولة ـ الأمة انطوى على محاولات سياسية لإزالة تلك الارتباطات المحلية باعتبارها تهديدات محتملة للأمة. وعلى رغم تقلص أهميتها في عملية السياسة الرسمية، فإنه لا يمكن أبدا ببساطة إلغاء الولاءات المحلية. وستستمر في البقاء، كناتج للحياة اليومية، بغض النظر عن ممارسات الدولة. وإلى جانب ارتباط الشخص بوطنه، فإنه توجد أيضا ارتباطات قوية بمسقط رأسه. وهي سياسة مختلفة بمعيار خبراتنا. وقد أسماها كوب (١٩٩٦) الهوية في المكان.

كيف نعرف المكان Place، وعلى وجه الخصوص كيف نميزه عن الحيز space؟ يتمثل جانب من مشكلة الإجابة عن هذا التساؤل في أن كلا من اللغة اليومية والعلوم الاجتماعية تستخدم التعبيرين أحيانا أحدهما محل الآخر. غير أنه يمكن التمييز بينهما على نحو مفيد. ونستند هنا إلى مناقشة يي فو توان (١٩٩٧) للعلاقة بين الحيز والمكان. وتتمثل نقطة انطلاقه في أن الحيز أكثر تجريدا من المكان. ويمكننا القول إن الحيز هو كل مكان، لكن المكان بقعة معينة.

ولم يكن المخططون فقط هم الذين حاولوا، بازدراء إن لم يكن بعدائية، استبعاد السياسة المعتمدة على الارتباط المحلي. وتتعرض تلك السياسات للهجوم عادة باعتبارها عقبة أمام التقدم، وهو ما يجعلها عرضة لانتقاد أوسع بكثير. وعادة ما ينظر إلى السياسات المعتمدة على المكان على أنها رجعية متأصلة بطبيعتها. فمن خلال توحيد تحالفات مكانية، يسهل تولد سياسة ابتزاز الجار: وهي السياسة المعروفة باسم متلازمة «ليس في حديقتي الخلفية» not I my backyard syndrome، التي تتجنب الاعتبارات العامة للمساواة والعدالة. لكن السياسة المعتمدة على المكان تحتاج إلى ألا تكون هكذا في طبيعتها. وبوسعنا أن نأخذ وجهة نظر أكثر تفاؤلا بكثير، وهو ما يتبدى في عنوان هذا الفصل.

قيام وسقوط نظرية البيئة الحضرية

مع أن نموذج «نطاق المدينة» الذي وضعه ي. و. بيرجس هو أكثر النماذج شهرة في مدرسة شيكاغو، إلا أن الريادة في هذه المدرسة ترجع إلى روبرت بارك، الذي كان قد انضم إلى قسم الاجتماع فيها سنة ١٩١٦، حيث نشر بحثا بعنوان «المدينة: اقتراح للبحث في السلوك الإنساني في البيئة الحضرية» (بارك ١٩١٦). وفي هذا البحث، طرح بارك مشروعه في أن يستخدم المدينة كمعمل يتفحص من خلاله السلوك الإنساني. وفي السنوات التالية، عمل بيرجس ورفاقه على تطوير هذه الأفكار إلى مدرسة للتخصص في الدراسات الحضرية. وقد وصف بارك نفسه هذا المنطلق الإمبريقي في جملة حفظت له تقول: «أعتقد أنني قطعت شوطا طويلا وأنا أطوف على أرض المدن بقدمي في مختلف ربوع العالم أكثر من أي مخلوق آخر. ومن كل هذه الأسفار خرجت بأشياء كثيرة، أهمها مفهوم عن المدينة، والمجتمع، والإقليم، لا كمجرد ظواهر جغرافية، وإنما كفصيلة من الكائنات العضوية الاجتماعية» (رايسمان ١٩٦٤:٩٥).

ولقد تعززت خبرات بارك الواسعة بالعديد من البحوث الميدانية التي اضطلع بها طلاب جامعة شيكاغو تحت إشراف بارك وبيرجس. وتمخضت هذه الدراسات عن كم هائل من البحوث حول مدينة شيكاغو، لا نجد لها نظيرا في أي مدينة أخرى في العالم. ولذا فليس من المستغرب أن العديدين من طلاب الجغرافيا قريبي العهد يعرفون عن شيكاغو في عشرينيات هذا القرن أكثر مما يعرفونه عن مدنهم اليوم.

النظرية البيئية: البعد السياسي الغائب

إن الشيء الممتع في أفكار بارك أنه ينفذ إلى ما هو أبعد من مجرد الوصف، ليصل بنا إلى مشروع نظرية يجعل المدينة فيها «كالكائن العضوي الاجتماعي». وقد بلور الرجل أفكاره في فترة كانت فيها نظرية داروين في «التطور» تتمتع برواج في العديد من التطبيقات الفجة بل والغشيمة. من ذلك استخدام الأسس البيولوجية لداروين في إخراج مفهوم

الداروينية الاجتماعية، لتبرير الظلم الاجتماعي القائم والتفاوت المادي، وذلك استنادا إلى نظرية داروين في البقاء للأقوى. وطبقا لهذا الرأي، فإن أشد الأحياء فقرا في المدينة، قد فسر على أساس داروينية سكانها الوراثية. ولعل هذه النتائج التي توصلت إليها مدرسة شيكاغو من بحوثها التجريبية أن هذه الأحياء تبقى على حالها (كمناطق انتقال عند بيرجس) حتى مع وفود أعراق مختلفة وجنسيات مهاجرة إليها (فارس ١٩٦٧: ٤٧). وعليه فإن مشكلة هذه الأحياء شديدة الفقر ليست بسبب نوعية البشر الذين يعيشون فيها، وإنما هي لصيقة بالمكان نفسه في أي وقت وعند أي منعطف زمني. وقد أدى هذا الرأي إلى تعديل بيولوجي بسيط، بنقل التركيز من الأفراد إلى المكان، أي من الوراثة إلى البيئة. والواقع أن الأفكار البيئية قد تولدت عن البيولوجيا الداروينية كدراسة للعلاقة بين الكائن العضوي والوسط البيئي المحيط به. وهذه العلاقة هي التي تحدد «نسيج الحياة»، حيث تتداخل كائنات عضوية متعددة معا، من نبات وحيوان، لتخلف ما نسميه «البيئوية» (Ecology). لقد ولدت نواميس الطبيعة العديد من أنماط التوازن بطريقة «عشوائية»، وهذه النواميس أو العمليات لم تكن «قصدية» أو مخططا لها قبلا، ولكنها على رغم ذلك، قد برزت في شكل أنماط واضحة المعالم ومستقرة من الكائنات الحية. وما فعله بارك هو أنه قام بنقل هذه الأفكار البيولوجية ليطبقها على الأنماط البشرية في المدن.

ويوضح الجدول (٨ ـ ١) بعض المفاهيم البيئية مع أمثلة من عوالم الحيوان والنبات والبشر. ويرتبط كل محيط معيشي بالضرورة بعضه ببعض لتوليد وحدة بيئية متوازنة. وخير مثال يشرح هذا الوسط هو المستنقع المالح. ونجد مثل هذه الوحدات في المحيط البشري على نطاق واسع، سواء في الدولة أو الإقليم أو المدينة، مع أن الأخيرة في واقع الأمر هي الوحدة البيئية الأساسية، لأن البيئة البشرية كانت بحق بيئة حضرية، ففي المدينة تسير العمليات «الطبيعية» في جو من المنافسة حول الموارد المحدودة، بالطريقة نفسها التي تتم فيها العمليات نفسها في بيئات أخرى، من تكيف بيئي، وانتقاء، وغيرها كسبل عامة تستغل من خلالها الموارد

الجدول (٨ - ١): الطبيعة والسياسات في البيئة البشرية

المفهوم الإيكولوجي	مثال من إيكولوجيا النباتات/الحيوانات	مثال من الإيكولوجيا البشرية	الدلالات السياسية
الوسط المعيشي كوحدة بيئية	مستنقعات الملح	المدينة	تحليل يقتصر على المحليات
مجريات العمليات الطبيعية	التنافس البيولوجي على موارد محدودة	التنافس على موارد محدودة	عمليات السوق هي عمليات كونية وحتمية
التكيف والانتقاء	أنواع مختلفة في ظروف بيئية مختلفة	جماعات السكان وأصحاب الأراضي في «المناطق الطبيعية»	نظام المجموعات هو نوع من الانتقاء المفيد للمجتمع
السيطرة والتحكم في المجتمع	الأشجار في مجتمع الغابات	التجارة والصناعة في مجتمع المدينة	الطبقات المسيطرة نافعة مثلها مثل الأشجار الضخمة



المتاحة في حصص تقسم بين الجماعة. وهذا ما يحدث في البيولوجيا بين مختلف الأنواع، مثلما يحدث بين البشر من خلال مجموعات المهنيين والحرفيين وملاك الأراضي. ولا يتساوى الجميع في هذه الحصص، لأن نوعاً أو طبقة معينة سوف تتحكم في المجتمع، مثلما تتحكم الأشجار الوارفة في الضوء. وكما يتحكم رجال الأعمال في المدن، من خلال موقعهم في نقطة الوسط. وهكذا فإن المدينة تتخلم حول نقطة المركز، حيث نبض رجال الأعمال ـ كما يقول بيرجس ـ تماماً مثل انتظام الشجيرات الصغيرة والعشب والطحالب حول الأشجار الضخمة:

على أن بارك لم يعتقد بحال أن هذا الطرح البيئي يغطي كل ما ينبغي رصده عن طبيعة المدينة: فالمكونات الثقافية للمدينة ليس لها ما يقابلها في بيئات مملكتي الحيوان والنبات. ولذا فإن بارك قسم دراسته للمجتمع إلى مستويين: مستوى البنية البيولوجية التي يمكن وصفها بالبيئة، ثم مستوى البنية الفوقية الثقافية التي تتضمن نظاماً معنوياً يتجاوز المحيط البيئي. ويعتمد المستوى البيولوجي على الحاجات الأولية فقط للبقاء على قيد الحياة. ويعبر هذا السعي عن نفسه بالتنافس من أجل البقاء. وهذه الفكرة هي تفسير بارك لنظرية دارون في البقاء للأقوى أو الأصلح. ولا ينبغي الخلط بينها وبين القاعدة الماركسية الكلاسيكية ونموذج البنية الفوقية، ففي حين أن الاقتصاد هو القاعدة عند الماركسيين، التي تتحدد على أساسها البنية التي تحكم مجتمعاً بعينه، وفق نمط الإنتاج. نجد نظرية بارك البيئية تنطوي على عمليات طبيعية لا نهائية. وبهذا يكون بارك قد طرح مبررات جديدة للتفاوت في المستويات المادية في المدينة بتفسير ينسخ نظرية الوراثة التي كانت قد لقيت استهجاناً واسعاً بمرور الوقت. على أن كاستلز (١٩٧٧) هاجم قاعدة التنافس التي ذهب إليها بارك، ووصفها بأنها ليست من «البيئوية» في شيء، وإنما هي مجرد تعبير خاص عن سياسة «الباب المفتوح» في النظام الرأسمالي. ويبين العمود الأخير من الجدول (٨ ـ ١) بعض الدلالات السياسية التي تتمخض عن استخدام المفاهيم البيئوية على مجتمع المدينة. ولعل القارئ قد أدرك عند هذا المنعطف من المناقشة أننا نؤمن بأن فرضية (طبيعية) السلوك البشري إن هي إلا تبرير وتسويغ لواقع راهن

بعينه، ألا وهو ما تنتهجه الطبقات المهيمنة من مسلك. ولا يمكن بحال تشبيه هذا الموقف من الهيمنة بأشجار الغابة الضخمة بأي حال. إن سلوكيات ومسعى الطبقات المهيمنة وراء ترقية مصالحها ليست أموراً «طبيعية» أو غير قصدية، كما يزعم البيئويون!

البيئة كهيكلة مكانية: دراسات حضرية ـ لا سياسية

لم يقدر لهذا الفصيل من الجدل السياسي أن يدخل ساحة جغرافية الحضر حتى السبعينيات من هذا القرن. فلقد قوبلت مساقات «البيئوية» الحضرية منذ البداية بالهجوم من منطلق إمبريقي بالتساؤلات الآتية: هل النطاقات قيد الجدل حقاً دائرية الشكل؟ ثم هل يجوز لنا أن نفصل بين ما هو «بيولوجي» وما هو «ثقافي»؟

لقد جاءت هذه التساؤلات لتقوض النظرية البيئوية من أساسها، ولكن بعض الأفكار المتضمنة في هذه النظرية ـ فيما يتصل بالهيكلية المكانية ـ قد بقيت على الساحة. وقد دخلت هذه الأفكار في صيغتين إلى ساحة علم الاجتماع بشكل متطور: الصيغة الأولى هي فكرة التواصل في سكان المدن، عند روبرت ردفيلد (١٩٤١)، وهو زوج ابنة بارك، الذي استخدم البيئة البشرية ليحدد «النهاية الحديثة» لتتابع المجتمعات، وهذا بُعد مهم يدخل في نظرية التحديث التي ناقشناها في الفصل الأول. أما الصيغة الثانية فهي التأكيد الجديد على العوامل الاجتماعية في مقابل العمليات البيئية للخروج بتحليل اجتماعي لساحة المدينة (شفكي، وبل ١٩٥٥).

وهذا التحليل الأخير يمثل أهمية خاصة، لأنه من ناحية يمثل خصاماً واضحاً مع الطرح البيئوي للبشر داخل المدينة في معزل عن المجتمع ككل. وغني عن البيان أن تيارات التحديث تنظر إلى المجتمع ككل متكامل يطول المدينة نفسها. ومن ناحية ثانية فإن عمليات التحضر والتصنيع تؤدي إلى عمليات نوعية تتمثل في التمييز بين المهارات والوظيفية الجديدة للأسرة، والتي تنعكس جميعاً على أنماط الحياة في المدينة كساحة اجتماعية.

إن هذه الأفكار التي التقطها جغرافيو الحضر هي التي مكنتهم من إيجاد المعادلة بين التحليل الاجتماعي للساحة والبنية البيئوية (موردي ١٩٦٩). وذلك باستخدام تقنيات معامل التحليل في «المعاملات البيئوية». وبهذا المنهج حلت جغرافية الحضر ضمن أطر التنمية في نظرية التحديث.

ومع أن نظرية «البيئوية» قد عفى عليها الزمن، إلا أن بنيتها لا تظل باقية من خلال إحلال النطاقات الاجتماعية محل النطاقات الطبيعية، كما انزاحت فكرة العشوائية أو المصادفة لتحل محلها فكرة مسؤولية البيوتات الاجتماعية في اتخاذ القرار الهادف لمقر سكانها. و خير مثال يوضح ذلك نموذج «المفاضلة» الذي قدمه ألونسو (١٩٦٤). حيث نجد الأثرياء يفضلون إنفاق أموالهم في التنقل والمواصلات، ولذا فإنهم يختارون السكنى في الضواحي، أما فقراء القوم فإنهم يختارون السكنى في قلب المدينة المكتظ بالسكان، حتى يوفروا نفقات المواصلات والتنقل. ولكن كيربي (١٩٧٦) لا يقبل هذا النموذج، لأنه يجعل المحددات التي تحكم البيئة كأنها اختيارات فردية، بينما ليس هناك اختيارات للأفراد أمام عوائق ليس فيها «مفاضلة». ولقد تناول جراي (١٩٧٥) هذه النقطة التي أثارها كيربي ليقول بأن جغرافية المدن قد دخلت في متاهات أسطورية وملغزة بتأكيدها على فكرة الاختيار في تفسيرها للبنية المكانية للمدينة، وعليه فإن النطاقات التي قال بها بيرجس قد لا ترجع إلى عمليات بيئية طبيعية، ولا هي نتيجة لقرارات تتخذها البيوتات أو الأسر في سكانها. ومعنى هذا أن النظرية التقليدية المحافظة على الطبيعة قد استبدلت بنظرية محافظة أخرى، وإن كانت هذه المرة ليبرالية التوجه، إذ إن النظريتين تعبران عن مضامين سياسية واحدة، ألا وهي تبرير الوضع القائم (Status quo).

إن التفاوت في المعيشة الذي نشهده في الأحياء شديدة الفقر ليس نتاجا لعوامل طبيعية حتمية، ولا هو بسبب جاذبية هذه الأحياء للبشر الذين يعيشون فيها، وإنما السبب ببساطة هو أن هؤلاء القوم حتى وإن كانوا لا يحبون السكنى في هذه الأحياء - ليس لديهم خيار، لأنهم

لا يقدرون على تكبد العيش في أحياء أخرى. والواقع أن هذا الخلط الذي وقع فيه أصحاب هذه النظريات يرجع إلى أن جغرافية المدن التي يطرحونها هي جغرافية يغيب عنها البعد السياسي (جراي ١٩٧٥). وباختصار نقول إن سياسة القوة هي العامل الأساسي الذي يمكن الطبقات المهيمنة من أن تحوز كل شيء، تاركة الأحياء القذرة لفقراء المدينة. وهذا العامل السياسي هو الفاعل المغيب، ليس فقط في هذا السياق عن المدن، وإنما أيضا في عالمنا المثالي المعاصر!

ولجت السياسة ضمن الدراسات الحديثة عن المدن من خلال قناتين: ففي الجغرافيا السياسية، أدى تحليل الصراع القائم حول عملية استغلال الأرض إلى ظهور جغرافيا جديدة عن الصراعات المحلية. ومن ناحية أخرى في العلوم الاجتماعية بشكل عام، أخذ الاهتمام بقضية القوة والسياسة في دراسة الحضر يحتل مكانه اللائق. وفي الحالين أدى إدخال البعد السياسي في التحليل إلى بروز أهمية المكان. ولقد توصل الباحثون سواء في مجال الجغرافيا السياسية أو في حقل العلوم الاجتماعية بشكل عام إلى النتيجة نفسها، ألا وهي أهمية الدور الذي تلعبه المحليات في القضايا السياسية. وسوف نعالج فيما يلي كلا من المساقين على حدة لاستكشاف هذا الدور السياسي للمحليات:

جغرافيا الصراع في المحليات

أصبحت دراسة الصراعات في المحليات فكرة أساسية في جغرافية المدن السياسية في أوائل السبعينيات بظهور كتاب جوليان ولبرت ورفاقه (ولبرت وآخرون ١٩٧٢)، ثم دراسات كيفن كوكس أيضا (١٩٧٣). وفي البداية ركز هؤلاء الباحثون على صراعات متفرقة، في محاولة للخروج بأنماط مترابطة أو غير مترابطة عن حالات الكسب والخسارة الناجمة عن الصراعات المحلية، ثم اتسع مجال الدراسة فيما بعد ليغطي نطاقا أكبر من الصراعات المحلية، لوضع خارطة جغرافية مكتملة عن الصراع في المحليات. ولقد استقى الباحثون مادتهم من الصحافة المحلية لفترة

زمنية محددة لحصر «جميع الصراعات التي تم التعرف عليها». وبهذا المنهج أمكن رصد جغرافية الصراعات المحلية في كل من: لندن، وأونتاريو، ما بين عامي ١٩٦٠-١٩٧٢ (جانيل، وملورد ١٩٧٦)، ثم من ١٩٧٠-١٩٧٣ (جانيل ١٩٧٧)، ثم في فانكوفر (ولاية كولومبيا البريطانية - كندا) من ١٩٧٣-١٩٧٥ (لي، وميرسر ١٩٨٠)؛ ثم في كولومبوس (ولاية أوهايو) من ١٩٧١-١٩٧٨ (كوكس، ومكارثي ١٩٨٢). ولعل أهم ما يلفت النظر في جميع هذه الدراسات، أنها قد خرجت بنتائج متشابهة عن جغرافية الصراع في المحليات، وإن كانت في الوقت نفسه تكشف عن العديد من التفسيرات التي تغطي أغلب القضايا التي سبق لنا مناقشتها في بداية هذا الفصل.

لقد حصرت هذه الدراسات ما يقرب من ألف حالة من حالات الصراع المحلي، وهي حالات ليست متساوية في التوزع ولا هي عشوائية، ولقد ظهرت من التحليل بنية واحدة في ثلاث مناطق تتمثل في: نقاط المركز؛ ودواخل المدن المتقادمة حول نقاط المركز، ثم مناطق العمران الجديدة على حواف المدن. وهذه المناطق الثلاث كانت في السبعينيات هي مناطق التحولات الاجتماعية في مدن أمريكا الشمالية، التي انعكست بدورها على جغرافية الصراع. ويبقى علينا أن نجد تفسيرا لهذه البنية.

من التفسير البيئي إلى التعددية في التفسير

يقدم لنا جانيل وملورد (١٩٧٦) تفسيرا «بيئويا» للصراع المحلي، وهما بهذا يقللان من أثر النطاق الجغرافي وتخطيط المدن، لأن هذه الجغرافيا - في رأيهما - هي بمنزلة «إخضاع بيئة المدينة لمطالب البشر المتغيرة وطموحاتهم» (جانيل، وملورد ١٩٧٦: ١٠٣)، ثم ينتقل الكاتبان بعد هذا إلى تحديد أنماط مختلفة من القضايا المتعلقة باستغلال الأرض على يد شرائح معينة من مجتمع المدينة، اعتمادا على معاملات التحليل، ويخرجان من هذا التحليل بنمطين فقط من الصراع: النمط الأول يتصل بعوامل

التنقل، بما في ذلك قضايا الإسكان، والنقل، والحفاظ على الأرض. والنمط الثاني يتصل بعوامل التوسع، بما في ذلك إقامة حي الأعمال في وسط المدينة، وإعادة تطوير مناطق الأطراف ومباني المدارس.

ويتفق هذا الوصف العام لجغرافية الصراع مع نموذج بيرجس المتمركز، والذي يعكس قانونا من التنافس تحت مظلة اقتصاد السوق الحرة (جانيل، وملورد ١٩٧٦: ١٠٤).

أما دراسة جانيل التي تلت ذلك (١٩٧٧)، فإنها تبتعد عن التحديد الإجمالي للعمليات البيئية، وتركز، بدلا من ذلك، على أطراف كل صراع على حدة: ففي حالة الصراع حول تغيير أشكال استغلال الأرض في المدينة، نجد فريقا يؤيد التغيير، وآخر يعارضه. وباستخدام هذا المنهج المعدل، تمكن جانيل من تحديد شرائح أساسية في الصراع، تتجاوز مجرد الاستدلالات البيئية البسيطة، ولقد خلص جانيل إلى أن دعاة التغيير في المقام الأول هم رجال «القطاع الاقتصادي» من دعاة التوسع لإقامة الشركات العملاقة، ويأتي في المرتبة الثانية رجال القطاع العام (من مخططين وأنصار إقامة المؤسسات العامة)، ثم يأتي في المرتبة الثالثة «قطاع السكان» وهم الشريحة الفقيرة في المجتمع. وفي حالة المعارضين للتغيير نجد عكس الترتيب السابق: إذ يأتي قطاع السكان في الترتيب الأول (يمثلون ثلثي المعارضة)؛ يليهم أنصار القطاع العام (ثلث المعارضة)؛ ثم قطاع الاقتصاد الذي لا يكاد يبدي معارضة تذكر للتغيير. وبهذه النتائج يكون جانيل (١٩٧٧) - خلافا لرأيه السابق - قد أكد تعقد وتداخل أطراف الصراع في قضية تغيير طرق استغلال الأرض، بمعنى أن التفسير «البيئي» البسيط قد استبدل بنموذج من التعددية في التفسير لجغرافية الصراع.

المحلية والاقتصاد السياسي

يقدم «لي» و«ميرسر» (١٩٨٠) تفسيرا لصراع المحليات أكثر قربا من الساحة السياسية، فبالنسبة إليهما يمثل هذا الصراع تحديا لتوازنات السوق. وتشتمل دراستهما على بعدين جديدين: فهما من

ناحية يقرران بأن «الصراعات التي يمكن تحديدها» إن هي إلا نتاج للصراعات المتوقعة في الأجندة السياسية. ولذا فإنهما يقدمان خارطة تنمية من خلال رصد عينة من التصاريح التي تصدرها حكومة المدينة لتغيير أساليب استغلال الأرض داخل المدينة، الذي يفرز نمطا واضحا من التمركز يعكس سياسة المدينة داخل نطاقها ككل. وبمقارنة هذا النمط بجغرافيا الصراع نجد أنفسنا أمام موقف متناقض: إذ تتخذ الصراعات داخل المدينة صورة نطاقات متعددة وليس صورة النطاق الواحد. فمثلا نجد في مدينة فانكوفر بـ «كندا» أنه في حين أن التصاريح التي تصدرها المدينة بالموافقة على تغيير استغلال الأرض توزع مناصفة بين القطاعين الشرقي والغربي في المدينة، نجد أن عدد الصراعات في القطاع الغربي يبلغ ثمانية أضعاف عدد الصراعات في القطاع الشرقي (لي، وميرسر ١٩٨٠:١٠٠). ثم يفسر «لي» و«ميرسر» هذه الظاهرة بالبعد الثاني: وهو الصلة بين هذه الصراعات والتحزبات الاجتماعية ثم السياسية التي تنتهجها المدينة. ويعكس هذا الصراع حالة التحزب الاجتماعي والسياسي التي كانت في أوجها في فانكوفر وقت قياس هذه الصراعات، ففي أواخر الستينيات اشتعل الصراع السياسي بين حزب جديد للإصلاح يعرف باسم «حركة نشاط الناخبين» TEAM، وبين الحزب الحاكم المعروف باسم «الرابطة اللاحزبية» والذي كان ينتهج سياسة السوق الحرة لمصلحة رجال الأعمال. وقد تقدم الحزب الجديد ببرنامج مثالي يدعو إلى إقامة «مدينة صالحة للعيش» كبديل لسياسة «الإنعاش الصناعي» والتوسع الحضري. وفي سنة ١٩٧٢ نجح الحزب الجديد في الوصول إلى حكم مجلس المدينة، وبذلك انتقلت رياسة المجلس من أيدي رجال الأعمال إلى المهنيين الجدد من أساتذة الجامعة، والمعلمين، والمحامين، والمهندسين المعماريين... إلخ. وكان مقر هذا الحزب الجديد في القطاع الغربي الغني لمدينة فانكوفر. ويصف «لي» و«ميرسر» (١٩٨٠: ١٠٧) هذا الحزب بأنه «إفراز لبنية حضرية فرعية متميزة»، وباختصار نتاج لصلات التجاور. لقد كان الصراع في مدينة فانكوفر جزءا من عمليات سياسية أكبر من تحول شامل في سياسة المدينة ككل، والتي

بدأت في أجندة القطاع الغربي للمدينة لمقاومة النفوذ المتزايد لطبقة التجار. وبهذا يضع لي وميرسر أيديهما على جغرافيا سياسية حقيقية لقضية الصراع.

وأخيرا يأتي كوكس ومكارثي (١٩٨٣) ليمضيا بالموضوع خطوة أخرى إلى الأمام. فلقد كشف في دراستهما عن تنوع سبل مقاومة السكان للتجاريين. فلقد اتضح أن ملاك المنازل والأسر التي تعول أطفالا في المدارس كانوا على صلات تجاور متينة جمعت بينهم في الرأي الواحد أكثر من المستأجرين والأسر التي لا تعول أطفالا في المدارس. ويوحي هذا بموقف يشبه «حلبة سباق الخيل»، حيث تختلف «المراهنات» وفق أوضاع الأسر في كل من قطاعات المدينة. ولكن كوكس لا يكتفي بهذا الشرط في رصد الصراع كظاهرة محلية، فبعد أن بحث في صلة التجاور، اكتشف أن أكثر من ثلثي السكان كانوا في حال من العداء: بين فريق ينادي بضرورة التوسع في البنية التحتية للمدينة، وتقسيم الأرض بطريقة تؤدي إلى حال استغلال أكثر ربحية وفائدة: وبين فريق آخر يؤمن بضرورة الحفاظ على بنية المدينة كما هي؛ لأنها تمثل قيمة في حد ذاتها (كوكس ومكارثي ١٩٨٢: ٢١١). وتمثل هذه النتيجة ما كان قد توصل إليه كل من لي وميرسر، في تفسير اقتصادي سياسي، حيث تصبح سياسة «حلبة سباق الخيل» هي الرابطة بين القطاعين الخاص والعام في إعادة هيكلة المكان سعيا وراء تراكم رأس المال. أما الضحايا فهم أهل التجاور. وهكذا تكشف جغرافية الصراع في المحليات عن خبرات محلية تعمل على تعبئة أنصارها في مواجهة اقتصاد رأسمالي عالمي متغير. وحيث إن هذه التعبئة المحلية تتضمن جماعات مهنية متعددة، فإنها بذلك تناهض التحزبات السياسية التقليدية، حتى أن كاستلز (١٩٧٧) يصفها بأنها بمنزلة حركات اجتماعية تتحدى الأنظمة القائمة.

خاتمة: ما بعد العولمة

مع وصولنا إلى نهاية الكتاب، حان الوقت لنفكر في المضامين السياسية لمنظورنا المادي. فقد كان هدفنا هو تقديم منظور يساعد القراء على فهم التغيرات الدرامية، والمربكة أحيانا، على مستويات جغرافية عدة، بينما

تُفهم الاستجابات السياسية للجماهير أيضا من خلال الإشارة إلى الهيكلية المعتمدة على المكان. وقد وضعنا عنواننا هذا «الخاتمة: ما بعد العولمة» لأننا نشعر بأن العولمة أيديولوجية تنزع إلى الضعف في مواجهة الفكر النقدي. وبغض النظر عما أنجزناه في هذا الكتاب، فإننا نأمل أن يقدر القراء أنه على رغم كل العولمة الجارية حولنا، فإن الهياكل الأساسية للاقتصاد العالمي الرأسمالي بقيت كما هي. وبالتالي هناك عولمة غير متكافئة، حيث حققت بعض الأماكن المكاسب، بينما تعرضت أماكن أخرى للنسيان الفعلي. وأصبحت جغرافية هذه الأماكن أكثر تعقيدا من الماضي، لكن التفاوتات الاقتصادية أصبحت اليوم أوسع وأكثر بكثير من مثيلاتها في أي لحظة من لحظات تاريخ النظام العالمي الحديث. ونتفادي أي تفسيرات مبطنة للعولمة، فإننا سنركز على توتر المكان ـ الحيز. نتبين كيف أن النزاعات السياسية حول المكان والحيز وبناء نطاق جغرافي هي كلها مكونات تشكل جزءا لا يتجزأ من النضالات المستقبلية المتعلقة بمسار الاقتصاد العالمي الرأسمالي.

والواقع أن تعريف النطاقات الجغرافية وكل من المكان والحيز هو دائما فعل سياسي. وتلك هي المقدمة المنطقية الأساسية للجغرافيا السياسية. وعلى سبيل المثال نشأت الدولة كحيز سياسي مع ما يتضمنه من سلطة مجردة. وتدير الدولة هذا الحيز من خلال أساطير القوة والجلال التي تعود للعصور الوسطى، مع إضافة القوة العسكرية. وبالنسبة إلى معظم سكانها، لم تكن الدولة لتستحق أي ولاء. وبدلا من ذلك، كانت الدولة مؤسسة نائية تطالب بدفع الضرائب والمكوس. وخلال القرنين الماضيين، تحولت الدولة إلى «مكان» عوضا عن «حيز». وقد دمج بناء الأمة الدولة بين «حيز» الأراضي ذات السيادة وبين «مكان» الوطن المقدس. وكان ذلك نضالا سياسيا أصبح فيه «حيز» الدولة هو «مكان» الأمة – الدولة، وأصبح «الرعايا» «مواطنين». وأصبح بوسع المواطنين تقديم المطالب إلى الدولة، الأمر الذي أدى إلى ظهور دولة الرفاه. ولتصوير هذه الألفة الطبيعية لهذا المكان الجديد، كان على دولة الرفاه أن ترعى مواطنيها «من المهد إلى اللحد»، لكنها في سياق هذا، أنتجت بيروقراطيات الدولة

الضخمة المزعجة التي غربت هؤلاء الناس أنفسهم، الذين كان من المفترض أن تساعدهم. وبالنسبة إلى الكثيرين، أصبحت الدولة جزءا من المشكلة وليس حلا لها.

وتعرضت النطاقات الجغرافية أيضا للتغيير. فتحليل هيرود (١٩٩٧ب) لنقابة عمال الموانئ كان مقدمة منطقية لبناء نطاقات جديدة للمساومة الجماعية، التي مكنت عمال الموانئ من تأمين ظروف عملهم برغم ضغوط العولمة. وقد كانت سياسة الحركة العمالية مهمة بمعيار الجغرافيا من أجل إدراك حدود الإضرابات المقيدة والمفاوضات في المصنع الواحد. وكما رأينا في الفصل الرابع. فقد فرضت الحكومة البريطانية قيودا على محاولات الاتحاد الوطني لعمال المناجم تكوين فرق حماية للإضراب على مستوى الوطن خلال أحداث إضراب عمال المناجم في العام ١٩٨٤.

ومنذ مولدها، أدركت الحركة العمالية أن النطاق العالمي هو الساحة الأكثر فعالية لنضالها. فـ «البيان الشيوعي» الصادر في العام ١٨٤٨ ينتهي بهذه العبارات الرنانة: «إن البروليتاريين ليس لديهم ما يفقدونه سوى قيودهم. وأمامهم عالم ليكسبوه، يا عمال العالم اتحدوا» (ماركس وإنجلز: ١٠٣).

والواقع أن التصريح بهذا الفهم كان دائما أصعب من ممارسته، خاصة عندما ضمنت الحداثة الاستهلاكية أن يكون لدى العمال، رجال ونساء، مما يفقدونه ما هو أكثر بكثير من «قيودهم». والنقطة الرئيسية هي أنه منذ ميلاد الاقتصاد العالمي الرأسمالي، كان رأس المال قادرا دائما على التنقل عبر العالم، والعولمة ليست سوى تعزيز لعملية مستمرة منذ زمن بعيد. والمسألة ببساطة هي أنه يمكن إزاحة تنظيمات العمال على النطاق المحلي من خلال الاستثمار في أماكن أخرى داخل حيز الاقتصاد العالمي الرأسمالي. ووفقا لفكر ماركس، فإن رد العمال هو بناء نطاق تعاون ونشاط من خلال تنظيمات العمال الأممية. وفي العام ١٨٦٢، نظم نقابيون فرنسيون وإنجليز «الرابطة الدولية للعمال». وكان أحد أهداف هذه الرابطة الأممية هو توفير دعم عبر وطني كإستراتيجية ضد العمال

اللانقابيين وكاسري الإضرابات (تيلور ١٩٨٧: ٢٩٣). وبعبارة أخرى، فإن الأممية كانت نطاقا للنشاط السياسي يرمي إلى سياسة عمالية فعالة داخل حيز الاقتصاد العالمي الرأسمالي. ومع ذلك، كان تاريخ الأممية قصيرا ففي العام ١٨٧٥، انتهت الأممية الأولى، وحلت محلها الأممية الثانية في العام ١٨٨٩. وكانت تلك نوعا مختلفا تماما من التنظيمات، مظلة تجميعية لأحزاب عمالية وطنية. وتحولت الإستراتيجية عبر الحدودية (أو العابرة للدولة) إلى إستراتيجية بين الدول لأحزاب وطنية تحول حيز الدولة القمعية إلى مكان أفضل للطبقة العاملة. وعلى رغم أن كلا من البعدين: العابر للدولة وبين الدول تعرض للتدمير في الحرب العالمية الأولى، عندما حارب العمال بعضهم ضد بعض باسم دولهم، فإن النجاح المحلي قد تحقق في نهاية المطاف مع إنشاء دول الرفاه في قلب الاقتصاد العالمي في منتصف القرن العشرين. ودول الرفاه هذه كانت الأهداف الرئيسية لأنصار العولمة الراهنة. وهكذا، فإن التنظيم «الأممي» دخل إلى جدول أعمال الحركة العمالية مجددا. فقد ساعد بناء حيوز رأسمالية جديدة، مثل «اتفاقية التجارة الحرة» لأمريكا الشمالية، على إطلاق تعاون عمالي عابر للحدود في عملية ترمي إلى «إعادة تسييس الاقتصاد العالمي» (روبرت ١٩٩٥). وكما كانت الحال في العام ١٨٦٢، فإن الحركات العمالية الدولية هي محاولة لبناء مكان كوني لسياسة ديموقراطية ومتكافئة بدلا من الحيز الرأسمالي الكوني.

وكنا قد بدأنا هذا الكتاب بمناقشة العولمة الراهنة، والتي تضمنت تصنيفا موجزا لـ «عولمات» عدة. وقد أسمينا إحداها «العولمة الإيكولوجية»، التي نزعم أنها تختلف كيفيا عن العولمات الأخرى. وبداية نؤكد أن الاهتمامات الإيكولوجية تسبق صعود العولمة بعقدين أو ثلاثة. ولكن الأهم من هذا أن «الإيكولوجيا»، من المنظور الجغرافي، هي الطريق الرئيسي الذي يقدم من خلاله الكوني كمكان. و«كوكبنا الوطن»، «وطن البشرية»، هو الذي نخاطر بتدميره. وعلى النقيض من ذلك، تعامل كل العولمات الأخرى العالم باعتباره حيزا للعمل، ساحة مجردة تعمل من خلالها، على سبيل المثال، الحيز المالي للمدن العالمية على مدار الساعة.

غير أن الحقائق تصدمنا. فقد أمنت الولايات المتحدة الأمريكية دورها المهيمن من خلال آيديولوجية الاستهلاك. والحياة الجيدة التي تعد بها الولايات المتحدة بقية العالم هي حياة الضواحي. فهل يمكن أن يتحقق هذا الوعد؟ منذ عدة سنوات قدر (وان ١٩٨٢: ١٤٤)، أن طاقة احتمال العالم، وفقا لمعايير الحياة الأمريكية، هي ٦٠٠ مليون نسمة. وهو رقم تم تجاوزه في العام ١٩٧٥. قبل قرن من وجود الولايات المتحدة الأمريكية. والآن يتجاوز تعداد سكان العالم ستة البلايين نسمة، وسيرتفع إلى رقم يتراوح بين ١٠ بلايين و١٤ بليونا في القرن القادم. ومن السهل أن ندرك الآن لماذا يذهب البعض إلى أن الاتجاهات الراهنة لا يمكن احتمالها بيئيا.

ويكفي مثل واحد هنا للدلالة على خطورة الوضع: فقد سقطت الصين الشيوعية أمام الإغراء الذي لا يقاوم للحداثة الاستهلاكية، وحاليا تعتمد مدنها، إلى حد بعيد، على مزيج من الدراجات الخاصة وشبكة نقل عام رخيصة، وبالنسبة إلى المدن الكبيرة جدا، وهي حال العديد من المدن الصينية، يتمتع نظام النقل هذا بكفاءة نسبية باعتباره حلا قليل التلوث لمشكلة المرور. وعلى النقيض من ذلك، فإن المدن الغربية، بكثافة سياراتها العالية، أصبحت بؤر تلوث، ناهيك عن عدم كفاءتها في تحقيق انسيابية المرور. ومع ذلك، فإن نموذج المرور الأخير - تحديدا - هو الذي تحاول الحكومة الصينية فرضه على مدنها. والواقع أن إحدى مفارقات هذا المثال أن معظم مخططي المدن في «الغرب» قد بدأوا في الترويج للتنقل بالدراجات، ويتوقعون عودة ضرورية إلى وسائل النقل الجماعي في سياق التلوث غير المقبول والاختناقات المرورية. ومع ذلك فإن السيارة تحتل قلب الحداثة الاستهلاكية المعاصرة، وبالتالي ترى الحكومات «التحديثية» في تحويل الكثير من مدنها إلى «مدن سيارات» ضرورة لـ «اللحاق» بـ «الغرب». وتخطط الصين لأن تصبح بحلول العام ٢٠١٠ ثالث أكبر مصنع للسيارات في العالم، مع وجود أكثر من ٤٠ مليون سيارة في شوارعها (سميث ١٩٩٧). وهذه مجرد بداية، فاللحاق بالولايات المتحدة سيعني إنتاج عشرة أضعاف هذا الرقم من السيارات.

وهذا هو النموذج الأساسي للأمركة: أضف بليون متسوق عادي آخر للمتجر الكبير الذي هو السوق العالمي (زهاو ١٩٩٧). ويعتقد القادة الصينيون أنهم يعيدون خلق الصين كمكان تقدمي جديد. لكن شيئا لا يمكن أن يكون أبعد عن الحقيقة من هذا الظن. ففي عجزهم السياسي عن رؤية مستقبل آخر غير المستقبل الأمريكي، أظهروا سخف السياسية المعاصرة بالنسبة إلى مستقبل الأرض كموطن مستدام للإنسانية.

وهكذا نعود مجددا إلى ما أسماه بيك «سياسة فرعية» sub-politics. النضال الجديد الذي يتحاشى السياسات التقليدية. وهكذا. فإن «جغرافيا سياسية فرعية» تبدأ للتو في الظهور في الممارسة. وهي بصعوبة لا توجد إلا في مخيلتنا. لكن هذا سيكون كتابا آخر.



ببليوجرافيا

Abler, R., Adams, J. S. and Gould, P. R. (1971) *Spatial Organization*. Prentice-Hall: Englewood Cliffs, NJ.

Abraham, D. (1986) *The Collapse of the Weimar Republic* (2nd edition) Holmes and Meier: New York.

Abrams, P. (1978) 'Towns and economic growth: some theories and problems' in P. Abrams and E. A. Wrigley (eds) *Towns in Society*. Cambridge University Press.

Agnew, J. A. (1982) 'Sociologizing the geographical imagination: spatial concepts in the world-systems perspective', *Political Geography Quarterly* 1: 159–66.

Agnew, J. A. (1983) 'An excess of "national exceptionalism": towards a new political geography of American foreign policy', *Political Geography Quarterly* 2: 151–66.

Agnew, J. A. (1987a) *Place and Politics*. Allen & Unwin: London.

Agnew, J. A. (1987b) 'Place anyone? A comment on the McAllister and Johnston papers', *Political Geography Quarterly* 6: 39–40.

Agnew, J. A. (1988) '"Better thieves than Reds"? The nationalization thesis and the possibility of a geography of Italian politics', *Political Geography Quarterly* 7: 307–22.

Agnew, J. A. (1997) 'The dramaturgy of the horizons: geographical scale in the "Reconstruction of Italy" by the new political parties, 1992–95', *Political Geography* 16: 99–121.

Agnew J. A. and Corbridge, S. (1995) *Mastering Space: Hegemony, Territory and International Political Economy*. Routledge: London.

Ajami, F. (1978) 'The global logic of the neoconservatives', *World Politics* 30: 450–68.

Alavi, H. (1979) 'The state in post-colonial societies' in H. Goulbourne (ed.) *Politics and State in the Third World*. Macmillan: London.

Almond, G. A. and Verba, S. (1963) *The Civic Culture*. Princeton U.P.: Princeton, NJ.

Almy, T. A. (1973) 'Residential location and electoral cohesion: the pattern of urban political conflict', *American Political Science Review* 67: 914–23.

Alonso, W. (1964) *Location and Land Use*. Harvard University Press: Cambridge, MA.

Amin, S. (1987) 'Democracy & national strategy in the periphery', *Third World Quarterly* 9: 1129–56.

Anderson, B. (1983) *Imagined Communities*. Verso: London.

Anderson, J. (1986) 'Nationalism and geography' in J. Anderson (ed.) *The Rise of the Modern State*. Wheatsheaf: Brighton, UK.

Appadurai, A. (1991) 'Global ethnoscapes: notes and queries for a transnational anthropology' in R. G. Fox (ed.) *Recapturing Anthropology*. School of American Research Press: Sante Fe, NM.

Arblaster, A. (1984) *The Rise and Decline of Western Liberalism*. Blackwell: Oxford, UK.

Archer, F. M. and Archer, J. C. (1994) 'Some geographical aspects of the American presidential election of 1992', *Political Geography* 13: 137–59.

Archer, J. C. and Taylor, P. J. (1981) *Section and Party: A Political Geography of American Presidential Elections from Andrew Jackson to Ronald Reagan*. Wiley: Chichester and New York.

Arrighi, G. (1990) 'The three hegemonies of historical capitalism', *Review* XIII: 365–408.

Arrighi, G. (1994) *The Long Twentieth Century*. Verso: London.

Artibise, A. (1996) 'Cascadian adventures: shared visions, strategic alliances, and ingrained barriers'. Paper presented at the Pacific Northwest History Meetings, Seattle.

Bachrach, P. and Baratz, M. (1962) 'Two faces of power', *American Political Science Review* 56: 947–52.

Banks, A. S. and Textor, R. B. (1963) *A Cross-Polity Survey*. MIT Press: Cambridge, MA.

Banks, M. (1986) 'The inter-paradigm debate' in M. Light and A. J. R. Groom (eds) *International Relations: A Handbook of Current Theory*. Frances Pinter: London.

Barker, C. (1978) 'The state as capital', *International Socialism* 2: 16–42.

Barnett, R. J. and Muller, R. E. (1974) *Global Reach*. Simon & Schuster: New York.

Barraclough, G. (ed.) (1998) *The Times Atlas of World History* (5th edition). Times Books: London.

Barratt Brown, M. (1974) *The Economics of Imperialism*. Penguin: London.

Bartlett, C. J. (1984) *The Global Conflict, 1800–1970*. Longman: London and New York.

Barzini, L. (1959) 'From Italy' in F. M. Joseph (ed.) *As Others See Us*. Princeton University Press: Princeton, NJ.

Bassin, M. (1987) 'Race contra space: the conflict between German geopolitik and National Socialism', *Political Geography Quarterly* 6: 115–34.

Bauman, Z. (1989) *Modernity and the Holocaust*. Cornell University Press: Ithaca, NY.

Beard, C. A. (1914) *An Economic Interpretation of the Constitution of the United States*. Macmillan: New York.

Beaverstock, J, Smith, R. G. and Taylor, P. J. (1999) 'The long arm of the law', *Environment and Planning A* 31 (in press).

Beck, U. (1994) 'The reinvention of politics: towards a theory of reflexive modernization' in U. Beck, A. Giddens and S. Lash (eds) *Reflexive Modernization: Politics, Tradition and Aesthetics in the Modern Social Order*. Stanford University Press: Stanford, CA.

Beck, U., Giddens, A. and Lash, S. (1994) *Reflexive Modernization: Politics, Tradition and Aesthetics in the Modern Social Order*. Stanford University Press: Stanford, CA.

Bennett, S. and Earle, C. (1983) 'Socialism in America: a geographical interpretation of failure', *Political Geography Quarterly* 2: 31–56.

Bergesen, A. and Schoenberg, R. (1980) 'Long waves of colonial expansion and contraction, 1415–1969' in A. Bergesen (ed.) *Studies of the Modern World System*. Academic Press: New York.

Bergman, E. F. (1975) *Modern Political Geography*. William Brown: Dubuque, IA.

Berman, M. (1983) *All that is Solid Melts into Air: The Experience of Modernity*. Simon & Schuster: New York.

Berry, B. J. L. (1969) 'Review', *Geographical Review* 59: 450–1.

Best, A. C. G. (1970) 'Gaborone: problems and prospects of a new capital', *Geographical Review* 60: 1–14.

Bhabha, H. (1990) *The Nation and Narration*. Routledge: London.

Billig, M. (1995) *Banal Nationalism*. Sage: Thousand Oaks, CA.

Billington, J. H. (1980) *Fire in the Minds of Men*. Temple Smith: London.

Blake, C. (ed.) (1987) *Maritime Boundaries and Ocean Resources*. Croom Helm: London.

Blaut, J. M. (1975) 'Imperialism: the Marxist theory and its evolution', *Antipode* 7(1): 1–19.

Blaut, J. M. (1980) 'Nairn on Nationalism', *Antipode* 12(3): 1–17.

Blaut, J. M. (1987) *The National Question*. Zed Books: London.

Blechman, B. M. and Kaplan, S. S. (1978) *Force without War: U.S. Armed Forces as a Political Instrument*. Brookings Institute: Washington, DC.

Blomley, N. K. (1994) *Law, Space and the Geographies of Power*. Guilford Press: New York.

Blondel, J. (1978) *Political Parties*. Wildwood House: London.

Blouet, B. W. (1987) 'The political career of Sir Halford Mackinder', *Political Geography Quarterly* 6: 355–68.

Boddy, M. (1984) 'Local economic and employment strategies' in M. Boddy and C. Fudge (eds) *Local Socialism*. Macmillan: London.

Bogdanor, V. (1992) 'Founding elections and regime change', *Electoral Studies* 9: 288–94.

Bondi, L. (1993) 'Locating identity politics' in M. Keith and S. Pile (eds) *Place and the Politics of Identity*. University of Minnesota Press, Minneapolis.

Boogman, J. C. (1978) 'The raison d'etat politician Johan de Witt', *The Low Countries History Yearbook 1978*: 55–78.

Booth, K. (1991) 'Security and anarchy: utopian realism in theory and practice', *International Affairs* 67: 527–42.

Bowle, J. (1974) *The Imperial Achievement*. Secker & Warburg: London.

Bowman, I. (1924) *The New World*. World Book Company: New York.

Bowman, I. (1948) 'The geographical situation of the United States in relation to world policies', *Geographical Journal* 112: 129–42.

Brandt, W. (1980) *North–South: A Programme for Survival*. Pan: London.

Branson, N. (1979) *Popularism 1919–1925*. Lawrence & Wishart: London.

Brass, P. R. (1975) 'Ethnic cleavages in the Punjabi party system 1952–1972' in M. R. Barnett *et al.* (ed.) *Electoral Politics in the Indian States*. Manohar: Delhi.

Braudel, F. (1973) *Capitalism and Material Life 1400–1800*. Weidenfeld & Nicholson: London.

Braudel, F. (1984) *The Perspective on the World*. Collins: London.

Braunmuhl, C. von (1978) 'On the analysis of the bourgeois nation state within the world market context' in J. Holloway and S. Picciotto (eds) *State and Capital*. Arnold: London.

Breuilly, J. (1993) *Nationalism & the State* (2nd edition). Manchester University Press: Manchester, UK.

Brewer, A. (1980) *Marxist Theories of Imperialism. A Critical Survey*. Routledge & Kegan Paul: London.

Briggs, A. (1963) *Victorian Cities*. Penguin: London.

Briggs, A. (1988) *Victorian Things*. Batsford: London.

Briggs, E. and Deacon, A. (1973) 'The creation of the Unemployment Assistance Board', *Policy and Politics* 2: 43–62.

Broughton, M. (1959) 'From South Africa' in F. M. Joseph (ed.) *As Others See Us*. Princeton University Press: Princeton, NJ.

Brown, L. R. (1973) *World without Borders*. Vintage: New York.

Brown, P. G. (1981) 'Introduction' in P. G. Brown and H. Shue (eds) *Boundaries, National Autonomy and its Limits*. Totowa, NJ: Rowman & Littlefield.

Brucan, S. (1981) 'The strategy of development in Eastern Europe, *Review* 5: 95–112.

Brunn, S. D. (1981) 'Geopolitics in a shrinking world: a political geography of the twenty-first century' in A. D. Burnett and P. J. Taylor (eds) *Political Studies from Spatial Perspectives*. Wiley: Chichester, UK, and New York.

Brustein, W. (1993) *The Logic of Evil: The Social Origins of the Nazi Party, 1925–1933*. Yale University Press: New Haven, Conn., and London.

Buchanan, K. (1972) *The Geography of Empire*. Spokesman: Nottingham, UK.

Bukharin, N. (1972) *Imperialism and the World Economy*. Merlin: London.

Bull, H. N. (1977) *The Anarchical Society: A Study of World Order*. Macmillan: London.

Cohen, S. (1992) 'Global geopolitical changes in the post Cold War era', *Annals, Association of American Geographers* 81: 551–80.

Colley, L. (1992) *Britons*. Pimlico: London.

Colls, R. (1986) 'Englishness & the political culture' in R. Colls and P. Dodd (eds) *Englishness: Politics and Culture 1880–1920*. Croom Helm: London.

CONAIE (1989) *Las nacionalidades indigenas en el Ecuador: neustro proceso organizativo* (2nd edition). Abya-Yala: Quito.

Cooke, P. (1985) 'Radical regions', in G. Rees (ed.) *Political Action and Social Identity*. Macmillan: London.

Cooke, P. (1989) *Localities*. Unwin Hyman: London.

Cope, M. (1996) 'Weaving the everyday: identity, space, and power in Lawrence, Massachusetts, 1920–1939', *Urban Geography* 17: 179–204.

Cope, M. (1997) 'Responsibility, regulation, and retrenchment: the end of welfare?' in L. A. Staeheli, J. E. Kodras and C. Flint (eds) *State Devolution in America: Implications for a Diverse Society*. Sage: Thousand Oaks, CA.

Corbridge, S. (1997) 'India, 1947–1997. Editor's Introduction', *Environment and Planning A* 29: 2091–8.

Coulter, P. (1975) *Social Mobilization and Liberal Democracy*. Lexington: Lexington, MA.

Cox, K. R. (1969) 'The voting decision in a spatial context', *Progress in Geography* 1: 81–117.

Cox, K. R. (1973) *Conflict, Power and Politics in the City: A Geographic View*. McGraw-Hill: New York.

Cox, K. R. (1979) *Location and Public Problems: A Political Geography of the Contemporary World*. Maaroufa: Chicago.

Cox, K. R. (1988) 'The politics of turf and the question of class' in M. Dear and J. Wolch (eds) *Territory & Reproduction*. Sage: Beverly Hills, CA.

Cox, K. R. (ed.) (1996) *Spaces of Globalization*. Guilford Press: New York.

Cox, K. R. (1997) 'Spaces of dependence, spaces of engagement and the politics of scale, or: looking for local politics', *Political Geography* 17: 1–23.

Cox, K. R. and Mair, A. (1988) 'Locality and community in the politics of local economic development', *Annals, Association of American Geographers* 78: 307–325.

Cox, K. R. and McCarthy, J. J. (1982) 'Neighbourhood activism as a politics of turf: a critical analysis' in K. R. Cox and R. J. Johnston (eds) *Conflict, Politics and the Urban Scene*. Longman: Harlow, UK.

Cox, K. R. and Nartowicz, F. Z. (1980) 'Jurisdictional fragmentation in the American metropolis: alternative perspectives', *International Journal of Urban and Regional Research* 4: 196–209.

Cox, M. (1986) 'The Cold War as a system', *Critique* 17: 17–82.

Cox, R. (1981) 'Social forces, states and world orders: beyond international relations theory', *Millennium* 10: 126–55.

Crewe, I. (1973) 'Politics of "affluent" and "traditional" workers in Britain: an aggregate data analysis', *British Journal of Political Science* 3: 29–52.

Crewe, I. and Payne, C. (1976) 'Another game with nature: an ecological regression model of the British two-party vote ration in 1970', *British Journal of Political Science* 6: 42–81.

Dalby, S. (1990a) *Creating the Second Cold War*. Pinter: London.

Dalby, S. (1990b) 'American security discourse: the persistence of geopolitics', *Political Geography Quarterly* 9: 171–88.

Dalby, S. and Ó Tuathail, G. (1996) 'Editorial introduction: the critical geopolitics constellation', *Political Geography* 6/7: 451–6.

Davies, J. G. (1988) 'From municipal socialism to . . . municipal capitalism?' *Local Government Studies*, March–April: 19–22.

Burch, K. (1994) 'The properties of the state system and global capitalism' in S. Rosow *et al.* (eds) *The Global Economy as Political Space*. Lynne Rienner: Boulder, CO.

Bunge, W. (1966) 'Gerrymandering, geography and grouping', *Geographical Review* 56: 256–63.

Bunge, W. (1982) *The Nuclear War Atlas*. Society for Human Exploration: Victoriaville, Quebec.

Burger, J. (1987) *Report from the Frontier*. Zed Books: London.

Burghardt, A. (1969) 'The core concept in political geography: a definition of terms', *Canadian Geographer* 63: 349–53.

Burghardt, A. F. (1973) 'The bases of territorial claims', *Geographical Review* 63: 225–45.

Burnett, A. and Taylor, P. J. (eds) (1981) *Political Studies from Spatial Perspectives*. Wiley: Chichester, UK.

Burnham, W. D. (1967) 'Party systems and the political process' in W. N. Chambers and W. D. Burnham (eds) *The American Party System*. Oxford University Press: New York.

Burnham, W. D. (1970) *Critical Elections and the Mainsprings of American Politics*. Norton: New York.

Busteed, M. A. (1975) *Geography and Voting Behaviour*. Oxford University Press: London.

Butler, D. E. and Stokes, D. E. (1969) *Political Change in Britain: Forces Shaping Electoral Choice*. Macmillan: London.

Canovan, M. (1981) *Populism*. Junction: London.

Castells, M. (1977) *The Urban Question: A Marxist Approach*. MIT Press: Cambridge, MA.

Castells, M. (1978) *City, Class and Power*. Macmillan: London.

Castells, M. (1996) *The Rise of the Network Society*. Blackwell: Oxford.

Ceaser, J. W. (1979) *Presidential Selection: Theory and Development*. Princeton University Press: Princeton, NJ.

Chase-Dunn, C. K. (1981) 'Interstate system and capitalist world-economy: one logic or two?' in W. L. Hollist and J. N. Rosenau (eds) *World System Structure*. Sage: Beverly Hills, CA.

Chase-Dunn, C. K. (1982) 'Socialist states in the capitalist world-economy' in C. K. Chase-Dunn (ed.) *Socialist States in the World-System*. Sage: Beverly Hills, CA.

Chase-Dunn, C. K. (1989) *Global Formation*. Blackwell: Oxford.

Chase-Dunn, C. and Hall, T. D. (1997) *Rise and Demise: Comparing World-Systems*. Westview Press: Boulder, CO.

Christaller, W. (1966) *Central Places in Southern Germany* (trans. C. W. Baskin). Prentice-Hall: Englewood Cliffs, NJ.

Clark, G. L. (1984) 'A theory of local autonomy', *Annals, Association of American Geographers* 74: 195–208.

Clark, G. L. and Dear, M. (1984) *State Apparatus*. Allen & Unwin: Boston.

Claval, P. (1984) 'The coherence of political geography: perspectives of its past evolution and future relevance' in P. J. Taylor and J. W. House (eds) *Political Geography: Recent Advances and Future Directions*. Croom Helm: London.

Cloke, P., Philo, C. and Sadler, D. (1991) *Approaching Human Geography: An Introduction to Contemporary Theoretical Debates*. Guilford Press: New York.

Coates, D. (1975) *The Labour Party and the Struggle for Socialism*. Cambridge University Press: Cambridge, UK.

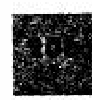
Cobban, A. (1969) *The Nation State and National Self-determination*. Collins: London.

Cock, J. (1993) *Women and War in South Africa*. Pilgrim Press: Cleveland, OH.

Cockburn, C. (1977) *The Local State*. Pluto: London.

Cohen, S. (1973) *Geography and Politics in a World Divided* (2nd edition). Oxford University Press: New York.

Cohen, S. (1982) 'A new map of global political equilibrium: a developmental approach', *Political Geography Quarterly* 1: 223–42.



Davies, J. G. (1991) 'Letter from Tyneside, in the semiperiphery of the semicore: A UK experience', *Review* 14: 437–50.

Davis, H. B. (1978) *Towards a Marxist theory of Nationalism.* Monthly Review Press: New York.

Deavon, A. and **Brigg, J.** (1974) 'Local democracy and central policy', *Policy and Politics* 2: 347–64

Dear, M. (1981) 'A theory of the local state' in A. D. Burnett and P. J. Taylor (eds) *Political Studies from Spatial Perspectives.* Wiley: Chichester, UK.

Dear, M. and **Clark, G.** (1978) 'The state and geographic process: a critical review', *Environment and Planning A* 10: 173–83.

Dearlove, J. (1979) *The Reorganisation of British Local Government.* Cambridge University Press: Cambridge, UK.

De Blij, H. J. (1967) *Systematic political geography.* Wiley: New York.

De Blij, H. J. (1992) 'Political geography of the post Cold War world', *Professional Geographer* 44: 16–19.

Deighton, A. (1987) 'The "frozen front": the Labour government, the division of Germany and the origins of the Cold War, 1945–7', *International Affairs* 63: 449–65.

Delaney, D. and **Leitner, H.** (1997) 'The political construction of scale', *Political Geography* 16: 93–7.

Delpar, H. (1981) *Red and Blue, The Liberal Party in Colombian Politics, 1863–1899.* University of Alabama Press: University, Alabama.

Dent, M. (1995) 'Ethnicity and territorial politics in Nigeria' in G. Smith (ed.) *Federalism: the Multiethnic Challenge.* London: Longman.

Deutch, K. W. (1961) 'Social mobilization and political development', *American Political Science Review* 55: 494–505.

Deutch, K. W. (1981) 'The crisis of the State', *Government and Opposition* 16: 331–43.

Dijkink, G. (1996) *National Identity and Geopolitical Visions: Maps of Pride and Pain.* Routledge: London.

Dikshit, R. (1971a) 'Geography and federalism', *Annals, Association of American Geographers* 61: 97–110.

Dikshit, R. (1971b) 'The failure of federalism in central Africa', *Professional Geographer* 23: 27–31.

Dikshit, R. (1975) *The Political Geography of Federalism.* Macmillan: Delhi.

Dikshit, R. D. and **Sharma, J. C.** (1982) 'Electoral performance of the Congress Party in Punjab (1952–1977): an ecological analysis', *Transactions, Institute of Indian Geographers* 4: 1–15.

Dix, R. H. (1984) 'Incumbency and electoral turnover in Latin America', *Journal of Interamerican Studies* 26: 435–48.

Dixon, R. G. (1968) *Democratic Representation: Reapportionment in Law and Politics.* Oxford U.P.: London and New York.

Dixon, R. G. (1971) 'The court, the people and "one man, one vote?"' in N. W. Polsby (ed.) *Reapportionment in the 1970s.* University of California Press: Berkeley, CA.

Dodd, P. (1986) 'Englishness and the national culture', in R. Colls and P. Dodd (eds) *Englishness: Politics and Culture 1880–1920.* Croom Helm: London.

Dodds, K. (1997) *Geopolitics in Antarctica.* John Wiley & Sons: New York.

Douglas, N. and **Shirlow, P.** (1998) 'People in conflict in place: the case of Northern Ireland', *Political Geography* 17: 125–8.

Dowler, L. (1998) '"And They Think I'm Just a Nice Old Lady" Women and War in Belfast, Northern Ireland', *Gender, Place and Culture* 5: 159–76.

Dua, B. D. (1979) *President's Rule in India.* Chand: New Delhi.

Duncan, S. S. and **Goodwin, M.** (1982) 'The local state: functionalism, autonomy and class relations in Cockburn and Saunders', *Political Geography Quarterly* 1: 77–96.

Duncan, S. and **Goodwin, M.** (1988) *The Local State and Uneven Development.* Polity Press: Cambridge, UK.

Dunleavy, P. (1979) 'The urban basis of political alignment: social class, domestic property ownership, and state intervention in consumption processes', *British Journal of Political Science* 9: 409–43.

Dunleavy, P. (1980) *Urban Political Analysis.* Macmillan: London.

Duverger, M. (1954) *Political Parties.* Methuen: London.

Easton, D. (1965) *System Analysis of Political Life.* Wiley: New York.

Edwardes, M. (1975) *Playing the Great Game: A Victorian Cold War.* Hamilton: London.

Emmanuel, A. (1972) *Unequal Exchange: A Study of the Imperialism of Trade.* Monthly Review Press: New York and London.

Engels, F. (1952) *The Condition of the Working Class in England in 1844.* Allen & Unwin: London.

Enloe, C. (1983) *Does Khaki Become You? The Militarisation of Women's Lives.* South End Press: Boston.

Etherington, N. (1984) *Theories of Imperialism.* Croom Helm: London.

Faris, R. E. L. (1967) *Chicago Sociology 1920–1932.* Chandler: San Francisco.

Fawcett, C. B. (1961) *The Provinces of England.* Hutchinson: London.

Featherstone, M., Lash, S. and **Robertson, R.** (eds) (1995) *Global Modernities.* London: Sage.

Federacion de Centros Shuar-Anchuar (1992) 'Shuara Achuara Nunke, Tierra Shuar-Achuar', mimeo, Sucua (July).

Fifer, J. V. (1976) 'Unity by inclusion: core area and federal state at American independence', *Geographical Journal* 142: 402–10.

Fifer, J. V. (1981) 'Washington, D.C.: the political geography of a federal capital', *Journal of American Studies* 15: 5–26.

Filkin, C. and **Weir, D.** (1972) 'Locality', in E. Gittus (ed.) *Key Variables in Social Research, Vol. I.* Heinemann: London.

Finer, S. E. (1974) 'State-building, state boundaries and border control', *Social Science Information* 13: 79–86.

Fitton, M. (1973) 'Neighbourhood and voting: a sociometric explanlation', *British Journal of Political Science* 3: 445–7.

Flint, C. (1997) 'Conclusion: regional collective memories and the ideology of state restructuring' in L. A. Staeheli, J. E. Kodras and C. Flint (eds) *State Devolution in America: Implications for a Diverse Society.* Sage: Thousand Oaks, CA.

Flint, C. (1998) 'Forming electorates, forging spaces: the Nazi Party vote and the social construction of space', *American Behavioral Scientist* 41: 1282–303.

Flint, C. and **Shelley, F. M.** (1996) 'Structure, agency and context: the contributions of geography to world-systems analysis', *Sociological Inquiry* 66: 496–508.

Foeken, D. (1982) 'Explanation for the partition of sub-Saharan Africa, 1880–1900', *Tijdschrift voor Economische en Sociale Geografie* 73: 138–48.

Forrest, E. (1965) 'Apportionment by computer', *American Behavioural Scientist* 7: 23–35.

Foucault, M. (1980) *Power/Knowledge.* New York: Pantheon.

Foster, J. (1974) *Class Struggle and the Industrial Revolution.* Weidenfeld & Nicholson: London.

Frank, A. G. (1967) 'Sociology of underdevelopment and the underdevelopment of sociology', *Catalyst* 3: 20–73.

Frank, A. G. (1977) 'Long live transideological enterprise! The socialist economies in the capitalist division of labour', *Review* 1: 91–140.

Grano, O. (1981) 'External influences and internal change in the development of Geography' in D. R. Stoddart (ed.) *Geography, Ideology and Social Concern*. Blackwell: Oxford, UK.

Grant, R. and Agnew, J. (1996) 'Representing Africa: the geography of Africa in world trade, 1960–1992', *Annals, Association of American Geographers* 86: 729–44.

Grant, R. and Nijman, J. (1997) 'Historical changes in U.S. and Japanese foreign aid to the Asia-Pacific region', *Annals, Association of American Geographers* 87: 32–51.

Gray, F. (1975) 'Non-explanation in urban geography', *Area* 7: 228–34.

Green, D. (1996) Latin America: neoliberal failure and the search for alternatives', *Third World Quarterly* 17, 109–22

Gregory, R. (1968) *The Miners and British Politics, 1906–1914*. Oxford University Press: London.

Gregory, D. (1982) *Regional Transformation and Industrial Revolution: A Geography of the Yorkshire Woollen Industry*. MacMillan: London.

Griffiths, M. J. and Johnston, R. J. (1991) 'What's in a place?' *Antipode* 23, 185–213.

Gudgin, G. and Taylor, P. J. (1979) *Seats, Votes and the Spatial Organization of Elections*. Pion: London.

Habermas, J. (1975) *Legitimation Crisis*. Beacon Press: Boston.

Hägerstrand, T. (1982) 'Diorama, path and project', *Tijdschrift voor Economische en Sociale Geografie* 73: 323–339.

Hall, P. (1981) 'The geography of the fifth Kondratieff cycle', *New Society* 26th March: 535–7.

Hall, P. (1982) 'The new political geography: seven years on', *Political Geography Quarterly* 1: 65–76.

Halliday, F. (1983) *The Making of the Second Cold War*. Verso: London.

Hamilton, R. (1982) *Who Voted for Hitler?* Princetown University Press: Princetown, NJ.

Hanson, S. and Pratt, G. (1995) *Gender, Work, and Space*. Routledge: London.

Harbutt, F. J. (1986) *The Iron Curtain: Churchill, America and the Origins of the Cold War*. Oxford University Press: New York.

Hardgrave, R. L. (1974) *India: Government and Politics in a Developing Nation*. Harcourt Brace & World: New York.

Harding, T. (1971) 'The new imperialism in Latin America: a critique of Conor Cruise O'Brien' in K. T. Fann and D. C. Hodges (eds) *Readings in US Imperialism*. Porter Sargent: Boston.

Hartmann, H. (1980) *Political Parties in India*. Meenakshi Prakasha: New Delhi.

Hartshorne, R. (1950) 'The functional approach in political geography', *Annals, Association of American Geographers* 40: 95–130.

Hartshorne, R. (1954) 'Political geography' in P. E. James and C. F. Jones (eds) *American Geography: Inventory and Prospect*. Syracuse University Press: Syracuse, NY.

Harvey, D. (1973) *Social Justice and the City*. Arnold: London.

Harvey, D. (1985) *The Urbanization of Capital*. Johns Hopkins University Press: Baltimore.

Haseler, S. (1976) *The Death of British Democracy*. Elek: London.

Hawkins, A. (1986) 'The discovery of rural England' in R. Colls and P. Dodd (eds) *Englishness: Politics and Culture 1880–1920*. Croom Helm: London.

Hayden, D. (1981) *The Grand Domestic Revolution*. MIT Press: Cambridge MA.

Hechter, M. (1975) *Internal Colonialism. The Celtic Fringe in British National Development, 1536–1966*. University of California Press: Berkeley, CA.

Hechter, M. and Brustein, W. (1980) 'Regional modes of production and patterns of state formation in Western Europe', *American Journal of Sociology* 85: 1061–94.

Helin, R. A. (1967) 'The volatile administrative map of Rumania', *Annals, Association of American Geographers* 57: 481–502.

Henderson, G. and Lebow, R. N. (1974) 'Conclusions' in G. Henderson *et al.* (eds) *Divided Nations in a Divided World*. McKay: New York.

Frank, A. G. (1978) *Dependent Accumulation and Underdevelopment*. Monthly Review Press: New York, Macmillan: London.

Frank, A. G. (1984) *Critique and Anti-critique*. Praeger: New York.

Freymond, J. (1959) 'From Switzerland' in F. M. Joseph (ed.) *As Others See Us*. Princeton University Press: Princeton, NJ.

Fried, R. C. (1975) 'Comparative urban performance' in F. Greenstein and N. Polsby (eds) *The Handbook of Political Science*. Addison-Wesley: Reading, MA.

Friedmann, J. (1986) 'The world city hypothesis', *Development and Change* 17: 69–83

Fukuyama, F. (1992) *The End of History and the Last Man*. The Free Press: New York.

Gaddis, J. L. (1982) *Strategies of Containment*. Oxford University Press: New York

Galbraith, J. K. (1957) *The Affluent Society*. Penguin: London.

Galbraith, J. K. (1992) *The Culture of Contentment*. Houghton Mifflin: Boston.

Gallagher, J. and Robinson, R. (1953) 'The imperialism of free trade', *Economic History Review* (2nd series) 6: 1–15.

Galtung, J. (1971) 'A structural theory of imperialism', *Journal of Peace Research* 8: 81–117

Galtung, J. (1979) *The True Worlds*. Free Press: New York.

Gamble, A. (1974) *The Conservative Nation*. Routledge & Kegan Paul: London.

Garcia Gónzalez, L. (1992) *Resumen de Geografia: historia y critica*. Editorial Andina: Quito.

Gellner, E. (1964) *Thought and Change*. University of Chicago Press: Chicago.

Gellner, E. (1983) *Nations and Nationalism*. Blackwell: Oxford.

Giddens, A. (1981) *A Contemporary Critique of Historical Materialism Vol. 1: Power, Property and the State*. Macmillan: London.

Giddens, A. (1990) *The Consequences of Modernity*. Stanford University Press: Stanford, CA.

Giddens, A. (1994) 'Living in a post-traditional society' in U. Beck, A. Giddens and S. Lash (eds) *Reflexive Modernization: Politics, Tradition and Aesthetics in the Modern Social Order*. Stanford University Press: Stanford, CA, 56–109.

Gillespie, E. and Schellhas, B. (1994) *Contract with America: The Bold Plan by Rep. Newt Gingrich, Rep. Dick Armey, and the House Republicans to Change the Nation*. Times Books, Random House: New York.

Glassner, M. I. (ed.) (1986) 'The new political geography of the sea', *Political Geography Quarterly* 5: 5–71.

Godlewska, A. and Smith, N. (eds) (1994) *Geography and Empire*. Blackwell: Oxford.

Gold, D. A., Lo, C. Y. H. and Wright, E. O. (1975) 'Recent developments in Marxist theories of the capitalist state', *Monthly Review* 27: 29–42 and 28: 36–51.

Goldfrank, W. L. (1979) 'Introduction: bringing history back in' in W. L. Goldfrank (ed.) *The World-system of Capitalism: Past and Present*. Sage: Beverly Hills, CA.

Golding, P. and Harris, P. (1997) *Beyond Cultural Imperialism*. Sage: London.

Goldstein, J. S. (1988) *Long Cycles: Prosperity and War in the Modern Age*. Yale University Press: New Haven, CT.

Gordon, D. M. (1976) 'Capitalist efficiency and socialist efficiency', *Monthly Review* 28: 19–39.

Gordon, D. M. (1978) 'Class struggle and the stages of American urban development' in D. C. Perry and A. J. Watkins (eds) *The Rise of the Sunbelt Cities*. Sage: Beverly Hills, CA.

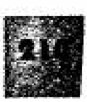
Gordon, D. M. (1980) 'Stages of accumulation and long economic cycles' in T. K. Hopkins and I. Wallerstein (eds) *Processes of the World System*. Sage: Beverly Hills, CA.

Gottmann, J. (1951) 'Geography and International Relations', *World Politics* 3: 153–73.

Gottmann, J. (1952) 'The political partitioning of our world: an attempt at analysis', *World Politics* 4: 512–19.

Gottmann, J. (1973) *The Significance of Territory*. University Press of Virginia: Charlottesville.

Gould, P. R. and Leinbach, T. R. (1966) 'An approach to the geographic assignment of hospital services', *Tijdschrift voor Economische en Sociale Geographie* 57: 203–6.



Ikporukpo, C. O. (1986) 'Politics and regional politics: the issue of state creation in Nigeria', *Political Geography Quarterly* 5: 127–40.

Inkeles, A. (1975) 'The emerging social structure of the world', *World Politics* 27: 467–95.

Isaacs, A. (1948) *International Trade: Tariff and Commercial Policies*. Irwin: Chicago.

Jackson, R. H. (1990) *Quasi-states: Sovereignty, International Relations and the Third World*. Cambridge University Press: New York.

Jackson, W. A. D. (1964) *Politics and Geographic Relationships*. Prentice-Hall: Englewood Cliffs, NJ.

Jackson, P. and Penrose, J. (1993) 'Introduction: placing "race" and nation' in P. Jackson and J. Penrose (eds) *Constructions of Race, Place and Nation*. University College London Press: London.

Jahnige, T. P. (1971) 'Critical elections and social change', *Polity* 3: 465–500.

James, A. (1984) 'Sovereignty: ground rule or gibberish?' *Review of International Studies* 10: 1–18.

Janelle, D. (1977) 'Structural dimensions in the geography of location conflicts', *Canadian Geographer* 21: 311–28.

Janelle, D. G. and Millward, H. A. (1976) 'Locational conflict patterns and urban ecological structure', *Tijdschrift voor Economische en Sociale Geografie*, 67: 102–13.

Jefferson, M. (1939) 'The law of the primate city', *Geographical Review* 34: 226–32.

Jessop, B. (1974) *Traditionalism, Conservatism and British Political Culture*. Allen & Unwin: London.

Jessop, B. (1982) *The Capitalist State*. Robertson: Oxford, UK.

Johnsen W. T. and Young, T.-D. (1994) *French Policy Towards NATO*. US Army War College: Carlisle Barracks, PA.

Johnston, R. J. (1973) *Spatial Structures*. Methuen: London.

Johnston, R. J. (1977) 'The electoral geography of an election campaign', *Scottish Geographical Magazine* 93: 98–108.

Johnston, R. J. (1979) *Political, Electoral and Spatial Systems*. Oxford University Press: London and New York.

Johnston, R. J. (1980a) 'Political geography without politics', *Progress in Human Geography* 4: 439–46.

Johnston, R. J. (1980b) 'Electoral geography and political geography', *Australian Geographical Studies* 18: 37–50.

Johnston, R. J. (1980c) *The Geography of Federal Spending in the United States of America*. Wiley: Chichester, UK.

Johnston, R. J. (1982a) *Geography and the State*. Macmillan: London.

Johnston, R. J. (1982b) *The American Urban System*. Longman: Harlow, UK.

Johnston, R. J. (1983) 'The neighbourhood effect won't go away: observations on the electoral geography of England in the light of Dunleavy's critique', *Geoforum* 14: 161–8.

Johnston, R. J. (1984) *Residential Segregation, the State and Constitutional Conflict in American Urban Areas*. Academic Press: London.

Johnston, R. J. (1985) *The Geography of English Politics: The 1983 General Election*. Croom Helm: London.

Johnston, R. J . (1986a) 'Placing politics', *Political Geography Quarterly* 5 (Supplement): 63–78.

Johnston, R. J. (1986b) 'The neighbourhood effect revisited: spatial science or political regionalism?', *Environment and Planning D: Society and Space* 4: 41–55.

Johnston, R. J. (1987) 'The geography of the working class and the geography of the Labour vote in England, 1983', *Political Geography Quarterly* 6: 7–16.

Henige, D. P. (1970) *Colonial Governors from the Fifteenth Century to the Present*. University of Wisconsin Press: Madison.

Henkel, W. B. (1993) 'Cascadia: a state of (various) mind(s)', *Chicago Review* 39: 110–18.

Henrikson, A. K. (1980) 'The geographical mental maps of American foreign policy makers', *International Political Science Review* 1: 495–530.

Henrikson, A. K. (1983) '"A small, cozy town, global in scope": Washington, D.C.', *Ekistics* 50: 123–45.

Hepple, L. (1986) 'The revival of geopolitics', *Political Geography Quarterly* 5 (Supplement): 21–36.

Herod, A. (1997a) 'Back to the future in labor relations: from the New Deal to Newt's deal' in L. A. Staeheli, J. E. Kodras and C. Flint (eds) *State Devolution in America: Implications for a Diverse Society*. Sage: Thousand Oaks, CA.

Herod, A. (1997b) 'Labor's spatial praxis and the geography of contract bargaining in the US east coast longshore industry, 1953–89', *Political Geography* 16: 145–69.

Herz, J. H. (1957) 'Rise and demise of the territorial state', *World Politics* 9: 473–93.

Heske, H. (1986) 'German geographic research in the Nazi period', *Political Geography Quarterly* 5: 267–82.

Heske, H. (1987) 'Karl Haushofer: his role in German geopolitics and Nazi politics', *Political Geography Quarterly* 6(1): 35–44.

Hewison, R. (1987) *The Heritage Industry. Britain in a Climate of Decline*. Methuen: London.

Hinsley, F. A. (1966) *Sovereignty*. Watts: London.

Hinsley, F. A. (1982) 'The rise and fall of the modern international system', *Review of International Studies* 8: 1–8.

Hirschman, A. O. (1970) *Exit, Voice and Loyalty*. Harvard U.P.: Cambridge, MA.

Hobsbawm, E. J. (1977) 'Some reflections on "The Breakup of Britain"', *New Left Review* 105: 3–24.

Hobsbawm, E. J. (1987) *The Age of Empire, 1875–1914*. Guild: London.

Hobsbawm, E. J. (1990) *Nations and Nationalism since 1780*. Cambridge University Press.

Hobson, J. A. (1902) *Imperialism: A Study*. Allen & Unwin: London.

Hobson, J. A. (1968) 'Sociological interpretation of a general election' in P. Abrams (ed.) *The Origins of British Sociology 1834–1914*. University of Chicago Press.

Holdar, S. (1994) 'From American hegemony to pan-regional dominance? The changing geography of the western aid regime, 1966–1990', *Tijdschrift voor Economische en Sociale Geografie* 85: 236–48.

Holloway, J. and Picciotto, S. (eds) (1978) *State and Capital: A Marxist Debate*. Arnold: London.

Holm, H.-H. and Sorenson, G. (1995) *Whose World Order? Uneven Globalization and the End of the Cold War*. Westview Press: Boulder, CO.

Horrabin, J. F. (1942) *An outline of Political Geography*. N.C.L.C. Publishing Society: Tillicoultry, Scotland.

Hoyle, B. S. (1979) 'African socialism and urban development: the relocation of the Tanzanian capital', *Tijdschrift Economische voor en Sociale Geografie* 70, 207–16.

Hudson, B. (1977) 'The new geography and the new imperialism: 1870–1918', *Antipode* 9: 12–19.

Hunt, A. (1980) 'Introduction: taking democracy seriously' in A. Hunt (ed.) *Marxism and Democracy*. Lawrence & Wishart: London.

Huntington, S. P. (1991) *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*. University of Oklahoma Press: Norman, OK.

Huttenback, R. A. (1976) *Racism & Empire*. Cornell University Press: Ithaca, NY.

comparative studies in electoral stability' in M. J. Holler (ed.) *The Logic of Multiparty Systems*. Springer-Verlag: Munich.
Johnston, R. J., Shelley, F. W. and Taylor, P. J. (1990) *Developments in Electoral Geography*. Routledge: London.
Jones, B. D. (1986) 'Government & business: the automobile industry and the public sector in Michigan', *Political Geography Quarterly* 5: 369–84.
Jones, S. B. (1954) 'A unified field theory of political geography', *Annals, Association of American Geographers* 44: 111–23.
Jones, S. B. (1959) 'Boundary concepts in the setting of place and time', *Annals, Association of American Geographers* 49: 241–55.
Kabbani, R. (1986) *Europe's Myth of Orient*. Pandora: London.
Kaldor, M. (1979) *The Disintegrating West*. Penguin: London.
Kamath, P. M. (1985) 'Politics of defection in India in the 1980s', *Asian Survey* 25: 1039–54.
Kaplan, S. S. (1981) *Diplomacy of Power*. Brookings Institute: Washington DC.
Kashyap, S. C. (1969) *The Politics of Defection*. National: Delhi.
Kasperson, R. E. and Minghi, J. V. (eds) (1969) *The Structure of Political Geography*. Aldine: Chicago.
Kennedy, P. (1988) *The Rise and Fall of the Great Powers*. Random House: New York.
Kerr, C. and Siegel, A. (1954) 'The inter-industry propensity to strike' in A. Kornhauser (ed.) *Industrial Conflict*. Wiley: New York.
King, A. D. (1990) *Global Cities*. Routledge: London.
Kirby, A. (1976) 'Housing market studies: a critical review', *Transactions, Institute of British Geographers* NS1: 2–9.
Kirby, A. (1987) 'State, local state, context and spatiality: a reappraisal of state theory', Working Paper: 87–07. Institute of Behavioral Science: Boulder, CO.
Kirby, A. (1997) 'Is the state our enemy?' *Political Geography* 16: 1–12.
Kleppner, P. (1979) *The Third Electoral System: 1853–1892*. University of North Carolina Press: Chapel Hill.
Knight, D. B. (1982) 'Identity and territory: geographical perspectives on nationalism and regionalism', *Annals, Association of American Geographers* 72: 514–31.
Knight, D. B. (1988) 'Self-determination, for indigenous peoples: the context for change' in R. J. Johnston, D. B. Knight and E. Kofman (eds) *National Self-determination and Political Geography*. Croom Helm: London.
Knox, P. L. (1995) 'World cities and the organisation of global space' in R. J. Johnston, P. J. Taylor and M. J. Watts (eds) *Geographies of Global Change*. Blackwell: Oxford, 232–48.
Kodras, J. E. (1997a) 'Restructuring the state: devolution, privatization, and the geographic redistribution of power and capacity in governance' in L. A. Staeheli, J. E. Kodras and C. Flint (eds) *State Devolution in America: Implications for a Diverse Society*. Sage: Thousand Oaks, CA.
Kodras, J. E. (1997b) 'Globalization and social restructuring of the American population: geographies of exclusion and vulnerability' in L. A. Staeheli, J. E. Kodras and C. Flint (eds) *State Devolution in America: Implications for a Diverse Society*. Sage: Thousand Oaks, CA.
Kolko, J. and Kolko, G. (1973) *The Limits of Power*. Harper & Row: New York.
Kolossov, V. A. (1990) 'The geography of elections of USSR People's Deputies', *Soviet Geography* 31: 753–66.
Koves, A. (1981) 'Socialist economy and the world-economy', *Review* 5: 113–34.
Kristof, L. D. (1959) 'The nature of frontiers and boundaries', *Annals, Association of American Geographers* 49: 269–82.

Laird, R. (1995) *French Security Policy in Transition: Dynamics of Continuity and Change*. Institute for National Strategic Studies: National Defence University, Washington, DC.
Langhorne, R. (1981) *The Collapse of the Concert of Europe*. Macmillan: London.
Lake, R. W. (1997) 'State restructuring, political opportunism, and capital mobility' in L. A. Staeheli, J. E. Kodras and C. Flint (eds) *State Devolution in America: Implications for a Diverse Society*. Sage: Thousand Oaks, CA.
Laski, H. J. (1935) *The State in Theory and Practice*. Allen & Unwin: London.
Laski, H. J. (1936) *The Rise of European Liberalism*. Allen & Unwin: London.
Lawrence, E. (1994) *Gender and Trade Unions*. Taylor & Francis: London.
Lees, L. H. (1982) 'Strikes and the urban hierarchy in English industrial towns, 1842–1901' in J. E. Cronin and J. Schnear (eds) *Social Conflict and the Political Order in Modern Britain*. Croom Helm: London.
Leib, J. (1995) 'Heritage versus hate: a geographical analysis of the Georgia Confederate flag debate', *Southeastern Geographer* 35: 37–57.
Levinson, C. (1980) *Vodka Cola*. Biblios: Horsham, UK.
Levy, J. S. (1983) *War in the Modern Great Power System, 1495–1975*. University Press of Kentucky: Lexington, KY.
Lewis, P. F. (1965) 'Impact of negro migration on the electoral geography of Flint, Michigan, 1932–62: a cartographic analysis', *Annals, Association of American Geographers* 55: 1–25.
Ley, D. and Mercer, J. (1980) 'Locational conflict and the politics of consumption', *Economic Geography* 56: 89–109.
Libby, O. G. (1894) 'The geographical distribution of the vote of the thirteen states of the federal constitution, 1787–1788', *Bulletin of the University of Wisconsin* 1: 1–116.
Lichtheim G. (1971) *Imperialism*. Penguin: London.
Liebman, M. (1964) '1914: the great schism', *Socialist Register* 1964: 283–92.
Liebowitz, R. D. (1983) 'Finlandization: an analysis of the Soviet Union's domination of Finland', *Political Geography Quarterly* 2: 275–88.
Lijphart, A. (1971) 'Class voting and religious voting in European democracies', *Acta Politica* 6: 158–71.
Lijphart, A. (1982) 'The relative salience of the socio-economic and religious issue dimensions: coalition formation in ten western democracies, 1919–1979', *European Journal of Political Research* 10: 201–11.
Lockwood, D. (1966) 'Sources of variation in working class images of society', *Sociological Review* 14: 249–67.
Lowenthal, D. (1958) 'The West Indies chooses a capital', *Geographical Review* 48: 336–64.
Luard, E. (1986) *War in International Society*. Tauris: London.
MacGregor, I. (1986) *The Enemies Within: The Story of the Miners' Strike, 1984–5*. Collins: London.
Macintyre, S. (1980) *Little Moscows*. Croom Helm: London.
Mackenzie, R. T. and Silver, A. (1968) *Angels in Marble: Working Class Conservatives in Urban England*. Heinemann: London.
Mackenzie, S. and Rose, D. (1983) 'Industrial change, the domestic economy and home life' in J. Anderson *et al.* (eds) *Redundant Spaces in Cities and Regions?* Academic Press: London.
Mackinder, H. J. (1904) 'The geographical pivot of history', *Geographical Journal* 23: 421–42.
Mackinder, H. J. (1919) *Democratic Ideals and Reality: A Study in the Politics of Reconstruction*. Constable: London; Holt: New York.
Mackinder, H. J. (1943) 'The round world and the winning of the peace', *Foreign Affairs* 21: 595–605.
Mann, M. (1986) *The Sources of Social Power, Volume 1*. Cambridge University Press: New York.

Mansergh, N. (1949) *The Coming of the First World War: A Study in the European Balance, 1878–1914*. Longman: London.

Mark-Lawson, J. and Warde, A. (1987) 'Industrial restructuring and the transformation of a local political environment', *Sixth Urban Change & Conflict Conference Proceedings*. University of Kent: Canterbury, UK.

Marshall, D. D. (1996) 'National development and the globalization discourse', *Third World Quarterly* 17, 875–901.

Marshall, H.-P. and Schumann, H. (1997) *The Global Trap*. Zed Books: London.

Martin, H.-P. and Schumann, H. (1997) *The Global Trap: An Attack on Democracy and Prosperity*. St Martin's Press: New York.

Massam, B. (1975) *Location & Space in Social Administration*. Arnold: London

Massey, D. (1984) *Spatial Divisions of Labour*. Macmillan: London.

Massey, D. (1993) 'Power geometry and a progressive sense of place' in J. Bird *et al.* (eds) *Mapping the Futures*. Routledge: London.

Massey, D. (1994) *Space, Place, and Gender*. University of Minnesota Press: Minneapolis.

Mayhew, D. R. (1971) 'Congressional representation: theory and practice in drawing the districts' in N. W. Polsby (ed.) *Reapportionment in the 1970s*. University of California Press: Berkeley.

McAllister, L. (1987) 'Social context, turnout and the vote: Australian and British comparisons', *Political Geography Quarterly* 6: 17–30.

McColl, R. W. (1969) 'The insurgent state: territorial bases of revolution', *Annals, Association of American Geographers* 59: 613–31.

McCormick, R. P. (1967) 'Political development and the second party system' in W. N. Chambers and W. D. Burnham (eds) *The American Party Systems*. Oxford University Press: London and New York.

McCormick, R. P. (1974) 'Ethno-cultural interpretations of American voting behaviour', *Political Science Quarterly* 89: 351–77.

McKay, D. V. (1943) 'Colonialism in the French geographical movement, 1871–1881', *Geographical Review* 33: 214–32.

McPhail, I. R. (1971) 'Recent trends in electoral geography', *Proceedings of the 6th New Zealand Geography Conference* 1, 7–12.

Mellor, R. (1975) 'Urban sociology in an urbanized society', *British Journal of Sociology* 26: 276–93.

Menil, L. P. de (1977) *Who speaks for Europe? The Vision of Charles de Gaulle*. Weidenfeld & Nicholson: London.

Mercer, D. (1993) '*Terra nullius*, Aboriginal sovereignty and land rights in Australia', *Political Geography* 12: 299–318.

Mercer, D. (1997) 'Aboriginal self-determination and indigenous land title in post-*Mabo* Australia', *Political Geography* 16: 189–212.

Mikesell, M. W. (1983) 'The myth of the nation state', *Journal of Geography* 82: 257–60.

Miliband, R. (1961) *Parliamentary Socialism*. Allen & Unwin: London.

Miliband, R. (1969) *The State in Capitalist Society*. Quartet: London.

Miliband, R. (1977) *Marxism and Politics*. Oxford University Press: London.

Minghi, J. V. (1963) 'Boundary studies in political geography', *Annals, Association of American Geographers* 53: 407–28.

Modelski, C. (1978) 'The long cycle of global politics and the nation state', *Comparative Studies of Society and History* 20: 214–35.

Modelski, G. (1981) 'Long cycles, Kondratieffs and alternating innovations' in C. Kegley and P. McGowan (eds) *The Political Economy of Foreign Policy Behaviour*. Sage: Beverly Hills, CA.

Modelski, G. (1987) *Long Cycles of World Politics*. Macmillan: London.

Modelski, G. and Thompson, W. R. (1995) *Leading Sectors and World Powers*. University of South Carolina Press: Columbia.

Mohan, G. (1996) 'Adjustment and decentralization in Ghana: a case of diminished sovereignty', *Political Geography* 15: 75–94.

Momsen, J. H. and Townsend, J. (1987) *Geography of Gender in the Third World*. Hutchinson: London.

Morley, D. (1992) *Television, Audiences and Cultural Studies*. Routledge: London.

Morrill, R. L. (1973) 'Ideal and reality in reapportionment', *Annals, Association of American Geographers* 63: 463–7.

Morrill, R. L. (1976) 'Redistricting revisited', *Annals, Association of American Geographers* 66: 463–77.

Morris, J. (1968) *Pax Britannica*. Faber & Faber: London.

Mosse, G. L. (1975) *The Nationalization of the Masses: Political Symbolism and the Mass Movements in Germany from the Napoleonic Wars through the Third Reich*. Howard Fertig: New York.

Mosse, G. L. (1993) *Confronting the Nation: Jewish and Western Nationalism*. Brandeis University Press: Hanover and London.

Mouzelis, N. P. (1986) *Politics in the Semi-Periphery*. Macmillan: London.

Muir, R. (1981) *Modern Political Geography* (2nd edition). Macmillan: London.

Mumford, L. (1938) *The Culture of Cities*. Secker & Warburg: London.

Murdie, R. A. (1969) 'The factorial ecology of metropolitan Toronto, 1951–1961', Department of Geography Research Paper, University of Chicago.

Murphy, A. B. (1990) 'Historical justifications for territorial claims', *Annals, Association of American Geographers* 80: 531–48.

Nagar, R. (1996) 'The South Asian diaspora in Tanzania: a history retold', *Comparative Studies of South Asia, Africa and the Middle East* 16: 62–80.

Nagar, R. (1997) 'The making of Hindu communal organizations, places, and identities in postcolonial Dar es Salaam', *Environment and Planning D: Society and Space* 15: 707–730.

Nairn, T. (1977) *The Break-up of Britain*. New Left Books: London.

Navari, C. (1981) 'The origins of the nation-state' in L. Tivey (ed.) *The Nation-State*. Robertson: Oxford, UK.

Nelund, C. (1978) 'The national world picture', *Journal of Peace Research* 315: 273–8.

Newby, H. (1977) *The Deferential Worker*. Allen Lane: London.

Newton, K. (1975) 'American urban politics: social class, political structure and public goods', *Urban Affairs Quarterly* 11: 241–64.

Newton, K. (ed.) (1981) *Urban Political Economy*. Pinter: London.

Nielsson, G. P. (1985) 'States and "nation-groups": a global taxonomy' in E. A. Tiryakian and R. Rogowski (eds) *New Nationalisms of the Developed West*. Allen & Unwin: London.

Nijman, J. (ed.) (1992a) 'The political geography of the post Cold War world', *Professional Geographer* 44: 1–29.

Nijman, J. (1992b) 'The dynamics of superpower spheres of influence: US and Soviet military activities, 1948–1978' in M. D. Ward (ed.) *The New Geopolitics*. Gordon & Breach: Philadelphia.

Nugent, N. (1991) *The Government and Politics of the European Community*. Duke University Press: Durham, NC.

Oakes, T. (1997) 'Place and the paradox of modernity' *Annals, Association of American Geographers* 87: 509–531.

O'Brien, C. C. (1971) 'Contemporary forms of imperialism' in K. T. Fann and D. C. Hodges (eds) *Readings in US Imperialism*. Porter Sargent: Boston.

Parker, W. H. (1982) *Mackinder: Geography as Aid to Statecraft.* Clarendon: Oxford, UK.

Parkin, F. (1967) 'Working class Conservatives: a theory of political deviance', *British Journal of Sociology* 18: 278–90.

Parkin, F. (1971) *Class Inequality and Political Order.* Holt, Rinehart & Winston: New York.

Paterson, J. H. (1987) 'German geopolitics reassessed', *Political Geography Quarterly* 6: 107–14.

Peck, J. (1996) *Work-place: The Social Regulation of Labor Markets.* Guilford Press: New York.

Pepper, D. and Jenkins, A. (eds) (1985) *The Geography of Peace and War.* Blackwell: Oxford.

Phillips, P. D. and Wallerstein, I. (1986) 'National and World identities and the inter-state system', *Millennium* 14: 159–71.

Piepe, A., Prior, R. and Box, A. (1969) 'The location of the proletarian and deferential worker', *Sociology* 3: 239–44.

Polanyi, K. (1977) 'The economistic fallacy', *Review* 1: 9–20.

Potts, D. (1985) 'Capital relocation in Africa', *Geographical Journal* 151: 182–96.

Poulantzas, N. (1969) 'The problem of the capitalist state', *New Left Review* 58: 119–33.

Poulsen, T. M. (1971) 'Administration and regional structure in east-central and south-east Europe' in G. W. Hoffman (ed.) *Eastern Europe.* Methuen: London.

Pounds, N. J. G. (1951) 'The origin of the idea of natural frontiers in France', *Annals, Association of American Geographers* 41: 146–57.

Pounds, N. J. G. (1954) 'France and "les limites naturelles" from the seventeenth to the twentieth centuries', *Annals, Association of American Geographers* 44: 51–62.

Pounds, N. J. G. (1963) *Political Geography.* McGraw-Hill: New York.

Pounds, N. J. G. and Ball, S. S. (1964) 'Core areas and the development of the European states system', *Annals, Association of American Geographers* 54: 24–40.

Prescott, J. R. V. (1965) *The Geography of Frontiers and Boundaries.* Hutchinson: London.

Prescott, J. R. V. (1969) 'Electoral studies in political geography' in R. Kasperson and J. V. Minghi (eds) *The Structure of Political Geography.* Aldine: Chicago.

Radcliffe, S. (1998) 'Frontiers and popular nationhood: geographies of identity in the 1995 Ecuador–Peru border dispute', *Political Geography* 17: 273–93.

Randall, V. (1982) *Women & Politics.* Macmillan: London.

Rapkin, D. P. (ed.) (1990) *World Leadership and Hegemony.* Lynne Reiner: Boulder, CO.

Ratzel, F. (1969) 'The laws of the spatial growth of states' in R. E. Kasperson and J. V. Minghi (eds) *The Structure of Political Geography.* Aldine: Chicago.

Reagan, R. (1988) 'National security strategy of the United States', Department of State Bulletin 88 No. 2133: 1–31.

Read, D. (1964) *The English Provinces c. 1760–1960. A Study in Influence.* Arnold: London.

Redfield, R. (1941) *The Folk Culture of Yucatan.* University of Chicago Press.

Reich, R. (1998) 'When Naptime is Over', *New York Times Magazine*, 25 January 1998: 32–4.

Reissman, L. (1964) *The Urban Process. Cities in Industrial Societies.* Free Press: New York.

Renshon, S. A. (1977) 'Assumptive frameworks in political socialization' in S. A. Renshon (ed.) *Handbook of Political Socialization.* Free Press: New York.

Research Working Group (1979) 'Cyclical rhythms and secular trends of the capitalist world-economy: some premises, hypotheses and questions', *Review* 2: 483–500.

Reynolds, D. R. and Archer, J. C. (1969) 'An inquiry into the spatial basis of electoral geography', Discussion Paper 11. Department of Geography, University of Iowa.

Richardson, B. H. (1992) *The Caribbean and the Wider World, 1492–1992.* Cambridge University Press: New York.

O'Brien, R. (1992) *Global Financial Integration: the End of Geography.* Pinter: London.

O'Connor, J. (1973) *The Fiscal Crisis of the State.* St Martin's Press: New York.

Ohmae, K. (1995) *The End of the Nation-State: The Rise of Regional Economies.* Free Press: New York.

O'Loughlin, J. (1984) 'Geographical models of international conflicts' in P. J. Taylor and J. W. House (eds) *Political Geography: Recent Advances & Future Directions.* Croom Helm: London.

O'Loughlin, J. (1986) 'Spatial models of international conflicts: extending current theories of war behaviour', *Annals, Association of American Geographers* 76: 63–80.

O'Loughlin, J. (1992) 'Ten scenarios for a "new world order"', *Professional Geographer* 44: 22–8.

O'Loughlin, J. (1997) 'Economic globalization and income inequality in the United States' in L. A. Staeheli, J. E. Kodras and C. Flint (eds) *State Devolution in America: Implications for a Diverse Society.* Sage: Thousand Oaks, CA.

O'Loughlin, J. and van der Wusten, H. (1986) 'Geography, war and peace: notes for a contribution to a revived political geography', *Progress in Human Geography* 10: 484–510.

O'Loughlin, J. and van der Wusten, H. (1990) 'The political geography of panregions', *Geographical Review* 80: 1–20.

O'Loughlin, J., Ward, M. D., Lofdahl, C., Cohen, J. S., Brown, D. S., Reilly, D., Gleditsch, K. S. and Shin, M. (1998) 'The Diffusion of Democracy, 1946–1994', *Annals, Association of American Geographers* 88(4): 545–74.

O'Sullivan, P. (1982) 'Antidomino', *Political Geography Quarterly* 1: 57–64.

O'Sullivan, P. (1986) *Geopolitics.* St Martin's Press: New York.

O'Toole, F. (1998) 'Letter from Northern Ireland: The Meanings of Union', *New Yorker* 27 April and 4 May 1998: 54–62.

Ó Tuathail, G. (1986) 'The language & nature of the "new geopolitics" – the case of U.S.–El Salvador relations', *Political Geography Quarterly* 5: 73–86.

Ó Tuathail, G. (1992) 'Putting Mackinder in his place: material transformations and myths', *Political Geography* 11: 100–18.

Ó Tuathail, G. (1996) *Critical Geopolitics.* University of Minnesota Press: Minneapolis, MN.

Ó Tuathail, G. and Agnew, J. (1992) 'Geopolitics and discourse: practical geopolitical reasoning in American foreign policy', *Political Geography* 11: 190–204.

Orridge, A. (1981a) 'Varieties of nationalism' in L. Tivey (ed.) *The Nation-State.* Robertson: Oxford, UK.

Orridge, A. (1981b) 'Uneven development and nationalism I and II' *Political Studies* 24: 1–5 and 181–90.

Orridge, A. and Williams, C. H. (1982) 'Autonomous nationalism', *Political Geography Quarterly* 1: 19–40.

Osei-Kwame, P. and Taylor, P. J. (1984) 'A politics of failure: the political geography of Ghanaian elections, 1954–1979', *Annals, Association of American Geographers* 74: 574–89.

Paasi, A. (1997) *Territories, Boundaries and Consciousness: The Changing Geographies of the Finnish–Russian Boundary.* Halsted Press: New York.

Paddison, R. (1983) *The Fragmented State. The Political Geography of Power.* Blackwell: Oxford, UK.

Page, B. (1997) 'FAIR or Foul? Remaking Agricultural Policy for the 21st Century' in L. A. Staeheli, J. E. Kodras and C. Flint (eds) *State Devolution in America: Implications for a Diverse Society.* Sage: Thousand Oaks, CA.

Pahl, R. E. (1970) *Whose City?* Longman: London.

Park, R. E. (1916) 'The city: suggestions for the investigation of human behaviour in the urban environment', *American Journal of Sociology* 20: 577–612.

Sauer, C. O. (1918) 'Geography and the gerrymander', *American Political Science Review* 12: 403–26.
Saunders, P. (1984) 'Rethinking local politics' in M. Boddy and C. Fudge (eds) *Local Socialism?* Macmillan: London.
Savage, M. (1987a) *The Dynamics of Working Class Politics*. Cambridge University Press: Cambridge, UK.
Savage, M. (1987b) 'Understanding political alignments in contemporary Britain: do localities matter?' *Political Geography Quarterly* 6: 53–76.
Scase, R. (1977) *Social Democracy in Capitalist Societies*. Croom Helm: London.
Scase, R. (1980) *The State in Western Europe*. Croom Helm: London.
Schattschneider, E. E. (1960) *The Semi-Sovereign People*. Dryden: Hinsdale, Illinois.
Schlesinger, P. (1992) 'Europeanness: A new cultural battlefield', *Innovations* 5: 12–22.
Schumpeter, J. A. (1951) *Imperialism and Social Classes*. Kelley: New York.
Semmel, B. (1960) *Imperialism and Social Reform. English Social-Imperialist Thought 1895–1914*. Allen & Unwin: London.
Seton-Watson, H. (1977) *Nations and States*. Methuen: London.
Sharpe, L. J. (1981) 'Does politics matter?' in K. Newton (ed.) *Urban Political Economy*. Pinter: London.
Shelley, F. M. and Archer, J. C. (1994) 'Some geographical aspects of the American presidential election of 1992', *Political Geography* 13: 137–59.
Shelley, F. M., Archer, J. C., Davidson, F. M. and Brunn, S. (1996) *The Political Geography of the United States*. Guilford Press: New York.
Shevky, E. and Bell, W. (1955) *Social Area Analysis*. Stanford University Press: Stanford, CA.
Short, R. J. (1982) *An Introduction to Political Geography*. Routledge & Kegan Paul: London.
Siegfried, A. (1913) *Tableau Politique de la France de l'Ouest*. Colin: Paris.
Skinner, Q. (1978) *The Foundation of Modern Political Thought Vol. 2*. Cambridge University Press: Cambridge, UK.
Slater, D. (1997) 'Geopolitical imaginations across the North–South divide', *Political Geography* 16: 631–53.
Sloan, G. R. (1988) *Geopolitics in United States Strategic Policy, 1890–1987*. Harvester Wheatsheaf: Brighton.
Small M. and Singer, J. D. (1982) *Resort to Arms: International and Civil Wars 1816–1980*. Sage: Beverly Hills, CA.
Small, M. and Singer, J. D. (1995) *Interstate Wars, 1816–1992*. Correlates of war project data. University of Michigan.
Smith, A. D. (1979) *Nationalism in the Twentieth Century*. Robertson: Oxford, UK.
Smith, A. D. (1981) *The Ethnic Revival in the Modern World*. Cambridge University Press.
Smith, A. D. (1982) 'Ethnic identity and world order', *Millennium: Journal of International Studies* 12: 149–61.
Smith, A. D. (1986) *The Ethnic Origins of Nations*. Blackwell: Oxford, UK.
Smith, A. D. (1995) *Nations and Nationalism in a Global Era*. Polity Press: Cambridge, UK.
Smith, D. (1978) 'Domination and containment: an approach to modernization', *Comparative Studies in History and Society* 20: 177–213.
Smith, G. (1995) 'Mapping the federal condition: ideology, political practice and social justice' in G. Smith (ed.) *Federalism: the Multiethnic Condition*. Longman: London.
Smith, G. E. (1985) 'Ethnic separatism in the Soviet Union: territory, cleavage & control', *Environment and Planning C: Government and Policy* 3: 49–73.
Smith, N. (1984) 'Isaiah Bowman: political geography and geopolitics', *Political Geography Quarterly* 3: 69–76.

Robertson, G. S. (1900) 'Political geography and empire', *Geographical Journal* 16: 447–57.
Robertson, R. (1990) 'Mapping the global condition: globalization as the central concept', *Theory, Culture and Society* 2: 103–18.
Robinson, K. W. (1961) 'Sixty years of federation in Australia', *Geographical Review* 5: 1–20.
Robinson, R. (1973) 'Non-European foundations of European imperialism: sketch for a theory of collaboration' in R. Owen and B. Sutcliffe (eds) *Studies in the Theory of Imperialism*. Longman: London.
Robinson, R., Gallagher, J. and Denny, A. (1961) *Africa and the Victorians*. Macmillan: London.
Rodriguez, N. P. (1995) 'The real "New World Order": the globalization of racial and ethnic relations in the late twentieth century' in M. P. Smith and J. R. Feagin (eds) *The Bubbling Cauldron: Race, Ethnicity, and the Urban Crisis*. University of Minnesota Press: Minneapolis.
Rokkan, S. (1970) *Citizens, Elections, Parties*. McKay: New York.
Rokkan, S. (1975) 'Dimensions of state formation and nation building: a possible paradigm for research on variations within Europe' in C. Tilly (ed.) *The Formation of Nation State in Western Europe*. Princeton University Press: Princeton, NJ.
Rokkan, S. (1980) 'Territories, centres and peripheries: towards a geoethnic–geoeconomic–geopolitical model of differentiation within Western Europe' in J. Gottman (ed.) *Centre and Periphery*. Sage: Beverly Hills, CA.
Rumley, D. (1979) 'The study of structural effects in human geography', *Tijdschrift voor Economische en Sociale Geografie* 70: 350–60.
Runciman, W. G. (1966) *Relative Deprivation and Social Justice*. Routledge & Kegan Paul: London.
Rupert, M. E. (1995) '(Re)politicizing the global economy: liberal common sense and ideological struggles in the US NAFTA debate', *Review of International Political Economy* 2: 658–92.
Russett, B. M. (1967) *International Regions and the International Sytem: A Study in Political Ecology*. Rand McNally: Chicago.
Russett, B. R. *et al.* (1963) *World Handbook of Political and Social Indicators*. Yale University Press: New Haven, CT.
Rustow, D. A. (1967) *A World of Nations: Problems of Political Modernization*. Brookings Institute: Washington DC.
Ryan, H. B. (1982) *The Vision of Anglo-America*. Cambridge University Press: Cambridge, UK.
Rybczynski, W. (1986) *Home. A Short History of an Idea*. Penguin: London.
Sack, R. D. (1981) 'Territorial basis of power' in A. D. Burnett and P. J. Taylor (eds) *Political Studies from a Spatial Perspective*. Wiley: Chichester, UK, and New York.
Sack, R. D. (1983) 'Human territoriality: a theory', *Annals, Association of American Geographers* 73: 55–74.
Sadasivan, S. N. (1977) *Party Democracy in India*. Tata McGraw-Hill: New Delhi.
Said, E. W. (1979) *Orientalism*. Vintage Books: New York.
Said, E. W. (1981) *Covering Islam*. Routledge & Kegan Paul: London.
Sandner, G. (ed.) (1989) 'Historical studies of German political geography', *Political Geography Quarterly* 8: 311–400.
Sarkissian, W. (1976) 'The idea of social mix in town planning: an historical review', *Urban Studies* 13: 231–46.
Sassen, S. (1991) *The Global City: New York, London, Tokyo*. Princeton University Press: Princeton, NJ.
Sassen, S. (1994) *Cities in a World Economy*. Pine Forge Press: Thousand Oaks, CA.
Sassen, S. (1996) *Losing Control? Sovereignty in an Age of Globalization*. Columbia University Press: New York.

Tietz, M. (1968) 'Towards a theory of urban public facility location', *Papers of the Regional Science Association* 21: 35–51.

Tilly, C. (1975) 'Reflections on the history of European state-making' in C. Tilly (ed.) *The Formation of Nation States in Western Europe*. Princeton University Press: Princeton, NJ.

Tilly, C. (1978) *From Mobilization to Revolution*. Addison-Wesley: Reading, MA.

Tivey, L. (1981) 'States, nations and economies' in L. Tivey (ed.) *The Nation-State*. Robertson: Oxford, UK.

Trevor-Roper, H. (1983) 'The invention of tradition: the highland tradition of Scotland' in E. Hobsbawm and T. Ranger (eds) *The Invention of Tradition*. Cambridge University Press: Cambridge, UK.

Tuan, Yi Fu (1977) *Space and Place*. Edward Arnold: London.

Tufte, E. R. (1973) 'The relationship between seats and votes in two-party systems', *American Political Science Review* 67: 540–54.

Urry, J. (1981) 'Localities, regions and social class', *International Journal of Urban and Regional Research* 5: 455–73.

Urry, J. (1986) 'Locality research: the case of Lancaster', *Regional Studies* 20: 233–42.

Valkenburg, van S. (1939) *Elements of Political Geography*. Holt: New York.

Walker, R. B. (1993) *Inside/Outside: International Relations as Political Theory*. Cambridge University Press: Cambridge, UK.

Wallace, W. (1991) 'Foreign Policy and national identity in the United Kingdom', *International Affairs* 67: 65–80.

Wallerstein, I. (1974a) *The Modern World System. Capitalist Agriculture and the Origins of the European World-Economy in the Sixteenth Century*. Academic Press: New York.

Wallerstein, I. (1974b) 'The rise and future demise of the capitalist world system: concepts for comparative analysis', *Comparative Studies in Society and History* 16: 387–418.

Wallerstein, I. (1976a) 'A world-system perspective on the social sciences', *British Journal of Sociology* 27: 345–54.

Wallerstein, I. (1976b) 'The three stages of African involvement in the world-economy' in P. C. W. Gutkind and I. Wallerstein (eds) *The Political Economy of Contemporary Africa*. Sage: Beverly Hills, CA.

Wallerstein, I. (1977) 'The tasks of historical social science: an editorial', *Review* 1: 3–8.

Wallerstein, I. (1979) *The Capitalist World-Economy*. Cambridge University Press: Cambridge, UK.

Wallerstein, I. (1980a) *The Modern World-System II. Mercantilism and the Consolidation of the European World-Economy 1600–1750*. Academic Press: New York.

Wallerstein, I. (1980b) 'Maps, maps, maps', *Radical History Review* 24: 155–9.

Wallerstein, I. (1980c) 'The future of the world-economy' in T. K. Hopkins and I. Wallerstein (eds) *Processes of the World-System*. Sage: Beverly Hills, CA.

Wallerstein, I. (1980d) 'Imperialism and development' in A. Bergesen (ed.) *Studies of the Modern World-System*. Academic Press: New York.

Wallerstein, I. (1982) 'Socialist states: mercantilist strategies and revolutionary objectives' in E. Friedman (ed.) *Ascent and Decline in the World-System*. Sage: Beverly Hills, CA.

Wallerstein, I. (1983) *Historical Capitalism*. Verso: London.

Wallerstein, I. (1984a) *The Politics of the World-Economy*. Cambridge University Press: Cambridge, UK.

Wallerstein, I. (1984b) 'Long waves as capitalist process', *Review* 7: 559–75.

Wallerstein, I. (1988) 'European unity and its implications for the inter-state system' in B. Hettne (ed.) *Europe: Dimensions of Peace*. Zed Books: London.

Wallerstein, I. (1991) *Unthinking Social Science*. Polity Press: Cambridge.

Walters, R. E. (1974) *The Nuclear Trap: An Escape Route*. Penguin: London.

Wambaugh, S. (1920) *A Monograph on Plebiscites*. Oxford University Press: New York.

Wambaugh, S. (1936) *Plebiscites since the World War*. Carnegie: New York.

Waterman, S. (1984) 'Partition – a problem in political geography' in P. J. Taylor and J. W. House (eds) *Political Geography: Recent Advances Future Directions*. Croom Helm: London.

Waterman, S. (1987) 'Partitioned states', *Political Geography Quarterly* 6: 151–70.

Waterstone, M. (1997) 'Environmental policy and government restructuring' in L. A. Staeheli, J. E. Kodras and C. Flint (eds) *State Devolution in America: Implications for a Diverse Society*. Sage: Thousand Oaks, CA.

Watson, J. W. (1970) 'Image geography: the myth of America in the American scene', *Advancement of Science* 27: 71–9.

Watt, K. E. F. (1982) *Understanding the Environment*. Allyn & Bacon: Boston.

Weber, E. (1976) *Peasants into Frenchmen*. Chatto & Windus: London.

Werz, N. (1987) 'Parties & party systems in Latin America' in M. J. Holler (ed.) *The Logic of Multiparty Systems*. Springer-Verlag: Munich.

Wesson, R. (1982) *Democracy in Latin America*. Praeger: New York.

White, S. (1992) 'Democratizing Eastern Europe', *Electoral Studies* 9: 227–87.

Whittlesey, D. (1939) *The Earth and the State: A Study in Political Geography*. Holt: New York.

Wilkinson, H. R. (1951) *Maps and Politics: A Review of the Ethnographic Cartography of Macedonia*. University Press: Liverpool.

Willets, P. (1978) *The Non-Aligned Movement*. Frances Pinter: London.

Williams, C. H. (1980) 'Ethnic separation in Western Europe', *Tijdschrift voor Economische en Sociale Geografie* 71: 142–58.

Williams, C. H. (1981) 'Identity through autonomy: ethnic separatism in Quebec' in A. D. Burnett and P. J. Taylor (eds) *Political Studies from Spatial Perspectives*. Wiley: Chichester and New York.

Williams, C. H. (1984) 'Ideology and the interpretation of minority cultures', *Political Geography Quarterly* 3: 105–26.

Williams, C. H. (1986) 'The question of national congruence' in R. J. Johnston and P. J. Taylor (eds) *World in crisis?* Blackwell: Oxford.

Williams, O. (1971) *Metropolitan Policy Analysis*. Free Press: New York.

Wilson, C. (1958) *Mercantilism*. Historical Association: London.

Wolpert, J., Mumphrey, A. and Seley, J. (1972) *Metropolitan Neighbourhoods: Participation and Conflict over Change*. Association of American Geographers: Washington, DC.

Wolpert, J. (1997) 'How federal cutbacks affect the charitable sector' in L. A. Staeheli, J. E. Kodras and C. Flint (eds) *State Devolution in America: Implications for a Diverse Society*. Sage: Thousand Oaks, CA.

Yang, D. J. (1992) 'Magic mountains: attracted by pristine mountain beauty, the Pacific Northwest's high-tech wizards are aiming at conquering world markets', *The New Pacific* Autumn: 19–23.

Yeates, M. H. (1963) 'Hinterland delimitation: a distance minimizing approach', *Professional Geographer* 15: 7–10.

Young, C. (1982) *Ideology and Development in Africa*. Yale University Press: New Haven.

Zinnes, D. (1980) 'Three puzzles in search of a researcher', *International Studies Quarterly* 25: 315–42.

Zhao, B. (1997) 'Consumerism, Confucianism, communism: making sense of China today', *New Left Review* 222: 43–59.

Zolberg, A. R. (1981) 'Origins of the modern world system: a missing link', *World Politics* 33: 253–81.

جدول المصطلحات

Authoritarian:	الحكم الاستبدادي. ويرتبط بالحكومات العسكرية في العالم الثالث.
Autonomy:	الحكم الذاتي دون سيادة كاملة.
Balance of Power:	توازن القوى.
Bloc:	كتلة سياسية أو اقتصادية
Boundary:	الحدود.
Bourgeoisie:	الطبقة الوسطى من سكان المدن، وهي العدو التقليدي للأرستقراطية الزراعية. والبورجوازية، من المنظور الماركسي. هي طبقة أصحاب رأس المال التي تملك وسائل الإنتاج.
Capital city:	مدن العواصم، المدن الرئيسية.
Capitalism:	النظام الرأسمالي.
Capitalist World - economy:	الاقتصاد الرأسمالي العالمي.
CENTO:	حلف دول وسط آسيا. أسس سنة ١٩٥٩م لمناهضة المد الشيوعي، وقد طوي هذا الحلف في صفحات التاريخ الآن.
Centralization:	مركزية الحكم على حساب الأقاليم والمحليات.
Centre/Centrist:	أتباع حزب الوسط، لا هم من اليسار، ولا من اليمين، وليس لديهم أيديولوجية خاصة.
Centrifugal forces:	القوى الطاردة المركزية.
Centripetal forces:	القوى الجاذبة المركزية.
Christian democracy:	أيديولوجية يمينية ترجع في أصولها إلى الحركات الكاثوليكية، وهي سياسة المحافظين في أوروبا وأمريكا اللاتينية.
Civil liberties:	حقوق المواطن المدنية الأساسية.
Classes:	طبقات المجتمع وفقا لنمط الإنتاج في النظرية الماركسية.

Term	المصطلح
Cold war:	الحرب الباردة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، التي بدأت سنة ١٩٤٦م وانتهت سنة ١٩٨٩م.
Collective consumption:	استهلاك المجتمع للسلع والخدمات التي تقدمها الدولة، خاصة في مناطق الحضر.
Colonialism:	الاستعمار أو الإمبريالية.
Colony:	مستعمرة.
COMECON:	مجلس التعاون الاقتصادي الشيوعي، الذي أسس سنة ١٩٤٩م، وانحل سنة ١٩٩٠م. وكان يتألف من: بلغاريا، تشيكوسلوفاكيا، المجر، منغوليا، كوريا الشمالية، بولندا، رومانيا، فيتنام، ثم الاتحاد السوفييتي.
Common wealth:	الكومنولث المؤلف من المستعمرات البريطانية السابقة.
Communism:	الشيوعية.
Congruent politics:	التطابق بين سياسة الدعم وسياسة استخدام القوة، وهي أساس الديموقراطية الليبرالية.
Constitution:	الدستور.
Conservative:	في الأصل أيديولوجية سياسية مضادة للتغير، تستخدم الآن للدلالة على سياسات أحزاب اليمين.
Containment:	سياسة الاحتواء التي كانت تتبعها الولايات المتحدة للحد من انتشار الشيوعية وقت الحرب الباردة.
Contradictorhy politics:	الموقف، حيث تتناقض سياسة الدعم مع سياسة استخدام القوة.
Core:	دول المركز، تمييزا لها عن دول الأطراف وأشباه الأطراف، وتتمتع دول المركز بأجور عالية للعمالة، وبإنتاج متقدم من الناحية التكنولوجية.
Core - area of states	النطاق الجغرافي الأصلي للدولة.
	انقلاب عسكري.
De - centralization:	نظام اللامركزية في الحكم.
De - colonization:	تصفية الاستعمار ومنح الاستقلال للمستعمرات.

Term	المصطلح
Democracy:	الديموقراطية أو حكم الشعب لنفسه بنفسه، وهي الديموقراطية المباشرة، أو عن طريق التنافس الحزبي، وهي الديموقراطية غير المباشرة.
Dependency:	التبعية بسبب العوز الاقتصادي أو السياسي.
Derivationists:	الاشتقاقيون، أي الذين يشتقون طبيعة الدولة من نظريات ماركس عن الرأسمالية.
Détente:	الوفاق بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي أثناء الحرب الباردة (١٩٦٩ ـ ١٩٧٩م).
Developmentalism:	التنموية وتشمل الدول الغنية والدول النامية (الفقيرة).
Development of under development:	العمليات الاقتصادية التي تنتهجها الدول الفقيرة في الأطراف وهي نقيض لعمليات التنمية في دول المركز. والمصطلح من صك جندر فرانك.
Diplomacy:	الدبلوماسية أو فن التفاوض.
Disconnevted politics:	السياسات المنفصمة، عندما لا توجد رابطة بين إستراتيجية الدعم وإستراتيجية استخدام القوة.
Domino theory:	نظرية حجارة لعبة الدومينو ومؤداها: عندما تسقط دولة في أيدي الشيوعية تتساقط تباعا دول أخرى مجاورة لها مثلما تتساقط حجارة الدومينو.
Economism:	الحجية الاقتصادية، وهي من معطيات ماركس التي تقول بأن جميع الظواهر في المجتمعات يمكن إرجاعها إلى العامل الاقتصادي.
Elite:	الصفوة أو نخبة المجتمع.
Empire:	الإمبراطورية.
Error of developmentalism:	خطأ القول إن التنمية في جميع البلدان تتبع الخط نفسه في برامجها للتقدم.
European Community (EC):	الجماعة الأوروبية.
Executive:	السلطة التنفيذية في الدولة.
Faction:	الفرق أو الطوائف، وهي النواة الأولى للأحزاب.

Fascism:	الفاشية وهي أيديولوجية ترتبط بموسوليني الذي كان يدعو إلى تمجيد الدولة وشخص الحاكم، وهي دكتاتورية مناهضة للنظام الشيوعي.
Federation:	الفيدرالية التي تجمع بين ولايات متعددة لها حكوماتها المحلية، وتحتكم جميعها إلى الحكومة المركزية.
Feudalism:	نظام الاقطاع الهرمي من السادة أصحاب الأرض والأفصال أتباع السادة، ثم الأقنان أو عبيد الأرض.
First World War:	الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨م): بين معسكرين: ألمانيا + النمسا + المجر + الإمبراطورية العثمانية ضد: بريطانيا + فرنسا + روسيا القيصرية + الولايات المتحدة التي انضمت للحلفاء في وقت لاحق.
Finlandization:	مصطلح ظهر وقت الحرب الباردة مؤداه اتباع سياسة مثل سياسة تحكم الاتحاد السوفييتي في شؤون فنلندا السياسية.
Formal imperialism:	الإمبريالية الرسمية أو المعلنة والمكشوفة.
Franchise:	حق المواطنين في الانتخابات.
Free trade:	سياسة التجارة الحرة حيث لا تفرض تعريفة جمركية عالية تحول دون ورود بعض السلع.
Frontier:	التخوم بين حدود بلد وآخر.
Functionalism:	الوظيفية أو الأداء، سواء على مستوى المؤسسات أو الدول.
Geopolitical code:	القاعدة الجيوبولوتيكية التي تأتي في المرتبة بعد نظام الاستراتيجي، طبقا لنظرية سول كوهين.
Geopolitical region:	النطاق الجيوبولوتيكي.
Geopolitical transition :	النقلة الجيوبولوتيكية من نظام عالمي معين إلى نظام آخر جديد.
Geopolitics:	الجيوبولوتيكا: دراسة توزيع القوة بين بلدان العالم.
Geostrategic region:	النطاق الجيوإستراتيجي، الذي يضعه سول كوهين في قمة نظريته في الجيوبولوتيكا.
Geopolitical World - order:	نمط الاستقرار في العلاقات الدولية كما تحدده القوى العظمى في أجندتها السياسية.

Gerrymander:	التلاعب في الانتخابات خاصة في رسم حدود الدوائر الانتخابية لمحاباة أحد المرشحين.
Government:	الحكومة - الإدارة - جهاز الحكم.
Heartland - Rimalnd thesis:	نظرية - أرض القلب - والحافة ومؤداها سعي القوة البحرية إلى السيطرة على الأرض الفاصلة بينها وبين القوة البرية لخلق نوع من التوازن بين القوتين المتصارعتين.
Heartland theory:	نظرية أرض القلب: صاحبها هو هالفورد ماكندر، الذي يجعل القوة التي تهيمن على وسط آسيا صاحبة اليد العليا على القوة البحرية المنافسة لها في سباق الهيمنة على العالم.
Hegemony:	الهيمنة إما على مستوى الدول وإما على مستوى الطبقات.
Households:	البيوتات: وهي واحدة من المؤسسات الأربع في تحليل المنظومة العالمية (إلى جانب الطبقات، والشعب، والدولة). والبيوتات تمثل «نواة» في هذه المنظومة كمجتمع صغير يعول نفسه.
Human rights:	حقوق الإنسان.
Iconography:	الأيقونوغرافيا: وتضم التراث والمشاعر الوطنية والأعراف والتقاليد، وهي عامل جذب هام في تلاحم الدولة.
Idealism:	المثالية: وهي في العلاقات الدولية دعوة إلى التعاون والتعايش السلمي بين شعوب العالم.
Ideology:	الأيديولوجية: مجموعة الأفكار والقواعد التي تدين بها بعض المجتمعات، وغالبا ما تكون الأيديولوجية قناعا زائفا لخبيئة جوانية.
Imperialism:	الإمبريالية.
Informal imperialism:	الإمبريالية غير الرسمية أو المستترة، غالبا عن طريق الهيمنة الاقتصادية لا السياسية.

NATO:	حلف شمال الأطلنطي. أُسس سنة ١٩٤٩. لمواجهة تهديد الاتحاد السوفييتي.
Neighborhood effect:	تأثير الجيرة في الميول السياسية. خاصة في نمط الانتخابات.
Neutralism:	الحياد.
New Deal:	قواعد الرئيس الأمريكي روزفلت (١٩٣٢ - ١٩٤٥م). لمواجهة الكساد الاقتصادي بتدخل من جانب الحكومة لإنقاذ الموقف المتدهور.
Non - Alignment:	حركة عدم الانحياز من دول العالم الثالث بهدف عدم التورط في الصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي.
Non - decision - Making:	سياسة عدم اتخاذ القرارات، بقصد الإبقاء على الأوضاع الراهنة كما هي.
OAS:	رابطة الدول الأمريكية. أُسست سنة ١٩٨٤م ومقرها واشنطن دي سي.
OAU:	منظمة الوحدة الأفريقية، أُسست سنة ١٩٦٣م:
Opposition:	أحزاب المعارضة.
Pan - region:	منطقة متكاملة جغرافيا، تتمتع بالاكتفاء الذاتي.
Partition:	تمزيق الدول وتجزئتها.
Patriarchy:	سيطرة الذكور على المجتمعات ـ التسلط الأبوي.
Peoples:	الجماهير (مكون من مكونات المنظومة العالمية الى جانب الطبقات والبيوتات والدول).
Periphery:	دول مناطق الأطراف، حيث أجور العمالة المنخفضة. والانتاج السلعي غير المتقدم تقنيا.
Plebiscite:	استفتاء شعبي.
Pluralism:	التعددية في نظم الحكم (بدلا من سياسة الحزب الواحد).
Pluralist theories of the state:	نظريات التعددية عن الدولة، حيث تقف الدولة موقف الحياد وتترك تصريف الأمور في أيدي الأحزاب السياسية.

Political parties:	الأحزاب السياسية.
Politics of contentment:	سياسة الترضية التي تتبعها أحزاب اليمين بوعود انتخابية لتخفيض الضرائب على الأغنياء وتقليص الخدمات للفقراء ـ والمصطلح من صك جون جالبريث.
Politics of failure:	سياسات الفشل، وعدم الاستقرار لحكومات لا تحظى بالتأييد الشعبي.
Politics of power:	سياسات القوة القائمة على دعم أحزاب معينة ماديا لتحقيق مصالح خاصة بطبقات معينة.
Politics of support:	سياسات الدعم التي تتبناها بعض الأحزاب وقت الانتخابات، من دعاية وشعارات، متضمنة الوعود بخدمات عامة للطبقات الفقيرة.
Populism:	الحركات الشعبية: في الأصل وقوف أهل الريف ضد بورجوازية المدن ـ الآن تمثل أيديولوجية المعارضة في المدن في بلدان أمريكا اللاتينية.
Power:	سياسة استخدام القوة، المكشوفة أو المستترة. المجريات اليومية في تصريف شؤون الدولة.
Practical politics:	السياسات العملية.
Proportional represention:	التوزيع المتساوي لمقاعد البرلمان وفق عائد الأصوات الانتخابية.
Protectionism:	سياسة «الحمائية» عن طريق فرض تعريفة جمركية عالية لحماية الصناعات المحلية في الدولة.
Protectorate:	محمية أو مستعمرة تحت وصاية قوة أجنبية.
Qualitative efficiency:	الكفاءة النوعية: مصطلح ديفيد جوردون لوصف تحكم رأس المال في خطوات العمل للتأكد من جودة الإنتاج.
Racism:	العنصرية.
Realism:	الواقعية في النظرة إلى تنافس دول العالم وتهديد وحداتها الأخرى.
Realpolitik:	كلمة ألمانية تعني: من يملك القوة يملك الحق.

Relative autonomy of the state:	الاستقلال النسبي للدولة، بمعنى استقلالية كل دولة في اختيار المسار الاقتصادي الذي يناسبها.
Right wing:	أحزاب اليمين المناهضة للشيوعية.
Scope of conflict:	محصلة المصالح لدولة ما التي تصبح موضوع صراع مع الأخرين.
SEATO:	منظمة دول جنوب شرقي أسيا لمناهضة الشيوعية - تأسست ١٩٥٥م وانتهى أمرها الآن.
Secession:	انفصال جزء من الدولة عن الولاء للدولة - حركة انفصالية.
Second world war:	الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥م)، بين دول المحور (ألمانيا + إيطاليا + اليابان) ضد الحلفاء (بريطانيا + فرنسا + الصين + الاتحاد السوفييتي + الولايات المتحدة).
Sectionalism:	تحيز منطقة معينة في الدولة لحزب معين وقت الانتخابات.
Semi - periphery:	دول أشباه الأطراف، التي تجمع بين صفات دول المركز ودول الأطراف معا في نمط الإنتاج.
Shatterbelt:	منطقة الحزام المتهتك، بمعنى مجموعة الدول التي تحتل مواقع استراتيجية ولكنها لا تتمتع بالاستقرار السياسي، وهي محط أطماع القوى العظمى المتنافسة.
Social Darwinism:	الداروينية الاجتماعية: تطبيق نظرية دارون عن «البقاء للأصلح» لتبرير التفاوت المادي بين الدول الغنية والدول الفقيرة.
Social democracy:	الديموقراطية الاشتراكية، حيث تنفق الدولة بسخاء على الخدمات العامة، وتحصل ضريبة تصاعدية من الأغنياء.
Social imperialism:	الإمبريالية الاجتماعية، بمعنى استخدام فائض رأس المال في المغامرات الاستعمارية، للإنفاق على الخدمات العامة لشعوب الدول الاستعمارية.

Socialism:	الاشتراكية.
Sovereignty:	تمتع الدولة بالسيادة: دولة ذات سيادة على أرض وشعب، وهي مكون من رباعي المنظومة العالمية (الطبقات - البيوتات - الشعب - الدولة).
State:	وضع الدولة المتميز ضمن المنظومة الاقتصادية العالمية.
Structural power:	القوى الهيكلية.
Structuralist theories of the state:	النظرية القائلة بأن الدول الحديثة من معطيات بنية النظام الرأسمالي.
Suffrage:	حق الاقتراع في الانتخابات.
Super power:	القوى العظمى (الولايات المتحدة + الاتحاد السوفييتي سابقا).
Territoriality:	السياسة الإقليمية: بمعنى البلدان الفقيرة تمييزا لها عن العالم الأول (الغني)، والثاني (الشيوعي).
Third world:	العالم الثالث.
Thirty years war:	حرب الثلاثين عاما (١٦١٨ - ١٦٤٨م)، وقد نتج عنها انهيار أسرة هابسبورج النمساوية وامبراطوريتها، ظهرت فرنسا كقوة أوروبية مهمة، واستقلال هولندا عن التاج النمساوي.
Treaty of Tordesillas:	معاهدة توردسيلاس سنة ١٤٩٤م، التي بمقتضاها قسم البابا الروماني المستعمرات خارج أوروبا بين إسبانيا والبرتغال.
Treaty of Westphalia:	معاهدة وستفاليا سنة ١٦٤٨م بعد انتهاء حرب الثلاثين عاما، وينظر إليها كأول معاهدة في القانون الدولي.
Truman Dovtrine:	مبادئ الرئيس الأمريكي ترومان سنة ١٩٤٧م، لمناهضة المد الشيوعي، تعد تاريخا لبدء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي.

التبادل غير المتكافئ، بمعنى إنتاج سلع رخيصة السعر في بلدان الأطراف في مقابل سلع عالية الأسعار في بلدان المركز، والسبب هو أجور العمالة الرخيصة في الأطراف، في مقابل الأجور العالية في المركز.	Unequal exchange:
دول أحادية الحكومة، حيث المركزية المسيطرة على الدولة.	Unitary state:
هيئة الأمم المتحدة، أسست سنة ١٩٤٥، في أعقاب الحرب العالمية الثانية.	United Nations:
حلف وارسو، أسس سنة ١٩٥٥م لمواجهة حلف الأطلنطي، حُلَّ الحلف سنة ١٩٩٠م.	Warsaw Pact:
المدن العالمية، وهي مدن ذات روابط عالمية تتحكم في رأس المال ـ المصطلح من صك جون فريد مان.	World cities:
منظومة الاقتصاد العالمي، بناء على النظام الرأسمالي.	World economy:
إمبراطورية عالمية، حيث تتحكم البيروقراطية في حكم واستغلال طبقات عريضة من المنتجين الزراعيين.	World empire:
السوق العالمية، التي تحدد أسعار السلع.	World market:
تحليل من منظور المنظومة العالمية، حيث تُدرّس النظم التاريخية والمؤسسات، خاصة الحديثة منها والرأسمالية.	World system analysis:

المؤلفان في سطور

بيتر تيلور

- أستاذ الجغرافيا السياسية في جامعة لوفبورو ـ بريطانيا.
- حاز جائزة «جيل» في العام ١٩٨٩، التي تقدمها الجمعية الملكية للجغرافيا، عن إنجازاته في حقل الجغرافيا السياسية.
- أسس ورأس تحرير مجلة «الجغرافيا السياسية» (١٩٨٢ ـ ١٩٩٨)، ومجلة «الاقتصاد السياسي الدولي» (١٩٩٢ ـ ١٩٩٧).

كولن فلنت

- أستاذ مساعد بقسم الجغرافيا في جامعة ولاية بنسلفانيا الأمريكية.
- له عدد من المؤلفات والدراسات والأبحاث في مجالات الجغرافيا السياسية وتقنيات الإحصاء وتحليل النظم الدولية.

المترجمان في سطور

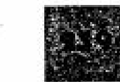
عبدالسلام رضوان

- ليسانس آداب جامعة عين شمس، قسم الفلسفة ١٩٦٩.
- ترجم كتبا عديدة منها «الإخوان المسلمون» ريتشارد ميتشيل ١٩٧٦ ـ ١٩٨٤ ـ مكتبة مدبولي، القاهرة. «مسرح الشارع في أمريكا» هنري ليسنك ١٩٧٩ ـ دار الفكر المعاصر، القاهرة. «الوفد



أديب الأسطورة

تأليف: **فاروق خورشيد**



وخصومه» ماريوس ديب. ١٩٨٧ - المؤسسة العربية للأبحاث. بيروت. «المتلاعبون بالعقول» هربرت شيللر: العدد ١٠٦ من سلسلة «عالم المعرفة» - أكتوبر ١٩٨٦. «حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي» (برنامج الأمم المتحدة للبيئة): العدد ١٥٠ من «عالم المعرفة» - يونيو ١٩٩٠. «الإنسان ومراحل حياته» ١٩٨٩ - دار العالم الجديد. القاهرة. «المعلوماتية بعد الإنترنت»: العدد ٢٣١ من سلسلة «عالم المعرفة» - مارس ١٩٩٨.

- راجع ترجمة كتب: «النهاية»: العدد ١٩١ من «عالم المعرفة» - نوفمبر ١٩٩٤. «جيران في عالم واحد»: العدد ٢٠١ من «عالم المعرفة» - سبتمبر ١٩٩٥. «ثورة الإنفوميديا»: العدد ٢٥٣ من «عالم المعرفة» - يناير ٢٠٠٠. «اللغة والاقتصاد»: العدد ٢٦٣ من «عالم المعرفة» - نوفمبر ٢٠٠٠.
- تولى إدارة تحرير عدد من إصدارات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، منها مجلة «عالم الفكر»، و«إبداعات عالمية». ثم تولى إدارة تحرير سلسلة «عالم المعرفة» منذ عام ١٩٩٨ وحتى وفاته في عام ٢٠٠١.

د. إسحق عبيد

- يحمل درجة الدكتوراه في التاريخ الأوروبي الوسيط - جامعة نوتنجهام بإنجلترا.
- رأس قسم التاريخ في كلية الآداب، جامعة عين شمس.
- من أهم مؤلفاته: الإمبراطورية الرومانية بين الدين والبربرية ١٩٧٢، الفرسان والأقنان في مجتمع الإقطاع ١٩٧٥، محاكم التفتيش ١٩٧٩، روما وبيزنطة، من آارك إلى جستينان ١٩٧٧، الدولة البيزنطية في عصر باليوغوس ١٩٧٥.
- من أعماله المترجمة: العجوز والبحر لإرنست همنجواي - صنعاء ١٩٨٥، بروميثيوس في الأغلال - أسخولوس - القاهرة ١٩٩٢.